جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
كلية الحقوق والعلوم السّياسية
قسم العلوم السّياسية

التغيير السلمي وتحولات القوة في النظام الدولي : دراسة في الصعود الصيني

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السّياسية
فرع : العلاقات الدولية

إعداد الباحث
سليم قسوم

إشراف الأستاذ الدكتور
عبد الحق بن جديد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
لزهر وناسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1 الحاج لخضر	رئيسا
عبد الحق بن جديد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار عنابة	مشرفا ومقررا
نور الدين حتحوت	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر بسكرة	عضوا ممتحنا
نبيلة سالك	أستاذ محاضر - أ	جامعة باتنة 1 الحاج لخضر	عضوا ممتحنا
علاء الدين زردومي	أستاذ محاضر - أ	جامعة باتنة 1 الحاج لخضر	عضوا ممتحنا
هاجر خلالفة	أستاذ محاضر - أ	جامعة عباس لغرور خنشلة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021 - 2022

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
كلية الحقوق والعلوم السّياسية
قسم العلوم السّياسية

التغيير السلمي وتحولات القوة في النظام الدولي : دراسة في الصعود الصيني

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السّياسية
فرع : العلاقات الدولية

إعداد الباحث
سليم قسوم

إشراف الأستاذ الدكتور
عبد الحق بن جديد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
لزهر وناسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1 الحاج لخضر	رئيسا
عبد الحق بن جديد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار عنابة	مشرفا ومقررا
نور الدين حتحوت	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر بسكرة	عضوا ممتحنا
نبيلة سالك	أستاذ محاضر - أ	جامعة باتنة 1 الحاج لخضر	عضوا ممتحنا
علاء الدين زردومي	أستاذ محاضر - أ	جامعة باتنة 1 الحاج لخضر	عضوا ممتحنا
هاجر خلالفة	أستاذ محاضر - أ	جامعة عباس لغرور خنشلة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021 - 2022

شكـــر و تقديـــر

أتقـدم بخالـص الشكـر والعرفـان إلى أستاذي الفاضـل الأستـاذ الدكتـور:

"عبـد الـحق بـن جـديـد"، لتفضله بالإشـراف عـلى هـذه الأطروحة، وعـلى مجهوداتـه الطيبـة، ونصحـه وتوجيهاتـه الثمينـة. فلكم مني أستاذي الكريم فائق عبارات الثناء والوفاء.

كما أتقدم بشكر أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذا العمل.

والشكر موصول لزملائي الأساتذة، على الدعم المعنوي الكبير الذي منحوه لي لاستكمال العمل في الأطروحة.

أ. سليـم قسـوم

الإهـــداء

إلى والـــدي رحمه الله،

إلى والدتي التي كللت بدعائها سماء رحلتي، وما تزال.

إلى زوجتـــي الكـريمـــة ... وقـــرة عيني، "أسيـــل"

إلى كـــل أفـــراد عائلتي، وزملائـــي وأصدقائـــي ...

أ. سليـــم قســـوم

ملخـص الدراسـة

تشكل القوى العظمى الصاعدة تحديات عميقة للنظام الدولي، والتي يمكن أن تثير حروب الهيمنة وتغييرات مهمة في ميزان القوى والطابع المعياري والمؤسسي للسياسة الدولية. فتاريخياً، حدثت العديد من التحولات في الماضي من خلال الحرب. ومع ذلك، فإن الحرب ليست المصدر الوحيد للتغيير في السياسة العالمية، ويذكر صعود الصين اليوم رجال الدولة بالحاجة إلى عدم تكرار أخطاء القرن العشرين. فالتغيير البنيوي في الأنظمة الدولية قد يحث عبر آليات مختلفة عما كانت عليه في الماضي، مما يشير إلى أنه قد يكون من الأسهل إدارته بشكل سلمي مقارنة بانتقالات القوة السابقة.

وعليه، يعد موضوع التغير السّلمي وتحولات القوة في النظام الدولي أحد المواضيع الهامة التي تستحق اهتمامًا أكبر من علماء العلاقات الدولية. وتأتي هذه الدراسة للبحث في إمكانية إدارة انتقال القوة والتغير في الأنظمة الدولية بشكل سلمي. مفترضة بأن الانتقال السلمي للقوة ينتج عن عملية التقارب الفكري والتفاوض الضمني والصريح حول الأفكار والهوية بين القوى العظمى أكثر بكثير مما ينتج عن التسويات أو التفاوض على التوازن المادي للقوة.

الكلمات المفتاحية: التغير السلمي، نظريات انتقال القوة، فخ ثيوسيديدس، الصعود السلمي للصين.

Abstract

Rising great powers pose substantial challenges to the international order, which can provoke hegemonic wars and significant changes in the power balance, as well as the normative and institutional character of international politics. Historically, many transformations occurred in the past through warfare. However, war is not the only driver of change in global politics, and the rise of China today reminds policymakers of the need of not repeating the mistakes of the twentieth century. Structural change in international systems could be produced through different mechanisms than in the past, implying that it could be easier to manage peacefully than prior power transitions.

Accordingly, the issue of peaceful change and power shifts in the international system is one of the important topics that deserve greater attention from scholars of international relations. Therefore, this study looks on the possibilities of managing power transitions and changes in international systems in a peaceful manner. Ultimately, the research paper argues that peaceful power transitions result from a process of intellectual rapprochement and implicit and explicit negotiation of ideas and identities among major powers, rather than compromises or negotiated power balances.

Keywords: Peaceful Change, Power Transition Theories, Thucydides' Trap, China's Peaceful Rise

خطـة الدراسـة

مقدمة

الفصل الأول - التّنظير للنّظام في العلاقات الدّولية: رؤية المنظارات المتنافسة

المبحث الأول – في مفهوم النّظام الدولي

المطلب الأول – التفكير النّظمي: مقدمة عامة

المطلب الثاني – النّظام في العلاقات الدّولية: وجهات نظر متعددة

المبحث الثاني – دراسة الأنظمة الدولية: التصورات السلوكية، الواقعية والليبرالية

المطلب الأول – سينغر والتصور السّلوكي للنّظام الدّولي؛

المطلب الثاني – نظرية السّياسة الدّولية: التصور النيو–واقعي للنّظام الدّولي؛

المطلب الثالث – النظام الدولي اليبرالي: المؤثرات الكانطية

المبحث الثالث – دراسة الأنظمة الدولية: البنيوية الاقتصادية، البنائية والمدرسة الانجليزية

المطلب الأول – البنيوية الاقتصادية وتحليل الأنظمة: نظرية النّظام – العالمي.

المطلب الثاني – التصورات البنائية للنّظام الدولي

المطلب الثالث – المدرسة الإنجليزية ومفهوم المجتمع الدولي

الفصل الثاني - التغير الدولي والحرب

المبحث الأول – التّغير الدولي: إطار للفهم

المطلب الأول – التغير والاستقرار: بحث في المفهوم

المطلب الثاني – النّظريات النّظمية ومسارات التغير: ثلاثة نماذج تحليلية

المطلب الثالث – أنماط التغير في الأنظمة الدولية

المبحث الثاني: صعود الأنظمة الدّولية وأفولها: فحص نظريات انتقال القوة

المطلب الأول – نظرية انتقال القوة 1: البنية والديناميكيات؛

المطلب الثاني –نظرية انتقال القوة 2: بحث امبريقي؛

المطلب الثالث – النّمو غير المتكافئ وتوزيع القوة: جيلبن ونظرية حرب الهيمنة؛

المطلب الرابع – جورج مودلسكي ونظرية الدورات الطويلة؛

المطلب الخامس– الواقعية الهجومية وحروب القوى العظمى؛

الفصل الثالث - نحو نظرية للتغير البنيوي السّلمي

المبحث الأول – التغير السّلمي في العلاقات الدولية: مقاربة معرفية

المطلب الأول – التغير السّلمي بين غياب الحرب وإعادة هيكلة النّظام

المطلب الثاني – التغير السّلمي: الجماعات الأمنية والسّلام المستقر

المطلب الثالث – الصور الحميدة: الدول المعتدلة والانتقال السّلمي

المبحث الثاني – استيعاب القوى الصّاعدة وإدارة الانتقال السّلمي للقوة

المطلب الأول – التفاوض على النّظام وأهمية الشرعية

المطلب الثاني – الاستيعاب السّلمي للقوى الصّاعدة: المفهوم والاستراتيجيات

المطلب الثالث – المؤسسات الدولية: استيعاب المكانة والتقييد المؤسسي

المبحث الثالث – الانتقال السّلمي للقوة: العودة إلى التّاريخ

المطلب الأول – بريطانيا العظمى والولايات المتحدة: التحول السلمي للقيادة العالمية

المطلب الثاني – الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي: تأثيرات الردع النووي

الفصل الرابع - إدارة عملية التحول البنيوي سلميّاً: حالة الصين

المبحث الأول – الصين كقوة صاعدة: مبدأ السّلمية والإعتدال في النّظام الدولي

المطلب الأول – صعود الصين: الأبعاد الإقتصادية والعسكرية

المطلب الثاني – صعود الصين: القوة الناعمة وتلطيف الصورة

المطلب الثالث – نظرية الصعود السّلمي والعالم المنسجم: تسويق الإعتدال

المبحث الثاني – الصين في النظام الدولي المعاصر: التعددية، المسؤولية والتنافس التعاوني

المطلب الأول – الصين في المؤسسات الدولية: التعددية والعمل من داخل النظام

المطلب الثاني – مسؤولية الصين الدولية: الصين كصاحب مصلحة مسؤول

المطلب الثالث – استيعاب الصين الصاعدة: التقارب والتنافس التعاوني

المبحث الثالث – نحو نموذج جديد لسياسات القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين

المطلب الأول – الحرب الباردة 2.0: الولايات المتحدة–الصين وتجاوز فخ ثيوسيديدس
المطلب الثاني – النظام في القرن الحادي والعشرين: وفاق القوى العظمى الجديد
خاتمة
قائمة المراجع
فهرس الجداول والأشكال
فهرس المحتويات

مقدمـــة

مقدمـة

تشكل القوى العظمى الصاعدة تحديات عميقة للنظام الدولي، والتي يمكن أن تثير حروب الهيمنة وتغييرات مهمة في ميزان القوى والطابع المعياري والمؤسسي للسياسة الدولية. لقد كانت هذه الفكرة هي الدافع وراء سرد ثيوسيديدس للحرب البيلوبونيزية، كما أنها رسمت تحليل إدوارد هاليت كار لأزمة السنوات العشرين، إضافة إلى كونها في صميم فهم روبرت جيلبن لمحرك التغيير في السياسة العالمية. وهي ذات الفكرة التي تفسر القلق الحالي بشأن عواقب صعود الصين على مستقبل النظام الدولي الليبرالي المدعوم من الولايات المتحدة.

فالنظام الدولي اليوم يمر بمرحلة تحول كبير؛ فتعميق العولمة الاقتصادية، وتوزيع القوة الآخذ في التحول، يجعل من القوى العظمى في صعود وانحدار. لقد هيمنت الولايات المتحدة على السياسة العالمية لمدة قرن تقريبًا، لكن الصين اليوم، ودول صاعدة غير غربية أخرى كالهند والبرازيل تنمو بشكل ملفت للانتباه، وتزداد ثراءً وسلطةً ونفوذاً وطموحاً. ونتيجة لذلك، تظهر خلافات جديدة حول القواعد والمؤسسات والقيم ضمن النظام القائم.

في خضم هذه التغييرات، يطرح الباحثون أسئلة أساسية حول منطق وطبيعة النظام الدولي المعاصر. وما مدى عمق التغيير الجاري في النظام العالمي؟ فإذا كانت الولايات المتحدة تفقد موقعها المتفوق، فهل تريد الدول الصاعدة سلطة وامتيازات كبيرة في النظام الدولي الحالي، أم أنها تريد استخدام قوتها المتنامية لإعادة تنظيم المبادئ والمعايير الأساسية للنظام؟

إن الصعود السريع للصين، والانحدار النسبي للولايات المتحدة، جعل موضوع صراعات انتقال القوة يحظي باهتمام كبير من قبل الباحثين وصانعي السياسات؛ فقد أعاد كتاب غراهام أليسون (2017) – "متجهون إلى الحرب: هل يمكن للولايات المتحدة والصين تجاوز فخ ثيوسيديدس؟" – الاهتمام الدولي إلى احتمالية أن تؤدي المحاولات العنيفة لمنع انتقال القوة من قبل القوة المتراجعة في النظام الدولي إلى العودة إلى عهد صراعات القوى العظمى، ولكن هذه المرة بين الولايات المتحدة والصين. غير أنه لم يكن هناك سوى اهتمام محدود بين صانعي السياسات الرئيسيين للقوى الكبرى بكيفية تعزيز التغيير غير العنيف في النظام الدولي.

تاريخياً، حدثت العديد من التحولات في الماضي من خلال الحرب. ومع ذلك، فإن الحرب ليست المصدر الوحيد للتغيير في السياسة العالمية، ويذكر صعود الصين اليوم رجال الدولة بالحاجة إلى عدم تكرار أخطاء القرن العشرين. فالتغيير البنيوي في الأنظمة الدولية قد يحث عبر آليات مختلفة عما كانت عليه في الماضي، مما يشير إلى أنه قد يكون من الأسهل إدارته بشكل سلمي مقارنة بانتقالات القوة السابقة.

لقد قدمت نظرية انتقال القوة منظورًا تحليليًا رائدًا وبرنامجًا بحثيًا قويًا. كما أن الشعبية الممنوحة لهذه النظرية تنبع من العدد الكبير من الدراسات التي تسعى إلى التحقق من صحة اشتقاقاتها الامبريقية. ومع أن الحقل المعرفي للعلاقات الدولية يزخر بالكثير من الأبحاث حول انتقالات القوة التي تتعامل مع الحرب باعتبارها الآلية الرئيسية للتحول في النظام الدولي، ويقدم الكثير عن سبب حدوث صراعات انتقالات القوة العنيفة، إلا أن هناك القليل جدًا من المعالجات الموضوعية لسبب وكيفية حدوث التغييرات السلمية في السياسة العالمية. فمجلات وكتب العلاقات الدولية السائدة صامتة بشكل مثير للفضول إزاء التغيير السلمي إبان انتقالات القوة، وحتى وإن ولّد الحقل العديد من الأفكار حول السلام والتغيير، إلا أنها تظل مبعثرة ولا تغني كثيراً في طريق أفكار التغيير دون حرب. ويبقى التغيير السلمي كموضوع محدد لا يحظى إلا بالقليل من الاهتمام الصريح ضمنه.

أهميــة الدراســة

لقد تم إهمال فكرة التغير السّلمي، – المفهوم الرئيسي في الفكر الدولي فيما بين الحربين – من الذاكرة الجماعية للحقل المعرفي للعلاقات الدولية. أين ظل تاريخها المفاهيمي الأوسع قيد التجاهل؛ فعلى الرغم من أن مشكلة التغير السّلمي تطفو على سطح أجندة العلاقات الدولية حالياً، إلا أنّها تبقى ضمن تأطيراتها الواقعية المرادفة للتغيير غير العنيف الذي يتم فرضه عبر مساومات القوى العظمى والاسترضاء في بعض الأحيان. ومع ذلك، فقد يكون لندرة عمليات التحولات السلمية للقوة أحد أسباب عدم اهتمام الحقل بها؛ حيث أدت المواجهات السابقة بين القوة المهيمنة والمتحدي الصاعد في معظم الحالات إلى حرب كبرى. فغياب المعرفة حول عمليات الانتقال والتحول السلمي للقوة، إلى جانب أهمية معرفة كيفية تسهيلها، يؤكد على قيمة فحص أسبابها.

وعليه، يشكل موضوع التغير السّلمي أحد المواضيع الهامة التي تستحق اهتمامًا أكبر من علماء العلاقات الدولية. كما أن أهمية معالجة كيفية إدارة الانتقال في توزيع القوة بشكل سلمي لا تنبع فقط من احتمالية حدوث تحول على المدى القريب في النظام الدولي القائم، بقدر ما تتعلق بمحاولة تغطية العجز الكبير ضمن أدبيات العلاقات الدولية بخصوص هذا المجال البحثي. ومنه، فنحن بحاجة إلى تشجيع الحقل، وصناع السياسة ضمن القوى الكبرى على وجه الخصوص للتفكير في التغيير السلمي بشكل أكثر فعالية.

عموماً، تتجلى أهمية هذه الدراسة في:

- المساهمة في تقصي الاستبصارات النظرية والمفهمية الخاصة بإشكالية التغير السلمي في العلاقات الدولية، وخصوصا ما تعلق منها بالطروحات غير الغربية. فحقل العلاقات الدولية يقع عليه واجب خاص يتمثل في تشجيع الطلاب وصانعي السياسات على تطوير استراتيجيات التحول والتغير السلمي، باعتبارها آليات رئيسية للتغيير بديلة عن الحرب.
- وضع باحثي العلاقات الدولية ضمن النقاش الدائر حاليا في الأوساط الأكاديمية والسياسية حول إمكانية تحول النظام الدولي القائم وانتقال القوة فيه، خصوصا مع الصعود الملفت للصين كقوة عظمى، ولكن من وجهة نظر إمكانية التحول السلمي، وبعيدا عن حتميات الصراعات والتغييرات العنيفة التي تقرها نظريات انتقال القوة والواقعية الهجومية عموما.

إشكاليــة الدراســة

مع بداية القرن الواحد والعشرين، أصبحت القوة منتشرة على نطاق أوسع حول العالم، أين بدأت الأولية الأمريكية في التضاؤل، مع تربع بعض الدول التي عملت لفترة طويلة في ظل الهيمنة الغربية على مراتب عليا في النظام، متوقعة مستوى من النفوذ يتناسب مع موقعها. ومنه، فالدراسة ستحاول البحث والإجابة على الإشكالية التالية:

هل يمكن إدارة انتقال القوة والتغير في الأنظمة الدولية بشكل سلمي؟

وستعتمد الإجابة على هذه الإشكالية، البحث في مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يثيرها هذا الموضوع:

- ما هي مضامين نظريات انتقال القوة، وإلى أي مدى تسهم في تفسير التحولات النظمية في الماضي والحاضر؟
- ضمن أي ظروف، وعبر أي آليات سببية يمكن أن تحدث انتقالات القوة بشكل سلمي؟
- هل ستتمكن الولايات المتحدة والصين من إدارة عملية انتقال القوة بينهما سلمياً.

تستهل الدراسة بفرضيتين مركزيتين:

- فهم آليات وظروف الانتقال السلمي وتحولات القوة في الأنظمة الدولية، ينشأ من إدراكنا الجيد لكيفية تشكيل القوة والأفكار والمؤسسات والهويات معاً لمسارات وتفاعلات القوى العظمى في النظام؛
- ينتج الانتقال السلمي للقوة عن عملية التقارب الفكري والتفاوض الضمني والصريح حول الأفكار والهوية بين القوى العظمى أكثر بكثير مما ينتج عن التسويات أو التفاوض على التوازن المادي للقوة.

المقاربـة المنهجيـة للدراسـة

يستلزم خط البحث المثمر في دراسة إشكالية التحولات السلمية للقوة على مستوى الأنظمة الدولية، الاستناد إلى مقاربة منهجية مركبة من الأدوات التحليلة المهمة في الحقل المعرفي للعلاقات الدولية. لذا سيستعين البحث بمقاربة **التحليل النظمي**، المهمة في دراسة النظام الدولي ومكوناته الفرعية، بغرض فهم الكيفية التي تعمل وتتفاعل بها النظم، مع تحديد مصادرها ومظاهر الانتظام فيها. وكذا تحديد القوى والأسباب المؤدية إلى استمرارها، تغيرها أو انهيارها. ومنه، ومع تموقع الدراسة ضمن الأبحاث النظمية، فستعمل على إجراء مسح نظري لمختلف النظريات النظمية – كالواقعية البنيوية والليبرالية والسلوكية والبنائية وغيرها – التي عملت على استيضاح فكرة التغير والتحول في الأنظمة الدولية.

وظفت الدراسة أيضا **التحليل التاريخي** في محاولة تتبع وتحليل حالات التغيرات السلمية للقوة عبر التاريخ. فالتحليل التاريخي لم يختف أبدًا كأداة لنظرية العلاقات الدولية، كونه يمنح الباحثين في الحقل مصدرًا جاهزًا للأمثلة، وكذا الفرصة لصقل رؤاهم النظرية، فضلا عن فهم السياقات التاريخية لتشكيلهم أحكامهم بخصوص الشؤون الدولية في الحاضر. وفي حين أنه لا يوجد تشابه تاريخي دقيق

على الإطلاق، فإن التحليل التاريخي يقدم نظرة ثاقبة لفهم الدوافع الأعمق للدول وكيفية تحديد مصالحها التي سعت وراءها بمرور الوقت. كما استخدم البحث **منهج دراسة الحالة** ضمن مقاربته لإمكانية صعود الصين سلمياً في النظام الدولي القائم. مع ما يقتضيه توظيف هذا المنهج من الإحاطة بالعديد من المعطيات والبيانات المختلفة – سياسية، اقتصادية، عسكرية وغيرها– بخصوص حالة الدراسة.

أسبـاب اختيـار الموضوع

"هل التعاون الاستراتيجي مع الصين أمر ممكن؟" أو"النظام العالمي الجديد لشي جين بينغ: هل تستطيع الصين إعادة تشكيل النظام الدولي؟"، هو ما كتبه "ميكائيل سبنس" Michael Spence و"إليزابيث إيكونومي" Elizabeth Economy على صفحات موقع التعليقات الشهير Project Syndicate ومجلة Foreign Affairs على التوالي، قبل انصرام عام 2021 بساعات. هذين المقالين هما عينة بسيطة لعدد هائل من المقالات التي تغطي يوميا صفحات الدوريات والمراجع العلمية في حقل العلاقات الدولية. فالزخم الفكري والاهتمام السياسي البالغ الذي يشهده موضوع صعود الصين وتحولات القوة ومستقبل النظام الدولي القائم، نابع من كون تحولات القوة هي لحظات خطيرة للغاية في الشؤون العالمية. من هنا، فقد جاء اهتمامنا بهذا الموضوع موصولا بمجموعة من الأسباب أهمها:

- ميول الباحث المعرفي إلى ميدان دراسات الأمن الدولي، واهتمامه بسياسات القوى العظمى في النظام الدولي بالأساس، محاولة منه فهم ديناميكيات ومسارات التغير في السياسة العالمية؛
- مواكبة النقاشات المعرفية في الحقل حول أسباب ومضامين صعود وأفول الأنظمة الدولية والقوى العظمى ضمنها سلمياً، والإسهام في سد حاجة الباحث العربي بدراسة في هذا المجال.

صعوبـات الدراسـة

تتمثل أحد التحديات الرئيسية لنظريات العلاقات الدولية السائدة في أنها لم تتعامل صراحةً مع السلام كموضوع بقدر ما تعاملت مع الحرب، ناهيك عن نقاش مشكلة التغير السلمي. ويبقى السؤال الكبير الذي يطارد نماذج العلاقات الدولية هو ما إذا كان السلام طويل المدى وتحول الأنظمة بشكل سلمي يمكن تحقيقه أم لا.

فمع وفرة المراجع الانجليزية حول تغير الأنظمة الدولية وسياسات القوى العظمى في الماضي والحاضر، إلا أن طروحاتها تبقى ضمن الإطار التقليدي المتمحور حول نظريات انتقال القوة وحروب الهيمنة. كما أن المعالجات الحديثة لصعود الصين والقوى الاقليمية غير الغربية الأخرى ومستقبل النظام العالمي في كثير من الأحيان، لا تنفك تعاني بشكل واضح من نزعة Presentism – العودة إلى الماضي لإضفاء الشرعية على الحاضر. وعليه، فمن الجدير بالذكر بأن هذه التجربة البحثية على غرار العديد من الدراسات قد اعترضتها العديد من الصعوبات لعل أبرزها:

- مشكلة ضبط الترجمة إلى العربية، والتي أخذت الكثير من الوقت في إعداد هذه الدراسة، إضافة إلى انتظار فترات معتبرة، في بعض المرات للحصول على مراجع من الخارج، في غياب نسخها الإلكترونية؛
- غياب المراجع المتخصصة حول مشكلة التغير السلمي في العلاقات الدولية، ولعل أول وأبرز مرجع شامل في هذا الإطار هو الكتاب الصادر في 19 أوت 2021 عن مطبعة جامعة أكسفورد بعنوان: "دليل أوكسفورد للتغير السّلمي في العلاقات الدولية"؛*

هذا، بالإضافة إلى الإلتزامات البيداغوجية والبحثية الأخرى، مع شغل وظائف إدارية في السنوات الأخيرة مما عطل سير عملية البحث والتحرير.

مراجعـة أدبيـات الدراسـة

يعد كتاب "إدوارد هاليت كار" Edward H. Carr (1946) ، "**أزمة السنوات العشرين، 1919-1939: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**" من الكتابات الأولى التي أثارت النقاش حول التغير السلمي باعتباره المعضلة الأساسية في العلاقات الدولية، ورغم تبني كار لموقف وسط بين المثاليين والواقعيين بهذا الخصوص، إلا مفهومه عن التغير السلمي بقي ضمن الفهوم الضيقة التي تشير ببساطة إلى غياب الحرب أو العنف. من جانبه، حاول "ايسكو أنتولا" Esko Antola (1984) في مقاله "**نظريات التغير السلمي**" ربط النقاش حول التغيير السلمي في سنوات ما بين الحربين، بالاهتمام بمفهوم

* Thazha V. Paul, Deborah Welch Larson, and Harold A. Trinkunas, eds., *The Oxford Handbook of Peaceful Change in International Relations* (Oxford: Oxford University Press, 2021).

التغيير في دراسة العلاقات الدولية. أين قدم المؤلف سردًا وصفيًا للمواضيع الرئيسية للنقاش منذ قرن من الزمن.

ضمن أدبيات تغير الأنظمة الدولية، يقدم العمل الكلاسيكي لـ"روبرت جيلبين" Robert Gilpin (1983)، "**الحرب والتغيير في السياسة العالمية**" وصفًا شاملًا ومؤثرًا لصعود وانحدار الدول الرائدة وآليات وأنماط التغير في الأنظمة الدولية التي تنشئها. وهو الكتاب الذي ضمنه جيلبن افتراضاته المركزية حول حرب الهيمنة، التي اعتبرها الوسيلة الرئيسة لحل مشكلة انعدام التوازن بين بنية النّظام الدولي وإعادة توزيع القوى فيه. وبحسب جيلبن، فالتغيير الدولي السّلمي يبدو مجديًا جدًّا عندما يشتمل على تغييرات في النّظام الدولي، لا على تغيير النّظام الدولي ككل. من جهته، يطرح كتاب "**الانتقالات النظمية: الماضي، الحاضر والمستقبل**،" المحرر من قبل "وليام ر. طومبسون" William R. Thompson (2009) ، جملة من الاستفاهات الهامة، على غرار وقت حدوث التحولات النظمية، وما هي الفترات التي يفسح فيها تفوق دولة ما الطريق لأخرى؟ وما الذي يجعل هذه التحولات محتملة؟ وهل هي على ذات الشاكلة دائمًا؟

مراجعة وإعادة قراءة أفكار جيلبن ضمن عمله الرائد المذكور سالفاً، حوتها صفحات المؤلف الهام الذي حرره "جون ج. إيكنبيري" John G. Ikenberry (2014) ، الموسوم بـ "**القوة، النظام والتغير في السياسة العالمية**"، أين ركز الكتاب على موضوعات التغيير والنظام، والانحدار والحرب، والقوة والانتقال في السياسة العالمية. كما تفاعلت فصوله مع الأفكار النظرية التي تحدد طريقة تفكيرنا في القوى العظمى، والتحديات التي تواجه النظام الدولي القائم.

على صعيد نظرية انتقال القوة، حرص كتاب "**التكافؤ والحرب**" المحرر من قبل "جاسيك كاغلر ودوغلاس ليمك" Jacek Kugler and Douglas Lemke (1996) على محاولة تفسير لماذا يسود السلام على الساحة الدولية أحياناً وتندلع الحروب أحيانا أخرى، حيث يقوم العمل بفحص واختبار الأفكار حول هيمنة القوة، والتي تمت مناقشتها لأول مرة منذ أكثر من عقد في كتاب "دفتر الحرب" The War Ledger الذي نال استحسانًا واسعًا آنذاك، لمؤلفيه " أ.ف.ك. أورغانسكي وجاسيك كاغلر " A.F.K. Organsky and Jacek Kugler . وفي ذات السياق التحليلي، يحاول "رونالد تامن" Ronald L. Tammen وفريق متميز من الباحثين (2000) ، في: " **تحولات القوة: استراتيجيات القرن الحادي**

والعشرين" استكشاف القضايا الناشئة في السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين كالانتشار النووي والردع، والاقتصاد السياسي الدولي والتراتبيات الإقليمية ودور التحالفات عبر دمج نظرية انتقال القوة والسياسة الوطنية.

ضمن أدبيات الانتقال السلمي للقوة، تأتي أعمال الأستاذ "تشارلز أ. كوبشان" Charles A. Kupchan المتميزة، ولعل أهمها على الإطلاق، الكتاب المحرر من قبله مطلع القرن الواحد والعشرين (2001) المعنون بـ " **القوة في انتقال: التغير السلمي للنظام الدولي،**" الذي عكف معدوه على معالجة كيفية الاستعداد لتضاؤل الهيمنة الأمريكية والعواقب الجيوسياسية الناتجة عن ذلك، مع النظر في إمكانية إدارة الانتقال الوشيك إلى التعددية القطبية بشكل سلمي. وعليه، فقد سعوا إلى فهم المتغيرات التي تمكن من حدوث تحولات القوة دون حرب، واستخلاص الدروس من الحالات السابقة للانتقال السلمي، حول الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدير بشكل أفضل الانتقال القادم إلى التعددية القطبية. وضمن ذات السياق، يستكشف كوبشان (2010) في مؤلفه " **كيف يصبح الأعداء أصدقاء: مصادر السلام المستقر،**" متى وكيف يتمكن الخصوم من إيجاد طريقهم إلى السلام، مجادلاً بأن "الاستيعاب، وليس المواجهة ضروري لتقارب ناجح بين القوة المترسخة والصاعدة.

لقد شكلت فكرة "الإستيعاب" هذه مركز اهتمام الباحثين في "**استيعاب القوى الصاعدة: الماضي والحاضر والمستقبل،**" المحرر من قبل "ثازها.ف. بول" Thazha V. Paul (2016) ، أين يتساءل الباحثون ضمنه عما إذا كان الاستيعاب السلمي للقوى الصاعدة ممكن في السياق الدولي المتغير. وهو بالاستناد إلى مجموعة من الحالات التاريخية، يحاجج بأن التغيير السلمي ممكن من خلال استراتيجيات فعالة وطويلة الأجل من جانب كل من القوة المترسخة والقوى الصاعدة. وبالحديث عن حالات الانتقال السلمي تاريخياً، تخلص الكاتبة "كوري شاك" Kori Schake (2017) ضمن مؤلفها "**المرور الآمن: الانتقال من الهيمنة البريطانية إلى الهيمنة الأمريكية**" إلى أن العوامل التي جعلت الانتقال الأنجلو أمريكي سلميًا، يرجع بالأساس إلى الشعور بالتماثل الذي تشترك فيه الدولتان، وتقارب أيديولوجياتهم المحلية، الأمر الذي من غير المرجح أن ينطبق على التحولات المستقبلية. هذه التحولات التي قد يجلبها صعود الصين والزيادة المتنامية لقوتها ومكانتها في النظام الدولي. ضمن هذا الإطار، يلقي العمل المحرر من طرف "أسلي توجي" Asle Toje (2018) حول: "**هل سيكون صعود الصين سلميا؟**

الأمن، الاستقرار والشرعية" الضوء على مجموعة من النقاشات الأساسية المتعلقة بصعود الصين. على غرار ما إذا كانت الصين ستسعى إلى أن تكون قوة عالمية، أم أن تطلعاتها لن تكون أبعد من كونها إقليمية. وكذا مساءلة طبيعة ومرونة النظام الدولي الحالي في استيعاب صعود قوى كبرى جديدة. هذا إضافة إلى مسألة مهمة وهي ما إذا كانت نظريات انتقال القوة هي أفضل ما يمكن العثور عليه كإجابات للمسار المستقبلي للصين ضمن حقل العلاقات الدولية أو في تحليل التاريخ.

تبريـر خطـة الدراسـة

قسمت الدراسة إلى أربعة فصول متكاملة، حاول الباحث من خلالها معالجة الإشكالية وفحص الفرضيات المقترحة للدراسة؛ وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة تتموقع ضمن مجال الدراسات النظمية، الذي ومع انقضاء أكثر من ثمانية عقود من الأبحاث فيه، مازال منظرو العلاقات الدولية يعملون من وجهات نظر مختلفة جذريا، ما جعل تصوراتهم عن النّظام في السّياسة العالمية متباينة بشكل كبير ولا تلق التقدير الصّحيح. وتعود هذه المشكلة في جزء منها إلى أن أكثر منظّري النّظم في العلاقات الدّولية يميلون إلى كونهم "وَحْدَوِيُو الإطار النظري والمنهجي"؛ ينظرون إلى النّظام في ظل تصور أحادي البعد، على أن هناك من الباحثين الذين تبنوا موقفًا يستند إلى أن التعددية النظرية والمنهجية مهمة في بناء فهم فعّال وشامل للنّظم الدولية، غير أن مقارباتهم لم يتم اكتشافها أو يُسلَّط عليها الضوء بالشّكل الكافي.

وعليه، يأتي الفصل الأول كمقدمة للتفكير النظمي بصفة عامة، مع رصد أهم وجهات النظر بخصوص ماهية النظام في حقل العلاقات الدولية. إضافة إلى محاولة جسر الهوة بين المقاربات الوحدوية والتعددية عبر فحص الاستبصارات النظمية لست مدارس تنظيرية كبرى في هذا المجال؛ ويتعلق الأمر بتصورات كل من المدرسة السلوكية، الواقعية الجديدة والليبرالية، وكذا طروحات كل من البنيويين الاقتصاديين والبنائيين مع أنصار المدرسة الانجليزية.

أما الفصل الثاني، فقد ركز على محاولة مقاربة فكرة التغير الدولي وارتباطها بالحرب؛ فقد شكل النقاش حول الاستمرارية والتغير في السياسة الدولية أحد المحاور المهمة والخلافية بالأساس ضمن مختلف المدارس الفكرية في العلاقات الدولية؛ فابتداء، اهتم المبحث الأول بالنظر في مفاهيم التغير والاستقرار وغيرها من المفاهيم المتقاربة، مع استعراضه للنموذج التوازني والخطي والدائري كخطوط متمايزة من التفكير بشأن التغير الدولي، والتي مثلت في مجملها أهم التيارات الفكرية التي أَثْرت أدبيات

التغير في النظم الدولية عبر التاريخ المعرفي للعلاقات الدولية. كما أن فهمنا لأنماط التغيرات الدولية والتفاعلات والتحولات التي تطرؤ على طبيعة الفاعلين ومن يحكم والتفاعلات في النظام، تعمل على تمكيننا بشكل جيد من استيضاح آليات التغيير داخل الأنظمة الدولية. أما المبحث الثاني، فقد عكف على مراجعة وفحص مختلف الإدعاءات الخاصة بنظريات الحرب والتغير على مستوى النّظام الدولي ولا سيما منها النظريات البنيوية – التاريخية والدورانية للحرب متمثلة بالأساس في نظريات انتقال القوة التي وجهت انتباهها إلى التطور التاريخي للنظام الدولي، وبالتحديد ما حدث من تحول في تركيز القوة بين القوى الكبرى في النّظام.

في حين يتحدد المسعى البحثي للفصل الثالث في محاولة تصور نظرية للتغير البنيوي السلمي، عبر مساءلة مفهوم التغير السلمي بداية؛ أين يمكن النظر إليه ضمن تصورين اثنين: تصور ضيق يشير إلى أن التغيير يحدث دون استخدام للعنف، وبالتالي تجنب الصّراع العنيف بين الوحدات. وتصور يحاجج بأن عملية التغير السّلمي لا تتجنب العنف فحسب، بل تعزز التنمية المتبادلة والعلاقات الودية بين الفواعل، وهو التصور الأكثر اتساعًا لهذا المفهوم. إضافة إلى تحليل فكرة وتصورات المجتمعات الأمنية، والتي تتأطر بشكل جيد ضمن الطرح البنائي، كون ضمان التوقعات الموثوقة بالتغيير السّلمي يتطلب معايير وهويات جماعية مستقرة وقادرة على تحويل سلوك الدول من أسلوب المساعدة الذاتية إلى نهج بناء الثقة. على أن يستكمل الجزء الموالي من المبحث الأول في هذا الفصل الحديث عن أهمية الأطر الفكرية والهوياتية في نقاشات التغير السّلمي على مستوى النّظام الدولي، من منطلق أن تفسير الانتقال السّلمي يتطلب البحث في الظروف التي تقوم فيها الدول المتنافسة ببناء صور حميدة لشخصيات بعضها البعض، ومن ثم الانتقال إلى صياغة نظام شرعي ومقبول بشكل مشترك.

أما المبحث الثاني، فقد انصب على محاولة فهم استيعاب القوى الصاعدة وآليات إدارة عمليات الانتقال السلمي للقوة؛ فعملية الإدارة السّلمية للتحول في النّظام الدولي ترتبط بمدى قدرة كل من القوة المسيطرة والمتحدي الصّاعد على الوصول إلى اتفاق حول كيفية تكييف النّظام الدولي السائد مع التوزيع الجديد للقوة فيه، بالإضافة إلى شرعية هذا النّظام التي تضمن تسهيل مثل هذه الانتقالات وتجعلها أكثر متانة وديمومة. هذا، مع إبراز دور المؤسسات الدولية كآلية مساعدة على الانتقال السّلمي عبر كونها

أحد أشكال الإشراك، و قدرتها على تأطير وكبح أفعال القوى الكبرى. ليطرح الجزء الموالي بعضا من الحالات التاريخية التي صبغ الطابع السلمي انتقالات القوة فيها.

وبخصوص الفصل الرابع والأخير من الدراسة، فقد سعى إلى تسليط الضوء على إمكانية إدارة التحول السلمي للقوة ضمن النظام المعاصر بين الولايات المتحدة والصين. فصعود الصين قد صاحبته وجهات نظر متباينة حول ما الذي ستسعى له هذه القوة مستقبلاً؟ ومع أن الخبرة التاريخية تعلمنا أن التوترات بين القوة الراسخة ونظيرتها الصاعدة وإن كانت شيئاً مؤكدّا، إلا أن الحرب ليست بالأمر المحتوم. من هذا المنظار، تم تخصيص المبحث الأول للنظر في إمكانات القوة الصينية الصلبة والناعمة، مع التركيز على فكرة الصعود والتنمية السلمية التي وسمت استراتيجية الصين وسياستها الخارجية لعقود وما تزال. في حين حاول المبحث الثاني النظر في جهود الصين الباحثة عن الانخراط أكثر ضمن مؤسسات النظام الدولي القائم عبر تبنيها لنهج التعددية في سياستها الخارجية، وكذا أدوارها الدولية كفاعل معتدل مسؤول، مع رؤية مدى إمكانية استجابة القوة العظمى الراسخة في النظام لصعودها السّلمي واستيعابها وإشراكها ضمنه. ليختتم الفصل بأن في إمكان الولايات المتحدة والصين تجاوز فخ ثيوسيديدس وحتمية الحرب، مع اقتراح إعادة بعث وتكييف نموذج "الوفاق" Concert كآلية للتفاعل بين القوى العظمى في القرن الواحد والعشرين.

الفصل الأول

التنظير للنّظام في العلاقات الدولية

رؤية المنظارات المتنافسة

الفصل الأول - التّنظير للنّظام في العلاقات الدّولية: رؤية المنظارات المتنافسة

مع مرور أكثر من ثمانية عقود من الأبحاث النظمية، مازال منظرو العلاقات الدولية يعملون من وجهات نظر مختلفة جذريا، ما جعل تصوراتهم عن النّظام في السّياسة العالمية تتباين بشكل كبير ولا تلق التقدير الصّحيح. وتعود هذه المشكلة في جزء منها إلى أن أكثر منظّري النّظم في العلاقات الدّولية يميلون إلى كونهم "وَحْدَوِيُو الإطار النظري والمنهجي" Theoretical and Methodological Monists ينظرون إلى النّظام في ظل تصور أحادي البعد. [1] فـ "كينيث والتز" Kenneth Waltz مثلا، قد وضع نظريته عن السّياسة الدولية من ناحية سياسية محضة، على أن هناك من الباحثين الذين تبنوا موقفًا يستند إلى أن التعددية النظرية والمنهجية مهمة في بناء فهم فعّال وشامل للنّظم الدولية إلا أن مقارباتهم لم يتم اكتشافها أو يُسلَّط عليها الضوء بالشّكل الكافي.

ومع أن الأدبيات النّظمية في الحقل المعرفي للعلاقات الدّولية من الكثرة إلى الحد الذي لا يمكن حصرها وعرضها بالكلّية، سنحاول ضمن المبحث الأول تقديم التفكير النظمي بصفة عامة، مع رصد أهم وجهات النظر بخصوص ماهية النظام في حقل العلاقات الدولية. في حين سينصرف المبحث الثاني والذي يليه، إلى فحص الاستبصارات النظمية لست مدارس تنظيرية كبرى هيمنت بشكل كبير في هذا المجال.

---

(1) Barry Buzan and Richard Little, *International Systems in World History: Remaking the Study of International Relations* (Oxford: Oxford University Press, 2000), 35.

المبحث الأول

في مفهوم النّظـام الدولـي

إن الاستخدام المتزايد والمكثف لمصطلح النّظام ضمن أدبيات العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة قد قاد إلى نوع من الغموض حول ما تعنيه مقاربة الأنظمة بشكل دقيق، بالإضافة إلى الجدل حول ما إذا كانت هذه المقاربة تزود باحثي العلاقات الدولية بأي استبصارات جديدة. وقد تعمق هذا الجدل والغموض مع الانقسام المنهجي الموجود أصلا في الحقل؛ فكل من التقليديين والسلوكيين غير متفقين تماما حول طبيعة وجدوى مقاربة النظم في الحقل المعرفي للعلاقات الدولية. (2)

المطلب الأول – التفكير النظمي: مقدمة عامة

إن مناقشة الأدبيات النظمية يجب أن تأخذ في الحسبان أن مصطلح النّظام قد تم استخدامه ضمن عدد من المقاربات والنماذج المتباينة كالنموذج "الآلي أو الميكانيكي" Mechanistic Model والنموذج "العضوي" Organic Model وغيرها من المقاربات والنماذج الأخرى. وقد انخرطت جميع هذه المقاربات في تحليلها للعلاقات الدولية موضحة أن مقاربة الأنظمة ليست بظاهرة جديدة، مجادلة في نفس الوقت بوجود علاقات ارتباط متبادلة بين مكونات النّظام.

ما يميز التفكير العلمي أنه ذو نزعة علمانية وكلانية، غير أنه عندما بدأ العلماء باستخدام مقاربة امبريقية في أبحاثهم، فقد تم تبني التصور التجزيئي/الذري Atomistic Perspective أين وجدوا أن بإمكانهم الحصول على مستويات عالية من الفهوم بتفكيك أي ظاهرة إلى الأجزاء المشكلة لها، واختبار العلاقات الموجودة بين هذه العناصر المختلفة المكونة للكل. مكتشفين أن الأجزاء المكونة للكل المعقد تظهر محكومة بقوانين عالمية وغير متغيرة. وعليه، فأي تغير أو حركة في أحد أجزاء الكل تقود دائما إلى التغير في الأجزاء الأخرى، بحيث يظهر أي عنصر بشكل مستقل وكأنه حلقة مؤقتة من

(2) Richard Little, "Three Approaches to the International System: Some Ontological and Epistemological Considerations," *British Journal of International Studies* 3, no. 3 (October 26, 1977): 269, doi:10.1017/S0260210500117073.

الأحداث المرتبطة كلها بشبكة من العلاقات السببية بشكل حتمي وهو ما يشار إليه ويعرف بالنموذج "الآلي/الميكانيكي."[3] Mechanistic Model

ففي القرن السابع عشر، قام غاليليو وديكارت ونيوتن وسواهم ببسط النظرة الميكانيكية إلى العالم. فقد أسَّس ديكارت نظرته إلى الطبيعة على تقسيمها الجذري إلى عالمين منفصلين يستقل أحدهما عن الآخر: عالم العقل وعالم المادة؛

> "[لقد] كان الكون المادي بنظره آلة، ولا شيء سوى آلة. وكانت الطبيعة تعمل وفقًا لقوانين ميكانيكية، وكان بالإمكان تفسير كلِّ شيء في العالم المادي بلغة ترتيب أجزائه وحركتها. وقد عمَّم ديكارت هذه النظرة الآلتية إلى المادة لتشمل المتعضِّيات Organisms الحية: النباتات والحيوانات كانت ببساطة تُعتبَر آلات؛ والكائنات البشرية كانت تسكنها نفس عاقلة؛ إلا أن الجسم البشري كان غير قابل للتمييز عن حيوان–آلة."[4]

وعليه، يختص الوجه الأول من أوجه التفكير المنظوماتي بالعلاقة بين الجزء والكل. ففي هذا النموذج كان يُعتقد أن ديناميكية الكل في أية منظومة مركَّبة يمكن أن تُفهَم من خصائص الأجزاء. حسبك أن تعرف الأجزاء، أي خصائصها الأساسية والإواليات التي تتفاعل من خلالها، حتى تستطيع أن تشتق، من حيث المبدأ على الأقل، ديناميكية الكل. فحتى تفهم أية منظومة مركَّبة ما عليك إلا أن تفتتها إلى قطعها. والقطع لا يمكن أن تفسّرَ بأكثر من ذلك، إلا بأن تقسَّم إلى قطع أصغر؛ لكنك، بقدر ما تمضي في هذه العملية بعيداً، سينتهي بك الأمر عند شوط ما بالحصول على لبنات بناء أساسية – عناصر، جواهر، قسيمات، إلخ – ذات خصائص لا يعود بإمكانك أن تفسرها. وبلبنات البناء الأساسية هذه، ذات قوانين التفاعل الأساسية، بوسعك عندئذٍ أن تعيد بناء الكل الأكبر وتحاول تفسير ديناميكيته من حيث خصائص أجزائه. [5]

---

(3) Ibid., 271.

(4) فريتيوف كابرا، "نقطة الانعطاف: علم المنظومات الحية،"اطلع عليه يوم: 2016/03/21، http://www.maaber.org/issue_november04/epistemology_1a.htm/

(5) فريتيوف كابرا، "معايير التفكير المنظوماتي،" اطلع عليه يوم: 2016/03/22، http://www.maaber.org/first_ issue/epistemology_3.htm

"بدأ هذا مع ديموقريطس في اليونان القديمة وكان الإجراء الذي صاغه كل من ديكارت ونيوتن والذي صار النظرة العلمية المعمول بها حتى القرن العشرين. أما في النموذج الجديد فالعلاقة بين الجزء والكل هي على العكس من ذلك تماماً. فخصائص الأجزاء لايمكن أن تُفهم إلا من خلال ديناميكية الكل. فالكل أصل، وحسبك أن تفهم ديناميكية الكل حتى يمكنك عندئذٍ أن تشتق، من حيث

ضمن العلوم الاجتماعية، حاول الباحثون إدراك الأنماط المنتظمة التي تعكس المبادئ الميكانيكية في السلوكيات الإنسانية، وبالتالي تحديد مصادر النّظام في العالم الاجتماعي. فقد حاجج هوبز مثلا بأن الطبيعة الإنسانية ثابتة ولا تتغير؛ مصورًا الانسان على أنه مقاد بمجموعة من الرغبات الأنانية التي –في غياب الدولة– تنمي النزاعات بشكل دائم. وعلى المستوى الدولي، –وفي ظل غياب سلطة عليا– فقد نُظر للنظام الدولي على أنه "فوضوي"Anarchic، غير أن مسار البحث في جوانب "النّظام" Order الموجودة في النسق الدولي قادنا إلى البحث عن الصورة الميكانيكية لتفسير الحدود المفروضة على الدول ما أدى ظهور "توازن القوى" كمفهوم أساسي في العلاقات الدولية.

لقد عجلت عدم قدرة النموذج الآلي على التعامل مع إمكانيات التغيير في النّظام على تطوير نموذج بديل: النموذج العضوي: Organic Model. انطلاقا من محاولات علماء الأحياء في القرن التاسع عشر التفرقة بين الموضوعات الحية وتلك الخاصة بالجمادات – استنادا إلى الافتراض القائل بأنه في حين يمكن تطبيق النموذج الميكانيكي على المواد غير الحية (الجمادات)، فإنه من غير المجدي التعامل مع الأوساط الحية ضمن نفس النموذج – فقد طوروا نموذجا يرتكز على التشابه مع الكائن الحي الذي يتطور ويتفاعل مع البيئة المحيطة به ضمن سلوكيات غائية، الأمر الذي لا يتوافق ولا يتأتى في النموذج الآلي. (6)

ضمن هذا السّياق المعرفي الجديد، تم التخلي عن النظرة التجزيئية لصالح التصور الكلاني للنظام؛ فالعناصر المكونة للنظام يتم فحصها بمدى إسهامها في الحفاظ على النّظام ككل. على اعتبار أنها "أنظمة مفتوحة" Open Systems تتميز بوجود علاقات تبادلية أو تفاعلية دائمة بينها وبين بيئتها.

المبدأ على الأقل، خصائص الأجزاء وتفاعلاتها. وهذا الانعكاس في العلاقة بين الجزء والكل حصل في العلم أول ما حصل في الفيزياء إبان العقود الثلاثة الأولى للقرن العشرين عندما تمت صياغة نظرية الكوانتوم [الكمّ]. ففي تلك السنين كان مدعاة لدهشة الفيزيائيين العظيمة أن يجدوا أنه ليس بمستطاعهم استعمال مفهوم الجزء – من نحو ذرة، أو قسيم – بالمعنى الكلاسيكي. فالأجزاء لم يعد بالإمكان تعريفها تعريفاً وافياً. إذ إنها يمكن أن تبدي خصائص مختلفة، تتوقف على السياق الاختباري، فتظهر، على سبيل المثال، على هيئة قسيمات تارة وعلى هيئة أمواج طوراً. بالتدريج، بدأ الفيزيائيون يدركون أن الطبيعة، على المستوى الذري، لاتظهر بوصفها كوناً ميكانيكياً مؤلّفاً من لبنات بناء أساسية، إنما بالحري كشبكة من العلاقات، وأنه، في صيرورة الأمر، لاتوجد أجزاء على الإطلاق في هذا النسيج المتلاحم. فأياً كان ما ندعوه جزءاً هو مجرد نموذج يتمتع بشيء من الاستقرار فيلفت انتباهنا بالتالي. لقد بلغ التأثر بالعلاقة الجديدة بين الجزء والكل بفرنر هايزنبرغ، واحد من مؤسّسي نظرية الكوانتوم، حداً جعله يستعمله عنواناً لسيرته الذاتية الجزء والكل." Der Teil und das Ganze راجع: كابرا، نقطة الانعطاف، مرجع سابق.

(6) Little, Approaches,271.

وبهذا يشكل التصور العضوي للنظام أداة بالغة الأهمية في العلوم الاجتماعية لتركيزه على الطبيعة المتكاملة والمترابطة للحقيقة الاجتماعية، بالإضافة إلى فحص الوظائف التي تنتجها البنيات الاجتماعية ضمن النّظام الاجتماعي. وعليه، يشكل النموذج العضوي إطارًا لاختبار مدى ثبات النظم الاجتماعية في مواجهة التغير الدائم، وكذا تشجيع الباحثين في العلوم الاجتماعية على فحص العلاقات الموجودة بين النّظام الاجتماعي وبيئته. (7)

المطلب الثاني – النّظام في العلاقات الدّولية: وجهات نظر متعددة

دأبت العديد من المنظورات الفكرية المتنافسة في حقل العلاقات الدولية على استخدام مفهوم ومستوى "النّظام الدولي"International System في تفسيرها للعديد من المشكلات التي تطرحها البيئة الدولية وأعقدها على الإطلاق إشكالية الحرب والسلم أو الصراع والتعاون بين الوحدات في السياسية العالمية. فقد شكلت "الدّراسات النّظمية" Systemic Studies واحدة من بين الموضوعات البحثية التي عرفت زخما أكاديميا مهما ونقاشات فكرية ونظرية في الحقل المعرفي للعلاقات الدولية انطلاقا من كونها تحاول تفسير السّلوك الدولي وتتنبأ بما يصدر عنه من تصرفات.

تعود جذور مصطلح النّظام الدولي إلى "النّظرية العامة للنظم"General System Theory التي نشأت في خمسينيات القرن العشرين ضمن العديد من التخصصات العلمية كعلم الأحياء والرياضيات والفيزياء الحديثة والفلسفة إلى العلوم الاجتماعية والسلوكية بصفة عامة. ويعود الفضل في إرساء المعالم الأولى لهذه النظرية إلى العالم الألماني "لودفيج فون برتالانفي" Ludwig Von Bertalanffy الذي أكد على أن الفهم الأفضل للظواهر إنما يكون بالنظر إليها ككيان ينتمي إلى إطار كلي وليس كوحدة جزئية ذرية. فالنظرية العامة للنظم بحسب "جورج كلير" George Klir تشير في معناها الواسع إلى توليفة من المفاهيم العامة والمبادئ والأدوات والمشاكل والمناهج والتقنيات التي ترتبط بالنظم. (8)

---

(7) Little, “Three Approaches,” 277.

(8) Fleming Ray, “General Systems Theory: A Knowledge Domain in Engineering Systems,” 2000, http://web.mit.edu/esd.83/www/notebook/gst.pdf.

ويشير النّظام ضمن هذا السّياق إلى مجموعة من العناصر أو الوحدات المتفاعلة فيما بينها والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم والتي تشكل وحدة متكاملة، أين يؤدي أي تغيير في أحد عناصر المنظومة إلى إحداث تغييرات موازية في بقية عناصرها. (9)

لقد تأسّست نظرية النّظم على قاعدة النظر إلى الظواهر والأحداث من منظور "كلاني" Holistic وشامل باعتبارها نظماً مفتوحة تتميز بوجود علاقات تبادلية مستمرة بينها وبين البيئة التي توجد فيها، مؤكدة على أن للظاهرة في كليتها خصائص لا تتجل إلا من خلال انتظام المكونات في نسق متفاعل، متجاوزة بذلك نهج التفكير الذي أسّسه "إسحاق نيوتن" Issac Newton والقائم على فكرة "الجزء المفسّر" أو تجزئة الظاهرة إلى مكوناتها ومحاولة فهمها انطلاقا من فهم خصائص الأجزاء الفردية المكونة لها، متجاهلا تفاعلاتها ومعمما بذلك التفسير الجزئي على الظاهرة ككل على اعتبار أن الكل ما هو إلا تجميع للأجزاء المكونة له.(10)

لقد أصبح مصطلح "النّظام الدولي" من المصطلحات الرائجة في أدب علم السّياسة والعلاقات الدّولية في العقود الأخيرة، ويعود هذا في المقام الأول إلى كتابات "مورتون أ. كابلان" Morton A. Kaplan التي حدد من خلالها قواعد وصور التفاعل داخل النماذج التي صاغها للنّظام الدولي، لا سيما عن طريق التعامل مع الأنظمة الدولية بوصفها نوعا متميزا من "أنظمة الفعل" Systems of Action، وهو بذلك يكون قد مهد الطريق لتوليفة واسعة من الأفكار والطروحات النظمية التي أسهم في بلورة مفاهيمها وأسانيدها في حقل العلاقات الدولية كل من "تشارلز أ. مكليلاند"Charles A. McClelland و "ريتشارد ن. روزيكرانس"Richard N. Rosecrance و "جورج مودلسكي"George Modelski و

---

(9) محمد شلبي، *المنهجية في التحليل السّياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات* (الجزائر: د.د.ن.، 1997)، 132.

(10) شريف عبد الرحمن سيف النصر، *نظرية النظم ودراسة التغير الدولي* (عمان: المركز العلمي للدراسات السّياسية، 2011)، 26.

لقد تطورت أفكار النظرية العامة للنظم بشكل كبير، ففي سنة 1954 تأسست "جمعية النظرية العامة للنّظم" Society for General Systems Theoryعلى يد Von Bertalanffy, Rapoport, Boulding, Gerard, لتغير اسمها فيما بعد إلى "جمعية الأبحاث العامة للنظم."Society for General Systems Research باعثة في نفس الوقت مجلتها المعروفة "النظم العامة" General Systems، كما تشكلت "جمعية دولية لعلوم النظم" International Society for System Science والتي تعقد مؤتمرا إلكترونيا سنويا يشارك فيه العديد من الباحثين والمهتمين بالنظرية العامة للنظم وتطبيقاتها في شتى التخصصات ما أسهم في إثراء الأساس النظري والتطبيقي في مجال أبحاث هذه النظرية.

"ديفيد سنغر"David Singer وغيرهم ممن اهتموا بتطويرها أو تقويمها على غرار "ستانلي هوفمان" Stanley Hoffman و "جوزيف فرانكل"Joseph Frankel و"جون بيرتون" John Burton ...إلخ.

وعلى الرغم من التطورات المهمة التي عرفها التفكير النّظمي والتحليلات المستفيضة للنّظام الدولي ضمن الاتجاه السائد للعلاقات الدولية، إلا أن هذا المفهوم مازال خلافيًا بشكل عميق. فالمناقشات النظرية والمنهجية الأكثر أهمية في النصف الثاني من القرن العشرين تمحورت كلها بشأن محاولة تحديد الطريقة الأنسب لوضع تصور وتحليل النّظام الدولي. ومع هذا فقد بقي منظرو العلاقات الدّولية عاجزون عن بناء إجماع حول ما يعنيه النّظام في السّياسة العالمية. فمورتون كابلان يرى في "أنظمة الفعل"

> "مجموعة من المتغيرات المترابطة بدرجة من التناقض مع محيطها إلى الحد الذي يجعل العوامل التي يقاس السّلوك وفقها والتي يمكن وصفها تحدد معالم العلاقات الداخلية للمتغيرات بعضها إلى بعض. وكذا العلاقات الخارجية لمجموع المتغيرات الفردية مع مركبات من المتغيرات الخارجية[...] فدراسة الأنظمة تستوجب دراسة الارتباطات والعلاقات بين المتغيرات التالية: القواعد الأساسية للنظام وقواعد التحويل ومتغيرات تصنيف الفاعل والقدرة والمعلومة."(11)

فكابلان يقترح إذًا خمسة متغيرات في تعريفه للنّظام: (1) القواعد الأساسية المحددة للعلاقة العامة بين الفواعل؛ (2) قواعد التحويل وهي التي تحدّد كيفية تطبيق القواعد الأساسية في بعض الحالات والمواقف، وبالتالي فهي مصدر التغيير بالنظر إلى ردود الأفعال المشروطة أو تباينات السّلوك؛ (3) المتغيرات التصنيفية للفاعل، والتي تمثل الميزات والخصائص البنيوية للفواعل كالدّول القومية والتحالفات والمنظمات الدّولية، كما لها تأثيرًا كبيرًا على سلوكيات الفواعل؛ (4) متغيرات القدرة المعبرة عن قدرات الفواعل للتحرك والفعل؛ وأخيرا (5) متغيرات المعلومة الدّالة على معرفة القوى الفاعلة حول ما يريدون وما يمكنهم فعله.(12)

أما ستانلي هوفمان فقد حاول أن يقدم تعريفا أقل تعقيدا وتجريدا من سابقه معبرا من خلاله عن مجمل العلاقات الدولية باعتباره النّظام الدولي شبكة من العلاقات بين الوحدات الأساسية في السّياسة العالمية والذي يتميز بمدى الأهداف التي تسعى إليها هذه الوحدات والمهام التي تؤديها وكذا الوسائل

---

(11) Morton A. Kaplan, *System and Process in International Politics* (Colchester, England: ECPR, 2005), 4–9.

(12) Ibid., 9–12.

المستخدمة لتحقيقها. وتتحدد هذه الشّبكة في الجزء الأكبر منها من خلال بنية العالم وطبيعة القوى التي تعمل بين أو داخل الوحدات الرئيسية، بالإضافة إلى القدرة وبنية السّلطة والثقافة السّياسية لهذه الوحدات.[13] وبشكل أكثر وضوحا يجادل "أرنست ب. هاس"Ernst B. Haas بأن الصّرامة المفاهيمية والدلالية والعملية تقتضي الأخذ في الاعتبار (1) العلاقات المتبادلة التي تم تحديدها من قبيل طبيعة المدخلات والمخرجات؛ (2) الوحدات المشكلة للنظام؛ (3) بيئة النّظام وحدوده؛ (4) السّمات السّائدة للنظام كالتوازن أو التحرك، الاستقرار أو الثورية...إلخ؛ (5) البنيات التي تمكن النّظام من العمل وأخيرا (6) الوظائف التي يفترض على النّظام تأديتها. [14]

ومع أن قائمة هاس المحددة لخصائص النّظام مهمة إلى حد كبير إلا أنها تغفل ولا تحدد الارتباطات الموجودة فيما بينها. كما تثير مسألة مفهوم البيئة والحدود مشكلة المعيار المستخدم في الفصل بينه وبين مفهوم النّظام، على اعتبار أن مكونات النّظام تترابط ومكونات البيئة وتتبادل معها علاقات التأثير والتأثر كما تتبادلها بين مكوناتها*. ومع ذلك يبقى لمفهوم "الحدود"Boundaries أهمية بالغة في تمييز المنظومات عن بعضها البعض وعن بيئاتها والذي يقود أيضا إلى تصور تراتبية الأنظمة الكبرى وما تتضمنه من أنظمة وأنظمة فرعية ...إلخ وهو ما يعرف بـ "هيراركية/هرمية النّظم."[15] Systems Hierarchy بالإضافة إلى لإشارتها لمفهوم "البنية"Structure الذي ينصرف إلى ترتيب وحدات المنظومة الدولية في علاقاتها ببعضها البعض مما يجعل من الممكن النظر إلى النّظام على أنه وحدة مترابطة. وتتحدد بنية النّظام على أساس كيفية توزيع القدرات بين الوحدات الدّولية وعلى درجة ارتباطها. [16] و تختلف بنية النّظام عن "المسارات أو العمليات"Processus كما يوضحه "روبرت و. كيوهان"Robert O. Keohane و"جوزيف س. ناي"Joseph S. Nye بقولهما :

---

(13) Stanley Hoffmann, "International Systems and International Law," *World Politics* 14, no. 1 (October 18, 1961): 207, doi:10.2307/2009562.

(14) Ernst Haas, *Beyond the Nation-State: Functionalism and International Organization* (Stanford: Stanford University Press, 1964), 62–63.

* على الرغم من عدم توفر إجابة حاسمة في هذا الإطار إلا أنه يمكن أن يبرر التمييز بين النظام وبيئته من خلال : (1) كثافة العلاقة بين العناصر المكونة للنظام عنها بين عناصر النظام والعناصر المكونة لبيئته التي يتواجد فيها؛ (2) تجانس عناصر النظام بشكل يفوق تجانسها مع مكونات وعناصر البيئة.

(15) النصر، *نظرية النظم*، 34-35.

(16) محمد السيد سليم، *تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين* (القاهرة: دار الفجر، 2002)، 11.

"تشير بنية نظام ما إلى القدرات التي تتقاسمها الوحدات المتماثلة. ففي الأنظمة السّياسية الدّولية تشكل الدّول الوحدات الأكثر أهمية وتتحدد القدرات التي تميزها بدلالة مصادر القوة [...] فالبنية إذا تختلف عن المسار الذي يشير إلى سلوك المبادلة أو التفاوض حول المصادر ضمن بنية السّلطة."(17)

فالمسارات أو العمليات الدولية تنصرف إلى حركة الوحدات الدولية في سبيل تحقيق أهدافها الخارجية، وبالتالي فهي لا تعدو كونها مجموعة من الأنشطة المترابطة والمستمرة ضمن قواعد معينة لتحقيق هذه الأهداف.

وفي ذات السّياق، يشير "روبرت جيلبن"Robert Gilpin إلى الغموض الذي يعتري مفهوم النّظام الدولي، أين يمكن أن يشمل العديد من الظواهر من الاتصالات المتقطعة بين الدول إلى العلاقات المتشابكة بإحكام، مستخدماً التعريف الذي وضعه "روبرت موندیل"Robert Mundell و "ألكسندر سوبودا"Alexander Swoboda والذي يرى في النّظام مجموعة من الكيانات المتفرقة التي تجمع بينها تفاعلات منتظمة نتيجة لوجود شكل من أشكال السّيطرة. (18)

وعليه، يتحدد النّظام الدولي وفقا لهذه الرؤية في ثلاث جوانب أساسية، تشير أولاها إلى ضرورة وجود مجموعة من "الكيانات المتعددة" التي تتراوح بين الدول كجهات فاعلة في السّياسة الدولية إلى بعض الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصّبغة عبر الوطنية أو الدّولية، في حين تركز الثانية على "التفاعلات المنتظمة" والتي تتباين طبيعتها وانتظامها وشدتها باختلاف الأنظمة الدولية كما تتفاوت هذه التفاعلات بين مختلف الجهات الفاعلة في النّظام من صراعات مسلحة متقطعة إلى مستويات عالية من التكافل والاعتماد الاقتصادي والثقافي المتبادل. وأخيرا، توافر "شكل من أشكال السّيطرة" المنظمة للسّلوك والتي تتراوح بين القواعد غير الرسمية للنظام إلى مؤسساته الرسمية. (19)

أما المنظر تشارلز أ. مكليلاند فقد طرح نموذجا لتحليل النّظام الدولي من خلال التفاعل بين وحدتين ترتبطان بشبكة كبيرة من الاتصالات وفق منطق "الحاجات / المطالب" و "الردود / الاستجابات". وعليه، فالتفاعل بين الوحدات يجسد أحد المستويات الهامة في التحليل. فتحليلات النظم أداة مركزية

---

(17) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and interdependence: world politics in transition* (Boston: Little, Brown, 1977), 20–21.

(18) روبرت جيلبن، *الحرب والتغيير في السياسة العالمية*، تر. عمر سعيد الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، 46.

(19) نفس المرجع، 46-47.

تقوم على محاولة تحديد طبيعة وعمليات ونماذج التفاعل الحاصلة بين النّظام الدولي ونظمه الفرعية، وبالتالي التعرف على المظاهر السلوكية التي تحدث داخل كل واحدة من هذه النظم الفرعية وانعكاساتها على النظم الدولية.

ضمن هذا الإطار، يشدد مكليلاند على أن ما يقع من أحداث وتفاعلات في النّظام الدولي، تجد مصادر تفسيرها داخل الوحدات ذاتها المشكلة لهذا النّظام. وبهذا يتسع التحليل النّظامي حسبه ليشمل علاقات القوى الداخلية ضمن الدول بالنّظام الدولي؛ فمجموع هذه التفاعلات من التأثير المتبادل على كافة المستويات هي التي تنتج وتبلور في نهاية المطاف معالم النّظام الدولي. (20)

وضمن نفس الطرح، يؤكد ريتشارد روزيكرانس على أهمية دور ومكانة النخب المحلية داخل الوحدات في استقرار النظم الدولية أو اختلالها،

> "فوجود المصادر والموارد في يد النخب يمثل عاملا ديناميكيا في النّظام الدولي، حيث يؤثر في استقراره. فالنخب غير الآمنة لن تكون قادرة على مقاومة إغراء الموارد التي تعبؤها بسهولة للعمل ضد الدول المجاورة[...] إن النخب التي تشعر بأن وضعها الداخلي معرض للخطر كتهديد داخلي مثلا تساهم في عدم استقرار النّظام الدولي، إذ أنها تلجؤ لاتخاذ إجراءات عدوانية ضد دول أخرى بهدف تدعيم مركزها في الداخل."(21)

ومن جهته، يرى جورج مودلسكي أن قدرة النخب على تعبئة وتوجيه القوى الداخلية وتجانسها مثلما هو حاصل في المجتمعات الصناعية يساعد على خلق الترابط والانسجام بين مصالح هذه القوى. وهو يرى في النّظام الدولي بالأساس نظام اجتماعي يعتمد على مقومات بنيوية ووظيفية محددة تندرج ضمنه أنماط مختلفة من التفاعلات التي تصبغ في نهاية الأمر الطابع المميز لكل منها. فالنّظام الدولي يعمل حسب طبيعة ونمط الإنتاج السائد، صناعيا كان أم زراعيا.* وتختلف طبيعة التفاعلات ضمنه حسب النموذج الانتاجي المسيطر. (22)

---

(20) محمد مجدان، *تحليلات النظم في العلاقات الدولية: دراسة نظرية* (الجزائر: دار المواهب للنشر والتوزيع، 2015)، 76.

(21) نفس المرجع، 88.

* لقد قدم "جورج مودلسكي" نموذجين للنظام الدولي استقاهما من التجارب التاريخية لغرض التحليل المقارن وهما النموذج الصناعي والنموذج الزراعي، وأيا كان نوع النظام أو النموذج فله مجموعة من الوظائف التي يقوم بها كتوزيع الموارد والسلطة والثقافة والتضامن مع اختلاف نوعيتها من نموذج إلى آخر.

(22) نفس المرجع، 78.

المبحث الثاني

دراسة الأنظمة الدولية: التصورات السلوكية، الواقعية والليبرالية

سيتم ضمن هذا القسم من الدراسة النظر في تصورات "المدرسة السّلوكية" The Behavioural School التي جادلت بأن تأخر دراسات العلاقات الدولية مرده إلى فشلها في بناء وتطوير مقاربة نظمية/نسقية لجمع وتحليل البيانات عن النّشاط في النّظام الدولي. وسيتم التركيز بالخصوص ضمن هذا الاتجاه على أعمال ديفيد سنجر. بالإضافة إلى "الواقعية الجديدة/ البنيوية" متمثلة في أعمال كينيث والتز والتي رأت أن الطروحات السّلوكية قد فشلت في إدراك وتقدير الخصائص المهمة والأساسية للنظرية البنيوية. وختاما سنتطرق إلى بعض الأفكار الخاصة بالنظام الدولي الليبرالي. أين يعمد الليبراليون الجدد عموماً إلى التركيز على بناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية. واعتقادهم بأن المؤسسات الدولية في مقدورها التأثير في سلوك الدول والتغلب على تأثيرات الفوضى من منطلق تلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب غير المتكافئة المنبثقة عن التعاون، كما باستطاعتها المساعدة للتغلب على النزعة الأنانية للدول بتشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم.

المطلب الأول – ديفيد سينغر والتصور السّلوكي للنّظام الدّولي

انطلق ديفيد سينغر من مقدمة أن أي بعد من أبعاد الواقع يمكن أن يتميز بتفاعل وحداته يشكل نظاما. وبالنتيجة، فمن الممكن دائما استكشاف الواقع من جهة تصور النّظام أو من وجهة نظر الوحدات المكونة له، على ألا يتمَّ اعتماد منظار واحد في مقابل إقصاء الآخر. (23)

> "فعدم القدرة على رؤية الغابة (النّظام) من خلال الأشجار (الأجزاء المكونة) يوحي بأن المشاكل تنشأ عندما يغوص المحلّلون في تفاصيل الأجزاء بحيث يغيب تركيزهم عن الأنماط الأكثر عمومية الظاهرة أمامهم[...] وفي المقابل قد يستطيع المحلّلون رؤية الغابة ولكن ليس الأشجار بما يجعل النّظام في مركز الاهتمام على حساب التفاصيل". (24)

---

(23) Ibid., 36.

(24) Ibid.

لقد سعى سينغر إلى توليد تصور نظمي للعلاقات الدّولية عن طريق التحاليل الإحصائية، حيث مكّنه هذا السّبيل من إنتاج صورٍ للنّظام الدولي لم تكن موجودة من قبل؛ فقد حاول شارحًا مع "ميلفين سمول"Melvin Small أنه من الممكن في إطار النّظام الدولي ملاحظة الهرمية والتراتبية الدّبلوماسية الموجودة على عكس ما يمكن توقعه من عدم وجود مثل هذه الهرمية في ظل نظام يتشكل من دول تتمتع بالسّيادة بشكل متساو. فقد جادلا بأنّ التمثيل الدبلوماسي وحجم البعثات الدّبلوماسية كمؤشر لأهمية الدولة يُنبئ عن القدر والوضع الممنوح لها في النّظام.

> "[وبالتالي فـ] الأهمية النّسبية للدّول بالنسبة لنظيراتها ضمن النّظام يمكن الاستدلال عليها بعدد و"مرتبة" Rank المهمات الدّبلوماسية المعتمدة والموفدة لعواصم بعضها البعض". (25)

فبإمكان هذه الفهرسة أن تساعد في التفريق بين الدّول المنخرطة والمندمجة دبلوماسيًا بشكل أعلى أو متوسط أو منخفض مقارنة بالدّول الأخرى في النّظام، وهذا ما يقود إلى التفريق بين النّظم الفرعية المركزية منها والمحيطية. كما تسمح لنا باختبار عدد من الافتراضات المتعلقة بالعلاقة بين الأهمية الدّبلوماسية للدولة وسلوك سياستها الخارجية وتفاعلات وأنماط علاقاتها، وبالتالي فهي تمكننا من قياس التضارب والتباين بين أهمية الدّولة الدبلوماسية وقدراتها. هذا بالإضافة إلى كونها تمنحنا المعلومة الضرورية لتحديد التّحول في تركيبة النّظام الدولي من خلال رسم وتتبع صعود وأفول الوحدات المشكلة للنظام ضمن الهرمية والتراتبية الدولية. (26)

وبالنتيجة، فقد قدّمت بيانات سينغر وسمول الإحصائية – والتي كشفت عن فروقات مهمة للوضع الإجمالي للوحدات وهرميتها في النّظام الدولي– صورة نظمية بحتة لا تخبرنا شيئا عن حالة العلاقات الفردية بين الوحدات المشكلة للنّظام. ومع ذلك، يؤكد سينغر على أن الصورة النّظمية مهمة بحد ذاتها، مشيرًا إلى كيف يمكن للوضع النّظامي للدول منفردة أن يتغير مع مرور الوقت. (27)

---

(25) Melvin Small and David J. Singer, "The Diplomatic Importance of States, 1816–1970: An Extension and Refinement of the Indicator," *World Politics* 25, no. 04 (July 18, 2011): 587, doi:10.2307/2009953.

(26) David J. Singer, "The 'Correlates of War' Project: Interim Report and Rationale," *World Politics* 24, no. 2 (January 18, 1972): 257, doi:10.2307/2009738.

(27) Buzan and Little, *International Systems*, 39.

لقد حاول سينغر كنظرائه من البحّاثة السّلوكيين بناء تصور نَظمي للعلاقات الدّولية، غير أن توجهه المنهجي يؤكد بشكل لا مراء فيه فكرة أن النّظام الدولي يحوز خصائصًا تسمو وتتجاوز العلاقات الثنائية الخاصة التي تنشأ داخله، والتي غالبا ما تكون مُبطّنة وبعيدة عن الملاحظة كما يوضحه مثال الهرمية الدّبلوماسية. فالطريقة النّظمية لجمع ومعالجة البيانات قد ولدت صورة متزايدة التعقيد عن النّظام الدولي باحتضانها لجميع وحداته غير مقتصرة فقط على عدد محدود من القوى الكبرى في أوروبا. فالبيانات المُجمّعة على فترة زمنية معتبرة منذ 1916 إلى غاية يومنا هذا ضمن مشروع "متلازمات الحرب"Correlates of war (COW*) تساعدنا على رسم خارطة إدراكية لجملة من المسائل من ضمنها تغير مستويات الصّراع في النّظام وتحولات توزيع القوة والتصاعد والأفول في عدد الأحلاف التي تم تشكيلها وكذا حجم الأقاليم التي انتقلت بين الدّول عبر الزمن. فالأكثر أهمية وفق التصور النّظمي، أنه وبسبب امتداد هذه البيانات عبر الزمن فهي تمكننا من التقصي والبحث من منطلق متغيرات نظمية في مثل هكذا قضايا على غرار ما إذا كانت التغيرات في مستوى الصراع في النّظام مثلاً ترتبط بالتحول في "استقطاب القوة"Polarization of power أو معدل بناء الحلف. [28] غير أن وجود ارتباط بين

---

* يعد مشروع "متلازمات الحرب"COW من أقدم المشاريع في دراسة مسببات الحرب في النظام الدولي، حيث يقدم بيانات حول الحروب منذ عام 1816 ويتم تحديث هذه السّجلات بصورة مستمرة. وقد تأسس هذا المشروع على يد "ج. ديفيد سينغر وميلفين سمول" بجامعة ميتشيجان سنة 1963. ومن أهم ما يطرحه هذا البرنامج هو ذلك التقسيم الدّقيق للنّظام الدولي. فـ"الحروب الدولية"Inter-states wars حسبه عبارة عن صراعات بين ما لا يقل عن دولتين من الدول الأعضاء في النظام الدولي، على أن يكون عدد القتلى لا يقل عن 1000 ضحية خلال مجريات الصراع. أما "الصراعات شبه الدولية"Extra-systemic conflicts فهي التي لا يكون من بين أطرافها سوى دولة واحدة فقط. بالإضافة إلى تناوله فئة مستقلة من الصراعات تسمى "الصّراعات الدّولية ذات الطابع العسكري" Militarized interstate disputes والتي تتناول أحداثا محصورة مثل التدخلات العسكرية والحروب المحدودة والتهديدات بشن الحرب. ولا يهدف المشروع فقط إلى قياس التغيرات والتقلبات الزمنية والمكانية في الحرب وإنما لتحديد العوامل من قبيل القدرة الوطنية والتحالفات وتوازن القوى والتبعية والجغرافيا والقطبية التي من شأنها أن تفسر هذه الاختلافات بشكل نظمي. ويتسم هذا النهج بكونه منهجا تجريبيا يتم بناء الجانب النظري فيه استنادا إلى السلوك الفعلي للدول كما ثبت من خلال التكرار والدّراسة. ويعد المشروع مدرسة لتدريب العديد من الباحثين الشباب في العلاقات الدولية ومنتجاتهم الفكرية على غرار مشروع "المتلازمات السّلوكية للحرب"(Behavioral correlates of war(BCOW برئاسة "روسيل ج. لينغ" Russell J. Leng فقد استخدمت بياناته في إجراء العديد من الدّراسات المختلفة كالأبحاث التي تتناول العلاقة بين سباقات التسلح ونشوب الحروب ("مايكل والاس"Michael Wallace سنة 1979) أو المتعلقة بتحليل فرضيات السّلام الديمقراطي ("بروس راسيت"Bruce Rassett سنة 1993). وقد تم نقل المشروع إلى جامعة بنسيلفانيا سنة 2001 تحت رئاسة "ستيوارت أ. بريمر" Stuart A. Bremer أين بدأ العمل على توسيع ومضاعفة جهود جمع البيانات وتحليلها، ليستمر المشروع منذ جانفي 2013 تحت قيادة "زيف ماوز" Zeev Maoz ومساعده "سكوت بينيت". Scott Bennett كما يمكن تحميل البيانات والإحصائيات التي يقدمها المشروع مجانا عبر موقعه الإلكتروني على الرّابط التالي: http://www.correlatesofwar.org

(28) Buzan and Little, *International Systems*, 38.

بناء التحالفات ومستويات الصّراع لا يعنِ بالضرورة أن الدول التي شكلت هذه التحالفات هي ذاتها التي انخرطت في الصراع. فمثل هذا الاستدلال يستند إلى "مغالطة بيئية"* Ecological fallacy بخلطه خصائص النّظام مع خصائص الوحدات المشكلة له.

يجادل سينغر بأن النّظام الدولي كمستوى للتحليل ينتج صورة أكثر شمولا واتساعا للعلاقات الدولية من تلك التي يمكن أن تتوفر على مستوى الوحدة أو غيرها من المستويات الأخرى للتحليل؛ فبتركيزنا على هذا المستوى يمكننا دراسة أنماط التفاعل التي يكشف عنها النّظام والتعميم بخصوص جملة من الظواهر كبناء وتفكك التحالفات مثلاً،

> "فمستوى التحليل النّظمي، وفقط هذا المستوى يسمح لنا بدراسة العلاقات الدّولية في عمومها، مع فهمها بشكل أوسع، الأمر الذي يغيب حتما عندما يتحول تركيزنا إلى مستوى أدنى وأكثر جزئية. ولأغراض وصفية، فإنه يقدم لنا كلا من المزايا والعيوب؛ تتولد الأولى من الفهم الواسع والشمولي أما الأخيرة فمن الحاجة إلى التفاصيل". (29)

ومع ذلك، يشير سينغر إلى أن الصّورة المفتتة والأقل اتّساقا التي ينتجها المستوى التحليلي الأدنى (الوحدة/الدولة) تبقى متوازنةً إلى حد ما بتفاصيلها الثرية ودراستها المعمقة والأكثر كثافة.

المطلب الثاني – نظرية السّياسة الدّولية: التصور النيو– واقعي للنّظام الدّولي

يعتقد والتز أن التصور الذي وضعه سينغر غير مجد بالشّكل الكافي وتعتريه اختلالات عميقة تبرز من المنهجية غير الملائمة تمامًا التي تم تبنيها، والتي تتطلب من المحلّل تطوير تفسيرات للأنماط النّظمية للسّلوك انطلاقا من المستوى التحليلي الخاص بالوحدة. كما يجادل بأن النّظام الدولي هو "نظام مهيمن" system–dominant تتحدد سلوكيات الدّول فيه وفقا لبنيته (بنية النّظام الدّولي)، على عكس

---

* اقتبس مصطلح "المغالطة البيئية" أو "الاستدلال البيئي المغلوط"Ecological inference fallacy أو "مغالطة التقسيم" fallacy of division من حقل الدراسات البيئية وهو يشير إلى المغالطة المنطقية في تأويل البيانات الإحصائية أين يتم استخلاص الاستدلال حول طبيعة الأفراد من الاستدلال حول المجموعة التي ينتمون إليها؛ أي كما يرى "تشارلز اس وفاي سادويكس" Charles Ess and Fay Sudweeks أن مشكلة "المغالطة البيئية" تتعلق بالدّافع إلى تطبيق خصائص ومميزات مستوى الجماعة على مستوى الأفراد ضمن تلك الجماعة. راجع: Charles Ess and Fay Sudweeks, *Culture, Technology, Communication: Towards an Intercultural Global Village* (USA: Suny Press, 2001), 90.

(29) David J. Singer, "The Level of Analysis Problem in International Relations," *World Politics* 14, no. 1 (October 18, 2012): 80, doi:10.2307/2009557.

ما يفترضه سينغر من كونه "نظام فرعي مهيمن"Subsystem-dominant لا تُملى فيه سلوكيات الوحدات من خلال هذه البنية. وهو الخطأ -برأي والتز- الذي صدر تقريبًا من كل الباحثين الذين سعوا إلى بناء مقاربة نظمية للعلاقات الدّولية. (30)

الشّكل 1 - 1: استقلالية بنية النّظام عن وحداته في مقاربة والتز النّظمية

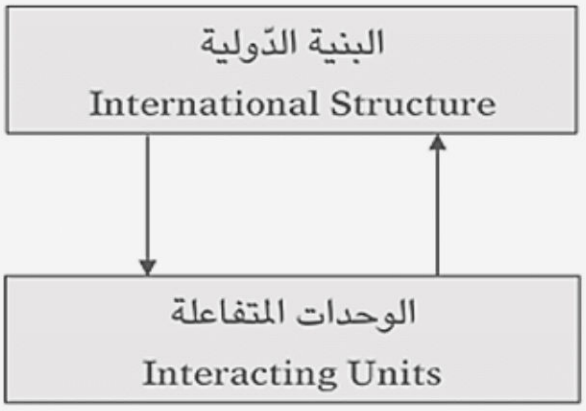

Source: Kenneth N. Waltz, **Theory of International Politics** (London: Addison-Wesley Publishing,1979),40.

بداية، يمكن القول أنّ مقاربة والتز النّظمية تجد لها جذورًا واضحة في الفكر العلمي الاجتماعي حول "الأنظمة والتعقد"Systems and complexity، فهو يجادل بأن السّياسة الدولية معقدة ومنظمة مصورًا العلاقات الدولية كنظام تتأثر بنيته ووحداته المتفاعلة بشكل متبادل، مع محاولته عزل بنية النّظام كونها متغيرًا مستقلا [الشّكل:1 - 1]. لقد استفهم والتز حول إمكانية استخدام المناهج التحليلية أو الاحصائية في دراسة السّياسة الدولية أو الاستغناء عن أي مقاربة في مقابل النّظمية منها. وهي الأسئلة التي غالبا ما تم إغفالها في بداية كل بحث، مما أسهم في إنتاج الكثير من الأعمال التي لا طائل منها في حقل العلاقات الدولية. (31)

> "إننا نحاول تصور الأنظمة السّياسية بطرق تتوافق والاستخدام في نظرية النّظم والسيبرنيطيقا *. وعليه فالنّظام يتحدد كمجموعة من الوحدات المتفاعلة. فمن جهة أولى يتشكل النّظام من البنية، والبنية هي العنصر على مستوى الأنظمة التي تجعل من الممكن

---

(30) Buzan and Little, *International Systems*, 39.

(31) Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (London: Addison-Wesley Publishing, 1979), 12.

* السّيبَرْنِيَّات أو السيبرنطيقا Cybernetics هو علم التحكم الآلي أو علم عمليات التواصل والتحكم الآلي في الحيوانات والآلات، حيث يقوم بدراسة نظم التحكم، مثل الجهاز العصبي، في الكائنات الحية ووضع نظم مماثلة لها في الأجهزة الإلكترونية والميكانيكية. وهو يعني التحكم والضبط، استنادا إلى المعنى اللغوي اللاتيني للمصطلح والذي يعود إلى kubernetike وهو المصطلح الذي أطلقه أفلاطون على موجه السفينة أو الربان. ويعود ظهور هذا العلم حديث النشأة إلى الأربعينيات من القرن الماضي من طرف عالم الرياضيات الأمريكي "نوربرت فيينر"(Norbert Wiener 1894-1964) أين كان ظهور السيبرنطيقا كنتيجة لحل مشكلة عسكرية خلال الحرب العالمية الثانية بالدرجة الأولى.

> التفكير في الوحدات باعتبارها مجموعة متميزة على كونها مجرد تشكيلة بسيطة. وعلى صعيد آخر، يتشكل النّظام من الوحدات المتفاعلة. إن هدف نظرية الأنظمة هو عرض كيف يعمل ويتفاعل هذين المستويين، وهذا يتطلب تحديدهما في معزل عن بعضهما البعض". (32)

لقد أضافت نظرية والتز عن السّياسة الدولية بعدًا هامًّا في التحليل الواقعي؛ وذلك بتركيزها على الدّور الحاسم لطبيعة النّظام الدولي كـ "بنية مستقلة"Independent structure عن تفاعلات البنى المركبة له في تفسير العلاقات الدّولية. أي أن لهذا النّظام برأي والتز وُجودٌ في حد ذاته. فوحدها المقاربة التي تعزل النّظام عن وحداته المكونة له كفيلة بمنحنا نظرية للسّياسة الدّولية تسمح بإرساء قواعد هذا الحقل المتميز. (33)

> "[ف] أيُّ مقاربة أو نظرية، إذا كانت نظمية بحق، يجب أن تظهر كيف يتميز ويستقل مستوى الأنظمة أو البنية عن مستوى تفاعل الوحدات." (34)

ضمن هذا التعريف، يرى والتز بأن النّظام ببنيته ووحداته هو "تصور/مفهوم مجرد" Abstract Conceptualization وليس كيانا حقيقيًا، ما جعله ينتقد رؤية هوفمان وكتابته عن الأنظمة السّياسية كبناءات فكرية وملاحقته لها كحقائق موضوعية.

بالإضافة إلى أن النّظام الوالتزي يمتلك خصائصه البارزة والتي لا يستقيها من الوحدات؛ فعلى شاكلة معظم منظِّري النّظم، يحدّد "والتز" النّظام كـ "كُل معقد" Complex wholes ويحاج بأن البنية هي التي تمنحه هويته كنظام. وهو من هذا المنطلق، ينتقد كابلان لتركيزه على المتغيرات ضمن الأنظمة بدلا من تركيزه على هوياتها كأنظمة. (35)

تنطلق نظرية كينيث والتز من إشكالية الاستمرارية في السّياسة الدولية، مرتبطة بشكل واضح ووثيق بالرؤية الواقعية؛ فما يسطره في المقام الأول هو تلك الدرجة العالية من استمرارية النتائج التي

---

(32) Waltz, *Theory of International Politics*, 39–40.

(33) Alex Macleod, “Néoréalisme,” in *Théories Des Relations Internationales : Contestations et Résistances*, ed. Alex Macleod and Dan O’Meara (Québec: Athéna éditions, 2007), 65.

(34) Waltz, *Theory of International Politics*, 40.

(35) Ibid., 55.

يزعم – برأي "جون م. هوبسون"John M. Hobson – أنها صبغت السّياسة الدولية عبر آلاف السّنين. [36] فقد كتب يقول :

> "إن نسيج السّياسة الدولية لا يزال ثابتا ومستمرا بشكل كبير، فالأنماط تتكرر والأحداث تعيد ذاتها بشكل لا ينته. [فـ] العلاقات السّائدة دوليًا نادرا ما تتحول بسرعة في نوعها أو طبيعتها. وهي بدلاً من ذلك تتسم بالثبات المفزع، ذلك الثبات الذي يجب أن يتوقع معه المرء ولوقت طويل عدم قدرة أي من الوحدات المتنافسة تحويل السّاحة الدّولية الفوضوية إلى هرمية وتراتبية دولية". [37]

فما تقرره ملاحظة والتز إذًا، أن السّياسة الدولية كانت وستكون دائما مسرحًا للصّراع بين الدّول أو الامبراطوريات. وهو بذلك يؤكد على أن النّظريات لا تشرح الأحداث المفاجأة وغير المتوقعة، بل تتعاطى مع الانتظامات والتكرارات، وهي ممكنة فقط متى تم تحديد هذه الأخيرة. [38]

لقد قدم والتز ضمن نظريته عن السياسة الدولية تصورا مفاهيميا لطبيعة "البنية" Structure مكونا من ثلاث ركائز أساسية. بدءا بـ "المبادئ المنظمة" وهي المبادئ المنظمة لعناصر البنية، وبالأساس ما إذا كانت العلاقة بين هذه العناصر تقوم على التساوي أو التفوق. فضمن المنظومة الدولية المعاصرة، تتبدى الدول كوحدات غير منظمة بطريقة هرمية عكس ما هو حاصل في السياسة الداخلية ولكنها متساوية من حيث السيادة. وبالتالي، فالمبدأ المنظم في السياسة الدولية من طبيعة فوضوية. فالفوضى هي أمر ثابت في السياسة الدولية، [39] ولا يقصد أتباع نظرية الواقعية الجديدة بذلك القول: أن النّظام الدولي نظام مشوش بالضرورة. بل إن الفوضى تعني غياب سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة. [40]

---

(36) John M. Hobson, *The State and International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 19.

(37) Waltz, *Theory of International Politics*, 66.

(38) Kenneth N. Waltz, "Realist Thought and Neorealist Theory," *Journal of International* Affairs 44, no. 1 (1990): 26, http://www.jstor.org/stable/24357222.

(39) ألكسندر فندت، *النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية*، تر. عبد الله جبر صالح العتيبي (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2006)، 147.

(40) جون بيليس،"الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة،"في *عولمة السياسة العالمية*، تح. جون بيليس و ستيف سميث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 417.

الأساس الثاني في التصور الوالتزي للبنية يتمثل في "خصائص الوحدات"، وهي الوظائف التي تؤديها عناصر المنظومة الدولية؛ [41] فجميع الوحدات تؤدي نفس الوظائف، وهي بذلك تعد "وحدات متشابهة وظيفيا"، فهي تختلف فقط في قدراتها وفي بعض الصفات ولكنها غير مختلفة وظيفيا حتى في ظل الطبيعة الفوضوية للمنظومة. أما "توزيع القدرات" فيتحدد بمدى تركز القوة المادية وخاصة العسكرية والاقتصادية في المنظومة، وهو المشكل للتنوع في البنية الدولية وبالأساس المولد للنتائج المختلفة ضمنها. وبحسب والتز، فإن توزيع القدرات وإن كان يعبر عن مجموع خصائص الوحدات إلا أنه لا يمكن اختزاله إلى مستوى الوحدة وهو بذلك يعد من خصائص المنظومة ككل. [42]من هذا المنطلق، فوضع الدولة وتموقعها في بيئة السياسة الدولية انطلاقا من توبع القدرات، أهم في تفسير سلوكياتها الخارجية من ميزاتها الداخلية وتفاعلاتها مع بقية الدول الأخرى. بالإضافة إلى سماحه بتحديد الفرص المتاحة كما الضغوط والقيود والتأثيرات التي تمارس على الدول وتتحكم في تصرفاتهم. وعليه فوالتز يتَّهم نظريات العلاقات الدولية التي تركز على مستويَيْ التحليل الفردي والوطني بتقديمها تفسيرات "اختزالية" Reductionist

يتم تحليل السياسة الدولية وفقا لوالتز وأتباعه بالأساس انطلاقا من أربع افتراضات أساسية؛ حيث تميل الدول إلى إحداث التوازن في مواجهة بعضها البعض، أين يكون السبيل الأمثل للحفاظ على بقائها في ظل بيئة فوضوية تتسم بالشك وعدم اليقين هو العمل على زيادة قوتها في مواجهة الآخرين إما بشكل منفرد أو بالحصول على حلفاء. ويحاجج والتز بأن موازين القوى في إطار نظام المساعدة

---

(41) فندت، *النظرية الاجتماعية*، 147.

(42) نفس المرجع، 148.

تجدر الإشارة هنا إلى أن التصور الذي يعمله والتز في دراسته للبنية هو تصور مادي؛ فالخصائص الأخرى للدول، والتي لا ترتبط بتوزيع القدرات كالأيديولوجيا والميل للقتال وكذا نوعية العلاقات بين الدول كالصداقة والعداوة كلها خصائص لا تدخل في تعريف البنية بحسب والتز. فمكا أن مايهم في تقييم السوق هو عدد الشركات وحجمها، فكذلك السياسة الدولية، ما يهم هو عدد الدول وقوتها. وعليه، فالتغير في بنية النظام ذاتها هو تغير في عدد القوى الكبرى أو في قدراتها. وهكذا فإنه قبل انهيار الاتحاد السوفيتي لم تتغير بنية النظام الدولي إلا مرة واحدة خلال أربعة قرون. وذلك عندما تحول من تعدد الأقطاب إلى القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية.

الذاتية تنشأ حتى في غياب سياسة واعية ترمي إلى الحفاظ عليه. وهي تبرز بصرف النظر عن نوايا أي دولة بعينها. (43)

هذا بالإضافة إلى ميلهم إلى الاهتمام بالمكاسب النسبية أكثر من التركيز على المكاسب المطلقة. وبالتالي فما يهم الدول ليس فقط الاستفادة من المحصلات المختلفة، ولكن أيضا كم تستحق من الفائدة مقارنة بمنافسيها. وعليه فهم يتساءلون حول: من الذي يكسب أكثر من التعاون الدولي؟

> "فالدول في قلق من أن صديق اليوم ربما يكون عدو الغد في الحرب، وفي خشية من أن المكاسب التي تمنح تفوقا للصديق في الحاضر قد تصنع عدوا محتملا خطيرا في المستقبل. وبالتالي، فعلى الدول أن تولي اهتماما بالغا بمكاسب الشركاء". (44)

هذا، وتتأسس الفرضية الثالثة حول كون الدول في المنظومة الدولية تميل إلى أن تكون وحدات متشابهة وظيفيا كما أسلفنا، مع اعتقاده في الأخير بأن للأنظمة الثنائية القطبية مميزات جوهرية وحقيقية أكثر وأفضل من تلك التي للأنظمة متعددة الأقطاب. فالثنائية القطبية هي البنية الأكثر استقرارا في المدى البعيد؛ أين يملك الطرفان القدرة على امتصاص إمكانية التغييرات المثيرة لعدم الاستقرار بسبب استخدام العنف الذي لا يسيطران عليه أو لا يستطيعان السيطرة عليه. ففي مثل هذا النّظام، يستطيع كل من القطبين أن يتنبأ بأفعال الآخر ويتوقع بدقة ردود أفعاله بسبب تاريخ تفاعلاتهما المتكررة. كما قد يلجؤ الطرفان إلى التفاوض بدلا من القتال وإلى الحروب الصغيرة بدلا من الحروب الكبرى، وإلى هذه الأخيرة عوضا عن الإخفاق في إلغاء الحلف المنافس. وتميل التحالفات ضمنه إلى أن تكون طويلة الأمد تقوم على مصالح دائمة لا متغيرة نسبياً. (45)

---

(43) تيموثي دن،"الواقعية،"في *عولمة السياسة العالمية*، تح. جون بيليس و ستيف سميث (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004)، 246.

(44) Macleod, "Néoréalisme," 72.

(45) كارين أ. منغست و إيفان م. أريغوين–تفت، *مبادئ العلاقات الدولية*، تر. حسام الدين خضور (دمشق: دار الفرقد، 2013)، 149–151.

ينطوي نمط النظام الدولي القائم في أي فترة زمنية على تضمينات بالنسبة لإدارة النظام واستقراره؛ فهل قطبيات معينة أكثر قابلية للإدارة وبالتالي أكثر استقرار من أخرى؟ وهل الحروب أكثر احتمالا للحدوث في الأنظمة الثنائية القطب أو المتعددة الأقطاب أم أنظمة الدولة المهيمنة؟ لقد شكلت هذه المواضيع أرضية مهمة للنقاشات بين الواقعيين، فالجهود الفردية والجماعية منها في اختبار العلاقة بين القطبية والاستقرار لم تفلح إلى حد الآن في تقديم إجابات حاسمة.

إجمالا، لقد صمم الإطار التحليلي لوالتز لمحاولة تفسير استمرارية الأنظمة عبر الزمن، مركزا بالأساس على الحفاظ على النّظام بدلا من تحوله، ومع اعترافه بإمكانية التغيير ضمن الأنظمة إلا أنه يعزو مثل هذه العملية إما إلى التغيرات الحاصلة في التوزيع الدولي للقوة بين الوحدات أو إلى تغيرات خارجية المنشأ تنبثق من خارج النّظام.

المطلب الثالث – النّظام الدّولي الليبرالي: المؤثرات الكانطية

إن النظرية الدولية كانت ولا زالت تعود في جذورها إلى القلق الأخلاقي تجاه أسباب الحرب وشروط السلام والأمن. وعلى الرغم من اختلاف مخططات كل من غروشيوس وهوبز وروسو وكانط، إلا أنهم جميعاً اشتركوا في هذا التركيز الجوهري. كما أنه وإبان القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الثانية، رفض معظم المفكرين الدوليين تشاؤمية هوبز وروسو وتبنوا الموقف الفكري لبنثام والعديد من مفكري القرن التاسع عشر الليبراليين، الذين قاربوا أو فهموا الحروب على أنها نتاج الحكومات المستبدة والمعاهدات والدبلوماسية السرية والنخب. وأن الطريق إلى السّلام يمر عبر علاقات الشعوب مع بعضها البعض، مع التجارة الحرة وانتشار الديمقراطية والرأي العام المستنير والمؤسسات الدولية.

كتقليد تحليلي، تتأسس الليبرالية كنموذج للنّظام الدولي فقاً لـ"أندرو مورافشيك" Andrew Moravcsik على ثلاثة ادعاءات تحليلية جوهرية: أولاها؛ أن الفاعلين الأساسيين للعلاقات الدولية هم الأفراد ومجموعات خاصة من الأفراد، الذين يفترض أن يتصرفوا بطريقة عقلانية في السّعي لتحقيق مصالحهم المعرفة ماديًا، كالمصالح الاقتصادية أو مثالياً، كالمعتقدات الأساسية. غير أن السعي وراء المصالح هو من طبيعة تنافسية، نظراً لأنه لا يمكن تحقيق جميع المصالح في نفس الوقت. وبالتالي، ففي بعض الأحيان ستغلب بعض المصالح على غيرها من المصالح الأخرى. فالمصالح المتقاربة ستولد مجتمعًا أكثر تعاونًا من تلك التي تتعارض فيها المصالح بعمق ولا يمكن التوفيق بينها. (46)

ثانياً، يجادل النموذج الليبرالي للنظام الدولي بأن الدول "تمثل" المجموعات المهيمنة من الأفراد والجماعات داخل المجتمع. وتعتمد كيفية تمثيل الدول للمصالح السائدة داخلها على طبيعة الدول

(46) William Brown, "A Liberal International Order?," in *Ordering the International: History, Change and Transformation*, ed. William Brown, Simon Bromley, and Suma Athreye (London: Pluto Press, 2004), 110.

ومؤسساتها، بحيث تمثل هذه المؤسسات "حزام انتقال" بين الفواعل الاجتماعية وسياسة الدولة. ومع هذا، فمهما كانت طبيعة مؤسسات الدولة، فإن ما تسعى الدولة لتحقيقه في النظام الدولي – ما يسمى بتفضيلات الدولة – يتم تعريفه اجتماعياً. (47)

أما ثالثاً، فيتحدد سلوك الدول على المستوى الدولي، وكيف تتصرف في الواقع من خلال التكوين الدولي لتفضيلاتها. أي أن تفضيلات الدول على درجة من الترابط؛ فبينما تسعى الدول إلى متابعة تفضيلاتها، فإنها تفعل ذلك في سياق ووسط قيود ما تسعى الدول الأخرى إلى القيام به. وكما هو الحال مع الإدعاء الأول حول المصالح المحلية، فالدول بإمكانها تحقيق عالم أكثر تعاونًا وتناغمًا عندما تتشابه تفضيلاتها وليس عندما تنقسم بعمق. (48)

الشكل 1 – 2: المثلث الكانطي

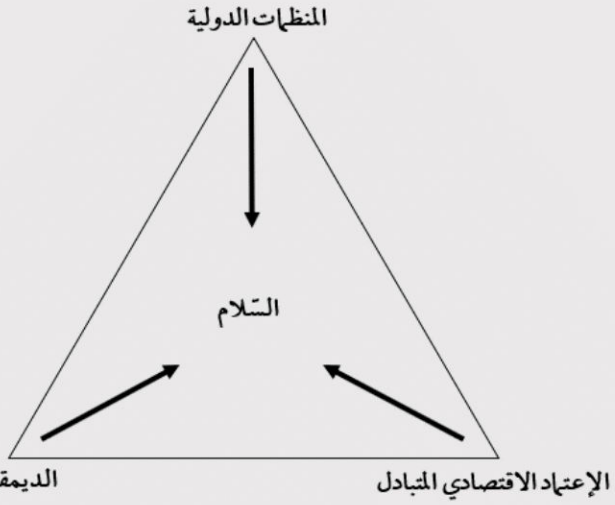

Source: Bruce Russett, "Liberalism," in *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, ed. Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith (Oxford: Oxford University Press, 2007), 106.

ارتبطت الليبرالية بثلاثة اتجاهات نظرية أساسية لتفسير الصراع والتعاون على الصعيد الدولي ممثلة في كل من الليبرالية التجارية التي تركز على فكرة التجارة الحرة والتجارة عبر الحدود الوطنية على افتراض أن الترابط بين الدول سيقلل من حوافز اللجوء إلى استخدام العنف، كما أنه سيرفع من تكلفة استخدام القوة. وعادة ما ينظر إلى التجارة الحرة على أنها السبيل إلى توحيد الشعوب وحتى من تخفيف ولائهم السياسي للدولة–الأمة. بالإضافة إلى الليبرالية الجمهورية المساندة لانتشار الديمقراطية بين الدول ما يعني أنه سيكون من الصعب على الحكومات الانخراط في سياسات تعزز مصالح النخب الاقتصادية والعسكرية بفعل الرقابة المفروضة عليها من طرف مواطنيها. أما الاتجاه الثالث فيعزى إلى ما يدعى بالليبرالية التنظيمية أو المؤسسية على مستوى

(47) Ibid.

(48) Ibid., 110–11.

البنية السياسية الدولية والذي يعتقد ويثق في إمكانية تعزيز سيادة القانون وتطوير المؤسسات الدولية والممارسات التي من شأنها تخفيف حدَّة المعضلة الأمنية بين الدول. (49)

> "فالديمقراطيات ستمتنع عن استخدام القوة ضد ديمقراطيات أخرى؛ وأن التجارة المهمة اقتصاديا تخلق حافزا للمحافظة على العلاقات السلمية؛ وأنه يمكن للمنظمات الدولية أن تقيد صناع القرار عبر تعزيز السلام بطريقة إيجابية." (50)

فوفقا لراسيت تشكل هذه المؤثرات الكانطية الثلاث قيوداً على الحروب؛ فكون الديمقراطيات لا تحارب بعضها بعضاً يعزى إلى بداية إلى المعايير من منطلق أن الديمقراطيات تعمل داخليا ضمن مبدأ حل النزاعات بالطرق السّلمية عبر التفاوض والحوار دون اللجوء إلى استخدام العنف أو التهديد به. إضافة إلى أن القادة داخل هذه الدول مساءلون وعرضة للمحاسبة أمام المؤسسات الديمقراطية عن تكاليف الحرب ومكاسبها، ما يرجح عدم خوضهم لها خصوصاً إذا فاقت التكاليف الفوائد. (51)

إضافة إلى أنه كلما ازداد حجم مساهمة التجارة بين الدولتين في الاقتصاد الوطني لكل منهما، ازدادت قوة القاعدة السياسية التي لها مصلحة في الحفاظ على العلاقات السلمية بينهما. كما أن

---

(49) مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*، تر. مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، 224.

(50) Bruce Russett, "Liberalism," in *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, ed. Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith (Oxford: Oxford University Press, 2007), 101.

(51) Ibid.

لقد اكتسبت فكرة السلام الديمقراطي المرتكزة على أن الدول الديمقراطية لا تشن الحرب ضد بعضها البعض، وأن الديمقراطيات أكثر ميلا للسلام ومصدر أساسي له زخما أكاديميا وسياسيا إزاء الأمن الدولي في الفترة التي تلت الحرب الباردة. فقد اقترنت نظرية السلام الديمقراطي بكتابات كل من "ميكائيل دويل" Michael Doyle وبروس راسيت من خلال تأكيدهما على أهمية المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني؛ فمن شأن التمثيل الديمقراطي والالتزام بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية أن يجعل الدول ميالة للسلم ومنطق التوفيق بدلا من الحرب ومنطق القوة. لقد أصبح هذا المفهوم أكثر إسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم مزيد من الشواهد الامبريقية المؤكدة للارتباط القائم بين الديمقراطية والسلام؛ فقد استند دويل في نتائجه على برنامج بحث متلازمات الحرب وقائمة الحروب منذ سنة 1816 الذي أجراه ديفيد سنجر. وعليه فقد لاحظ دويل أن أغلب الحروب قد جرت بين الدول غير الليبرالية في مواجهة الدول الليبرالية في حين وقعت مرتين فقط حرب بين دولتين قد تحولتا مؤخرا لليبرالية. فإذا كانت الحروب الدولية هي مجرد إلتزام عسكري يلقى فيه أكثر من ألف شخص حتفهم، فإن 353 زوجا من الدول قد خاضت حروبا مماثلة بين عامي 1816 و1991 ولم تكن أي من هذه الحروب بين دولتين ديمقراطيتين. كما تواجه 155 زوجا من الدول أحدها ديمقراطي والأخر لا، في حين خاض 198 زوجا من الدول غير الديمقراطية الحرب فيما بينهم. راجع: بيليس،"الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة،"= =28–29؛ Cornelia Navari, "Liberalism," in *Security Studies : An Introduction*, ed. Paul D.Williams (New York: Routledge, 2008), 36.

المنظمات الدولية تساهم بشكل كبير في تعزيز الديمقراطية والوضع السلمي بين أعضائها. فهي تساعد على التوسط في الصراعات، مع مساعدة الحكومات على تقديم التزامات ذات صدقية بالسلام والديمقراطية. (52)

> "فإذا أصبحت معظم القوى العظمى ديمقراطية، فإن السلام فيما بينها سيقلل الحافز إلى الحروب مع الدول غير الديمقراطية ضمن نطاقات تأثير القوى العظمى. وإذا نمت المعايير الدولية والمؤسسات الدولية المعنية بحل النزاعات، فقد تصطر حتى الدول غير الليبرالية إلى استخدام المنظمات الإقليمية أو الدولية للمساعدة على تسوية نزاعاتها، بدلا من قبول التكاليف السياسية والاقتصادية التي يمكن أن يفرضها المجتمع الليبرالي عليها بسبب استخدامها للقوة." (53)

وضمن المنظار الليبرالي الرحب، تشكل الليبرالية الجديدة أو المؤسساتية برنامج البحث الليبرالي الذي يركز على الدور الذي تؤديه المؤسسات الدولية في تحقيق مخرجات جماعية ضمن سياقات الفوضى. ويجادل الليبراليون الجدد بأن التعاون الدولي ممكن عبر إنشاء المؤسسات الدولية وإدامتها. فللدول الآن مصالح مشتركة على نحو متزايد، وقدرة أكبر على رؤية القواسم المشتركة. ومع كون التعاون الدولي اليوم خاصية ثابتة من خصائص السياسة العالمية، فقد طورت المؤسسات الدولية لتجاوز عقبات العمل الجماعي الدولي. (54)

---

(52) Russett, "Liberalism," 101.

(53) Ibid., 108.

(54) Jennifer Sterling-Folker, "Neoliberalism," in *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, ed. Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith (Oxford: Oxford University Press, 2007), 129.

وتجدر الإشارة إلى أن منظري هذا النوع من الليبرالية من أمثال: "كيوهان" Keohane،"أوي" Oye،"ناي" Nye،"أكسلرود" Axelrod قد طوروا أفكارهم في استجابة واضحة لنظرية والتز المتعلقة بالواقعية الجديدة وهو ما جعل المذهب المؤسسي الليبرالي الجديد يبدو أقرب إلى الواقعية المعاصرة منه إلى التفكير الليبرالي بشأن العلاقات الدولية. وهو ما حدا بالبعض إلى تسميته بـ "الواقعية اللينة" Soft Realism في إشارة لتقاسمه كثيرا من افتراضاته مع الواقعيين. فنظرية النسق الوظيفي عند كيوهان [1984] وأغلب الاتجاهات المؤسساتية (أعمال ستيفن كراسنر [1983]، دونكان سنيدال[1986]) تشترك مع واقعية والتز [1979] في الافتراضات القاضية= =بأن الدولة فاعل موحد وعقلاني، لها خيارات ثابتة. وبأنها-أي الدول-تعتبر فاعلا أساسيا في السياسة الدولية، وبأن المكاسب الدولية تتجه نحو التعاظم نتيجة لبعض أنماط التفاعل الاستراتيجي. كما أن المحددات الأساسية للتغير في سلوك الدولة هو التغير الثابت في بنية النظام الدولي. وعليه فالواقعية الجديدة عند والتز ونظرية الأنساق عند كيوهان مرتبطتان بشكل كبير لتركيزهما على أهمية اللايقينية والمعلومات ولو أن والتز يستقي الوضعية المعلوماتية الدولية من القوة في حين يستقيها كيوهان من الصفقات والمؤسسات.

تعمل المؤسسات الدولية على إتاحة التعرف على أولويات الدول لبعضها البعض، وكذا اكتشاف أن فيما بينها مصالحاً وقيوداً مشتركة، وأن تضع في الحسبان مجموعة متنوعة من الحلول للمشكلات الجماعية. كما تشجع المؤسسات على الدولية على تبادل المعلومات بخصوص نوايا الدول والكشف عن مخاوفها المشتركة المتعلقة بالخيانة والركوب المجاني وتكاليف أخرى تنجم عن تعاملات الدول بعضها مع بعض. وبهذا تتعزز الشفافية، ما يخفض القلق الذي قد يحول دون عقد اتفاق ذي منفعة متبادلة. (55)

ينطلق جون إكنبيري و"دانييل دودني" Daniel Deudney في محاولة فهم مكونات النظام الليبرالي الغربي من جملة من الأساسات أهمها أن الممارسات الأمنية لـ"الإلزام المشترك" co-binding تجسد الحل الليبرالي لمشكلة الفوضى؛ فالليبراليات تعمل على ربط بعضها البعض من خلال الإنخراط في المؤسسات التي تقيدها. فبإنشاء مؤسسات ذات قيود متبادلة، يقلل الإلزام المشترك من المخاطر والشكوك المرتبطة بالفوضى.في حين تعد العلاقات عبر الوطنية مكونًا حيويًا لعمل هذا النظام، الذي يعمل على توفير آليات الشفافية والوصول والتمثيل والاتصال وبناء التوافقات. (56)

ومن جهة أخرى، فالمعترف به على نطاق واسع أن السمة الرئيسة للنظام الغربي الليبرالي هي انتشار الاقتصادات الرأسمالية والمؤسسات الدولية المكرسة للانفتاح الاقتصادي؛ فالرأسمالية المتقدمة تخلق فرصًا كبيرة لتحقيق المكاسب المطلقة، بحيث تحاول الدول تلطيف الفوضى فيما بينها لتجنب الحاجة إلى متابعة المكاسب النسبية. كما تتبع الدول الليبرالية الانفتاح الاقتصادي لتحقيق أهداف سياسية، مستخدمة التجارة الحرة كأداة لتغيير والحفاظ على تفضيلات وميزات الدول الأخرى المتجانسة سياسياً واستراتيجياً. هذا إضافة إلى أن للنظام السّياسي الغربي هوية مدنية مشتركة. فالمعايير المشتركة والأعراف العامة والهويات السياسية تمنح هذا النظام السياسي التماسك والتضامن. ففي جميع أنحاء العالم الغربي، هناك إجماع لصالح الديمقراطية السياسية واقتصاد السوق والتسامح العرقي والحرية الشخصية. (57)

---

(55) Ibid., 120.

(56) Daniel Deudney and G John Ikenberry, "The Nature and Sources of Liberal International Order," *Review of International Studies* 25, no. 2 (1999): 182–86, http://www.jstor.org/stable/20097589.

(57) Ibid., 189–92.

إجمالاً، يعمد الليبراليون الجدد عموماً إلى التركيز على بناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية. واعتقادهم بأن المؤسسات الدولية في مقدورها التأثير في سلوك الدول والتغلب على تأثيرات الفوضى من منطلق تلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب غير المتكافئة المنبثقة عن التعاون، كما باستطاعتها المساعدة للتغلب على النزعة الأنانية للدول بتشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم.

المبحث الثالث

دراسة الأنظمة الدولية: البنيوية الاقتصادية، البنائية والمدرسة الانجليزية

ضمن هذا القسم من الدراسة، سيتم مناقشة بعض الاستبصارات الخاصة بالنّظام الدولي ضمن المنظار الراديكالي أو الثوري، والتي تتباين من نواح مهمة مع مختلف الاستبصارات السائدة في تحليل الأنظمة الدولية. وعلى اختلاف التنويعات النظرية ضمن هذا الإطار إلا أن كتابات ماركس تبقى أساسية لكل الفكر الثوري. وعليه، سنحاول تبيان أهم الأفكار التي انطوت عليها هذه الطروحات في إطار ما يعرف بـ "النظرية العالمية" Globalism أو ما يوسم عادة بـ "النظريات البنيوية الاقتصادية"، مع التركيز بشكل صريح على "نظرية النّظام العالمي" لإيمانويل فالرشتين. من جهة أخرى، تتم مقاربة أفكار النظرية البنائية – التي مثلث تحديًا ما بعد– وضعياً Post–Positivist للواقعية الجديدة خصوصا في تأكيدها على التكوين المتبادل لكل من الفاعل والبنية، على عكس الواقعيين الجدد الذين رسموا خطا تمييزيا (خاطئا) يفصل بنية النّظام عن بنية الوحدات المكونة له من خلال أبحاث "ألكسندر فندت" Alexander Wendt عن النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية. وفي الأخير، سنسلط الضوء على الإسهامات المهمة للمدرسة الإنجليزية ومفهومها عن "المجتمع الدولي"International society عبر أعمال "هيدلي بول". Headley Bull

المطلب الأول – البنيوية الاقتصادية وتحليل الأنظمة: نظرية النّظام العالمي

تنطلق النظريات البنيوية الاقتصادية في دراستها للنظام الدولي والسياسة الدولية على العموم من استفهام مركزي مفاده: لماذا لم تستطع دول كثيرة من العالم الثالث في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تحقيق النمو والتطور على غرار مثيلاتها من الدول المتقدمة؟ وهو السؤال الذي طالما شكل جزءا مهمًا من الجهود الرامية إلى بناء نظرية للتطور الرأسمالي العالمي. (58)

ضمن هذا الإطار، يجادل أنصار هذا الاتجاه من الماركسيين وغيرهم بأنه من الواجب ابتداء فهم السياق العالمي الذي تتفاعل من خلاله الدول والكيانات الأخرى؛ فالرؤية الشاملة للبنية الاقتصادية

(58) Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, *International Relations Theory*, vol. 5 (USA: Pearson, 2011), 189.

أو الطبقية للنظام الدولي تعني أكثر من مجرد توزيع القوة بين الدول كما يراها الواقعيون، أو رسمًا لحركات الفواعل العابرة للحدود الوطنية ومسارات السياسات الداخلية للدول كما هي عند الليبراليين. فالفواعل والمسارات والعلاقات كلها جزء من عالم مهيكل ببنى أو قوى اقتصادية واجتماعية شاملة تحدد وتشكل الأنماط السلوكية والتفاعلية التي تتصرف الفواعل وفقها. فبينما يميل الواقعيون إلى رؤية الفواعل الدولاتية ومصالحها كمعطى مسبق، يهتم البنيويون الاقتصاديون بشرح كيف وجدت هذه الفواعل والمصالح في المقام الأول. (59)

الشكل 1 – 3: التركيب الطبقي في النظام الدولي

المصدر: كارين أ. منغست و إيفان م. أريغوين-تفت، *مبادئ العلاقات الدولية*، تر. حسام الدين خضور (دمشق: دار الفرقد، 2013)، 162.

وعليه، فوصف النّظام الدولي بالطبقة، يشير إلى التقسيم غير المتكافئ للحوار بين مجموعات الدول المختلفة. لقد امتلكت الأنظمة الدولية المختلفة درجات متباينة من التركيب الطبقي، فالقلة من قوى العالم مسؤولة عن نصف الإنتاج الإجمالي فيه [الشكل 1 – 3] غير أنّ

> "طبقية النفوذ والموارد تنطوي على مضامين فيما يخص قدرة نظام ما على تنظيم نفسه، بالإضافة إلى استقرار النّظام. عندما تتعرض القوى المهيمنة للتحدي من قوى أدنى منها مباشرة في لغة الوصول إلى الموارد، يمكن أن يغدو النّظام غير مستقر جدا. فعلى سبيل المثال، محاولات ألمانيا واليابان للحصول على الموارد خلال الثلاثينيات أدى إلى الحرب العالمية الثانية. مثل هذه المجموعة من طبقات القوة الثانية تمتلك إمكانية الفوز في إحدى المواجهات، لكن القوى الأساسية الحقيقية في نظام مكون من طبقات على نحو صارم لا يتغير. القوة الصّاعدة ، لا سيما تلك التي تستحوذ على موارد، تتطلع إلى مكانة الطبقة

(59) Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, *International Relations and World Politics*, vol. 5 (USA: Pearson, 2013), 35.

الأولى وتريد خوض الحروب للحصول على ذلك. إذا لم تبدأ القوى المتحدية حربا، فالقوى الكبيرة قد تفعل ذلك لتجنب خطر التبديل في مكان قوة ما." (60)

يتأسس طرح البنيويين الاقتصاديين حول جملة من الافتراضات المركزية أهمها؛ ضرورة فهم الإطار الشامل الذي تتم فيه تفاعلات وعلاقات الدول فيما بينها؛ أي الفهم العميق للنظام الرأسمالي العالمي المؤطر بين من يملك ومن لا يملك. بالإضافة إلى تركيزه على أهمية التاريخ في فهم وتحليل العلاقات والنظم الدولية من خلال رصد وتتبع التغيرات الحاصلة في مختلف النظم عبر التاريخ. فالدول جميعها بما فيها الاشتراكية تجد نفسها مجبرة على العمل من خلال النّظام الرأسمالي المكرس للاستغلال والتبعية بين الدول غنيها وفقيرها، ما يشير إلى وجود آلية هيمنة تمنع الدول في العالم الثالث من التقدم والتطور وبالتالي تعميق فجوة عدم التساوي بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة. كما يولي أصحاب هذا الطرح من الماركسيين وغيرهم الاهتمام بالعوامل الاقتصادية مؤمنين بأهميتها البالغة في قياس تطور عمل النّظام الرأسمالي العالمي. (61)

ضمن هذا الإطار، فقد تعددت التنويعات النظرية للبنيوية الاقتصادية من نظرية التبعية إلى تيار التخلف والامبريالية وتفسيرات المركز والمحيط ونظرية النّظام العالمي. هذه الأخيرة التي سنحاول فيما يأتي فحص أهم استبصاراتها وتفسيراتها في السياسة العالمية.

تشكل "نظرية النّظام العالمي" World-System Theory لإيمانويل فالرشتين المستندة على نظرة تاريخية للتنمية العالمية، أحد أبرز إسهامات البنيويين الاقتصاديين في محاولة فهم أصول وديناميكيات الاقتصاد العالمي الحديث، وكذا تفسير وجود مستويات لا متكافئة من التنمية على الصعيد العالمي. (62) فالنّظام – العالمي وفقا لفالرشتين هو وحدة التحليل المناسبة لدراسة السلوك الاجتماعي أو سلوك المجتمعات، فالعناصر ضمنه مترابطة وتتفاعل في إطار علاقة ديناميكية نشطة فيما بينها، أين يتأتى فهم إسهامات كل عنصر ووظائفه وسلوكه من فهم موقعه ضمن الكل الذي يدور فيه وفق منطق كلاني، ما يجعل محاولات التمييز بين هذه العناصر كالظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثلا ودراستها في معزل عن بعضها البعض محاولات مضللة. بالإضافة إلى كون الحياة داخل

(60) كارين أ. منغست و إيفان م. أريغوين-تفت، *مبادئ العلاقات الدولية*، 161.

(61) خالد موسى المصري، *مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية* (دمشق: دار نينوى، 2014)، 140.

(62) Viotti and Kauppi, *International Relations Theory*, 5:203.

نظام ما ذاتية الاحتواء تقريبا؛ فإذا عزل النّظام عن المؤثرات الخارجية فإن نتائج التفاعلات داخلة تكون متطابقة تماما. وعليه، فتفسير التغيرات ضمن النّظام تستوجب التركيز على التفاعلات الديناميكية الداخلية المحدثة للتغيير. (63)

ينطلق أنصار نظرية النّظام – العالمي الحديث من المفهوم الماركسي للواقعية الاجتماعية؛ فالنظرية تقر بتفوق المجال الاقتصادي والكفاح الطبقي على النزاع السياسي والجماعي بوصفه عاملا يحدد السلوك البشري. كما تركز على تحليل الرأسمالية بوصفها ظاهرة عالمية؛ فنظرية النّظام العالمي الحديث تفترض نظاما اقتصاديا عالميا موحدا بالفعل ويتألف من سلسلة دول تهيمن عليها الطبقات وتوحدها قوى اقتصادية وتشيع التخلف في سائر المحيط التابع. غير أن هذا الاقتصاد العالمي الحديث تعتريه تناقضات متأصلة ويعمل وفقا لقوانين حتمية تحكم تطوره التاريخي وأزماته الحتمية وزواله في نهاية المطاف. (64)

الشّكل 1 – 4: أقسام النظام–العالمي عند إيمانويل فالرشتين

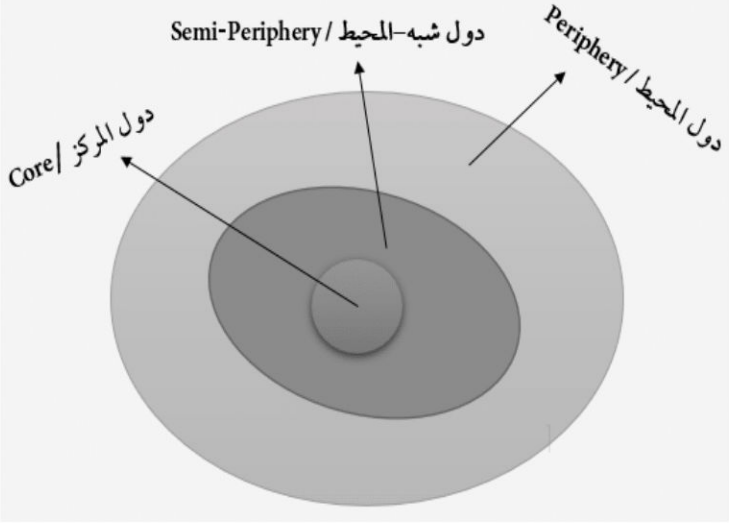

يعود النّظام العالمي الحديث وفقا لفالرشتين إلى أوروبا القرن السادس عشر، أين توسع مع مرور الزمن إلى جميع أنحاء العالم، وهو مثال لاقتصاد عالمي رأسمالي؛ بمعنى أنه ليس محدودا ببنية سياسية موحدة، بل ينطوي على وحدات سياسية كثيرة، مشتملا على ثقافات

(63) ستيف هوبدن و ريتشارد وين جونز،"نظرية النظام العالمي،" في *عولمة السياسة العالمية*، تح. جون بيليس و ستيف سميث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 275–276.

عندما يربط فالرشتين بين الكلمتين: النظام و العالمي ضمن مصطلحه "النظام–العالمي"، فإنه لا يعن بالضرورة أن أي نظام محدد بعينه يشمل العالم ككل، بل إن لفظة العالمي يقصد بها أن تشير إلى كيان متميز بمفرده وذاتي الاحتواء. فالإمبراطورية الرومانية مثلا عند فالرشتين قد تصنف على أنها نظام–عالمي، على الرغم من كون حدودها لم تطوق العالم بأسره. وعليه، فالنظام – العالمي يراد به منطقة جغرافية معينة خاضعة لمنطق نظام واحد متميز، مع أن النظام – العالمي الذي نعيشه اليوم قد تنامى ليشمل العالم ككل.

(64) روبرت جيلبن، *الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية*، تر. مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 94–95.

وجماعات شـــتى باختلافاتها وتمايزاتها، مع إمكانية إنشـــائها لبعض الأنماط الثقافية المشـــتركة مما يصـطلح عليه "الثقافة الجغرافية"* ، غير أن أكثر ما يوحد البنية هو نظام تقسـيم العمل الذي هو جزء منه. بالإضـافة إلى كونه نظاما رأسـماليا من منطلق إعطائه الأولوية للتراكم المسـتديم وغير المتناهي لرأس المال. (65)

> "فالاقتصاد العالمي والنّظام الرأسمالي متلازمان. ولأن الاقتصادات العالمية تفتقر إلى ما يشد بنيان أيةِ بنية سياسية شاملة أو ثقافة متجانسة، فإن ما يوحدهما معا هو ما لتقسيم العمل من قوة وتأثير. وهذا التأثير هو أحد لوازم الثراء دائم التوسع الذي يقدمه النّظام الرأسمالي؛ فحتى يومنا هذا، فإن الاقتصادات العالمية التي تم بناؤها إما تهاوت وإما تحولت قسرا إلى إمبراطوريات عالمية. والاقتصاد العالمي الوحيد الذي بقي عبر التاريخ لمدة طويلة هو النّظام العالمي الحديث، وذلك لأن النّظام الرأسمالي ضرب جذوره واستقر سمة ثابتة فيه." (66)

يحاجج محللو الأنظمة العالمية بأن الاقتصاد العالمي مقسم إلى ثلاث أقسام: المركز Core والمحيط Periphery وشبه المحيط Semi-Periphery [أنظر الشكل 4]؛ فدول المركز هي تلك الدول المالكة لأكفأ الاقتصاديات الإنتاجية، والأكثر تقدما تكنولوجياً، (67) وهي مستودع عمليات الإنتاج التي تتطلب أعلى مستوى من المهارات وأكبر تجمعات لرؤوس الأموال. في حين يتألف المحيط من دول ضعيفة اقتصاديا تشكل مصدرا للمواد الخام، مع ارتباط اقتصادياتها واعتمادها بشكل كبير على

---

* أو ما يطلق عليه"الإطار الثقافي العالمي"Geoculture والذي يشير إلى الإطار الثقافي للنظام العالمي الحديث، أين تدرس الثقافة على أوسع نطاق اتشمل القيم والعمليات الفكرية. ويصفه فالرشتين كونه الجزء غير المرئي من النظام، ما يجعل تقويمه أكثر صعوبة.فالنماذج المحددة من الفكر والسلوك المترسخة في الإطار الثقافي العالمي ضرورية لعمل النظام-العالمي الحديث بفعالية، بالإضافة إلى توفيرها الكثير من أرضية مشروعيته. راجع:هوبدن و جونز، "نظرية النظام العالمي،" 297-299.

(65) إيمانويل فالرشتين، *تحليل النظم الدولية*، تر. أكرم علي حمدان (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015)، 35.

(66) نفس المرجع، 36.

لقد صنف فالرشتين أنظمة العالم إلى نموذجين:*الامبراطوريات-العالمية و الاقتصاديات-العالمية*؛ فضمن النموذج الأول، تتحكم وحدة سياسية بمفردها في نظام الاقتصاد العالمي كما كان إبان الإمبراطورية الرومانية؛ أين يمكن للنظام السياسي المركزي أن يعيد باستخدام سلطته توزيع الموارد من مناطق الأطراف إلى المركز. أما الاقتصاديات-العالمية فهي بالضرورة متعددة المراكز، بحيث لا يجر توزيع الموارد بموجب مرسوم سياسي مركزي، بل وفق اتجاهات وسيط اقتصادي هو السوق. وعليه، فحتى وإن تمايز النموذجان بشأن آلية اتخاذ قرارات توزيع الموارد، إلا أن الأثر الناتج نفسه وهو انتقال الموارد من مناطق الأطراف إلى المركز. راجع: هوبدن و جونز،"نظرية النظام العالمي،" 276؛ جرج كاشمان، *لماذا تنشب الحروب؟ مدخل لنظريات الصراع الدولي*، تر. أحمد حمدي محمود، ج. 2 (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996)، 164.

(67) كاشمان, لماذا تنشب الحروب؟, 2:165.

اقتصاديات دول القلب. أما دول شبه المحيط فتتألف من دول تكشف اقتصادياتها عن سمات معينة تعد من خصائص دول المركز، وأخرى من خصائص دول المحيط، وهي تقوم بأدوار اقتصادية وسياسية مهمة ضمن النّظام العالمي الحديث من حيث إشاعة الاستقرار في البنية السياسية للنظام–العالمي. (68) ويجادل فالرشتاين بأن هذه السمات الهيكلية للرأسمالية الحديثة قد ظلت بلا تغيير يذكر على مدى قرون من الزمن. وهو الموقف الذي ناصره "أندريه غوندر فرانك "André Gunder Frank و "بول باران"Paul Baran. هذا الأخير الذي اعتبر:

> "أن الرأسمالية العالمية والوطنية على السواء هي التي أفرزت التخلف في الماضي ولا تزال تفرزّ التخلف ونقصّ التطور في الحاضر." (69)

وعلى الرغم من أن التاريخ العالمي قد شهد العديد من التغيرات الجذرية التي زعزعت الاستقرار العالمي، إلا أن البنية الأساسية للنظام–العالمي قد بقيت مستقرة نسبيا منذ نشوئها في القرن السادس عشر بأوروبا، حيث لا يزال الاقتصاد–العالمي إلى اليوم منقسما إلى ثلاث مناطق اقتصادية متميزة تتفاعل وترتبط فيما بينها بعلاقة استغلالية. (70) وحتى الحروب العالمية، فقد نظر إليها على أنها أساس لمحاولات إعادة تشكيل البنيان السياسي بين الدول بما يعكس الحقائق الاقتصادية المتغيرة؛ (71)

> "[فحتى] تصاعد وتراجع القوى المهيمنة الدوريين قد وفر لنا الدرجة المهمة للغاية من التوازن الضروري للسماح لعملية التراكم الرأسمالي بأن تمضي قدما دونما عرقلة جادة" (72)

ويميل الاقتصاد العالمي الرأسمالي إلى الدخول في دورات متكررة من التوسع والانكماش المؤثرة على الجميع وفق اتجاه "موجات كوندراتييف" التي تحدث بانتظام كل 40 إلى 60 عاما، وهو ما يسمه فالرشتين بـ "الإيقاعات الدورية" Cyclical Rhythms. وهكذا فالرأسمالية نفسها قوة حيوية من أجل التغيير، غير أن أغلب منظري هذا الاتجاه لا ينظرون إلى هذه التغييرات بشكل إيجابي.

وفي الأخير، فالعلاقات الدولية بحسب منظري الأنظمة العالمية أو البنيويين الاقتصاديين عموما، ماهي إلا سلسلة من علاقات استغلال لدول محيطية فقيرة من طرف دول مركز غنية. وأن أثر بنية

---

(68) هوبدن و جونز، " نظرية النظام العالمي،"278.

(69) جيلبن، *الاقتصاد السياسي*، 97.

(70) نفس المرجع، 286.

(71) كاشمان، *لماذا تنشب الحروب؟*، 2: 166.

(72) هوبدن و جونز،"نظرية النظام العالمي،" 292.

النّظام–العالمي يتجلى في الحفاظ على ازدهار الأقوياء على حساب الضعفاء. مؤمنين على المدى الطويل باستحالة الإفلات من القوانين الحتمية لزوال الإنتاج الرأسمالي الذي أسسته النظرية الماركسية.

المطلب الثاني – التصورات البنائية للنّظام الدولي

تتشكل الرؤية البنائية للنظام الدولي بالأساس من الانتقادات الموجهة لتوليفة واسعة من التصورات والافتراضات المركزية لنظرية والتز البنيوية. ما أسهم وبشكل كبير في إحداث ما يمكن وصفه بنوع من الأزمة في مشروع التنظير النظمي؛ فالواقعية الجديدة ابتداء كما يجادل فندت لا يمكنها تفسير التغير البنيوي أو شرحه. فهي وإن اعترفت بإمكانية التحول من توزيع معين للقوة إلى توزيع آخر مختلف، إلا أنه يبقى تحول ضمن القوى المادية البحتة على عكس التغيير الذي يقصده نقادها من كونه تحول ذو صفة اجتماعية؛ فنهاية الحرب الباردة وسيادة السلام بين الدول الديمقراطية والتحول من النسق الاقطاعي إلى نسق الدول القومية ذات السيادة كلها تحولات لا تعبر عن تغييرات في توزيع القوى المادية فقط وإنما لها أبعاد وجوانب أخرى تغفلها النظرية الواقعية

> "فالواقعية الجديدة لا تنظر إلى تلك التغيرات على أنها تشكل تغيرات بنيوية حقيقية؛ لأنها لم تغير من توزيع القوة، أو أنها لم تصل إلى درجة تجاوز طبيعة الفوضى، والتي تعتبر الصفة البنيوية الرئيسة في النسق الدولية. فحتى مع الأهمية الكبيرة لنهاية الحرب الباردة وتأثيرها على السياسة الخارجية، فإن تركيز الواقعيين الجدد على التفكير في التغير دائما ما ينصب على تأكيد استمرار طبيعة الفوضى للنسق الدولية، والعجز عن تجاوزها، حتى مع مثل هذه التحولات الكبيرة. (73)

فأنصار النظرية البنائية يحاولون إثبات أن مفهوم النّظام الدولي برمته هو فكرة أوروبية ولا مجال لتفسيره انطلاقا من البنى المادية الدولية وحدها؛ فكما تشير "مارتا فينمور"Martha Finnemore إلى أن هناك مجموعة أنظمة دولية مختلفة، ذات أغراض تغييرية وأفكار تهديد مختلفة، وكذا أساليب مختلفة للحفاظ على ذاتها كذلك. * فما الذي جعل عام 1815 توافقا وعام 1950 حربا باردة لم يكن توزيعا

---

(73) فندت، *النظرية الاجتماعية*، 27.

* تتعقب مارثا فينمور أربعة أنظمة دولية أوروبية على الأقل هي: نظام توازن قوى القرن الثامن عشر ونظام التوافق في القرن الذي يليه ونظام مجال النفوذ في غالب القرن العشرين ونظام جديد ومتطور لمابعد نهاية الحرب الباردة أهدافه ترويج الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية وحقوق الانسان. للمزيد راجع: Martha Finnemore, *The Purpose of Internvention: Changing Beliefs about the Use of Force* (United States: Cornell University Press, 2003).

ماديا للقدرات بل بالأساس المعاني المشتركة والتفسيرات التي يفرضها المشاركون على تلك القدرات. وعليه، فسبب بروز أحد الأنظمة بدلا من آخر يمكن أن يجد تفسيره عند دراسة الأفكار والثقافة والهدف الجماعي للقوى الفاعلة المشاركة. (74)

وفي ذات السّياق، يدعو فندت إلى إعادة تصوراتنا حول مكونات البنية الدولية التي تتبدى حسبه على أنها ظاهرة اجتماعية أكثر من كونها ظاهرة مادية، على عكس ما قرره كينيث والتز سابقا ضمن نظريته عن السياسة الدولية. وبالتالي فنوعية الحياة الدولية تتحدد بمعتقدات الدول حول بعضها البعض وقناعاتها وتوقعاتها، هذه الأخيرة المكونة بدورها ضمن أبنية ذات صبغة اجتماعية أكثر منها أبنية مادية بحتة. غير أن هذا لا يعن أن القوة المادية والمصالح عوامل غير مهمة، ولكنه يعني تحديدا أن معاني القوة والمصالح ذاتها ونتائجها تعتمد على البنية الاجتماعية للنسق. (75) فبنية أية منظومة اجتماعية تحتوي على ثلاثة عناصر مهمة : ظروف أو أوضاع مادية ومصالح وأفكار ؛ فتوزيع القوة في السياسة الدولية يتم تشكيله بواسطة توزيع المصالح في حين أن محتوى هذه المصالح وفحواها منبثقة وبشكل مهم عن طريق الأفكار. غير أن هذا لا يسطر القول إلى أن الأفكار أهم من القوة والمصلحة، أو أنها مستقلة عنهما ولكن بالضرورة إلى أن نتائجهما تنبع وبشكل أساس من الأفكار المشكلة لهما. (76)

ويعتقد فندت أن عدم قدرة والتز عن إنتاج تصور شامل للنظام الدولي مرده إلى تصوراته المنهجية، ولا سيما إصراره على التمييز الجلي بين بنية النّظام وبنية الوحدات المكونة له، أين تتم معالجة بنية النّظام على أنها البيئة التي تعمل على تقييد واحتواء أنشطة الوحدات في النّظام. فالدول المنعزلة لن تكون في حاجة للقلق إزاء استقلالها، ولكن في اللحظة التي تبدأ بالتفاعل فيما بينها، عندها فقط وبفعل الفوضى والبنية الموجهة للقوة ستضطر إلى تبني علاقات تنافسية مع بعضها البعض في سبيل الحفاظ وضمان استقلالها. (77)وعلى خلاف ذلك، يجادل فندت بأن البنية الفوضوية تقود إلى هذه المحصلات فقط بفعل هوية الوحدات ورغبتها في البقاء واعتمادها على ميكانيزمات المساعدة الذاتية.

---

(74) كارين أ. منغست و إيفان م. أريغوين–تفت، *مبادئ العلاقات الدولية*، 164–165.

(75) فندت، *النظرية الاجتماعية*، 32.

(76) نفس المرجع، 197.

(77) Buzan and Little, *International Systems*, 41.

فكون النّظام صراعيا أو سلميا لا يتأتى من الفوضى أو القوة ولكن من الثقافة المشتركة التي تشكلت عبر الممارسات الاجتماعية بشكل استطرادي. فليس للفوضى منطق محدد وإنما لها تجسيدات ثقافية مختلفة. (78)

فالبنى الدولية كالفوضى مثلا ليس لها وجود أو آثار بمعزل عن الأفكار المتبناة من طرف الفواعل الاجتماعية. لذا فالبنية ليست سببا كما هي عند والتز، ولكنها مسار أو عملية مفتوحة لبناء معنى مشترك.

> "فالمساعدة الذاتية وسياسة القوة لا تنجمان منطقيا أو سببيا من الفوضى. وإذا كنا اليوم نجد أنفسنا في عالم المساعدة الذاتية فإن هذا يعود إلى العملية لا إلى البنية. فلا يوجد منطق للفوضى بمعزل عن الممارسات التي تُوجِدُ وتعيد إنتاج بنية من الهويات والمصالح بدلا من بنية أخرى. وليس للبنية وجود أو أثر سببي خارج العملية. إن المساعدة الذاتية وسياسة القوة مؤسستان أكثر منهما سمتان للفوضى. فالفوضى هي ما تصنعه الدول." (79)

وعليه، فالسياسة العالمية تقاد بفعل الأفكار والقيم والمعايير المشتركة "تذاتانيا"، والتي يحملها الفاعلون. فالبنائيون يركزون على البعد التذاتاني للمعرفة لرغبتهم تأكيد السمة الاجتماعية للوجود الانساني ودور الأفكار المشتركة كبنية مثالية تعيق وتبني السلوك. (80) فالفهم التذاتاني يشمل كلا من الفاعل والبنية، أين تعبر المعايير والقواعد واللغات والمعاني والثقافات والايديولوجيات عن الظواهر الاجتماعية

---

(78) Alexander Wendt, Stefano Guzzini, and Anna Leander, *Constructivism and International Relations: Alexander Wendt and His Critics* (New York: Routledge, 2006), 1.

(79) Dan O'Meara, "Le Constructivisme. Sa Place, Son Rôle, Sa Contribution et Ses Débats," in *Théories Des Relations Internationales : Contestations et Résistances*, ed. Alex Macleod and Dan O'Meara (Québec: Athéna éditions, 2007), 185.

فعلى عكس النظريات التفسيرية، ترى النظرية البنائية أن للبنية أربع خصائص؛ فهي "حقيقية" لتواجدها ضمن زمن تاريخي حقيقي و "اجتماعية" و "تذاتانية". بالإضافة إلى النظر إليها على أنها "مسار أو عملية" أكثر منها سببا. فالبنى الدولية كالفوضى مثلا ليس لها وجود أو آثار بمعزل عن الأفكار المتبناة من طرف الفواعل الاجتماعية.

(80) Dale C. Copeland, "The Constructivist Challenge to Structural Realism: A Review Essay," *International Security* 25, no. 2 (2000): 189, doi:10.1162/016228800560499.

المشكلة للهويات وتقود الأفعال. فالأفراد في حاجة إلى قبول هذه الظواهر الاجتماعية من أجل وجودهم وتعريف أنفسهم. (81)

يعد مفهومي الهوية والمصلحة من بين أهم الأدوات التحليلية عند البنائيين. فمن وجهة نظرهم، تتمتع كل دولة بهويتها الخاصة المشكلة اجتماعيا عبر المعايير، القيم، والأفكار المؤسساتية للبيئة الاجتماعية التي تتفاعل فيها الدول؛ فالهويات لا تخرج عن كونها علاقات اجتماعية تتغير عبر الزمن والسياقات. ولكونها كذلك، فهي ليست بصفات ثابتة للأفراد أو الجماعات؛ فالأفراد ينتجون ويعيدون إنتاج ذواتهم أكثر من كونها قد خلقت معهم. (82)

فالدول تتمتع بهوية مؤسسية تُوَلِّدُ من خلالها أهدافها الرئيسية كالأمن والاستقرار أو التنمية الاقتصادية. ويعتمد تحقيقها لمثل هذه الأهداف على هوياتها الاجتماعية؛ أي كيف تنظر الدول لنفسها في مقابل الدول الأخرى في المجتمع الدولي. وعليه فهي تقوم ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات. ومن المهم إدراك المعنى الحقيقي للمؤسسة عند البنائيين؛ فهم يرون في المؤسسة مجموعة ثابتة –مستقرة نسبيا –مُؤَلَّفة من هويات ومصالح. كما أنها عبارة عن كيانات إدراكية أو معطيات معرفية لا يمكن الفصل بينها وبين أفكار الفاعلين حول الطريقة التي يعمل بها العالم. (83)وبناءً على هذه الرؤية، فإن المؤسسات هي عملية استيعاب داخلي للهويات والمصالح الجديدة، وليست مسعىً يقع خارجها ويؤثر فقط في السلوك.

مما سبق، يتضح أن أنصار البنائية الاجتماعية وعلى رأسهم فندت قد ركزوا مجهوداتهم على محاولة إيضاح أن استنتاجات الواقعية الجديدة عن السياسة الدولية تنبع من الأنطولوجيا المادية والفردية المؤسسة لمنهجها، وأنه برؤية المنظومة من خلال منهج مثالي وكلي يمكن الوصول إلى فهوم أفضل حولها.

---

(81) Audie Klotz and Cecelia Lynch, *Strategies for Research in Constructivist International Relations* (New York: ME Sharpe, 2007), 7–8.

(82) Ibid., 65.

(83) مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان، *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*، تر. مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، 109.

المطلب الثالث – المدرسة الإنجليزية ومفهوم المجتمع الدولي

لقد تأسس فكر "المدرسة الإنجليزية"English School حول ثلاث مفاهيم مركزية: النّظام الدولي والمجتمع الدولي والمجتمع العالمي، والتي عادة ما يرمز إليها بالاتجاهات الثلاث: الهوبزي والغروشيوسي –نسبة إلى غروشيوس– والكانتي. ويؤسس لهذه الثلاثية بشكل أوضح المقال المرجع لـ "مارتن وايت"Martin Wight حول التقاليد الثلاث لنظرية العلاقات الدولية: الواقعية والعقلانية* والثورية. (أنظر الشكل 1 – 5)

الشكل 1 – 5: نموذج التقاليد الثلاثة الكلاسيكية للمدرسة الانجليزية

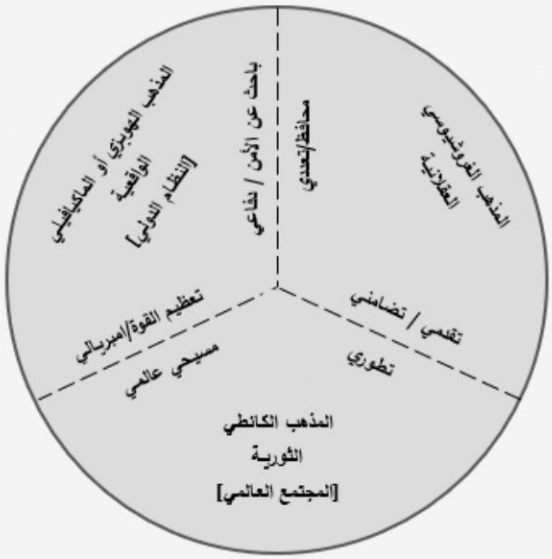

Source: Barry Buzan, *An Introduction to the English School: The Societal Approach* (UK: Polity Press, 2014), 14.

فالمجتمع الدولي [الغرشيوسي/ العقلاني] أو ما يوسم في بعض أدبيات العلاقات الدولية بـــ "نظام الدول"–States system أو "مجتمع ما بين الدول" Interstate societyأو مجتمع الدول" Society of state يشير إلى مأسسة المصالح المشتركة والهوية بين الدول، أين يجعل إنشاء والحفاظ على القيم والقواعد والمؤسسات المشتركة ضمن جوهر النظرية في العلاقات الدولية. (84)

كما تدرك المدرسة الإنجليزية من جهة أخرى أهمية فهوم كانط الأخلاقية والمعيارية، غير أنها تبقى مُوَازَنَة برؤيتها النفعية في ظل المجتمع الفوضوي، الذي تظل فيه اعتبارات القوة والمصلحة مهمة.

---

* "يؤمن الاتجاه العقلاني من أن البشر أناس يبدعون الأحكام ويطيعونها، وهم على استعداد للحد من رغباتهم الآنية من أجل مصلحتهم ومصلحة مجتمعهم على المدى البعيد. فالسلوك الاجتماعي حسبهم هو نتاج التفكير العقلاني أكثر من الإكراه، وكلما كانت المؤسسات الاجتماعية عادلة وعقلانية، كان هناك اتساق بين مصالح الفرد والمجتمع.ومن خلال هذه الفكرة عن الانسان وعلاقته بالقانون استنبط العقلانيون فهمهم عن المجتمع الدولي. فالخلافات والنزاعات يمكن التوسط فيها وحاها عبر تطبيق أحكام وإجراءات مقبولة عموما. بالإضافة إلى أن المجتمع لا يعتمد على الحكومة؛ فحتى برغم فترات الحروب هناك قدر كاف من النظام دوليا يؤهل لما يمكن أن يوصف بالمجتمع".راجع: جيفري ستيرن، *تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية*، تر. مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2000)، 25–26.

(84) Barry Buzan, *An Introduction to the English School: The Societal Approach* (UK: Polity Press, 2014), 12–13.

فمفهومها عن "المجتمع العالمي" World Society يبقى محجوزا في استخداماته لنمط التفكير الكانطي أو الثوري، السّاعي إلى تحقيق كوسموبوليتانية عالمية. وبالتالي، تحويل العالم كما نعرفه إلى مجتمع يقوم على المعايير، مع تقبل واسع للنزعة الأخلاقية. [85]فمفهوم المجتمع العالمي يركز على الأفراد وليس الدول، وبالأساس جميع سكان العالم كجوهر للهويات الاجتماعية العالمية، جاعلا تجاوز نظام الدول في قلب نظرية العلاقات الدولية. [86]

لقد أكد هيدلي بول على كون كلا من الواقعية الكلاسيكية وحتى الجديدة لا تعير اهتماما كافيا لإطار الأحكام والمعايير وأوجه التفاهم المشتركة التي يستند إليها "المجتمع الدولي الذي يعبر حسبه عن:

> "مجموعة الدول التي تشكل بفعل وعيها بوجود مصالح وقيم مشتركة محددة مجتمعا في إطار المعنى الذي تفهم من خلاله أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا فيما بينها بمجموعة مشتركة من القواعد والأحكام في علاقاتها بين بعضها البعض، وتشارك في فعاليات مؤسسات مشتركة."[87]

وعليه، فهو بهذا يؤكد على عنصر التعاون والتواصل المنظم بين الدول. غير أنه بحسب "أندرو هاريل"Andrew Harril وإن أكد على دور القوة في العلاقات الدولية وانضواء الحرب والقوى العظمى وتوازن القوى والدبلوماسية ضمن أبعاد "مؤسسات المجتمع الدولي"، إلا أنه يميز بوضوح بين مفهوم "النّظام" و"المجتمع" في العلاقات الدولية. فيكفي لتحقق النّظام تواصل الدول المنتظم فيما بينها، مع قدر من التفاعل يكفي لجعل سلوك إحداها عنصرا ضروريا في حسابات الأخرى. [88]أما مفهوم المجتمع

---

(85) Viotti and Kauppi, *International Relations Theory*, 5:240.

(86) Barry Buzan, *From International to World Society?English School Theory and the Social Structure of Globalisation* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), 7.

"يشير هيدلي بول إلى أن النظام العالمي أو النظام بين البشر ككل أوسع نطاقا من النظام بين الدول، فهو شيء أكثر عمقا في أساسه وأبعد زمنا في التاريخ السحيق من نظام الدول، كما أنه يأتي في مرتبة أخلاقية أعلى منه ضمن سلم القيم البشرية، فإذا كان لنا أن نربط أي قيمة بالنظام في السياسة العالمية، فإن النظام ما بين البشرية جمعاء(النظام العالمي) هو الذي يجب أن نعتبر أن له القيمة الأولى، وليس النظام ضمن مجتمع الدول. وإذا كان هناك أي قيمة للنظام الدولي، فهي مرتبطة به لسبب واحد، هو أن هذا النظام ذو فاعلية مهمة في تحقيق هدف إحلال النظام في المجتمع البشري ككل". راجع: هيدلي بول، *المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية*، تر. مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 71-74.

(87) نفس المرجع، 63-64.

(88) نفس المرجع، 59.

فيتحقق حين تدرك الدول وتعترف بوجود مجموعة من القيم والمصالح المشتركة ما يجعلها مترابطة ومتلازمة في ما بينها بفعل سلسلة مشتركة من القواعد والأحكام والأنظمة في علاقاتها البينية. (89)

وتتميز مقاربة بول وفقا لستانلي هوفمان بكونها أعادت لدراسة النّظام الدولي ثلاث عوامل أغفلها والتز والواقعيون في دراستهم للنظام وهي: الأفكار المتخطية للحدود القومية التي يمكن أن تولد معاييرًا ومصالح مشتركة بالإضافة إلى المؤسسات الدولية والترابط الدولي؛ بمعنى أن الطريقة التي تمارس بها الدول العون الذاتي تعتمد إلى حد بعيد على درجة الترابط فيما بينها. كما تعتمد كثافة أو عمق المجتمع الدولي على مقدار ما ترتبط به الوحدات من روابط مشتركة، أين يتجلى مضمونه بمحتوى الأفكار والأيديولوجيات والثقافات السائدة فيه. (90)

وفي ذات السّياق، تقف المدرسة الإنجليزية موقفا مختلفا عن تصور الواقعية الجديدة إزاء "النّظام" System بوصفه مولدا للصراع الدائم بين وحداته، أين يرى أنصارها أن المجتمع الدولي يسبغه "النّظام" Order من منطلق وجود قواعد وقوانين وأعراف تضعها الدول وتلتزم بتطبيقها أثناء تفاعلها مع بعضها البعض. فحتى الصراع والحرب يقعان ضمن مجموعة ذات صبغة مؤسساتية للغاية من البنى المعيارية– القانونية منها والأخلاقية والسياسية،

> "فالحرب في حقيقة الأمر ظاهرة معيارية في باطنها، فهي لا يمكن تصور وقوعها بعيدا عن القواعد التي يقرر البشر من خلالها نوع التصرف المناسب لها ويحددون موقفهم حيالها. فالحرب ليست مجرد تصارع قوى؛ بل هي تصارع بين عناصر المجموعات السياسية من

---

(89) روبرت جاكسون، *ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول*، تر. فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، 211.

تجدر الإشارة هنا إلى بروز توافق بين المنظرين المعاصرين العاملين من منطلق المدرسة الإنجليزية على أن التمييز بين النظام والمجتمع غير مجد ويجب الكف عنه. وهذا الاتفاق واضح لأنه ينسحب على كافة المواقف التحليلية التي تعتنقها المدرسة الإنجليزية الآن. لقد كان "جيمس"James أول من انتقد ذلك التمييز، وأكد أنه يستحيل تصور نظام دولي لا يتوافق مع المميزات التي ربطها بول بوجود مجتمع دولي. وفي الإطار نفسه، فإن أي تصور هادف للمجتمع الدولي يجب أن ينطلق من الافتراض العام بأن كل عضو في هذا المجتمع سيأخذ في الاعتبار تصرفات الآخرين. ويستتبع ذلك، بنظر جيمس أن بول قد بنى على تفرع غير صحيح، وأفضل خطوة عملية هي إهمال فكرة النظام الدولي لأن البعد الاجتماعي هو ماينبغي الاهتمام به. راجع: ريتشارد ليتل، *توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج*، تر. هاني تابري (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، 65.

(90) بول، المجتمع الفوضوي، 35–36.

> القادرين على تحقيق اعتراف بعضهم ببعض بهذه الصفة وعلى توجيه أحدهما قوته ضد الآخر، لا لسبب إلا للسبب الكامن وراء وجود القواعد التي يفهمونها ويطبقونها". (91)

فكون الوحدات واعية، يجعل من كيفية بناء تصوراتها عن بعضها البعض هو المحدد المركزي لطريقة تفاعلها؛ فتقاسم الوحدات لهوية مشتركة (دين أو نظام حكم أو لغة) أو حتى مجرد مجموعة من القواعد أو المعايير (حول كيفية تحديدها لوضعها النسبي أو كيفية تصرفها دبلوماسيا) يجعل فهومها التذاتانية محددة لسلوكياتها وهوياتها. (92)وللإشارة، فإن تفكير المدرسة الإنجليزية عن المجتمع الدولي ينبني أساسا على الدول كوحدات أنطولوجية، غير أنها قوربت بمنطق ابستيمولوجي بنائي ومنهجية تاريخية؛ (93)فالنّظام الدولي لا يمكن ببساطة دراسته حصرا في نطاق مادي على أنه بنية فوضوية لا مركزية تتنوع فيها وحدات غير متميزة وظيفيا وفق مبدأ توزيع القوة كما تدعيه بنيوية والتز، فهو مرتبط بشكل وثيق ومركزي بتركيب نشأ تاريخيا، ولا يزال يتطور، من أفكار التفاهم والأحكام والمعايير والتطلعات المتبادلة. (94)

وفي الإطار نفسه، تنطلق المدرسة الإنجليزية من رؤيتها للمجتمع الدولي والنّظام الدولي والمجتمع العالمي كمجموعة من المفاهيم التحليلية المصممة لفحص البنى المادية والاجتماعية للنظام الدولي. هذه الرؤية التي تتجلى بقوة في أعمال بول خاصة، أين يكون التفكير على هذه المستويات مشابها للمقاربات البنيوية التي اهتمت حصرا بالبنى المادية كإسهامات والتز من جهة، وأعمال فندت التي أسست لمقاربة بنيوية اجتماعية من جهة أخرى؛

> فهذه المقاربة لا تحوز بالضرورة أي محتوى معياري بمفهوم تعزيز القيم المفضلة؛ فالمعايير والأفكار تؤدي دورها هنا كأشكال مختلفة للبنية الاجتماعية: ليست كونها نظرية معيارية ولكنها نظرية حول المعايير. إنها حول إيجاد مجموعة من البناءات التحليلية للتنظير ولوصف ما يدور في العالم، وبهذا المعنى تعد مقاربة وضعية على الرغم من كونها غير مادية". (95)

---

(91) نفس المرجع، 12.

(92) Buzan, *Introduction to the English School*, 13.

(93) Ibid.

(94) بول، *المجتمع الفوضوي*، 13.

(95) Buzan, *Introduction to the English School*, 20.

فمفهوم "النّظام" Order كما يحدده وايت يفضي إلى نموذج من العلاقات المستمرة بين الوحدات الفاعلة في المجتمع الدولي التي تحافظ فيما بينها على أهداف مشتركة تجمعها. [96]هذه الأهداف التي حددها بول في الحفاظ على نظام ومجتمع الدول ذاته و حماية الاستقلال الفردي للدول وسيادتها الخارجية، بالإضافة إلى هدف السلام المتعلق بعدم نشوب حرب بين الدول الأعضاء في المجتمع الدولي كحالة طبيعية في العلاقة بينهم، وكذا مجمل الأهداف المشتركة للحياة الاجتماعية كالحد من العنف والوفاء بالوعود وتثبيت أوضاع الملكية بتحديد قواعد التملك وأحكامه. [97]

ويجادل هيدلي بول بأن عنصر المجتمع كان موجودا على الدوام في النّظام الدولي، لأنه من غير الصحيح القول في أي مرحلة أن مفهوم المصالح المشتركة للدول والقواعد المشتركة المقبولة والمؤسسات المشتركة العاملة وفقا لهذه القواعد قد توقف على أن يكون له تأثير ما. [98]فالحرب والصراع على القوة في تفاعلات الدول مع بعضها على مذهب هوبز، وعنصر التضامن والصراع المتخطيين للحدود القومية كما يرى غروشيوس، وعنصر التعاون والتفاعل المنظم بين الدول كما يرى المذهب الكانطي كلها عناصر مجسدة ضمن النّظام الدولي الحديث.

---

(96) المصري، *مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية*، 237–238.

(97) بول، *المجتمع الفوضوي*، 67–70.

(98) نفس المرجع، 98.

الفصل الثاني

التغير الدولي والحرب

الفصل الثاني - التغير الدولي والحرب

يعدُّ مفهوم "التغير"Change واحدا من أهم المفاهيم والسمات المركزية التي تختلف حولها المدارس الفكرية في الحقل المعرفي للعلاقات الدولية ضمن دراستها للمسارات المختلفة التي شهدتها السياسة العالمية؛ فطبيعة البحث في الشؤون الدولية تقود مباشرة إلى نقطة أساسية كثيرا ما تم إغفالها وهي مشكلة التغير.

وعليه، سيتحدد المسعى البحثي ضمن هذا الفصل على محاولة مقاربة فكرة التغير الدولي وارتباطها بالحرب؛ فقد شكل النقاش حول الاستمرارية والتغير في السياسة الدولية أحد المحاور المهمة والخلافية بالأساس ضمن مختلف المدارس الفكرية في العلاقات الدولية. فابتداء، سينظر المبحث الأول في مفاهيم التغير والاستقرار وغيرها من المفاهيم المتقاربة، مع استعراضه للنموذج التوازني والخطي والدائري كخطوط متمايزة من التفكير بشأن التغير الدولي، والتي مثلت في مجملها أهم التيارات الفكرية التي أَثْرت أدبيات التغير في النظم الدولية عبر التاريخ المعرفي للعلاقات الدولية. كما أن فهم أنماط التغيرات الدولية والتفاعلات والتحولات التي تطرؤ على طبيعة الفاعلين ومن يحكم والتفاعلات في النظام، سيعمل على تمكيننا بشكل جيد من استيضاح آليات التغيير داخل الأنظمة الدولية. أما المبحث الثاني، فسيعكف على مراجعة وفحص مختلف الإدعاءات الخاصة بنظريات الحرب والتغير على مستوى النّظام الدولي ولا سيما منها النظريات البنيوية – التاريخية والدورانية للحرب متمثلة بالأساس في نظريات انتقال القوة التي وجهت انتباهها إلى التطور التاريخي للنظام الدولي، وبالتحديد ما حدث من تحول في تركيز القوة بين القوى الكبرى في النّظام.

المبحث الأول

التغير الدولي: إطار للفهم

مع نهاية الحرب الباردة، برزت العديد من المقولات حول "تحول العالم" و "العهد الجديد" و"عصر التحولات الكبرى المتعددة" و "التحول العظيم" وغيرها من أنماط التغير المختلفة التي انتشرت ضمن المنظومة المفاهيمية والنظرية لهذه الفترة وحتى قبلها. فالتغير بداية من المفاهيم التي يصعب تحليلها أو حتى تعريفها على اعتبار أنه عملية مستمرة لا يمكن ملاحظتها بوضوح وبخاصة أننا مستغرقون داخلها ما يحول بيننا وبين الإحساس بها. [1]ومع انتشار الإحساس بأننا نعيش في عالم سريع التغير، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول ما الذي تغير في الواقع ناهيك عن الاتفاق بشأن ما يعنيه التغير والكيفية التي نحدد ونفهم من خلالها هذه التغيرات في الحياة السياسية. [2]

> "فالتغير ينطوي على فكرة أن ثمة شيئا ما يحدث عبر الزمن، وأن ما كان واقعا عند نقطة معينة يختلف عما هو واقع عند نقطة تالية ومن ثم تصبح دراسة التغير بهذا المعنى هي دراسة لكيفية ظهور الاختلافات عبر الزمن". [3]

ومع هذا، تبقى ثمة العديد من الصعوبات التي تحيط بقدرتنا على ملاحظة التغيرات وحتى متابعة اختلافاتها عبر الزمن.

---

(1) النصر، *نظرية النظم*، 53.

جاء في لسان العرب أن التغير من مصدر غَيُرَ وهو التحول والاختلاف؛ تغيَّر الشيءُ عن حاله: تحوّل. وغَيَّرَه: حَوَّله وبدّله كأَنه جعله غير ما كان. وغَيَّرَ عليه الأَمْرَ: حَوَّله. وتَغايرتِ الأَشياء: اختلفت. راجع: قاموس لسان العرب، مادة (تغير)، موقع الباحث العربي، 2015/03/26، http://www.baheth.info

(2) Kalevi J. Holsti, "The Problem of Change in International Relations Theory" (The University of British Columbia: Institute of International Relations, 1998), http://kms1.isn.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/46511/ipublicationdocument_singledocument/364804fb-315b-4a2a-94dc-2881f968bc33/en/WP26.pdf.

(3) النصر، *نظرية النظم*، 53.

فالعلاقة بين الزمن والتغير هي علاقة جوهرية؛ فدون الزمن يفقد التغير دلالاته أين ينتفي الوعاء الحاضن لهذا التغير، وعدم وجود هذا الأخير(التغير) يقود إلى توقف الزمن حيث يمثل التغير مؤشر الانتقال والتتابع.

المطلب الأول – التغير والاستقرار: بحث في المفهوم

لقد شكل النقاش حول الاستمرارية والتغير في السياسة الدولية أحد المحاور المهمة والخلافية بالأساس ضمن مختلف المدارس الفكرية في العلاقات الدولية؛ فالسياسة الدولية تنطوي على نوع من التغير المستمر كظهور وأفول القوى العظمى وبناء الأحلاف أو انهيارها وانخراط الدول في الحروب أو صناعتها للسلام ونمو الأسواق وكسادها ما يقود إلى إحداث تحولات على مستوى النسيج الأساسي للسياسة الدولية. ومع اختلاف الباحثين حول ما الذي يشكل مثل هذه التعديلات والتحولات على مستوى المنظومة الدولية، إلا أنهم قد يميلون إلى الاتفاق على أن التغييرات السياسية الدولية تنطوي على تحولات عميقة في الفرص والمعوقات التي تواجه مختلف فواعل السياسة العالمية في السعي لتحقيق أهدافهم ومصالحهم، [4]كما تشير إلى استنزاف الأنماط المعمول بها في السياسة العالمية وإضعاف النّظام والحكم إلى حين تشكل أنماط جديدة مختلفة. [5]

وفي ذات السياق، حاول ديفيد سينغر إيضاح أن هناك العديد من التصورات المختلفة التي قد ينطوي عليها مصطلح التغير؛ فقد يشير إلى مفهوم "الاستبدال/الاستعاضة" Replacement أو "الزيادة/الإضافة" Addition أو "التحول" Transformation؛ فبعد نهاية الحرب الباردة جادل كل من "مولر وفوكوياما "Mueller and Fukuyama بأن السّلام قد عوّض الحرب، في حين رأى "هنتنغتون"Huntington أن الحروب ما بين الدول قد استبدلت بالحروب ما بين الحضارات. كما حلت خصائص "الفوضى القادمة" للصراعات المسلحة في العالم الثالث محل الاستقرار النسبي للحرب الباردة في تحليلات كل من سينغر وكابلان وفيلدافسكي وغيرهم. وبهذا ففكرة القطيعة والاستبدال التي تشكل المعنى الضمني الذي يرتكز عليه مفهوم التغير تظهر التغييرات المهمة على أنها تلك الأشياء الجديدة التي تعوض الأشكال والأنماط القديمة والتي تختلف عنها من نواح مهمة. [6]لكن ليست بالضرورة كل الظواهر والأنماط السلوكية الجديدة تسعى إلى استبدال القديم منها؛ فالأشكال القديمة والجديدة يمكن أن

---

(4) Daniel H Nexon, *The Struggle for Power in Early Modern Europe: Religious Conflict, Dynastic Empires, and International Change* (UK: Princeton University Press, 2009), 22–23.

(5) James N. Rosenau, "Governance, Order, and Change in World Politics," in *Governance without Government: Order and Change in World Politics*, ed. James N Rosenau and Ernst-Otto Czempiel (Cambridge: Cambridge Univ Press, 1992), 1.

(6) Holsti, "The Problem of Change," 8.

تتعايش مع بعضها البعض وهي الحالة التي تعبر عن التغير بمفهوم الإضافة. فالمعضلة الأمنية ومعضلة السجين يمكن أن تتعايش مع المنظومات الدولية والتكامل والاندماج والحكم العالمي وتطوير نماذج المجتمعات الأمنية المتعددة. كما أن المناقشات العديدة في نظرية العلاقة الدولية لا تدعي عدم جدوى المنظار الواقعي بقدر ما تشير إلى نقصانه وعدم كفايته، وبالتالي ضرورة تعضيده بتوليفة جديدة من الاستبصارات من أجل الوصول إلى تفسيرات وفُهوم شاملة للسلوك في السياسة العالمية. [7]أما مفهوم التحوّل فهو إن كان لا يعارض تعايش الأشكال الجديدة مع القديمة إلا أنه قد يشير إلى وجود استبدال جزئي لها؛ فالمؤسسات السياسية والاجتماعية في الملكيات–الدول الاسكندنافية واليابان والمملكة المتحدة مثلا –قد شهدت تحولا في العديد من وظائفها وممارساتها إلا أنها تحافظ على جملة من الأفكار والمعايير والقيم القديمة التي تعود إلى فترات طوال من الزمن. [8]

وعلى غرار حقل العلاقات الدولية، فقد عكفت العديد من الحقول المعرفية الأخرى ضمن العلوم الاجتماعية والإنسانية وحتى الطبيعية على دراسة التغير بصفته العامل الأكثر ثباتا في الظواهر المختلفة؛ فعلى قاعدة التساؤل حول معنى هذه التغيرات وإلى أين تقودنا مستقبلا، تأسست مثلا الدراسات المستقبلية كحقل معرفي يسعى إلى رصد التغير في ظاهرة معينة وتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال دون غيره. [9]وعليه، فالتغير بأشكاله المتنوعة هو حجر الأساس الذي يعنى الباحث في حقل الدراسات المستقبلية برصده لكي يدرك المسار المستقبلي لظاهرة معينة. وقد عرفت التغيرات في هذا الحقل بدلالة التحول الذي يصيب ظاهرة معينة في بنيتها الكلية أو الجزئية أو في وظيفتها العامة أو الخاصة، متعددة أنماطه ما بين التغير المستمر وغير المستمر والتغير الكمي والنوعي، بالإضافة إلى التغير المدرك وغير المدرك. [10]

---

(7) Ibid.

(8) Ibid., 9.

كما تحدث سينغر على ما أسماه "التغير الجدلي"Dialectical Change؛ والذي يتجاوز مجرد الحديث عن مفهومي الاستعاضة والإضافة، فهو أعقد من ذلك بكثير. فهو ينطوي على التجديد ضمن الاستمرارية أين يجمع بين الأنماط المستحدثة والقديمة دون استبدال كلي لها. وهو بهذا يكون أقرب إلى مفهوم التحول.

(9) Edward Cornish, *The Study of the Future: An Introduction to the Art and Science of Understanding and Shaping Tomorrow's World* (Washington: Transaction Publishers, 1977), 83.

(10) وليد عبد الحي، *مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية* (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)، 29–28.

أما علماء الاجتماع فقد طرحوا العديد من الاستبصارات حول فكرة ومنطق التغيير في دراساتهم حول تطور المجتمعات الإنسانية، حيث اعتبر التغير سمة حتمية وسنة ثابتة من سنن العمران البشري ولا يحصل تطور الأفراد والمجتمعات إلا به كما أقر بذلك ابن خلدون بقوله:

> "أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول." (11)

وعلى اعتبار أن علم الاجتماع هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة التغير داخل المجتمع، فقد انصب اهتمام علماء الاجتماع على دراسة مظاهر التباين والاختلاف الذي يحدث على البناءات والنظم والأفراد والجماعات الاجتماعية ضمن ما يعرف بمفهوم "التغير الاجتماعي"Social Change. هذا الأخير الذي يشير إلى مجموع التحولات التي تطرأ على بنية المجتمع في فترة زمنية معينة، ما يدلل على وجود قوى اجتماعية تسهم في حدوث التغير باتجاه معين وبدرجات متفاوتة الشدة، فقد يطول بناء المجتمع بأكمله كما يحصل في الثورات كما قد ينحصر في نظام اجتماعي معين كالأسرة والسياسة والدين. أي أن التغيير الاجتماعي هو التحول في التنظيم الاجتماعي القائم، سواء في تركيبه وبنيانه أو في وظائفه.(12)

لقد ارتبطت دراسة التغير بدراسة الأنساق والمنظومات الدولية المختلفة ما يجعل التفكير بمدلولات التغير يقودنا إلى الحديث عن جدلية الاستقرار والتحول ضمن هذه المنظومات، فكثيرا ما نظر إلى التغير على أنه نقيض الاستقرار أو التوازن الذي يمثل الوضع الأمثل للمنظومة الدولية، مما يدفع بالوحدات المهيمنة إلى تحقيقه أو الحفاظ عليه إن كان موجودا. فقد مثل الاستقرار –بمعنى غياب التغييرات– تقليديا القيمة العليا بالنسبة للعديد من الاتجاهات النظرية –الواقعية على وجه التحديد–بسبب ضمانه للوحدة المهيمنة الاستمرار في الحصول على المنافع التي يوفرها النّظام القائم.

---

(11) عبد الرحمن بن خلدون، *مقدمة ابن خلدون* (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، 37–38.

(12) Rajendra K. Sharma, *Social Change and Social Control* (New Delhi: Atlantic Publishers and Distributers, 2007), 1–2.

لقد تعددت نظريات علم الاجتماع التي حاولت البحث في مصادر التغير الاجتماعي وطبيعته ومن تلك النظريات نذكر: النظريات الحتمية أو الخطية والدورية والتطورية والوظيفية ونظريات الصراع. راجع: Rajendra K. Sharma, *Social Change and Social Control*, 19–57.

وعلى خلاف التغير، فقد تعددت التّعريفات التي قدمت لمفهوم الاستقرار الدّولي، فمثلا حاولت "دينا زاينس"Dina Zinnes ربطه بالحالة التي تخلو من قيام أحد وحدات النّظام بشن "هجوم" على طرف آخر، حيث اعتبرت الحرب المشكل الأساسي أمام استقرار النّظام الدولي لما تخلفه من اضطرابات وتغييرات على بنية وحالة هذا النّظام. وعليه، فالوضع المستقر هو نتاج غياب الحرب والعنف. [13]وبالمثل حدّد ريتشارد روزيكرانس الاستقرار على أنه الحالة التي تنحصر فيها مخرجات النّظام الدولي بداخل حدود معينة يقبلها الفاعلون الدوليون الأساسيون. [14] كارل دويتش و ديفيد سينغر جادلا بأن أي مقاربة للاستقرار الدّولي يجب أن تلتقط في جوهرها الملامح الأساسية لكل من النّظام الكلي والدول المكونة له؛

> "فهي من وجهة نظر نسقية أو موسعة تشير إلى احتمالية احتفاظ النّظام بجميع خصائصه الأساسية، أين لا يمكن لأمة واحدة أن تكون مهيمنة، مع استمرارية معظم أعضائه في البقاء وانتفاء حدوث حرب واسعة النطاق. وهو من وجهة نظر فردية للدول يعني، استمرارها في التمتع باستقلالها السياسي ووحدة إقليمها دون وجود احتمالات ذات مغزى لانخراطها في حرب لأجل البقاء." [15]

لكن هذا التصور لماهية الاستقرار الدّولي يبقى مرتبطا بشكل كبير على النزعة الدولاتية للنظام وإغفاله للكيانات الأخرى–غير الدولاتية–التي أثبتت قدرتها بشكل جدي على كونها مصدرا مهما من مصادر عدم الاستقرار في النّظام الدولي خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة. وهذا راجع نوعا ما إلى كون دويتش وسينغر قد عبرا عن بنية النّظام الدولي التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة أين شكلت الدولة الفاعل الأساسي المنتج لمختلف التفاعلات في العلاقات الدولية.

أما "يونغ" Young، فقد قدم تعريفا أكثر دقة لماهية الاستقرار من وجهة نظر ثابتة وديناميكية. فمن وجهة النّظر الثابتة، يشير الاستقرار إلى بقاء المتغيرات الأساسية في النّظام الدولي كالفاعلين والبنى والمسارات والسّياق معلومة دائما بشكل مؤقت. فضمن هذا السّياق، يفترض الاستقرار عدم وجود تغييرات نوعية. أما من وجهة نظر ديناميكية، فيمكن تصور الاستقرار على أنه ميل النّظام للاتجاه نحو التوازن

---

(13) النصر، *نظرية النظم*، 56.

(14) نفس المرجع.

(15) Karl W Deutsch and J David Singer, "Multipolar Power Systems and International Stability," *World Politics* 16, no. 3 (1964): 390–91, doi:10.2307/2009578.

بعد جملة من الاضطرابات. [16]في حين قرر والتز أن البنية الفوضوية للنّظام السّياسي الدولي هي ما تجعله مستقرًا، بالإضافة إلى عدم وجود اختلاف كبير في عدد الأجزاء الأساسية المكونة للنّظام. وهو بذلك يربط بين البنية الفوضوية للنّظام واستقراره. [17]

تمثل مختلف هذه التعريفات الاستقرار على أنه مرادف لـ "السّلام" وانتفاء العنف والحرب، وذلك مرده إلى أن الحرب تمثل في نظر الكثير من الباحثين السبب المنتج لمستويات عالية من التغيير والاضطراب في النّظام الدولي وبدرجات عنيفة وسريعة. من هذا المنطلق يعرف "جون هيرز" John Herz النّظام المستقر على أنه ذلك النّظام الذي يشهد تغييرات بطيئة ومتدرجة وسلمية نسبيًا. وبالمقابل يبرز عدم الاستقرار في النّظام عندما تميل هذه التغييرات إلى أن تكون مفاجئة وعنيفة وتحمل معها آثارا بعيدة المدى. [18]وبالمثل فعل "برويت" Pruitt عندما أعلن أن عدم الاستقرار يعرف باحتمالية وجود تغير مفاجئ بشكل أساسي. [19]وعليه، يعكس مفهوم الاستقرار وفقا لهذا التوجه قدرة النّظام على مواجهة ودرء التغييرات الراديكالية والمفاجئة مع الاهتمام بسرعة التغير وتداعياته. غير أن هذه العناصر الثلاث التي حدّدها هيرز غير متلازمة دائما؛ فقد يكون التغير سلميًا مع كونه غير متدرج أو بطيء كما تشهد عليه أحداث شرق أوروبا سنة 1989. ومن ناحية أخرى فإن السّلام لا يعبر عن حالة الاستقرار في جميع الأحوال وخير مثال على ذلك نماذج التكامل والاندماج الدوليين، فكما أوضح أرنست هاس فإن الخطوات البسيطة نسبيًا نحو التكامل الإقليمي في أوروبا بالخصوص يمكن أن تحدث آثارا واسعة من المشاكل والفرص والضغوط ما يقود إلى مزيد من التكامل. وبالتالي إحداث تحولات ذات طبيعة مؤثرة وحاسمة على مستوى النّظام بالرغم من أن مسارات وعمليات التحول كانت سلمية ومتدرجة. [20]وعلى عكس أصحاب الرؤية السّلامية للاستقرار، فقد جادل أنصار نظرية توازن القوى بأن الحرب تمثل في غالب الأحيان الوسيلة التي يتم عبرها تحقيق الاستقرار في النّظام كما يوضحه تاريخ العلاقات الدولية

---

(16) Michael Brecher, “Système et Crise En Politique Internationale,” *Études Internationales* 15, no. 4 (1984): 769, http://id.erudit.org/iderudit/701745ar.

(17) Ibid., 770.

(18) Robert Jervis, *System Effects: Complexity in Political and Social Life* (New Jersey: Princeton University Press, 1998), 94.

يعرف الأستاذ "كوينسي رايت"Quincy Wright الاستقرار ببساطة على كونه غياب التغير المفاجئ.

(19) Brecher, “Système et Crise,” 771.

(20) Jervis, *System Effects*, 95.

منذ ما يربو على الثلاثة قرون. غير أن هذه الأفكار لم تحظ بالتأييد الكافي من الباحثين في الحقل لما خلفته أحداث القرن العشرين والحربين العالميتين من آثار جسيمة يصعب معها التفكير في الحروب على أنها تجسيد للاستقرار في المنظومة الدولية.

وعلى صعيد آخر، فقد رُبط مفهوم الاستقرار السّياسي بـ "التوازن" Equilibrium الذي يمثل الوضع الذي تنجح فيه منظومة ما في البقاء عند حالة معينة برغم التغيرات التي تطرأ عليها من البيئة المحيطة. فالاستقرار السّياسي عند "لويس ريتشاردسون" Lewis Richardson يشير بشكل بسيط إلى جملة الشروط التي يعود بموجبها النّظام إلى حالته المتوازنة، في حين يحيل عدم الاستقرار إلى مجموع الأحداث والشؤون التي لا يعود معها النّظام إلى سابق عهده ويستمر في التغيير لبلوغ حد جديد أو نقطة انهياره بالكامل. [21]ويجادل روبرت جيلبن في تحليله للتغير السّياسي الدولي على أن استقرار النّظام الدولي وتوازنه مرهون بمدى رضى الدول الأكثر قوة في النّظام عن الترتيبات الأقليمية والسّياسية والاقتصادية القائمة. فحالة التوازن هي الحالة التي لا تعتقد معها أي دولة كبرى أو مجموعة من الدول أن إحداث تغيير في النّظام يعود عليها بمنافع إضافية متناسبة مع التكاليف المتوقعة جراء إحداث التغيير. [22] وبالتالي، فالنّظام الدولي المستقر هو الذي يسمح بحدوث التغييرات فقط إذا كانت لا تهدد المصالح الحيوية للدول الكبرى ومن ثم لا تقودها إلى الانخراط في الحرب ضد بعضها البعض.

من جهته، حاول "ميكائيل بريتشر" Michael Brecher التفريق بين مفهومي الاستقرار والتوازن، مبرزا أن تعريف التغير هو الأداة المثلى لفعل ذلك. أين عرّفه على أنه التعديل أو الاختلاف في شبكة التفاعلات الموجودة بين فاعلين أو أكثر نحو حالة يزداد فيها التعاون أو النزاع بشكل كبير. حيث يكشف هذا التغير عن أفعال أو أحداث تتجاوز حدود التقلبات العادية أو مجال العلاقات الطبيعية بين الفاعلين. كما يمكن أن يرتبط أيضا ببنية النّظام من حيث الزيادة أو النقصان في عدد الفاعلين و/أو التغير في توزيع القوة بينهم. من هذا المنطلق، ينظر إلى الاستقرار على أنه انتفاء التغيرات أو حدوثها ضمن حدود التقلبات العادية. [23]حيث ينتقل النّظام من الاستقرار التّام الذي تنتفي فيه التغييرات إلى حالة عدم الاستقرار التي تعرف عددا كبيرًا من التغييرات.

---

(21) Deutsch and Singer, "Multipolar Power Systems," 392.

(22) جيلبن، *الحرب والتغيير في السياسة العالمية*، 28-30.

(23) Brecher, "Système et Crise," 771–72.

الشكل 2 – 1: الاستقرار: عدد التغييرات / المعيار الكمي

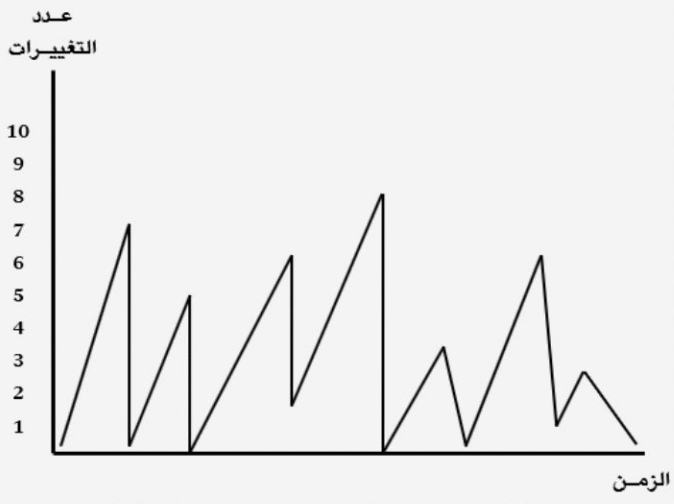

Source : Michael Brecher, "Système et Crise En Politique Internationale," *Études Internationales* 15, no. 4 (1984) : 773, http://id.erudit.org/iderudit/701745ar.

وعليه، بناء على "عدد"(المعطى الكمي، الشكل 2 – 1) التغييرات الحاصلة في بنية النّظام أو مساراته أو كليهما تتحدد درجة الاستقرار.

أما التّوازن فهو الحالة التي تبقى عندها التغييرات دون عتبة " الانعكاس" Réversibilité وهي العتبة التي تفصل بين التغييرات التي لا تؤثر على طبيعة البنى والمسارات في النّظام والتي يمكن له التكيف معها والعودة لحالته الطبيعية حتى بوجودها من جهة، والتغييرات التي تؤثر على هذه البنى والمسارات ما يقود إلى تحول النّظام من جهة أخرى. وعليه، فمفهوم التوازن يتعاطى مع "نوعية"(المعطى الكيفي– الشكل 2 – 2) التغييرات في البنى و/أو مسارات النّظام. فتغير الفاعلين الأساسيين أو توزيع القوة بينهم يقود إلى عدم توازن النّظام وبالتالي تحوله.

الشكل 2 – 2: التوازن: طبيعة أو نوع التغييرات/المعيار الكيفي

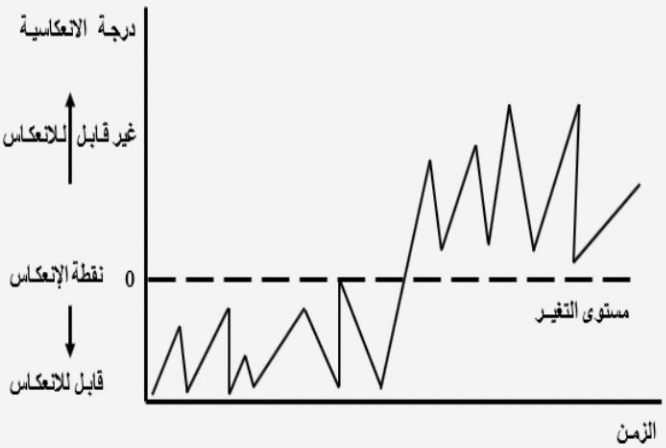

Source : Michael Brecher, "Système et Crise En Politique Internationale," *Études Internationales* 15, no. 4 (1984) : 774, http://id.erudit.org/iderudit/701745ar.

من هذا المنطلق، يمكن الحديث عن أربع حالات قد يعرفها النّظام: المتوازن المستقر/المتوازن غير المستقر/ المستقر غير المتوازن/غير المستقر غير المتوازن. حيث لا يتحول النّظام في الحالتين الأوليتين على عكس الأخريين. [24]

(24) Ibid., 775. يمكن القول أن عدم التوازن يشير إلى درجة عالية من عدم الاستقرار في حين ليس العكس دائما صحيحا.

وهكذا، فمفاهيم التغير والاستقرار والتوازن وإن انطوى استخدامها على نوع من الضبابية وعدم الدّقة في العديد من الأدبيات النّظمية، إلا أنها تبقى بالغة الدلالة والأهمية كونها تمثل الأدوات التحليلية والمتغيرات الأساسية التي يمكن من خلالها الكشف عن حالة النّظام.

المطلب الثاني – النّظريات النّظمية ومسارات التغير: ثلاثة نماذج تحليلية

إن مشكلة التغير لا تزال أحد الأبعاد المهمة في النظرية الدولية، ومع غياب أي إجماع مبدئي حول ما الذي يشكل التغير أو التحول في العلاقات الدولية، لا تزال النقاشات بين منظري العلاقات الدولية تحوز في ثناياها دلائل ضمنية حول طبيعة التغير الدولي واحتمالاته ونتائجه. فالعديد من الأبحاث اليوم لا تفترض استمرارية الشؤون الدولية، وترى بأن التغييرات الحاصلة في التكنولوجيا والاقتصاد والوعي الإنساني كلها قد أدخلت تحولا على طبيعة العلاقات الدولية. [25]فعلى الرغم من كون الواقعيين يقيمون عاليا استمرارية الأنظمة، إلا أنهم يعترفون بإمكانية وجود أشكال من التغيير فيها؛ فتصور ديمومة فوضوية النّظام الدولي عندهم تقود إلى أن العالم يمكن شرحه بطريقة دورية، أين لن يختلف المستقبل فيه عن الماضي، على غرار ما كتبه والتز من أنّ

> "الدول تتنافس لأجل الرفاه والأمن، والمنافسة كثيرا ما تقود إلى الصراع، فلماذا إذًا يجب أن يكون المستقبل مختلفا عن الماضي". [26]

من جهتهم، يعتقد الليبراليون أن التغيير يأتي من مصادر مختلفة، مركزين على تعددية مصالح الدولة، وقدرة صانعي القرار على التعلم، وآفاق التقدم بعيدا عن سيناريوهات الواقعية كالمأزق الأمني مثلا. [27]وعليه، فقد يكون التغير نتيجة لتطويرات تكنولوجية تحدث خارج سيطرة القوى الفاعلة في النّظام الدولي كالتغييرات في الاتصال والنقل، أو يحدث بسبب التغير في الأهمية النسبية للمسائل الدولية، فيمكن أن تحل المسائل الاقتصادية وأهداف الرفاه والأهداف العابرة للحدود كحقوق الانسان والبيئة محل الأهداف الأمنية كأولى أولويات الدول والمجتمعات. هذا بالإضافة إلى إمكانية حلول قوى فاعلة جديدة

---

(25) جيلبن، *الحرب والتغيير في السياسة العالمية*، 255.

(26) Kenneth N. Waltz, "The Emerging Structure of International Politics," *International Security* 18, no. 2 (1993): 64, http://www.jstor.org/stable/2539097.

(27) Kalevi Holsti, *Kalevi Holsti: A Pioneer in International Relations Theory, Foreign Policy Analysis, History of International Order, and Security Studies* (New York: Springer, 2016), 38.

كالشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الحكومية محل القوى الفاعلة في الدولة، ما قد يحدث تغييرا في سلوكيات الدول والنّظام الدولي. [28] وضمن نفس الإطار، يجادل أنصار البنائية أن التغير في المعايير الاجتماعية هو الذي يحدث التغيير، فيمكن لهذه المعايير أن تتغير جماعيًا عبر الإكراه، لكن بشكل أكثر احتمالا عبر المؤسسات الدولية والقانون والحركات الاجتماعية.

على كل حال، يعتبر التاريخ –باعتباره حقلا يتسع للظواهر الدولية في جميع مراحلها– المجال المناسب الذي يمكن من خلاله دراسة وتقصي مسارات التغير عبر الزمن في المنظومات الدولية. وللإشارة، فقد استهدت الكثير من الدراسات النظمية إلى توظيف البعد التاريخي في تحليلها للأنظمة الدولية على غرار دراسات كابلان وروزكرانس وجوزيف فرانكل وغيرها من الأبحاث التي عكست "اقتراباً استاتيكياً" يبحث في كيفية الحفاظ على النظم القائمة، نظرا لتركيزه على قيم الاستقرار والتوازن وليس على عمليات التغير والتحول والتطور. * هذه الأخيرة التي شكلت جوهر أعمال الجيل الثاني من الباحثين الذين تبنوا "رؤية تطورية" أولت الاهتمام للتغيرات الحاصلة على مستوى السلوك والبنى والتفاعلات بين الوحدات عبر الزمن، على أساس أن الزمن يمارس تأثيره من خلال تراكمية الخبرة المؤثرة على كل من السلوك والبنية. ضمن هذا النموذج، جرى التمييز بين نمطين مختلفين من التنظير حول حركة التطور في التاريخ؛ نموذج خطي يسود فيه الإعتقاد بوحدوية اتجاه التطور؛ أي أن العلاقة بين الدول تنحى نحو الصعود أو الهبوط ضمن ديناميكية مستمرة من التغير المطرد. ونموذج دائري يرى إمكانية تكرار العمليات؛ فحتى مع كون الوقت يسير إلى الأمام وليس الخلف، فالمستقبل يمكن أن يشبه الماضي إلى حد كبير. [29]

---

(28) منغست و أريغوين–تفت، *مبادئ العلاقات الدولية*،159–160.

* لقد كان التحول في دراسات النظام الدولي منطقة بحثية مهملة سواء على المستوى التنظيري أو التطبيقي كما أشارت إلى ذلك الباحثة نادية مصطفى محمود. وبالمثل فقد أكدت دينا زاينس إلى هذا القصور التنظيري في إحدى الدراسات الرائدة بداية الثمانينيات من القرن الماضي، أين قدمت محاولة اجتهادية لتحديد مفهوم عملية التحول وتحديد المتغيرات الواجب الاهتمام بها لاستكشاف التحول من نمط إلى آخر من أنماط النظم الدولية. راجع: Dina A. Zinnes, “Prerequisites for the Study of System Transformation,” in *The Change of International System*, ed. Ole R. Holsti, Randolph M. Siverson, and Alexander L. George (Boulder, Colorado: West view Press, 1980).

(29) نادية محمود مصطفى، ”التاريخ في دراسة النظام الدولي: رؤية مقارنة،“ بحث مقدم إلى الندوة المصرية الفرنسية التاسعة، العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية: الآفاق والتوقعات (القاهرة، 2000).

من هذا المنطلق، يحاول هذا القسم من الدراسة أن يركز على ثلاث خطوط متمايزة من التفكير بشأن التغير الدولي، والتي مثلت في مجملها أهم التيارات الفكرية التي أثرت أدبيات التغير في النظم الدولية عبر التاريخ المعرفي للعلاقات الدولية.

1. النموذج التوازني:

يستند أنصار هذا النموذج إلى فكرة وجود العديد من العناصر في السياسة الدولية التي ظلت ثابتة على مر العصور؛ فهم وإن اعترفوا بوجود تغييرات تعتري شكل النّظام إلا أنهم يعتقدون وجود منطق واحد يحكم هذا التغيير، وشكلا واحدا يؤول إليه هذا التغير في النهاية. (30)

تلقى هذه الفكرة قبولا واسعا عند أنصار نظرية توازن القوى من الواقعيين الذين شكلت رؤيتهم للنّظام الدولي وفق منطق السّعي الدائم نحو التوازن جوهر الحركة التغييرية التي تعتري الأنظمة المتعاقبة عبر الأزمنة. أين تسعى مختلف الأنظمة الدولية إلى الحفاظ على مبدأ التوازن الذي يشكل البنية المركزية في النّظام الدولي. فعلى ما يربو الخمسمئة عام،* كان أساس نظرية توازن القوى يتجسد في فكرة موازنة هيمنة الدول؛

> "فحين تُظهر قوة كبرى إشارات تدل على محاولة للسيطرة على النّظام الدولي، عندئذ، ستتحالف قوى كبرى أخرى بغية الحفاظ على أمنها الخاص من خلال بناء قوة مقابلة للتوازن مع القوة الطامحة للسّيطرة... [كما أن توازن القوى] مرتبط أيضا بفكرة أن الدول معتادة على محاولة الحفاظ على أمنها وتعزيز مصالحها من خلال تضافر الجهود فيما بينها. فإذا تحالفت مجموعة من الدول في محاولة لتعزيز مصالحها المشتركة، فإن فرضية توازن القوى تقتضي ضمنًا أن دولا أخرى، تراقب هذا التطور، وتخشى من أن تكون ضحايا

---

(30) النصر، *نظرية النظم*، 62–63.

* من الممكن تتبع نظرية توازن القوى ضمن أعمال المؤرخين والمنظرين السياسيين المعاصرين الذين حللوا العلاقات القائمة بين الدول–المدن الإيطالية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، غير أن هيوم يعتقد بأن الفكرة وليس العبارة تعود إلى اليونانيين القدامى، في حين يصر "بترفيلد"Butterfield على أن ميزان القوى لم يكن له أصل في العالم القديم، وهو أكثر من معظم معادلاتنا السياسية الأساسية مشتق من تفكير العالم الحديث في تجاربه. غير أن ليتل وكوفمان وولفورث يوردون ثمانية دراسات حالة من حالات التوازن وفشله ضمن الأنظمة ماقبل الحديثة من غير الأنظمة الدولية الأوروبية، كالعصر البابلي والآشوريين في نظام الشرق الأوسط القديم، وكذا الهند القديمة وشرق آسيا. راجع: Stuart J Kaufman, Richard Little, and William Curti Wohlforth, *The Balance of Power in World History* (UK: Palgrave Macmillan, 2007).

محتملة لهذا التحالف، سوف تتحد وتشكل تحالفًا مضادًا. في هذه الحالة، وبدلا من تأسيس تحالف في وجه الطامح للسّيطرة، سيكون هناك تحالفان متنافسان يقيمان توازن القوى."[31]

فرجحان القوة لصالح دولة أو تحالف من الدول غير مرحب به بشكل كبير ضمن النّظام، بسب احتمالية انخراطها في سلوك عدواني؛ فهيمنة دولة واحدة يشجعها على فرض إرادتها على باقي الوحدات الأخرى في النّظام الدولي. وعلى العكس من ذلك، يشكل وجود توازن للقوة بين الدول الكبرى ضمانة للسلام بشكل عام. ففي حالة التوازن، لا يمكن لدولة أو مجموعة من الدول امتلاك قوة هائلة، وبالتالي فالحافز إلى الانخراط في حرب ضد الدول الأقل قوة سيكون ضعيفا. [32]

وفقا لهذا التصور الثابت لمسار الحركة التاريخية داخل حقل العلاقات الدولية، يحاجج أنصار توازن القوى والواقعيون عموما على وجود أنماط عامة وثابتة في السياسة الدولية تتحكم في سلوكيات الوحدات ومخرجاتها على مستوى النّظام؛ فالعلاقات الدولية هي حالة دائمة من العداوة والتنافس بين الدول الساعية للحفاظ على بقائها بتعظيم قوتها وزيادة أمنها ضمن مناخ من الفوضى والاعتماد على الذات، والتي تقود تفاعلاتها على اختلافها من حروب وتحالفات ضمن هذا النّظام إلى محاولة الإبقاء على وضع التوازن بين القوى الكبرى فيه. فعلى مر التاريخ الإنساني، ارتبط التغير في بنية النّظام الدولي دوما وكذا الحروب بين القوى الكبرى بالتغيرات الهامة في توازنات القوى الدولية أو الإقليمية.

يعد مفهوم توازن القوى أحد أقدم المفاهيم وأهمها في دراسة العلاقات الدولية؛ فقد عده "ديفيد هيوم"David Hume قانونًا علميًا، بينما ارتأى "غلين سنيدر"Glenn Snyder وصفه بـ "المفهوم النظري المركزي في العلاقات الدولية". [33] في حين تكلم المؤرخون عن العصر الذهبي لتوازن القوى إبان القرن الثامن عشر أو التاسع عشر. غير أنهم طبقوا المفهوم أيضا على عصر النهضة كما على

---

(31) ريتشارد ليتل، *توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج*، تر. هاني تابري (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، 12–13.

(32) Thazha Varkey Paul, "Introduction: The Enduring Axioms of Balance of Power Theory and Their Contemporary Relevance," in *Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century*, ed. Thazha Varkey Paul, James J Wirtz, and Michel Fortmann (Stanford: Stanford University Press, 2004), 5.

(33) Jack S. Levy, "What Do Great Powers Balance Against and When?," in *Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century*, ed. Thazha Varkey Paul, James J. Wirtz, and Michel Fortmann (Stanford: Stanford University Press, 2004), 29.

الحضارات القديمة في الصين واليونان. وكما هيوم، أشار "هانز مورغنثو"Hans Morgenthau إلى توازن القوى على أنه "القانون الحديدي للسياسة". في حين اعتبره آخرون كـ"هنري كيسنجر" Henry Kissinger على أنه فن أكثر من كونه علمًا، يمارس بمهارة من قبل بعض القادة السياسيين أكثر من غيرهم. [34] إنه المفهوم والأداة المفتاحية لفهم الأنماط المتكررة في سلوكيات الدول العاملة في ظل الفوضى الدولية. وفي الوقت ذاته، دليل رجالات الدولة الذين يرون فيه منهجًا لاستمرارية حماية استقلال بلدانهم. إنه بعبارات "ميكائيل شيهان": Michael Sheehan حقيقة تاريخية تستحق التحليل والفهم.[35]

وفي السّياق نفسه، وعلى الرغم من كون هذا المفهوم يبقى أحد الأفكار المؤثرة نظريًا وعمليًا في العلاقات الدولية، إلا أنّه في الوقت ذاته، يظل أحد المفاهيم الغامضة والخلافية بالأساس؛ فعندما يستخدم بعض المنظرين المفهوم لوصف التوزيع الحالي للقوة في النّظام الدولي، يعمد آخرون لاستخدامه للدلالة على التوزيع الأمثل للقوة أو كونه نظام من نوع خاص، في حين يراه آخرون على أنه استراتيجية للدّولة أكثر من كونه نتيجة أو محصلة للتفاعل بين الوحدات. البعض يرى فيه أداة للحفاظ على السّلم، في حين يجادل آخرون على أنه يمهد للحرب. [36]من هذا المنطلق، فقد كشف أرنست هاس عن ثمان معان مختلفة تضمنتها عبارة "توازن القوى" [37] ، أما جوزيف ناي فقد لخصها في ثلاثة أنماط : كتوزيع للقوى وكسياسة وكمرادف للأنظمة الدولية متعددة الأقطاب. [38] هذا التباين في توظيف المفهوم من قبل الباحثين رغم تجذره، لم يمنع موجات النّقد الموجهة له؛ ففي العام 1836 استنتج "ريتشارد كوبدن"Richard Cobden أن التناقضات المحيطة بالمفهوم تجعله مجرد كلام لا يوصل أفكارًا للعقل، وخلص "أندرسون"Anderson إلى أنه يجب النّظر إليه على أنّه مفهوم لا معنى له استخدم لكبت التفكير، أما هولستي فقد أصر على أن هناك الكثير من النظريات والأوصاف التي تجعل المفهوم دون

---

(34) Ibid.

(35) Michael J Sheehan, *The Balance of Power: History and Theory* (London: Taylor & Francis, 1996), 1.

(36) Levy, "What Do Great Powers Balance Against and When?," 30.

(37) Sheehan, *Balance of power*, 2.

التعريفات الثماني التي أوردها هاس كمعان مختلفة لتوازن القوى هي: توزيع القوى؛ عملية توازن؛ السيطرة أو البحث عن السيطرة؛ الاستقرار والسلام في علاقات القوة؛ عدم الاستقرار والحرب؛ سياسات القوة بصفة عامة؛ القانون العام الذي يحكم التاريخ؛ نظام موجه لصانعي السياسة.

(38) جوزيف س. ناي، *المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ*، تر. أحمد أمين ومجدي كامل (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997)، 86-88.

معنى أساسًا وعبثي التطبيق. [39]وعلى الرغم من هذه المشكلات، لا تزال نظريات توازن القوى محتفظة بجاذبيتها، فكما يدعي روبرت جيرفيس فإن توازن القوى لا يمثل أفضل تفسير معروف فقط، بل يمكن القول أنه التفسير الأكثر إقناعا لمعظم السلوكيات الدولية. [40]

2. النّموذج الخطي:

يميل التاريخ وفقا لهذا النمط من التفكير إلى التحرك بطريقة خطية تقدمية؛ فعند اللاهوتيين (اليهود والمسيحيين والمسلمين)، يتطور التاريخ وفق منطق غائي، فهو مسير ومحكوم من الله وفقا لإرادته، فكل شيء يسير طبقا لخطة إلهية نحو الهدف أو الغاية النهائية.* غير أن فكرة التقدم هذه قد أخذت طابعها العلماني في عصر الأنوار، أين احتفظ مؤسّسو علم التاريخ الحديث بوجهة النظر الغائية، غير أنهم علمنو الهدف؛ فأصبح التاريخ عبارة عن تقدم نحو هدف كمال وضعية الإنسان على الأرض. فالتاريخ البشري عند "كوندورسيه"Condorcet مثلا قد طوى مراحل متعددة، في تقدم وتكامل وهو لن يتوقف، بل إن الإنسانية ستخطو قدما نحو المساواة والتخلص من العبودية. [41]

في مجال العلاقات الدولية، يهتم كتاب الاقتصاد السياسي من الماركسيين بالدرجة الأولى بهذا الوجه من التغيير التاريخي، فحركة التاريخ عند ماركس وانجلز ليست في الواقع سوى التعبير عن النضال بين الطبقات الاجتماعية، وأن وجود هذه الطبقات وبالتالي الصدام والصراع الذي يحدث بينها، إنما تحدده درجة التطور الاقتصادي وأسلوب الإنتاج وطريقة التبادل. [42] فالتاريخ البشري يمر في مسار تطوري بخمس مراحل : مشاعية بدائية، برجوازية، رأسمالية، اشتراكية، ثم الشيوعية وفق مسيرة من التطور الحتمي بفعل الصراع بين علاقات الإنتاج القائمة في كل مرحلة، وبين العلاقات التي تفرضها قوى الإنتاج الجديدة، ووسائله المتطورة في هذه المرحلة نفسها. وعليه، فخاصية التناقض بين المتضادات

---

(39) ليتل، توازن القوى، 19–18.

(40) ريتشارد نيد ليبو، *لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل*، تر. إيهاب عبد الرحيم علي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013)، 40.

* يعرف هذا النهج في فلسفة التاريخ بنظرية العناية الإلهية.

(41) عبد الحميد صائب، *فلسفة التاريخ في الفكر الإسلامي: دراسة مقارنة بالمدارس الغربية الحديثة والمعاصرة* (لبنان: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، 82–85.

(42) نفس المرجع، 114.

[الجدلية] هي المفسرة لفكرة التقدم ودفع المجتمع إلى الأمام، فهو تناقض إيجابي يعمل على تطور النظم الاجتماعية من أشكالها البدائية إلى شكلها الشيوعي الحتمي. (43)

من هذا المنطلق، فقد شددت الماركسية على دور التطورات الاقتصادية والتكنولوجية في تفسير ديناميكية النّظام الدولي. وحسبما تجسد في قانون لينين حول التنمية غير المتكافئة،* يشكل نمو القوة التفاضلي بين الدول سببا رئيسيا للصراع والتغير السياسي الدولي. فقد حاول لينين إثبات أن النّظام الرأسمالي الدولي غير مستقر في صلبه، فالاقتصادات الرأسمالية تنمو وتجمع رأس المال بمعدلات متفاوتة ما يقودها في النهاية إلى الانخراط في نزاع فيما بينها حول الأقاليم الاستعمارية، وما تحالفاتها إلا شكل مؤقت يعكس موازين قوى آنية محكومة بالزوال بفعل التطور اللامتكافئ. (44)

وعليه، وخلافا للنموذج التوازني، يصر أنصار الاتجاه الخطي على أن التغير هو أساس الحركية التاريخية التي يجب أن تؤطر أي تفسير لتحول وتعاقب الأنظمة الدولية. فالتغير من نمط دولي إلى آخر ينطوي على معنى أكبر من السعي نحو توازن جديد.

3. النموذج الدائري:

يتشكل مسار التاريخ ضمن هذا النموذج أو ما يعرف في فلسفة التاريخ بـ "نظرية التعاقب الدوري" حول فكرة الحركة الدورية للتاريخ في نشأة الدول والحضارات، أين يستند أصحابها إلى نوع من الحتمية التاريخية في نشوء الدول وانهيارها؛ فلكل أمة أدوار تاريخية معينة تمر بها في طريق تطورها، حتى إذا انتهى عمر الدور الأخير، عاد الدور الأول للظهور. وعليه، فالتاريخ عبارة عن حلقات من الصعود والأفول في مسار الأمم والحضارات كما عبر عنه فيكو وابن خلدون وشبنغلر وتوينبي وغيرهم.

وفي سياق العلاقات الدولية، لقي موضوع الدورات اهتماما خاصا لدى الباحثين المهتمين خصوصا بدراسة صعود وأفول القوى العظمى، وانهيار الامبراطوريات ودراسة ارتباطات الحرب والسلام

---

(43) نفس المرجع.

* شكل مبدأ التنمية غير المتكافئة جوهر حجة لينينّ المتمثلة في أن اقتصادا رأسماليا دولياّ يطور العالمّ حقا ولكن لاّ يطوره بالتساوي، إذ تنمو فرادى الاقتصادات الرأسمالية بمعدلات مختلفة، وأن هذا النمو التفاضلي للقوة الوطنية مسؤول في نهاية الأمر عن الإمبريالية والحرب والتغيير السياسي الدولي. وردا على حجة كاوتسكي بأن الرأسماليين كانوا من العقلانية بمكان بحيث لا يمكنهم القتال من أجل المستعمرات وأنهم قد يتحالفون في استغلال الشعوب المستعمرة استغلالا مشتركا، قال لينين إن هذا مستحيل بسبب ما أصبح يعرف بـ"قانون التطور المتفاوت".

(44) جيلبن، *الاقتصاد السياسي*، 62.

والقوة العالمية على فترات زمنية طويله، فيما وسم بـ "دورات القوة" *Power Cycles أو نقاش الحرب-الهيمنة War-Hegemony Debate وهو المنحى الذي سلكه مجموعة من الباحثين المنشغلين بدراسة التغير الدولي على اختلاف توجهاتهم الفكرية والنظرية. فقد ميز "جوشوا س. غولدشتين" Joshua S. Goldstein بين ثلاث تصورات للعالم أطرت مجمل عملية التنظير حول نقاشات الدورات الطويلة** - نقاش"الموجة الطويلة" Long Wave Debate ونقاش "حروب الهيمنة" Hegemony Wars - : التصور المحافظ والليبرالي والثوري [الشكل 2 - 3]. فالمقاربة المحافظة تركز بشكل جوهري على الحفاظ على الوضع القائم في معارضة صريحة لأي تغيير أو تجديد، فهي تميل إلى تصوير العالم على أنه سرمدي نسبيا وغير متغير البنية. وبالتالي، فهي ترى الدورات على أنها إعادة أو تكرار منتظم لنفس الإيقاعات والأنماط عبر الزمن. [45] أما التصور الليبرالي فيهتم أكثر بتطور النّظام القائم؛ فالتقدم المستمر النابع من ابتكار الإنسان سيقود إلى حرية أكبر - سياسية ومادية - للأفراد. وعليه، فالنظريات الليبرالية ترى الدورات على شكل لوالب صاعدة نحو الأعلى تقود إلى مستويات أعلى من التطور الاجتماعي. [46]وعلى خلاف الرؤيتين السابقتين، تركز الاتجاهات الثورية على الإطاحة بالنّظام القائم وتناقضاته الداخلية المنتجة للأزمات بشكل حتمي. ينظر للدورات وفق هذا المنظار على أنها حركات جدلية؛ نتاج التناقضات الداخلية التي تدفع النّظام إلى الانهيار والتحول. [47]

---

* تشرح "نظرية دورة القوة" تطور البنية الدولية عبر الحركيات الدورية لصعود وأفول الدول. فهي بذلك نظرية للتطور السياسي الدولي للدولة الأمة في العصر الحديث كما تعتبر نظرية لتغير البنية النظمية. وعليه، فمفهوم دورة القوة يشمل كلا من الدولة والنظام في حركية واحدة، معممة عبر الدول والفترات التاريخية، والتي تحاول شرح التغير البنيوي على هذين المستويين بشكل متزامن. راجع: Charles F. Doran, *Systems in Crisis: New Imperatives of High Politics at Century's End* (Cambridge: Cambridge Univ Press, 1991), 19.

** وفقا لجورج موديلسكي، تتعلق نظرية الدورة الطويلة بأربعة خصائص بارزة: أولًا: هي نظرية للبنى السلطوية الشاملة للنظام العالمي الحديث، والطريقة التي أنشئ بها نظام سياسي شامل معقد على نحو متزايد. فمصطلح "دورة" يعبر عن الأنماط المنتظمة التي صبغت هذا التطور؛ ثانيًا: هي مسار Process، وبالتالي منحى زمنياً، فنظرية الدورة الطويلة تعود بالزمن إلى الوراء لأجل النظر إلى المستقبل بشكل أفضل؛ ثالثًا: إنها تفترض في الفترات الطويلة كميكانيزم للتطور السياسي الشامل؛ رابعًا: توضح الارتباطات النظمية مع المسارات الأخرى للنظام العالمي الحديث. راجع: George Modelski, "Long Cycles and International Regimes," *E-International Relations*, 2012, http://www.e-ir.info/2012/10/15/long-cycles-and-international-regimes.

(45) Joshua S. Goldstein, *Long Cycles: Prosperity and War in the Modern Age* (New Haven: Yale University Press, 1988), 9.

(46) Ibid.

(47) Ibid., 10.

على هذا الأساس، فقد وجهت العديد من النظريات انتباهها إلى التطور التاريخي للنظام الدولي من منطلق التغيرات في مركزية القوة سواء من وجهة نظر سياسية أو اقتصادية. ففهم البنية الخارجية للنظام الدولي يتطلب معرفة كيف تطور هذا النّظام تاريخيًا. فبإمكاننا فهم الكثير من أنماط العمليات الدورانية الموجودة الآن بفحص أصولها وما أصابها من تطور بالرجوع إلى الأنظمة الدولية السّالفة. (48)

وعليه، فأدبيات العلاقات الدولية اليوم – بالأساس المقاربات البنيوية التاريخية – تزخر بالعديد من النظريات الدورانية التي تناولت دورات الحرب بين الدول المهيمنة ومن عمدوا إلى تحديها، على غرار حرب الهيمنة" لجيلبن، و"موجات كوندراتييف" الخمسينية Kondratiev Waves، و"الدورات الطويلة" لغولدشتين ودورات القيادة العالمية عند موديلسكي، بالإضافة إلى "نظرية القوة النسبية" لتشارلز دوران، وإيمانويل فالرشتين ونظريته عن النّظام الرأسمالي في العالم. وسنعمد فيما يأتي من الدراسة إن شاء الله إلى تسليط الضوء على الاستبصارات النظرية لبعض من هذه التصورات في معرض حديثنا عن صعود القوى العظمى والتغير الدولي.

الشّكل 2 – 3: مثلث غولدشتين: التصورات الكبرى حول الدورات الطويلة

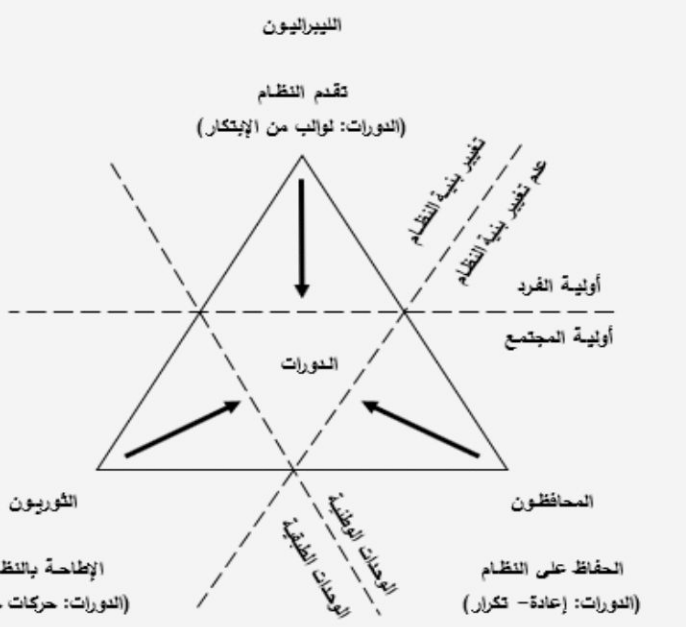

Source: Joshua S. Goldstein, *Long Cycles: Prosperity and War in the Modern Age* (New Haven: Yale University Press, 1988), 9.

المطلب الثالث – أنماط التغير في الأنظمة الدّولية

ينطلق جيلبن في فحصه لأسباب التوزيع غير المتكافئ لقدرات القوة واكتشاف شروط التغير الشامل ضمن المنظومة الدولية من تقريره لحقيقة أن التغيرات الدولية ذات درجات متباينة من الحجم والتأثير، وأن الأفراد والباحثين هم من يضعون أوزانا مختلفة لأهميتها، وعلى منظري التغير السياسي

(48) كاشمان، لماذا تنشب الحروب؟، 2: 153.

الدولي تصنيفها قبل صياغة نظرية لتفسيرها؛ فالمعيار التصنيفي لهذه التغيرات وإن شكل مسألة اعتباطية إلى حد كبير، إلاّ أنه يجب أن يشكل دالة في نظرية المرء عن التغيير وتعريفه للكيانات التي تتغير.[49]

ضمن هذا السّياق، يميز جيلبن بين ثلاثة أنماط عريضة من التغيرات في الأنظمة الدولية: تغير المنظومة، والتغير في المنظومة وتغير التفاعل(الجدول: 2 – 1) فالنوع الأول يصف الحالة التي تتغير فيها خاصية النّظام الدولي نفسه، والتي تتحدد بالأساس بطبيعة الفاعلين والكيانات المتنوعة المؤسسة له كالإمبراطوريات أو الدول–الأمم أو الشركات المتعددة الجنسيات. فصعود الدولة المدينية اليونانية وسقوطها، وانهيار نظام الدول الأوروبية في القرون الوسطى ليحل محله نظم الدول الأمم الأوروبية الحديثة كلها تشكل نماذج على تغير الأنظمة الدولية. [50] واليوم، يرى العديد من الدارسين في كثرة الفواعل عبر الوطنية وتجاوزها الوظيفي لعدد من الدول تغيرا في النّظام الدولي من ذات النمط. [51]

أما النوع الثاني من التغير –التغير داخل المنظومة أو التغير الجهازي–، فيرتبط بالتغير في حكم نظام دولي معين، وبالتالي، فهو ينطوي على حدوث تغييرات هامة في التوزيع الدولي للقوى وكذا الترتيب الهرمي للهيبة والقواعد والحقوق التي يجسدها النّظام. ومنه، فالتغير داخل المنظومة يتركز على صعود الدول المسيطرة أو الإمبراطوريات الحاكمة لنظام دولي معين أو سقوطها. [52]

وفقا لـ "جون إكنبيري" John Ikenberry فأهم ثلاثة أنواع من النظام السياسي بين الدول هي تلك المؤسسة حول توازن القوى والهيمنة والأسس الدستورية. والتي يمثل كل منها طريقة مختلفة لتوزيع القوة وممارستها بين الدول؛ أي الاختلافات في أساس تنظيم علاقات القوة والسلطة.

الجدول 2-1: أنماط التغيرات الدولية

النوع	العوامل التي يتم تغييرها
تغير الأنظمة	طبيعة الفاعلين(إمبراطوريات، دول–أمم...إلخ)
التغيير الجهازي	حكم النظام
تغير التفاعلات	العمليات بين الدول

المصدر: روبرت جيلبن، *الحرب والتغيير في السياسة العالمية*، تر. عمر سعيد الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، 46.

(49) جيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، 61.

(50) نفس المرجع، 63–64.

(51) جيرار ديسوا، *دراسة في العلاقات الدولية: النظريات البيدولتية*، تر. قاسم المقداد، ج. 2 (دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2015)، 122.

(52) جيلبن، *الحرب والتغيير في السياسة العالمية*،65.

كما أنها تختلف من حيث القيود التي تظهر في ممارسة قوة الدولة، وكذا في مصادر التماسك والتعاون بين الدول. إضافة إلى أنها تختلف كذلك من حيث الشروط الأساسية التي تجعل النّظام الدولي أكثر أو أقل استقرارًا. (53)

ضمن هذا الطرح، يعتقد إكنبيري أن النظام القائم على التوازن والهيمنة والدستورية هي أنواع مثالية، لأنه عادةً ما تُظهر الأنظمة التاريخية الفعلية خصائص من عدة أنواع. وقد لخص الخصائص الأساسية لهذه الأنظمة ضمن الجدول 2-2 أدناه.

الجدول 2-2: أنماط النظام الدولي

	توازن القوى	الهيمنة	الدستوري
المبدأ المنظم	الفوضى	التراتبية	قواعد القانون
القيود على تركيز القوة	تحالفات موازنة	لا توجد	مؤسسات ملزمة
مصدر الاستقرار	التوازن في القوة	التفوق في القوة	الحدود على العودة إلى القوة

المصدر: G. John Ikenberry, *After Victory : Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars* (New Jersey : Princeton University Press, 2001), 24.

ينبني نظام توازن القوى على توزيع القوة بين الوحدات و حول مبدأ الفوضى الدولية، أين تتوافر للدول الحوافز لتحقيق التوازن. فعند بروز دول قوية، ستبحث الدول الثانوية الحماية عبر التحالفات التعويضية للدول الأضعف. وإلا فإن البديل سيكون المخاطرة بالسيطرة. ومنه، تظهر الأحلاف كائتلافات من الدول لمواجهة تركيز القوة. بحسب الواقعيين، يعتمد النظام إجراءات الموازنة بين الدول كنتيجة ضرورية وحتمية لها في سعيها لضمان أمنها ضمن نظام فوضوي. (54)

وبالمثل، يعتمد نظام الهيمنة أيضًا على توزيع القوة بين الدول، ولكنه يعمل وفقًا لمنطق مختلف تمامًا. فعلاقات القوة والسلطة يتم تحديدها من خلال المبدأ التنظيمي للتراتبية. ضمن نظام دولي تراتبي، يتم دمج الدول وتحديدها رأسياً ضمن وضعيات الرئيس والمرؤوس. ضمن هذا النوع، تكون السلطة السياسية مركزية، على الرغم من أنه قد يكون هناك قدر كبير من الاعتماد المتبادل والتمايز الوظيفي بين الوحدات. ضمن هذا الإطار، تعد الإمبراطورية الشكل الأكثر تطرفًا لنظام التراتبية في العلاقات

(53) G. John Ikenberry, *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars* (New Jersey: Princeton University Press, 2001), 23–24.

(54) Ibid., 24–25.

الدولية، أين لا تتمتع فيها الوحدات الأضعف بسيادة كاملة، وتستند السيطرة جوهرياً على السيطرة القسرية. ويزعم منظرو الاستقرار بالهيمنة، أن هيمنة دولة ما، يقود إلى نظام دولي أكثر استقراراً. (55) ففي صعود وسقوط القوى العظمى، يحاول المؤرخ "بول كينيدي" Paul Kennedy إثبات أن الدولة المهيمنة – بريطانيا في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة غداة الحرب العالمية الثانية مباشرة– هي من قادت إلى الاستقرار الأكبر. كما يحاج "روبرت كيوهان" Robert O. Keohane بأن الدولة المهيمنة تريد أن تدفع ثمن تطبيق المعايير، بشكل أحادي إذا كانت ثمة ضرورة لضمان استمرار النظام الذي تستفيد منه. ولكن عندما تنهار الدولة المهيمنة، عندئذ يصبح استقرار النظام في خطر. (56)وسنأتي على توضيح منطق النظام المهيمن ضمن نموذج روبرت جيلبين للحرب والتغيير في السياسة الدولية في الفصل الثاني.

أما الأنظمة الدستورية، فكما جرت الإشارة إليها سابقاً، فتعد أنظمة سياسية مُنظمة حول مؤسسات قانونية وسياسية متفق عليها، وتعمل على تحديد الحقوق والحد من ممارسة القوة. ففي النظام الدستوري يتم "ترويض" القوة بجعلها أقل استخداماً. كما يتم تقليل المخاطر في الصراعات السياسية عبر إنشاء مسارات مؤسسية للمشاركة واتخاذ القرارات التي تحدد القواعد والحقوق والحدود على أصحاب القوة. ويعتقد إكنبيري أنه لا يتم تحديد النظام الدستوري أو ضمانه من خلال وجود وثيقة أو ميثاق دستوري – على الرغم من أن الأنظمة الدستورية قد يكون لها في الواقع دساتير مكتوبة – ولكن عبر الطريقة التي يتم بها الاتفاق على القواعد والحقوق والتعهدات والالتزامات ومأسستها، والتي تتحد لتصوغ وتسطر استخدام القوة داخل النظام. (57)

النوع الثالث من التغير عند جيلبن ينصرف إلى التغير أو التعديل في أنماط التفاعلات السياسية والاقتصادية –كتشكل تحالفات دبلوماسية أو حدوث تحولات عميقة في مواقع الأنشطة الاقتصادية– وغيرها من التفاعلات والعمليات بين الفاعلين في نظام دولي ما.

> "ففي حين أن هذا النوع من التغير لا يشمل تغييرا في الترتيب الهرمي للقوة والهيبة في النّظام، فإنه ينطوي في الواقع على تغيرات في الحقوق والقواعد التي يجسدها النّظام الدولي. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن تغير التفاعلات ينتج في الغالب عن مساعي الدول أو

---

(55) Ibid., 26–27.

(56) كارين أ. منغست و إيفان م. أريغوين–تفت، *مبادئ العلاقات الدولية*، 152–53.

(57) Ikenberry, *After Victory*, 29.

الجهات الفاعلة الأخرى إلى تسريع أو استباق مزيد من التغيرات الجوهرية في نظام دولي ما وربما تنذر بحدوث مثل هذه التغيرات." (58)

من جهتهما، يعتقد "باري بوزان" Barry Buzan و"جورج لاوسن" George Lawson أن "القرن التاسع عشر الطويل" (1776–1914) كان فترة للثورات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي أعادت تشكيل المجتمعات المحلية والدولية. وخلال هذا القرن، فقد أعاد هذا "التحول العالمي" The Global Transformation تشكيل البنية الأساسية للنظام الدولي. لقد كان هذا التحول الذي تضمن تكوينًا معقدًا للتصنيع و"بناء الدولة العقلانية"Rational state–building وأيديولوجيات التقدم عميقًا، كما أنه حدث بشكل غير متساو مما غير توزيع القوة، عبر توليده لانتقال من عالم متعدد المراكز خالٍ من وجود مركز مهيمن، إلى نظام "مركز – محيط"* يشكل الغرب مركز الثقل فيه. فبالإضافة إلى التحول في توزيع القوة، فإن التحول العالمي غيّر أيضًا المصادر الأساسية أو "أسلوب القوة" Mode of power مما حفز على ظهور الحداثة العالمية. (59)

ويحاجج الباحثان في أن التحول العالمي قد ولد أربعة أنماط أساسية ومرتبطة، من التغيير في العلاقات الدولية. فأولاً؛ أنتج التصنيع وتوسيع السوق على نطاق عالمي زيادات كبيرة في قدرة التفاعل، مما جعل جميع أجزاء النظام الدولي في اتصال قريب مع بعضها البعض. كما أدى الأسلوب الجديد للقوة المرتبط بالتصنيع والتسويق إلى حدوث تفاوتات كبيرة بين المجتمعات. وبالنتيجة، وجد نظام مرتبط بشكل مكثف ومنقسم بعمق في نفس الوقت. (60)

---

(58) جيلبن، *الحرب والتغيير في السياسة العالمية*، 66.

* على عكس نظرية فالرشتاين وأتباعه، يشكل الخط الفاصل بين المركز والمحيط عند بوزان ولاوسن في مدى الوصول إلى التكوينات الحداثية الكاملة للقوة من تصنيع ودولة عقلانية وأيديولوجيات التقدم، وليس جزءا منها وحسب.

(59) Barry Buzan and George Lawson, *The Global Transformation: History, Modernity and the Making of International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2015), 1.

يقصد بوزان ولاوسن بأسلوب القوة تلك العلاقات المادية والفكرية المتولدة عن كل الفواعل، وكذا الطرق التي تمارس بها القوة. فخلال التحول العالمي، تضافرت ثلاث ديناميكيات (التصنيع ، والدولة العقلانية و أيديولوجيات التقدم) لتوليد أساس جديد لكيفية تشكيل القوة وتنظيمها والتعبير عنها، وهو ما يعبران عنه بـ" التحول في أسلوب القوة". وعلى خلاف معظم مقاربات العلاقات الدولية، فالتغيرات في أسلوب القوة هي أكثر أهمية من التغيرات في توزيعها، لكونها لا تؤثر على النتائج وحسب، وإنما على الأساس لكيفية حدوث التفاعلات وفهمها.

(60) Ibid., 3.

أما ثانياً؛ فقد استمرت إعادة بناء القوة المرتبطة بظهور الحداثة من خلال مسارات تشكيل الدولة العقلانية، أين تم حبس القدرات داخل الدول القومية وكذا تمديدها للخارج إلى أماكن أبعد على حد سواء. فقد كان بناء الأمة يسير جنبا إلى جنب مع الإمبريالية. والنتيجة كانت نظامًا دوليًا ثنائي التشعبات؛ نظام قائم على القواعد يخص الشعوب المتحضرة، ونظام للأقاليم التابعة من البرابرة. وقد اتخذت هذه البنية المستندة إلى المركز–المحيط شكلًا عالميًا، مدعومة بالفجوة الكبيرة والدائمة في القوة بين أولئك الأكثر تمكينًا من ترتيبات الحداثة العالمية وأولئك الأكثر حرمانًا منها. (61)

ثالثاً؛ أنتجت الأيديولوجيات الجديدة التي برزت خلال القرن التاسع عشر، وأبرزها الليبرالية والقومية والاشتراكية والعنصرية "العلمية" كيانات وفواعل ومؤسسات جديدة كالمستوطنين والمجتمع المدني والشركات المحدودة، أو أعيد تشكيل القديمة منها كالدولة، أو تم تقويضها تماما كـ"السلالة" dynasticism. وعليه، فقد قدمت هذه الأيديولوجيات المرتبطة بمفاهيم التقدم، استراتيجيات شرعية جديدة لكيفية ممارسة العلاقات الدولية. (62)

أما رابعاً، فالترتيبات سالفة الذكر والكامنة خلف التحول العالمي –والتي أصبحت معياراً في تحديد القوى العظمى– لم تعمل على إيجاد نظام عالمي مؤسس على مركز–محيط وحسب، بل أدت كذلك إلى زعزعة استقرار علاقات القوى العظمى عبر تعريض توازن القوى لضغوط التطور السريع في التكنولوجيا والتغيير الاجتماعي، مع ما يترتب على ذلك من جعل آليات الموازنة أكثر تقلبًا وتأثراً. (63)

وفي الأخير، ومع أنه ليس من السهل دائما التمييز بين التغيرات الدولية الحاصلة بشكل أكثر دقة واتفاق، إلا أن معرفة ما الذي تغير في نظام دولي معين – طبيعة الفاعلين و/أومن يحكم و/أو التفاعلات في النظام – هي مسألة حاسمة في إدراك مسارات هذه التحولات ومآلاتها. كما أنه وإن كانت هذه الأنماط التحليلية الثلاثة على درجة مهمة من الترابط؛ إلا أن فهمنا لطبيعة التفاعلات والتحولات والتغيرات التي تطرؤ عليها يعمل على تمكيننا بشكل جيد على استيضاح آليات التغيير داخل الأنظمة الدولية.

---

(61) Ibid.

(62) Ibid.

(63) Ibid., 4.

المبحث الثاني

صعود الأنظمة الدولية وأفولها: فحص نظريات انتقال القوة

تعد الحروب الدولية أحد المواضيع المركزية التي سعى الباحثون على اختلاف تخصصاتهم إلى تبيان دوافعها وأسبابها، وهي ضمن حقل العلاقات الدولية تمثل مبحثا جوهريا أثيرت حولها الكثير من النقاشات النظرية بين الباحثين قديما وحديثا. فمنذ عصر "هيرودوت" Herodotus ظل المؤرخون يكتبون عن الحرب؛ فقد حوت كتاباتهم روايات سردية ضخمة حول صعود وسقوط الامبراطوريات والدول، وقد كان "ثيوسيديدس"Thucydides أول من سعى إلى تفسير جذور الحرب كموضوع قائم بذاته، رغم أن تحليلاته جاءت ضمن سرد أكبر للحرب البيلوبونيزية. (64)وعلى صعيد العلاقات الدولية، ينطلق الباحثون في دراسة الحرب من وجهات نظر منهجية متنوعة؛ فبعض أعمالهم كما يصفها "ريتشارد نيد ليبو" Richard Ned Lebow تكاد تكون نظرية بالكامل، متجاهلة تقديم أي دليل عملي لدعم مقترحاتها، في حين يستخدم آخرون بيانات كمية ونوعية لوضع وتقييم توليفة واسعة من النظريات والفرضيات. وفي ذات السياق، نجدهم يختلفون في الحجج التي يدلون بها لإثبات تصوراتهم؛ إذ يحاول البعض تفسير الحرب بشكل عام، في حين يقصر البعض الآخر نطاق أبحاثهم على الحروب بين القوى العظمى أو مجموعتها الفرعية من الحروب المغيرة للأنظمة. أما صنف آخر فيؤكد على أن نظرياتهم تفسر على نحو كاف أنواع الحروب التي تتناولها، فيما يكتفي آخرون بادعاء اكتشاف الظروف المهمة التي تجعل الحرب ممكنة الحدوث لكن غير حتمية. (65)

يتحدد المسعى البحثي في هذا القسم من الدراسة إلى القيام بمراجعة وفحص مختلف الإدعاءات الخاصة بنظريات الحرب والتغير على مستوى النّظام الدولي ولا سيما منها النظريات البنيوية – التاريخية والدورانية للحرب متمثلة بالأساس في نظريات انتقال القوة التي وجهت انتباهها إلى التطور التاريخي للنظام الدولي، وبالتحديد ما حدث من تحول في تركيز القوة بين القوى الكبرى في النّظام. وكذا إسهامات النظرية البنائية التي حاولت إظهار كيف أن البنية المثالية والاجتماعية للنظام الدولي يمكنها جعل العنف ممكنا عبر مفهومي الهويات والمصالح التي تشكل الفاعلين الدوليين.

---

(64) ليبو، *لماذا تتحارب الأمم؟*، 21–22.

(65) نفس المرجع، 34.

المطلب الأول – نظرية انتقال القوة: البنية والديناميكيات

تفصح "نظرية انتقال القوة" Power Transition Theory عن مقاربة مهمة لدراسة التغير على مستوى النّظام الدولي، وبالأساس صعود وأفول القوى العظمى؛ فهي تركز على الدول الأقوى، أين تستقي من تفاعلاتها تطبيقات بشأن نشوب الحروب، وكذا الحفاظ أو التغير في بنية النّظام الدولي. (66) فهي كما صيغت في الأصل من قبل "أ.ف.ك. أورغانسكي" A. F. K. Organski و "جاسيك كوغلر" Jacek Kugler تسعى إلى شرح اندلاع الحروب بين الدول الأقوى في النّظام الدولي. (67) غير أنها تصف النّظام الدولي بشكل شديد الاختلاف عما تم إدراكه سابقا في التصورات الواقعية، وذلك برفضها لثلاث مسلمات مركزية ضمن التقليد الواقعي حول السياسات العالمية؛ بداية، لتصورها النّظام الدولي كعالم محكوم بقواعد قليلة، فنظرية انتقال القوة لا تر في النّظام الدولي عالما من الفوضى المطلقة، بل عالما هرميا تراتبيا منظم بطريقة مماثلة نسبيا للنظام السياسي المحلي، أين تقبل الفواعل تموضعاتها ضمن النّظام ويتحدد نفوذها انطلاقا من الاختلاف في توزيع القوى بينها. (68)

> "فالنّظام ينبع من قدرة إحدى القوى المهيمنة على فرض خياراتها على الأطراف الفاعلة الأخرى. وبمرور الزمن، تترسخ العادات والأنماط، وتتعلم الدول ما يمكن أن تتوقعه بعضها من بعض. يتم الاعتراف ببعض الدول كأمم رائدة...وتجري المعاملات التجارية عبر قنوات معترف بها... وتتم العلاقات الدبلوماسية بدورها وفقا لأنماط معترف بها... هناك قواعد للدبلوماسية، وهناك حتى قواعد للحرب." (69)

ثانيا: تصور نظرية انتقال القوة القواعد الحاكمة للنظام السياسي المحلي والدولي على أنها متماثلة بشكل أساسي؛ فعلى الرغم من غياب قوانين واجبة النفاذ في القانون الدولي، إلا أنه لا توجد فروقات

---

(66) Douglas Lemke, "The Continuation of History: Power Transition Theory and the End of the Cold War," *Journal of Peace Research* 34, no. 1 (1997): 23, doi:10.1177/0022343397034001003.

(67) Abramo F K Organski, *World Politics* (New York: Alfred A. Knopf, 1958); Abramo F K Organski and Jacek Kugler, *The War Ledger* (University of Chicago Press, 1981).

(68) Jacek Kugler and Abramo F K Organski, "The Power Transition: A Retrospective and Prospective Evaluation," in *Handbook of War Studies*, ed. Midlarsky I. Manus (Boston: Unwin Hyman, 1989), 172.

(69) ليبو، *لماذا تتحارب الأمم؟*، 44.

جوهرية على مستوى القواعد الحاكمة للفضاء المحلي والدولي، فالدول كما الجماعات السياسية في النّظام الداخلي في تنافس ثابت حول الموارد النادرة في النّظام الدولي. (70)

ثالثا: يرى أنصار انتقال القوة أن التنافس الدولي مدفوع بالمكاسب الصافية المحتملة التي من الممكن الحصول عليها من عن طريق الصراع أو التعاون، فهدف الأمم ليس تعظيم القوة كما تدعيه نظرية توازن القوى، بل تحقيق أقصى قدر من المكاسب الصافية. فالمنافسة السلمية تنبع من اتفاق الأطراف على أن العوائد النسبية من الصراع هي أقل. أما الصراع فيظهر في الحالة التي يكون فيها العكس صحيحا. (71)

1. بنية نظرية انتقال القوة:

1.1. التراتبية: Hierarchy

كما ذكرنا سابقا، تصف نظرية انتقال القوة نظاما هرميًا تراتبيًا، بحيث تُعرَّف جميع الأمم وفقا لتراتبية النّظام هذه وكذا توزيع القوة النسبي ضمنه. ويتفاوت توزيع القوى بين الوحدات، أين تتركز القوة في يد قلة من الأمم. فـ "الأمة المسيطرة" Dominant Nation هي تلك التي تتربع وتعتلي أعلى هرم النّظام. (أنظر الشكل 2 – 4) وبالتالي، فهي التي تتحكم في النسبة الأعظم من المصادر فيه. غير أنها لا تمثل القوة المهيمنة Hegemon، على اعتبار أنها لا تستطيع بمفردها أن تتحكم في سلوكيات الفواعل القوية الأخرى. وفي ذات السياق، فهي تحافظ على مكانتها كقوة مسيطرة عبر ضمان رجحان القوة

الشّكل 2 – 4: الهرم التقليدي للقوة

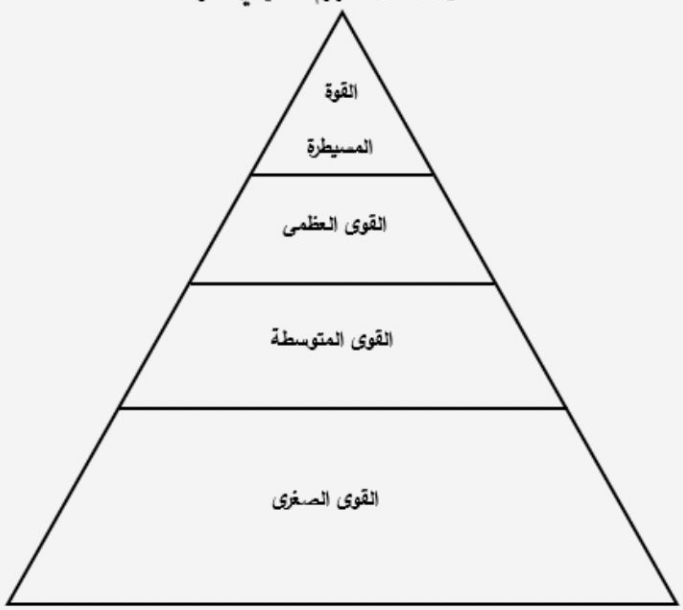

Source : Ronald L. Tammen et al., *Power Transitions: Strategies for the 21st Century* (Washington: CQ Press, 2000), 6.

(70) نفس المرجع.

(71) نفس المرجع، 172–73.

لصالحها في مواجهة المنافسين المحتملين، وكذا إدارة النّظام الدولي ضمن القواعد المربحة لحلفائها والمرضية لطموحاتهم. (72)

كما هو موضح في الشكل، فإن مجموعة القوى العظمى تلي مباشرة القوة المسيطرة في النّظام، ويتحدد الفرق بينهما ليس فقط في قدرة كل منهما على التأثير في سلوكيات الآخرين، ولكن أيضا في حجم المنافع التي يحصلانها من النّظام الدولي المنتميان إليه. فالقوى العظمى كما يشير إليها اسمها، هي أمم جد قوية غير أنها أقل قوة من الأمة المسيطرة. (73)حاليًا، تشكل كل من الصين واليابان وألمانيا وروسيا والاتحاد الأوروبي مجموعة القوى العظمى، ويتمثل دورها ضمن أغلب الظروف في تقاسم توزيع المصادر والمساعدة في الحفاظ على النّظام الدولي. إلا أنه بين الحين والآخر، قد تظهر من بين الدول العظمى أمة ساخطة وغير راضية لم تندمج كليا ضمن نظام القوة المسيطرة.

> "فالقوى العظمى وغير الراضية هي تلك التي نمت إلى أقصى قوتها بعد أن ترسخ النّظام الدولي الحالي تماما، ولم تكن لها بالتالي حصة في إنشائه، وتم بالفعل توزيع منافعه. كما أن القوة المسيطرة ومؤيدوها عموما غير راغبين في منح القادمين الجدد أكثر من جزء زهيد من المزايا التي تستمدها من الوضع الراهن.... من جهتهم، يسعى المتحدون إلى تأسيس مكانة جديدة لهم في المجتمع الدولي، تلك المكانة التي يحسون قوتهم المتنامية تخولهم إياها. وغالبا ما تتنامى قوة هذه الأمم بشكل سريع ويتوقع لها الاستمرار في النمو، ما يعطيها سببا للاعتقاد أنه باستطاعتها منافسة وحتى التفوق على الأمة المسيطرة من حيث القوة. كما أنهم لن يقبلوا وضع المُهَمَّشِ في الشؤون الدولية إذا كانت السيطرة سوف تمنحهم منافع وامتيازات أعظم." (74)

يُعَرَّف المُتَحَدُّونَ Challengers بكونهم أولئك الذين يحوزون 80 بالمئة أو أكثر من القوة مقارنة بقوة الدولة المسيطرة. اليوم، تمثل الصين وحدها المتحدي المحتمل للولايات المتحدة الأمريكية إذا بقيت غير راضية عن دورها ضمن النّظام الدولي (75). فالدول الصّاعدة وغير الراضية قد تشن الحرب لفرض أنظمة أكثر ملائمة لها، فالحرب تكون أقرب احتمالا عندما تصل الدولة المتحدية إلى تعادل

---

(72) Ronald L. Tammen et al., *Power Transitions: Strategies for the 21st Century* (Washington: CQ Press, 2000), 6.

(73) Organski and Kugler, *The War Ledger*, 19.

(74) Ibid., 19–20.

(75) Tammen et al., *Power Transitions*, 7.

تقريبي مع الدولة المسيطرة من حيث الإمكانيات المادية. [76]فالمتحدون الساخطون وأنصارهم هم المبادرون بالحرب. [77]

وعلى صعيد آخر، تشير القوى المتوسطة إلى مجموعة من الدول بمصادر لا يمكن تجاهلها كفرنسا وإيطاليا والبرازيل، ولكن في الوقت نفسه تحوز قوة غير كافية لتحدي المسيطر والمتحكم في النّظام. أما التوليفة الواسعة من الأمم التي تصطف أسفل الهرم الدولي فتشير إلى الدول الصغرى والتي تحوز مصادر قليلة مقارنة بالقوى المتوسطة والعظمى، مع عدم قدرتها على تشكيل أي تهديد لقيادة الأمة المسيطرة في النّظام الدولي. [78]

2.1. القوة: Power

تشكل القوة المفهوم المركزي ضمن نظرية انتقال القوة؛ على اعتبار وجود ترابط مهم ومعقد في ذات الوقت بينها وبين الحرب. فالتحول في مستويات توزيع القوة في النّظام الدولي يخلق بالتأكيد الظروف التي تقود في النهاية إلى الحرب. كما أن القوة تعد المحدد الأكثر أهمية بالنسبة لكسب الحرب أو خسارتها.

وتعرف القوة ببساطة على أنها القدرة على فرض أو ردع المعارضين للامتثال للمطالب. [79] وتتشكل القوة وتقاس ضمن أدبيات نظرية انتقال القوة من ثلاث عناصر أساسية : عدد الأفراد الذين بإمكانهم العمل والقتال والإنتاجية الاقتصادية وكذا فعالية النّظام السياسي في استخراج وتجميع إسهامات الأفراد لتحقيق الأهداف الوطنية.

ومع وجود الكثير من المؤشرات الدالة على القوة، تبقى القوة الحقيقية لأي دولة هي في مدى نوعية الرأس المال البشري؛ فنوعية الحياة الصحية للسكان يمكن قياسها عن طريق معرفة متوسط العمر

---

(76) ليبو، *لماذا تتحارب الأمم؟*، 44.

(77) Tammen et al., *Power Transitions*, 7.

(78) Ibid.

(79) Tammen et al., 7-8.

المتوقع ومعدل وفيات الأطفال ومستوى الأمية لدى البالغين. كما أن متوسط الدخل المرتفع يساعد على الارتقاء بنوعية الحياة الصحية. (80)

وفي ذات السياق، فقد دافع كل من أورغانسكي وكغلر على الفائدة التحليلية المرجوة من استخدامنا لواحد من مؤشرات القوة الوطنية وهو الناتج القومي الإجمالي [GDP] والذي يقدم مقياسا دقيقا يرتبط بالمؤشرات الأخرى للقوة الوطنية، ما يوفر للباحثين قاعدة معلوماتية مهمة للوقوف على المكانة النسبية للدولة ضمن النّظام الدولي. (81)

3.1. الرضى وعدم الرضى: Satisfaction and Dissatisfaction

يعد عامل الرضى عن قواعد التراتبية في النّظام الإقليمي أو الشامل هو المحفز الذي يقود قرارات الحرب والسلم نسبياً؛ فالحروب تتولد بفعل رغبة أمة من الأمم تعزيز موقعها السياسي ضمن هذه التراتبية، ما يجعل الأمم غير الراضية تتحدى الوضع القائم. وعليه، فالصراع لن يجري بشكل أساس على مستوى القوى العظمى، لأن غالبية هذه الأمم تعد راضية نسبياً وتدعم القواعد الموجودة ضمن النّظام الدولي. وأكثر من ذلك، تسعى أمم المحافظة على الوضع القائم هذه إلى الحلول التعاونية للمشاكل ما يدعم مكاسبها الاقتصادية والأمنية. (82)

الشّكل 2 – 5: توزيع الرضى في النظام الدولي

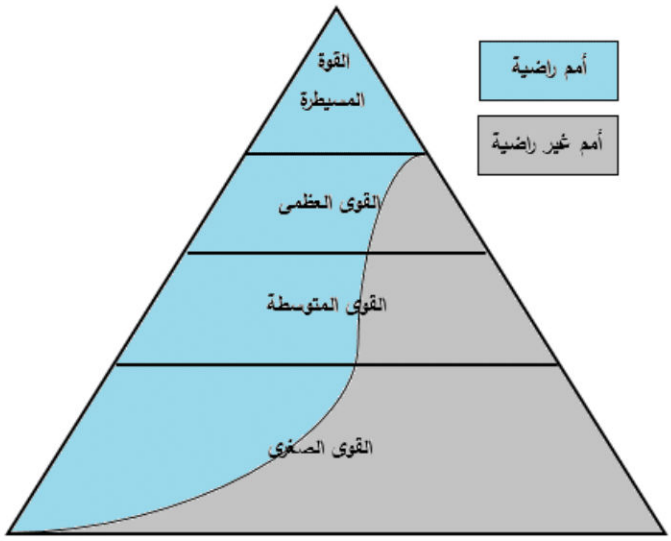

Source : Ronald L. Tammen et al., *Power Transitions: Strategies for the 21st Century* (Washington: CQ Press, 2000), 10.

تضع الأمم التي تعتلي القمة ضمن التراتبية الدولية (أنظر الشكل رقم: 2 – 5) قواعد اللعبة الدولية، وبالتالي فمن المرجح أن تكون أكثر رضى عن هذه القواعد من باقي الأمم الأخرى التي تتقاسم المواقع الوسطى

(80) Steve Chan, "Is There a Power Transition between the U.S. and China? The Different Faces of National Power," *Asian Survey* 45, no. 5 (2005): 694–96, doi:10.1525/as.2005.45.5.687.

(81) Ibid., 699.

(82) Tammen et al., *Power Transitions*, 9.

والدنيا في تراتبية النّظام الدولي. فالقوى العظمى تتحكم في معظم الثروة وتنعم بغالبية الرفاه وكذا تمارس أكبر قدر من القوة في النّظام الدولي. باختصار، القوة المهيمنة راضية – وبالأخص في غياب صراع مفتوح يتحدى سيطرتها – ومدافعة عن الوضع القائم؛ فهي تخلق وتحافظ على هذه التراتبية الاقليمية* أو الشاملة التي تستجلب منها منافعها الجوهرية. (83)

أما الأمم غير الراضية القليلة على مستوى القمة والكثيرة في أسفل سلم التراتبية الدولية فهي ترى أن النّظام الدولي لا يمنحها المنافع المتكافئة وتوقعاتها وكذا مصالحها طويلة الأمد، معتبرة إياه نظاما فاسدا وغير منصف ومُسَيطرًا عليه من طرف قوى عدوانية. وبالتالي، فهذا الصف من الأمم غير راض عن القيادة الدولية القائمة وكذا القواعد والقيم المترسخة في النّظام ما يجعلها ترى في الوضع العالمي القائم اللاتلاؤم محبذة تغييره. (84)

2. نظرية انتقال القوة والحرب

على خلاف أغلب النظريات المفسرة لأسباب وكيفيات نشوب الحرب في النّظام الدولي بشكل عام وسطحي، تتعاطى نظرية انتقال القوة مع الظاهرة وفق بنيات منطقية تربط فيها المسائل الجوهرية للصراع في النّظام الدولي ببعضها البعض: التوقيت والمبادأة بشن الحرب والتكاليف والمدة وكذا الآثار المترتبة عنها. وعليه، فهي لا تمنحنا تفسيرا لسبب نشوب الحروب وحسب، بل تحاول وصف واستباق ميزات الصراع مانحة إيانا نصائح حول كيفيات إدارته. (85)

يشكل كل من "التكافؤ"Parity و"التجاوز"Operating المفهومين المحددين للظروف البنيوية المرجحة بشكل كبير لاحتمالية وقوع الحرب في النّظام الدولي. ضمن نظرية انتقال القوة، ينجم التكافؤ في التراتبية عندما تصبح قوة عظمى مُتحديًا محتملاً، مطورة ما يفوق 80 بالمئة من المصادر مقارنة بالدولة المسيطرة، وينتهي هذا التكافؤ في اللحظة التي تتخطى فيها الأمة المتحدية مصادر القوة المسيطرة

---

* منظرو تحول القوة يرسمون نفس الصورة عند الانتقال من المستوى العالمي إلى الإقليمي، حيث تتواجد التراتبيات الإقليمية ضمن التراتبية العالمية، كل منها لها مجموعتها من المسيطر والقوى الكبرى والصغرى، تتأثر التراتبيات الإقليمية بالتراتبيات العالمية، لكن لا يمكنها بالمقابل، أن تؤثر بشكل أساسي في المحصلات في النسق العالمي. وعندما يتم عزل التراتبيات الإقليمية بشكل واسع، فإنها ستؤدي وظيفتها وتعمل في إطار مشابه لقواعد القوة لتلك الموجودة في التراتبية العالمية، في كل الحالات، الدولة المسيطرة في التراتبية الإقليمية تكون خاضعة إلى تأثيرات القوة المسيطرة في التراتبية العالمية.

(83) Ibid.

(84) Ibid.

(85) Ibid., 21.

في النّظام بما نسبته 20 بالمئة. من هذا المنطلق، فاندلاع حرب كبرى في النّظام، سيعيد توزيع الموارد النسبية بين القوى العظمى، كما أن هرم القوة الدولية سَينظَرُ في ترتيبه عند انتهائها. (86)

" فمن بين جميع الظروف والعوامل التي تتسبب في نشوب حرب بين القوة المهيمنة ومنافستها، من الواضح أن تكافؤ القوة يبرز كعامل هام جوهريا للإشارة إلى متى سيكون هناك احتمال كبير للنزاع العنيف." (87)

الشكل 2 – 6: الانتقال مع احتمالية عالية للحرب

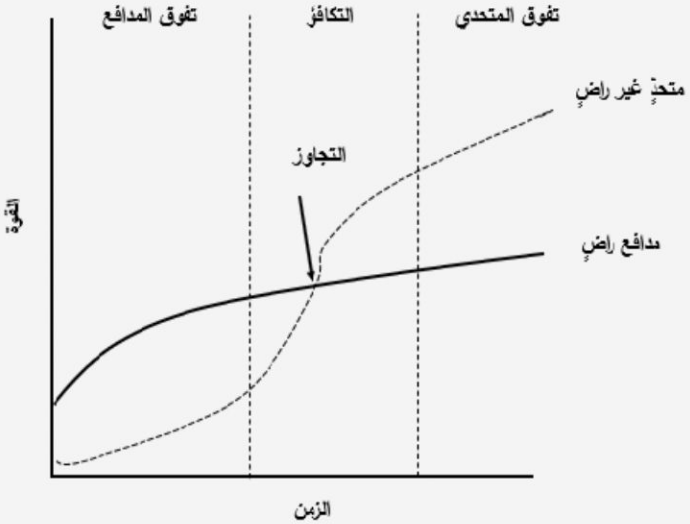

Source : Ronald L. Tammen et al., *Power Transitions: Strategies for the 21st Century* (Washington: CQ Press, 2000),22.

أما التجاوز فيحدث عندما تلج القوة الصّاعدة مرحلة متقدمة من مسار النمو الذاتي المرتفع، متطورة اقتصاديا بمعدلات سريعة مقارنة بالقوة المسيطرة. فضمن مسار التجاوز، تحقق الأمة الصّاعدة التكافؤ عبر زيادة إنتاجيتها و/أو قدرتها السياسية والاستعداد لتجاوز الأمة المسيطرة بدلالة القوة النسبية ما يزيد –ضمن هكذا سياق– من احتمالية الصراع. (88)

يصور الشكل أعلاه ديناميكيات انتقال القوة عن طريق إيضاح علاقات القوة النسبية بين القوة المسيطرة والمتحدي عبر الزمن. يرمز الخط المستمر إلى مسار القوة للأمة المسيطرة/المدافعة عن الوضع القائم في النّظام، في حين يشير الخط المتقطع إلى مسار القوة بالنسبة للأمة المتحدية. ضمن المراحل الأولى من الزمن، تحوز الأمة المسيطرة تفوقا معترفا به في القوة على حساب المتحدي المحتمل، غير أن نمو القوة المسيطرة يبقى بطيئا مقارنة بالمتحدي الصّاعد بسبب نضوج اقتصادها. ضمن هذه

(86) Zhiqun Zhu, *US-China Relations in the 21st Century: Power Transition and Peace* (London: Routledge, 2006), 14.

(87) Jin Kai, *Rising China in a Changing World: Power Transitions and Global Leadership* (Singapore: Palgrave Macmillan, 2017), 25.

(88) Tammen et al., *Power Transitions*, 21.

الظروف، تبقى الحرب غير مفضلة بشكل كبير ويسود السلام نسبيًا، فحتى مع عدم رضى المتحدي المحتمل عن توزيع المصادر في التراتبية الإقليمية أو العالمية إلا أنه يبقى غير قادر على تغيير النّظام القائم وقواعده، ما يجعله يفضل السلم على الحرب. (89)

في المرحلة الثانية، يساعد النمو المتسارع للقوة الصّاعدة على جسر هوة القوة النسبية بينها وبين القوة المسيطرة ما يجعلهما يقتربان من التكافؤ. وعلى الرغم من بقاء التفوق لصالح القوة المسيطرة إلا أن قدرتها على التأثير في القوة الصّاعدة تقل، ضمن منطقة التكافؤ هذه، تدرك كل من القوة المسيطرة ومتحديها أن تجاوزا للقوة آخذ في التشكل. عند هذه النقطة، تتوقع نظرية انتقال القوة أن الحرب من المحتمل أن تندلع لوجود اختلاف في الإدراكات حول الوضع القائم وكذا لعدم رضى المتحدي الصّاعد.

> " ومع هذا فعندما يتجه المنافسون المحتملون إلى التصنيع والعصرنة، فإن الزعيم القديم يتعرض للتحدي ويخلق موقفا غالبا ما يؤدي إلى الحرب. وهكذا يتضح أن مصدر الحرب هو الاختلاف في حجم ومعدل نمو المنتمين إلى النّظام. ويزداد رجحان كفة النزاع عندما تكون نقلة النفوذ والقوة وشيكة التحقق. ويوجد في صميم هذه التحولات الزيادات الآتية في الإنتاج المتصلة بالتصنيع وزيادة القوى البشرية التي ترجع إلى النمو الديمغرافي وزيادة قدرة النخبة من الساسة على تعبئة الموارد القومية. وتحدث التغيرات المباغتة في القدرات القومية اضطرابات في التوزيع المسبق للقوة. وعلى وجه الخصوص، يقال أن احتمالات الحروب الكبرى تتزايد عندما يلحق المتحدي بالدولة المسيطرة، ويرغمها على نوع ما من صدام الخطوط الخلفية." (90)

من هذا المنطلق، يساعد التجاوز Overtaking على خلق الظروف الأولية للصراع لتوقع المتحدي حصوله على فرصة مقبولة للنصر. ومع هذا، يجب أن يصاحب عاملي التكافؤ والتجاوز عزم الدولة المتحدية على تغيير الوضع القائم واستعداد نخبها لتحمل الأخطار المترتبة عن تغييرها لقواعد التراتبية القائمة. (91)

---

(89) Ibid.

(90) جرج كاشمان، *لماذا تنشب الحروب؟ مدخل لنظريات الصراع الدولي*، تر. أحمد حمدي محمود، ج.2 (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996)، 139.

(91) Tammen et al., *Power Transitions*, 22.

ومع كون هذين العاملين يزيدان من احتمالية وجود بداية للصراع، إلا أنه من الممكن أن تكون عملية التجاوز سلمية بالكامل [أنظر الشكل 2 – 7] ، الموقف الذي تدلل عليه حالة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى عند نهاية القرن التاسع عشر، لكون كلا الأمتين راضية عن الأوضاع القائمة في النّظام. فتجاوز الولايات المتحدة لبريطانيا لم يهدد بنية النّظام الدولي القائم بقدر ما عمل على تقويته. بالإضافة إلى أن احتمال انخراط المتحدون الراضون في حرب مع القوة المسيطرة يبقى جد ضعيف. (92)

الشّكل 2 – 7: الانتقال مع احتمالية متدنية للحرب

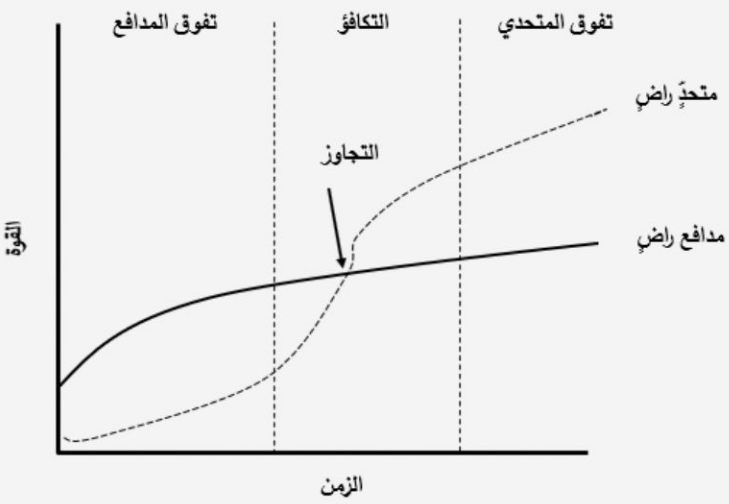

Source : Ronald L. Tammen et al., *Power Transitions: Strategies for the 21st Century* (Washington: CQ Press, 2000),23.

في ذات السّياق، يشكل التشابه في أهداف السياسة الخارجية للحكومات عبر الزمن عاملا مهما يعزز الرضى على الوضع القائم ضمن النّظام. فكون الوضع العالمي القائم قد شُكّل بما يتوافق وأهداف ومصالح القوة المسيطرة، فمن المرجح جدا أن تستفيد الدول المالكة لاقتصاد ومؤسسات سياسية مشابهة لهذه القوة من مزايا هذا الوضع، ما يجعلها راضية عنه ومسالمة مع باقي الدول الأخرى الراضية والمشابهة لها. (93)

(92) Ibid., 23.

(93) Ibid.

المطلب الثاني – نظرية انتقال القوة: بحث امبريقي

تعد دراسة أورغانسكي وكغلر *The War Ledger* أول تقدير لنظرية انتقال القوة، أين حاولا اختبارها في مواجهة الحروب الكبرى التي انخرط فيها الخصوم من القوى العظمى منذ 1860 وإلى غاية 1975. وعليه، فقد قاما بتقسيم القوى العظمى إلى قوى مركزية (الأوروبية) والتي لديها روابط تحالفاتية مع واحدة أو أكثر من القوى العظمى، والقوى المحيطية (كاليابان التي دخلت المركز سنة 1900 والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1940 والصين العام 1950) كما يوضحه الجدول 2–3 والتي تمتاز بأنها لا تحوز أي تحالفات مع أي من القوى العظمى. كما قاما بتقسيم القوى المركزية إلى متنافسة وغير متنافسة، أين يمكن تصنيف الدولة منافسة إذا حازت ما لا يقل عن 80 بالمئة من قدرات القوة مقارنة بقوة الأمة المسيطرة. وفي غياب تحقيق هذا المعيار ضمن الفترة الزمنية المحددة للاختبار، يتم تحديد القوى الثلاث الكبرى الأولى كمتنافسين.[94] ولتحديد الحروب ذات الصلة، فقد طرحا ثلاثة معايير : (1) أن تشتمل الحروب على القوى الكبرى من الجهتين، (2) يجب أن يكون للحرب مستوى أعلى من القتلى ضمن المعارك من الحروب السابقة، و(3) يجب أن تكون هذه الحرب شاملة لخسارة الأراضي والسكان بالنسبة للخاسر فيها.[95] هذا، وللادعاء بأن التجاوز في القوة بين الخصوم سيثير الحرب عند نقطة معينة من الزمن، قام أورغانسكي وكغلر بتضييق سؤال البحث كما يلي : هل اندلاع الحرب بين القوى الكبرى يسبقه انتقال للقوة على مدار 20 عاما سابقة؟[96]

الجدول 2-3: القوى الكبرى في الأنظمة المركزية والمحيطية، 1860–1975

الأمم	السنوات في النظام	
	المركز	المحيط
إيطاليا	1860-1975	
فرنسا	1860-1975	
النمسا والمجر	1860-1918	
بروسيا–ألمانيا–ألمانيا الغربية	1860-1975	
المملكة المتحدة	1860-1975	
روسيا–الاتحاد السوفيتي	1860-1975	
اليابان	1900-1975	1900-1860
الولايات المتحدة الأمريكية	1940-1975	1940-1860
الصين	1950-1975	1950-1860

Source : Abramo F K Organski and Jacek Kugler, *The War Ledger* (University of Chicago Press, 1981), 43.

(94) Henk Houweling and Jan G. Siccama, "Power Transitions as a Cause of War," *Journal of Conflict Resolution* 32, no. 1 (March 1, 1988): 93, doi:10.1177/0022002788032001004.

(95) Organski and Kugler, *The War Ledger*, 45–46.

(96) Houweling and Siccama, "Power Transitions," 93.

استنادا إلى هذه المعايير الثلاث –ضمن الإطار الزمني المحدد–، يكشف النّظام الدولي عن خمسة حروب كبرى وهي: الحروب النابليونية والحرب الفرنسية البروسية 1870–71 والحرب الروسية اليابانية 1904–5 والحربين العالميتين الأولى والثانية. ضمن هذا الاختبار، كان لدى أورغانسكي وكغلر ما مجموعه عشرون (20) زوجا من القوى المتنافسة؛ ضمن الأزواج الأربعة الأولى المتسمة برجحان القوة لأحد الأطراف لم تكن هناك أية حرب، وبالمثل، ضمن الأزواج الستة المنطوية على التكافؤ بغير انتقال Parity without Transition. أما الأزواج العشر المتضمنة كلا من التكافؤ والانتقال، فنصفها انتهى إلى الحرب على عكس النصف الآخر. وهكذا، ففي كل حالة تكون فيها حرب بين الأمم المتنافسة ومتكافئة القوة نسبيًا، كان انتقال القوة أمرا واردا. من هذا المنطلق، فقد استخلصا بأن الحروب بين القوى الكبرى المتنافسة تقع فقط إذا كان هناك انتقال وشيك للقوة. وعليه، فانتقال القوة يعد شرطا ضروريا ولكنه ليس كافيا لوقوع الحرب بين الخصوم. كما اكتشفا أيضا أهمية سرعة الانتقال في افتراضهما. (97)

غير أن تحليلات أورغانسكي وكغلر قد تم تحديها على أكثر من صعيد؛ فبداية، استخدامها لفترات زمنية طويلة إلى حد ما (20 عاما) وفر لها اختبارا سهلا نسبيا فيما إذا كانت الحروب مسبوقة بانتقالات أم لا. ثانيا، العدد القليل من الحروب التي انطوى عليها الاختبار جعل التحليل يعتمد بشكل حاسم على الحربين العالميتين. علاوة على ذلك، فحتى الحالات الخمس المؤكدة للنظرية كلها تشتمل على ألمانيا ومنافسيها سواء ضمن الحرب الفرنسية البروسية أو الحربين العالميتين. وأكثر من ذلك، فكما لاحظ "فاسكيز" Vasquez استبعاد الولايات المتحدة الأمريكية من النّظام المركزي إلى غاية 1945 – بسبب اتباعها عموما لسياسة العزلة وغياب تحالفها مع القوى العظمى الأخرى– على الرغم من أنها أصبحت الدولة المسيطرة في النّظام بدلالة القدرات (GNP) له تأثير بالغ بشكل خاص: فلو أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية، لما كان هناك انتقالات للقوة خلال العشرين عاما قبل كل من الحربين العالميتين. وأخيرا، بداية الحرب العالمية الأولى لا تتناسب تماما مع المنطق التفسيري للنظرية؛ فمن الصعب المجادلة بأن الحرب قد بدأت بسبب التنافس الألماني البريطاني، وأن التجاوز الألماني لبريطانيا

(97) Greg Cashman, *What Causes War?: An Introduction to Theories of International Conflict* (Maryland: Rowman & Littlefield Publishers, 2014), 416.

هو الدافع لاندلاع الحرب. فألمانيا لم تسع إلى تحدي بريطانيا، بل في الواقع، أملت في إبقائها خارج الحرب. (98)

وفي ذات السياق، لاحظ "هنك هولينغ وجان سيكاما" Henk Houweling and Jan G. Siccama أنه بينما حاول أورغانسكي وكغلر اختبار مسألة سبق انتقال القوة لحرب القوى العظمى، لم يبحثا حقا فيما إذا كانت نقلات القوة متبوعة دوما بالحرب. وباستخدامهما لمؤشر مركب وواسع للقوة الوطنية يضم كلا من حجم الدولة ومدى تقدمها الاقتصادي وكذا قدرتها العسكرية، ضمن إطار زمني أرحب (1816–1975) وقائمة واسعة من الحروب، اكتشف هولينغ وسيكاما أدلة أقوى من أورغانسكي وكغلر من أن انتقالات القوة تعد مؤشرا هاما على اندلاع الحرب. كما أن تحليلهم يظهر أن العلاقة بين انتقال القوة والحرب لا ينطبق حصرا على مجموعة صغيرة من المتنافسين ضمن أعلى الهرم الدولي، بل يشمل جميع القوى العظمى في النّظام. (99) كما اعتبرا أن كشوفاتهما لا تدعم بشكل كبير أطروحة توازن القوى التي ترى في المساواة والتكافؤ مفتاحا للسلام. (100)

هناك بعض الدراسات الأخرى التي عضدت نتائج أورغانسكي وكغلر، فبعد أن استخدم "ريتشارد ستول وميخائيل شامبيون" Richard J. Stoll and Michael Champion مؤشرات مشروع متلازمات الحرب (COW) المركبة من القدرة النسبية، أكدا على أن جميع حروب ألمانيا مع القوى الكبرى قد وقعت بعد التنبؤ بوقوعها استنادا إلى نظرية انتقال القوة. فلقد اندلعت الحرب النمساوية البروسية والحرب الفرنسية البروسية وكذا الحربين العالميتين في غضون خمس سنوات من تقاطع درجات القدرة بين ألمانيا ومنافسيها من القوى الكبرى في ذلك الوقت، ما يزيد من تدعيم أسس فرضية التكافؤ يقود إلى الحرب. (101)غير أنهما لاحظا عدة نقلات غير مسفرة عن وقوع الحرب؛ فلم تتكشف دلائل الحرب إلا عندما فاقت قدرات الولايات المتحدة قدرات القوى الأوروبية، كما أن تفوق ألمانيا على روسيا في سبعينيات القرن التاسع عشر لم يشكل عاملا حاسما في إشعال الحرب، وهذا ما يعزى في كلا الحالتين إلى حالة الرضا النسبي للمتحدي الصّاعد. (102)

---

(98) Ibid., 416–17.

(99) Ibid., 417.

(100) Houweling and Siccama, "Power Transitions," 101.

(101) Cashman, *What Causes War?*, 417.

(102) كاشمان، *لماذا تنشب الحروب؟*، 2: 142.

ضمن نفس الإطار، أعاد كل من " إندرا دي سويسا وجون أونيل ويونغ هي بارك" Indra de Soysa,John R. Oneal and Yong-Hee Park دراسة هولينغ وسيكاما باستخدام كل من الناتج المحلي الإجمالي وكذا مؤشر القدرات ضمن مشروع متلازمات الحرب (COW) كمقياسين للقوة، وقد كانت النتائج متشابهة؛ ف 42 بالمئة تقريبا من الثنائيات Dyads التي شهدت عمليات تجاوز في القوة قد خبرت الحرب خلال فترة العشرين عاما.

> "فقد فوجدنا دعما جوهريا لنظرية انتقال القوة، على الرغم من كون الأدلة غير ملائمة بانتظام. ففي كل تحليلاتنا، تثبت الحرب على الأرجح عندما تتكافؤ أمتان في القوة مع حدوث الانتقال. ومع ذلك، تبقى نتائجنا أضعف من تلك التي أوردها سواء هولينغ وسيكاما (1988) أو أورغانسكي وكغلر (1980) [...] يكون الدعم قويا لنظرية الانتقال عندما يتم تحليل جميع القوى الكبرى باستخدام بيانات COW." [103]

ومن النتائج المثيرة للاهتمام ضمن هذه الدراسة، أن النتائج كانت لتكون أضعف بكثير، لو تم إدراج كل من ألمانيا واليابان ضمن القوى العظمى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فاثنين (2) فقط من ثلاثة عشرة (13) انتقالا للقوة منذ سنة 1945 ستسفر عن حرب. وهذا ما يشير إلى أن نظرية انتقال القوة ربما تكون أقل صلة بفترة مابعد 1945. كما أن الانتقال السلمي بين القوى الكبرى في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية والآثار الأقل خطورة لهذه الانتقالات قد تكون ناجمة عن وجود العديد من الدول الديمقراطية والأسلحة النووية، وكذا تنامي الاعتماد الاقتصادي المتبادل. [104]

هذا، وضمن العديد من دراسات انتقالات القوة، بحث "شارلز جوشمان" Charles Gochman في الصراع الذي دار بين القوى الكبرى ومنافسيها من غير القوى الكبرى بين 1816 و1980. وقد جاءت تحليلاته مؤيدة بوجه عام لفرضيات انتقال القوة؛ أين وجد أن الحرب تزداد احتمالا بين القوى الكبرى ومنافسيها من غير القوى الكبرى المكافئة لها في الإمكانات السكانية والصناعية والعسكرية. بيد أن التكافؤ وحده غير كاف لإثارة الحرب، ما يوجب نقلة في القوة تمهد لذلك. [105] ووجد جوشمان أن كلا من ثنائيات القوى الكبرى وثنائيات القوى غير الكبرى من المرجح انخراطهما في الحرب عند تقاربهما

---

(103) Indra de Soysa, John R Oneal, and Yong-Hee Park, "Testing Power-Transition Theory Using Alternative Measures of National Capabilities," *Journal of Conflict Resolution* 41, no. 4 (August 1, 1997): 525, doi:10.1177/0022002797041004002.

(104) Ibid., 526.

(105) Cashman, *What Causes War?*, 418.

بسرعة نحو التكافؤ أو في التباعد عنه، وإن كان هذا الأخير ليس مماثلا في قوته، مكتشفا أن القوى العظمى غالبا ما تكون عرضة للانخراط في الحرب عندما تزداد قدراتها الشاملة على نحو سريع ، غير أنها لا تكون كذلك عندما تتناقص. (106) ويخلص جوشمان إلى القول

> "بأن التحولات السريعة في القوة النسبية للفواعل تنتج حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بالنوايا أو عدم الرضى عن توزيع المنافع التي لا يتوفر للفواعل الوقت الكافي لتعديلها. [في حين] يوفر المزيد من التغير التدريجي إمكانيات أكبر للتكيف أو التوافق مع الحقائق الجديدة." (107)

ضمن هذا النسق من النتائج تقريبا، تأتي دراسة "دانييل جيلر"Daniel S. Geller التي استخدم فيها "تحليل سلاسل ماركوف" * Markov Chain Analysis للثنائيات المتنافسة بين 1816 و1986 مستخدما بيانات عن النزاعات المسلحة. فقد وجد جيلر أنه عند قياسنا للقوة بصرامة بدلالة القدرة العسكرية، فإن التكافؤ الثابت بين زوج من الدول هو على الأرجح مرتبط بالحرب مرتين أكثر من التفوق الثابت. (108) أما فيما يتعلق بالتحولات في توزيع القوة، فقد اكتشف أن تحولات القوة وبالأخص التحولات في اتجاه التكافؤ المتزايد مرتبطة باحتمالية عالية للحرب عنها في انتقالات القوة الحالية التي يجري ضمنها التجاوز. وعليه، فتحولات القوة باتجاه التكافؤ والتقارب تظهر ارتباطا قويا مع الحرب أكثر منها في حالة الابتعاد عن التكافؤ والمساواة. وهكذا فإن كلا من التكافؤ الثابت والتحولات الديناميكية نحو التكافؤ بين الدول المتنافسة ترتبط بالحرب. (109)

وضمن نفس الإطار، فقد لاحظ العديد من الباحثين حدوث انتقالات للقوة سابقة على الحرب بين مختلف القوى الصغرى أو المتوسطة: بين النمسا وبروسيا قبل حرب السبعة أسابيع (1866)، وكذا بين العراق وإيران قبل حرب 1980، وبين الصين والهند قبل الحرب الصينية الهندية عام 1962 وأيضا

---

(106) Ibid.

(107) Ibid.

* تفسر سلسلة ماركوف على أنها عبارة عن متتابعة من الحالات التي يمكن أن يكون فيها نظام ما عند أي لحظة زمنية t، أو متتابعة من المواضع التي يحتلها جسيم متحرك. هو طريقة لتحليل السلوك الحالى لمتغير معين وذلك لأغراض التنبوء بالسلوك المستقبلى لهذا المتغير المعين ، وتنسب سلاسل ماركوف إلى إسم مكتشفها " أندريا ماركوف " العالم الروسى الذى ولد عام 1856م وتوفى عام 1922م ، وتعتبر سلاسل ماركوف أحد أدوات "البرمجة الديناميكية" التى تعد أحد أساليب بحوث العمليات.

(108) Daniel S. Geller, "Power Differentials and War in Rival Dyads," *International Studies Quarterly* 37, no. 2 (1993): 188, doi:10.2307/2600767.

(109) Ibid.

بين شمال وجنوب فيتنام، والتحولات المتعددة بين إسرائيل وجيرانها العرب قبل العديد من الحروب في الشرق الأوسط. (110)

وعلى صعيد آخر، فقد صاغ باحثون آخرون حججا مثيرة للاهتمام حول المدى التفسيري لنظرية انتقال القوة. فما يراه الكثيرون "سلاما ديمقراطيا" وفقا لـ "دوغلاس ليمك ووليام ريد" Douglas Lemke and William Reed هو على الأرجح بمقتضى الرضى المشترك لأعضاء تحالف الدولة المسيطرة أكثر منه اعتناقا للديمقراطية. فنظرية انتقال القوة تجادل بأن الدول الراضية لا تحارب بعضها بعضا، وبما أنه من المرجح أن تكون الديمقراطيات دولا راضية، فالرضى عن الوضع القائم إذا هو الذي يفسر عدم وجود حروب بين الديمقراطيات في القرنين الماضيين. فمند مئتي (200) سنة خلت، كانت الدولة المسيطرة ديمقراطية – بريطانيا ثم الولايات المتحدة –، وبما أن الدول الديمقراطية تصطف خلف هذا المسيطر، فهم راضون عموما عن النّظام الدولي. وعليه، فالسلام المتضمن بين هذه الدول يعكس على الأرجح مستوى الرضى عن النّظام الدولي بدلا من البنى السياسية المتماثلة. من هذا المنطلق، فالسلام الديمقراطي أو "السلام بين الدول الراضية" يشكل جزءا فرعيا من نظرية انتقال القوة. (111)

ومن وجهة نظر مخالفة، تجدر الإشارة إلى مجموعة من الدراسات التي قدمت أدلة عكسية عما خلصت إليه نظرية انتقال القوة. فالجهد المبكر لـ " بيتر فالنشتين" Peter Wallensteen في بحثه للعلاقات الثنائية بين جميع القوى العظمى من 1816 إلى 1976 أوضح غياب العلاقة بين الانتقالات في القوة الاقتصادية والحرب خلال فترة عشرة (10) سنوات. ومن ضمن ثلاثة وثلاثين (33) ثنائية تم فحصها، حدث انتقال للقوة ضمن أحد عشرة (11) ثنائية، منها ثلاثة (3) فقط قادت إلى نشوب الحرب: عندما تخطت بروسيا النمسا قبل حرب السبعة أسابيع وكذا تجاوز بروسيا لفرنسا قبل الحرب البروسية الفرنسية، بالإضافة إلى تجاوز الصين لفرنسا قبل الحرب الكورية. (112)

---

(110) Cashman, *What Causes War?*, 418.

(111) Douglas Lemke and William Reed, "Regime Types and Status Quo Evaluations: Power Transition Theory and the Democratic Peace," *International Interactions* 22, no. 2 (1996): 160, doi:10.1080/03050629608434886.

(112) Cashman, *What Causes War?*, 421; Peter Wallensteen, "Incompatibility, Confrontation, and War: Four Models and Three Historical Systems, 1816—1976," *Journal of Peace Research* 18, no. 1 (March 1, 1981): 57–90, doi:10.1177/002234338101800104.

كما يتعين التنويه بالدراسات التي أعدها " ووسانغ كيم "Woosang Kim والمتضمنة لأدلة ونتائج عكسية كذلك؛ لقد قام كيم بفحص نظرية أورغانسكي مستخدما قائمة واسعة من الحروب، وكذا مؤشر القدرة المركبة الذي وظفه ستول وشامبيون، مع استعانته بتوليفة مختلفة من الاختبارات الإحصائية، ليكتشف أن دعائم أغلب فرضيات أورغانسكي واهنة مما يجعل من الصعب تأكيدها، موضحا أن توزيع القوى بين دولتين قليل التأثير على حدوث الحرب. ففي الواقع، لا يوجد ما يؤيد فرضيتي أن المساواة أو التفوق في القوة قد يقودان إلى الحرب. وفضلا عن ذلك، اكتشف كيم وجود علاقة سالبة بين نقلات القوة والحرب، التي يبدو وقوعها أقل احتمالا عند تفوق دولة ما على أخرى. [113]وتشير العديد من التحليلات اللاحقة المستقصية لعلاقات القوة بين القوى العظمى منذ سنة 1648 إلى التأكيد على أنه لا التحول في القوة باتجاه التكافؤ ولا انتقالات القوة لها ارتباط بالحروب الكبرى، على الرغم من أن التكافؤ التقريبي يعتقد في زيادته لاحتمالية الحرب بين القوى الكبرى إذا أدرجت اعتبارات التحالف. [114] فالدليل المتين نوعا ما لدى الباحثين على مستوى الثنائيات هو أن التوازنات الثابتة للمساواة أو القريبة منها هي أكثر خطورة من التوازنات المتسمة بالتفوق. من هنا، فالعديد من الباحثين في نظرية انتقال القوة الآن تخلوا عن الجزء الانتقالي فيها مجادلين بأن ما يهم فعلا هو حقيقة تكافؤ القوة أكثر من المسار الحالي للتجاوز والانتقال نحو التكافؤ.

> "فليس هناك مبرر نظري ثابت لتوقع الحرب مباشرة قبل أو بعد الانتقالات. نظريا، التكافؤ هو المهم في بدء الحرب. فالثنائية الأقرب إلى التكافؤ، هي المهددة الأكبر بالحرب. التكافؤ وليس الانتقال الحالي هو الأهم نظريا. لهذا السبب، كان من الأفضل لو سميت نظرية انتقال القوة بنظرية تكافؤ القوة. "[115]

---

(113) Cashman, *What Causes War?*, 421–22.; Woosang Kim, "Power Transitions and Great Power War from Westphalia to Waterloo," *World Politics* 45, no. 1 (1992): 153–72, doi:10.2307/2010522; Woosang Kim and James D Morrow, "When Do Power Shifts Lead to War?," *American Journal of Political Science* 36, no. 4 (1992): 896–922, doi:10.2307/2111353.

(114) Cashman, *What Causes War?*, 422.

(115) Ibid.; Jacek Kugler and Douglas Lemke, "The Evolution of the Power Transition Perspective," in *Parity and War Evaluations and Extensions of The War Ledger*, ed. Jacek Kugler and Douglas Lemke (USA: The University of Michigan Press, 1996).

غير أنه من الجدير الملاحظة بأن الحروب تقع في حالات اللامساواة الثنائية أيضا، أي ضمن وضع التفوق؛ فالبلدان الكبيرة قد حاربت الصغرى منها كحرب العراق والولايات المتحدة مثلا (2003) أو حرب الشتاء السوفيتية الفنلندية (1939). لكن، وكما وضحه "جون فاسكيز" John Vasquezفالتفوق من المحتمل ارتباطه بأنواع متعددة من الحرب – الحروب الامبريالية وحروب الخيار* – التي لها ديناميكياتها الخاصة وكذا مجموعة متنوعة من المسببات. بالإضافة إلى أنه بينما يبدو واضحا أن التكافؤ في القوة يفضي إلى الحرب على مستوى العلاقات الثنائية بين الدول، إلا أنه ليس ضروريا أن تكون المساواة في القوة على مستوى النّظام الدولي مرتبطة بالحرب هي كذلك. (116)

وفي الأخير، فبينما لم تثبت نظرية انتقال القوة صحتها على أي نحو، إلا أنها تظهر كواحدة من أقوى المحاولات في تفسير حروب القوى الكبرى. فالتعادل الثنائي في القوة أو الاقتراب منه لا يقود دوما نحو الحرب بين المتنافسين، كما أن نقلات القوة لا تتمخض دوما عن اندلاع الحرب، ومع هذا، فالتوافق بين نقلات القوة والتكافؤ فيها يبدوان على درجة من الأهمية. فالتغيرات السريعة في قدرات القوة خصوصا منها المؤدية إلى التكافؤ تجعل من الحرب بين القوى العظمى أكثر احتمالا.

---

* حروب الخيار Wars of choice كحرب فيتنام وكوسوفو وحتى حرب الخليج الثانية بالنسبة للولايات المتحدة، وهي التي تخاص لغايات المبدأ أو لأسباب أيديولوجية أو جيوسياسية وفي بعض المرات لدواع إنسانية محضة. غير أنه ليس من الضروري الإنخراط فيها. للمزيد أنظر: Richard Haass, *War of Necessity, War of Choice: A Memoir of Two Iraq Wars* (New York: Simon and Schuster, 2009).

(116) Cashman, *What Causes War?*, 423.

يمكن أن نلاحظ أيضا بعض المحاولات البحثية القليلة التي ركزت على توازن القوى بين دولتين وعلاقة ذلك بالحرب والتي نزعت نتائجها إلى تأييد حجة أورغانسكي في اعتبار المساواة والتكافؤ بين القوى هو مفتاح الحرب، وإن كان التأييد الكامل غير قائم. فلقد بينت دراسة "إريك ويد"Erich Weede للثنائيات الآسيوية من 1950 إلى 1969 وكذا دراسة "ديفيد جارنهام" لثلاثين ثنائية من 1816 إلى 1965 أن التفوق هو العامل الأكثر احتمالا في تحقيق السلام، في حين يكون التكافؤ مصحوبا بدرجة كبيرة بالحرب. راجع: Erich Weede, "Overwhelming Preponderance as a Pacifying Condition among Contiguous Asian Dyads, 1950-1969," *The Journal of Conflict Resolution* 20, no. 3 (1976): 395-411, http://www.jstor.org/stable/173286; David Garnham, "War-Proneness, War-Weariness, and Regime Type: 1816-1980," *Journal of Peace Research* 23, no. 3 (1986): 279-89, http://www.jstor.org/stable/423827.

المطلب الثالث – النمو غير المتكافئ وتوزيع القوة: جيلبن ونظرية حرب الهيمنة

تعد "نظرية حرب الهيمنة" Hegemonic War Theory لروبرت جيلبن واحدة من الجهود البحثية التي وجهت مسارها التحليلي إلى التطور التاريخي للنظام الدولي، ولا سيما ما حدث من تغيرات في تركيز القوة وتوزيعها بين وحدات النّظام، وهو ما انعكس في صعود وأفول متزعم النّظام والحروب المصاحبة لهذه الظواهر.

لقد ضمّن جيلبن كتابه الحرب والتغير في السياسة العالمية افتراضاته المركزية حول حرب الهيمنة، وهي تلك الحروب التي خاضتها القوى الكبرى في سبيل تزعمها النّظام الدولي. ويركز جيلبن في تحليله على غرار أورغانسكي على الدولة المسيطرة في النّظام واصفا إياها بـ "المهيمن" Hegemon. فقيادة هذه الدول للنظام قد أسس تاريخيا على الانتصار العسكري في حرب هيمنة على مستوى المنظومة. وتستند هذه القيادة إلى الهيمنة العسكرية والاقتصادية المتزامنة، وكذا القدرة على توفير بعض "السلع العامة" * Public goodsلأعضاء النّظام كالأمن العسكري ورأس المال الاستثماري وبيئة آمنة للتجارة والاستثمار، بالإضافة إلى مجموعة من قواعد المعاملات الاقتصادية وحماية حقوق الملكية وصيانة الوضع القائم عموما. وبالمقابل يستفيد المهيمن من جراء توفيره لهذا النوع من السلع من العديد من الإيرادات والمنافع الأخرى. (117)

ضمن هذه النظرية، يعتقد جيلبن أن حرب الهيمنة لطالما كانت هي الوسيلة الرئيسة لحل مشكلة انعدام التوازن بين بنية النّظام الدولي وإعادة توزيع القوى. فحرب الهيمنة – أو "الحرب العظمى" Great War عند ثيوسيديدس – على حد تعبير ريمون آرون في وصف الحرب العالمية الأولى

---

* السلع العامة وهي جميع الأشياء الممكن استهلاكها دون إنقاص توفرها للآخرين، وبالتعريف الدقيق، فإن السلع العامة ليست بالتنافسية ولا الاحتكارية الحصرية. فيستطيع بلد صغير أن يستفيد من السلام في منطقته ومن حرية البحار وقمع الإرهاب والتجارة المفتوحة، أو الاستقرار في الأسواق المالية دون إنقاص الفائدة للآخرين. لقد حظي تحليل السلع العامة المرتبط بالاقتصاد السياسي الدولي بالأهمية مقابل تقدم تحليل النظام. فقد اعتبرت الأنظمة والمؤسسات الدولية وأساليب اتخاذ القرارات التي أدت إليها أنها تخدم مصالح الدول كافة. ولكن في غياب آلية تنفيذ خارجي للقانون، يظن مؤيدو الواقعية أن الدول تتوانى عن التفاوض في الأنظمة الدولية، ذلك أن الجهات جميعهاً تملك حافز الانتفاع مجانا. للمزيد أنظر: Inge Kaul, Isabelle Grunberg, and Marc Stern, eds., *Global Public Goods: International Cooperation in the 21st Century* (New York: Oxford University Press, 1999).

(117) Cashman, *What Causes War?*, 427.

"لا تتميز بأسبابها المباشرة أو أهدافها الصريحة بقدر ما تتميز بحجمها والمخاطر التي تنطوي عليها. فهي تؤثر على كل الوحدات السياسية داخل نظام من العلاقات بين الدول ذات السيادة. ولندعها حرب الهيمنة، نظرا لعدم وجود مصطلح أفضل، أين تكون الهيمنة النتيجة الحتمية لانتصار إحدى الدول أو المجموعات على الأقل إذا لم تكن الدافع الصريح." (118)

فانعدام توازن النّظام الدولي يعود إلى تزايد عدم الترابط بين حاكمية النّظام القائمة وإعادة توزيع القوى فيه. وعلى الرغم من استمرارية هرمية الهيبة، وتوزيع الأراضي وقواعد النّظام، والتقسيم الدولي للعمل في مساندة القوة المسيطرة والمهيمنة، فإن قاعدة القوة التي تتأسس عليها قيادة وحاكمية النّظام تتآكل بسبب النمو والتطور التفاضليين بين الدول، أين يولد عدم الترابط هذا بين مكونات النّظام فرصا للدول الصّاعدة وتحديا مهما للدول المسيطرة. (119)

"فعندما تزداد القوة النسبية للدولة الصّاعدة ، فإنها تحاول تغيير قواعد حكم النّظام الدولي، وتقسيم دوائر النفوذ، والأهم من ذلك، التوزيع الدولي للأراضي. وردا على ذلك، تواجه القوة المسيطرة هذا التحدي بإجراء تغييرات على سياساتها التي تحاول إعادة التوازن إلى النّظام. ويكشف السجل التاريخي أنها إذا فشلت في هذه المحاولة، فسيحل انعدام التوازن عن طريق الحرب. [...] إن المهمة الأساسية للدولة المسيطرة التي تواجه تحديا هي حل ما أسماه والتر ليبمان المشكلة الأساسية للسياسة الخارجية- إيجاد التوازن بين الالتزامات والموارد."(120)

من هذا المنطلق، يجادل جيلبن أن كل الأنظمة الدولية هي نتيجة لإعادة الهيكلة الإقليمية والاقتصادية والدبلوماسية التي تلت حروب الهيمنة. فالفكرة المركزية المجسدة في حرب الهيمنة هي عدم التوافق الموجود بين العناصر الحاسمة في النّظام الدولي وبين التغير في توزيع القوة بين الدول ضمن النّظام؛ فعناصر النّظام – هرمية الهيبة وتوزيع الأراضي والاقتصاد الدولي – أصبحت أقل وأقل توافقا مع التحول في توزيع القوة بين القوى الكبرى في النّظام. (121) وعليه، فهي ستغير النّظام بما ينسجم

---

(118) Robert Gilpin, "The Theory of Hegemonic War," *The Journal of Interdisciplinary History* 18, no. 4 (1988): 600, doi:10.2307/204816.

(119) روبرت جيلبن، *الحرب والتغيير في السياسة العالمية*، تر. عمر سعيد الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، 227.

(120) نفس المرجع، 228-29.

(121) Gilpin, "The Theory of Hegemonic War," 601.

والتوزيع الدولي الجديد للقوى، كما تعيد ترتيب المكونات الأساسية للنظام من هرمية للهيبة وإعادة توزيع للأراضي وإنشاء قواعد جديدة للتعامل الدولي بما يقود إلى خلق نظام دولي أكثر استقرارا وحاكمية أكثر نجاعة للنظام مؤسسة على الوقائع الجديدة لتوزيع القوى الدولي. [122]

تستند الهيمنة أو الزعامة إلى الاعتقاد العام بشرعيتها في نفس الوقت الذي تقيدها فيه الحاجة إلى المحافظة عليها؛ وتقبل دول أخر حكم المهيمن بسبب هيبته ومركزه في النّظام السياسي الدولي، فإذا توجب حصول المسيطر على الدعم اللازم من دول قوية أخرى، فثمة حاجة إلى درجة كبيرة من الإجماع الأيديولوجي، أو ما يسميه الماركسيون "الهيمنة الأيديولوجية" على حد وصف أنطونيو غرامشي. وإذا بدأت الدول الأخرى تر في أفعال المهيمن خدمة لمصالحه مع مناقضتها لمصالحها السياسية والاقتصادية، فإن النّظام المهيمن سيضعف إلى حد كبير. كما أنه سيتدهور إذا ساد الاعتقاد داخل القوة المهيمنة أن تكاليف الزعامة أخذت تتجاوز المنافع المدركة. عند هذه النقطة، تصبح المجموعات القوية أقل استعدادا لإخضاع مصالحها لاستمرار الأنظمة. [123]

وفي ذات السياق، يشدد جيلبن على انحلال القوة المهيمنة وصعود المتحدين لها، إذ يعد انحلال المكانة النسبية للمهيمن أمرا لا مناص من وقوعه بفعل العديد من العوامل: (1) التكاليف الكبيرة للحفاظ على الهيمنة في النّظام، بما يشمله من نفقات عسكرية ومساعدات للأحلاف وتوفير السلع الاقتصادية الجماعية اللازمة للحفاظ على الاقتصاد العالمي.[124] (2) فقدان الزعامة الاقتصادية والتكنولوجية وانتقالها لدول أخرى جراء المعدلات المتقطعة في النمو، وكذا تضاؤل الابتكارات والميل إلى الدولة المهيمنة الأكثر استهلاكا والأقل استثمارا. فكما أوضح "مارك إلفن" Mark Elvin فالسبب الرئيس الذي حفظ سلامة الإمبراطورية الصينية مدة طويلة جدا هو معدل الابتكار الاقتصادي والتكنولوجي غير العادي، ما مكنها على فترة طويلة من توليد الموارد الكافية لتمويل تكاليف الحماية من الغزاة المتعاقبين. [125] (3) الميل إلى نشر التكنولوجيا العسكرية والاقتصادية إلى الدول الأخرى. (4) تناقص وتآكل

---

(122) جيلبن، *الحرب والتغيير في السياسة العالمية*، 240.

(123) روبرت جيلبن، *الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية*، تر. مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 100.

(124) Cashman, *What Causes War?*, 428.

(125) جيلبن، *الحرب والتغيير في السياسة العالمية*، 230.

مصادر وموارد المهيمن. (5) اتجاه القوة للتحول من المركز إلى المحيط، حيث أن القتال بين الدول في مركز النّظام يضعفهم جميعا. [126]

وفي استفهامه عن الخصائص المحددة لحرب الهيمنة، وما يميزها عن الصراعات المحدودة بين الدول، يكشف لنا جيلبن عن ثلاث معايير جوهرية؛ فحرب الهيمنة تتضمن ابتداء تنافسا مباشرا بين القوة أو القوى المهيمنة في النّظام الدولي والمتحدي الصّاعد، وينزع هذا الصراع إلى الشمولية –مع الوقت– بانضمام كل الدول الرئيسة وأغلب الوحدات الثنائية ضمن النّظام. [127]

ثانيا: تشكل طبيعة النّظام وحاكميته القضية المركزية المرهونة بنتائج الصراع، فقد تتعرض شرعية النّظام القائم للتحدي، لذا تصنف حروب الهيمنة ضمن الصراعات غير المحدودة بنتائج وأهمية سياسية واقتصادية وأيديولوجية في الوقت نفسه– أين تصبح موجهة لتدمير النّظام الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي غير المقبول، مع إحداثها لانتقالات مهمة داخل المجتمعات المهزومة، كاعتناق الشرق للإسلام بعد أن فتحه العرب وكذا قيام الولايات المتحدة بدمقرطة اليابان وألمانيا الغربية المعاصرتين.[128]

ثالثا: تعد الوسائل غير المحدودة المستخدمة وكذا النطاق العام للمعارك ميزة هامة لحرب الهيمنة؛ فلا قيود على وسائل العنف المستخدمة إلا تلك التي تفرضها التكنولوجيا والموارد المتاحة والخوف من الانتقام. كما يميل النطاق الجغرافي للحرب نحو الاتساع شاملا النّظام الدولي برمته، فحرب الهيمنة هي حرب عالمية تتسم بحدتها ونطاقها وأمدها. وتنطوي الحرب البيلوبونيزية بين أثينا واسبرطة والحرب البونية الثانية بين قرطاجة وروما ضمن العصر ما قبل الحديث على خصائص حرب الهيمنة. كما تفي حرب الثلاثين عاما (1618 – 48) وحروب لويس الرابع عشر (1667 – 1713)، وحروب الثورة الفرنسية ونابليون (1792 – 1814)، وكذا الحربين العالميتين الأولى والثانية (1914 – 18، 1939 – 45) بمعايير حرب الهيمنة في العصر الحديث، أين شكل حكم النّظام المسألة الجوهرية لقيام كل هذه الصراعات. [129]

---

(126) Cashman, *What Causes War?*, 428.

(127) جيلبن، *الحرب والتغيير في السياسة العالمية*، 241.

(128) نفس المرجع.

(129) نفس المرجع، 242–43.

وفي ذات السياق، يشير جيلبن إلى ثلاثة شروط تستبق اندلاع حروب الهيمنة؛ فحدة الصراعات بين الدول تتزايد بفعل التقارب في المكان والفرص؛

> "فعندما يشيخ النّظام الدولي وتتوسع الدول، تتقلص المسافات فيما بينها، ما يؤدي إلى تزايد صراعها بعضها مع بعض. ويصادر الحيز الذي كان فارغا ذات يوم حول مراكز القوة في النّظام. وتبدأ الموارد القابلة للاستغلال بالنضوب، وتتراجع فرص النمو الاقتصادي. يبدأ النّظام في مواجهة حدود لنمو الدول الأعضاء وتوسعها، ويزداد تصارع الدول فيما بينها. وتصبح العلاقات الدولية لعبة ذات مجموع صفري تكون فيه مكاسب دولة ما هي الخسائر التي تتكبدها دولة أخرى. [و] يتقاسم الماركسيون ودعاة الواقعية الشعور بخطورة انكماش التخوم وأهميتها في استقرار النّظام وسلامه. فما دام التوسع ممكنا، يمكن أن يعمل قانون النمو (أو التنمية) غير المتكافئ دون إحداث اضطراب كبير في استقرار النّظام ككل. لكن بمرور الوقت يتم الوصول إلى الحدود ويدخل النّظام فترة الأزمة. فتزداد وتيرة الصدامات وحجمها بين الدول من أجل الأرض والموارد والأسواق وتبلغ ذروتها في حرب الهيمنة في نهاية المطاف. وهكذا، كما يبلغنا إ. هـ. كار، كان السلام النسبي في أوروبا في القرن التاسع عشر والاعتقاد بأن توافق المصالح يقدم أساسا لزيادة الاعتماد المتبادل ناجمين عن وجود 'أراض وأسواق متوسعة'. وأدى التقارب في الحيز السياسي والاقتصادي إلى زيادة حدة الصراع والانهيار الأخير للنظام في حربين عالميتين." (130)

هذا، بالإضافة إلى الاعتقاد ثانيا بأن تغيرا تاريخيا أساسيا يجري حدوثه، وخشية أحد أو مجموعة من القوى الكبرى المهيمنة بأن قانون النمو غير المتكافئ يسير ضد مصلحته، ما يجعله يقدم على الحرب استباقا، مادام يتمتع بالأفضلية ومادام ميزان القوى لصالحه. (131) ويجادل جيلبن بأن المتحدي الصّاعد هو المتهم الأكثر احتمالا ببدء الحرب جراء محاولته توسيع مصالحه السياسية والاقتصادية تماشيا وقدراته المستحدثة، غير أنه يعترف بأن المهيمن ذاته قد يسعى لإضعاف أو القضاء على المتحدي الصّاعد بالمبادرة بشن حرب وقائية، من منطلق أنه تاريخيا، لا وجود لأمثلة عديدة تدلل على استعداد القوة المهيمنة للتنازل عن سيطرتها للنظام لصالح القوة الصّاعدة الجديدة سعيا وراء تجنب الحرب. (132)

---

(130) نفس المرجع، 243-44.

(131) نفس المرجع، 244.

(132) Cashman, *What Causes War?*, 429.

أما الشرط المسبق الثالث لحرب الهيمنة عند جيلبن فهو خروج مسار الأحداث عن السيطرة؛ فحروب الهيمنة تنشأ بسبب الخلل البنيوي للنظام الدولي وانعدام توازنه، إلا أن رجال الدولة وبرغم الحسابات العقلانية التي يضعونها، فإنهم نادرا ما يحددون نتائج هذه الحرب. فمع كونهم ينخرطون في حرب ما لزيادة مكاسبهم أو تقليل خسائرهم وفق منطق عقلاني، إلا أنهم لا يحصلون غالبا على الحرب التي يريدونها أو يتوقعونها. (133) فالحروب العظمى في التاريخ نادرا ما تُنبأ بها، كما أن مساراتها لم تكن أبدا متوقعة. (134)

وعلى صعيد آخر، يشير ريتشارد نيد ليبو إلى أن الادعاءات والافتراضات التي بنيت عليها نظرية حرب الهيمنة لجيلبن ونظريات انتقال القوة عموما، تطرح مع قدر ضئيل – إن وجد – من التبريرات الامبريقية؛ فالحرب البيلوبونيزية تشكل الصراع الوحيد الذي يقدم جيلبن حوله حجة لا لبس فيها. كما أن الأمثلة السبعة الأخرى التي يطرحها تشكل قائمة غريبة ومربكة؛ * إذ تصف حرب الثلاثين عاما حروبا متعددة بين قوى أوروبية متنوعة، كما خاض لويس الرابع عشر العديد من الحروب، وليس من الواضح إلى أيها يشير جيلبن. وباستثناء الحرب البيلوبونيزية، لم يناقش جيلبن أيا من هذه الحروب التي وصفها بحروب للهيمنة. (135) يعضد هذا الطرح ما ذهب إليه "فرانك كوهت" Franz Kohout من أن نظرية جيلبن قد بنيت على أمثلة تاريخية فقط، وبالتالي فهي غير قادرة على إثبات أن جميع حروب الهيمنة كانت محصلة اللاتوازن في النّظام من جهة، ولا أن تراجع المهيمن وأفول قوته يحدث خللا توازنيا خطيرا في النّظام. (136) ويضيف، أن المشكلة السائدة ضمن هذا النموذج تكمن في عدم إيضاح مفهوم المهيمن؛ فمنذ أن تأسس النّظام الدولي الحديث، يحدد جيلبن بريطانيا (1815 – 1939) والولايات المتحدة (1939 إلى الآن) فقط كقيادة مهيمنة، ومع هذا يبقى السؤال فيما إذا كانت هذه الدول قادرة على ترسيخ الهيمنة، غير أن جيلبن لم يقدم أي تعريف جلي بهذا الشأن. (137)

---

(133) جيلبن، *الحرب والتغيير في السياسة العالمية*، 244-45.

(134) Gilpin, "The Theory of Hegemonic War," 612.

* راجع قائمة الحروب ضمن الصفحة 26.

(135) ليبو، *لماذا تتحارب الأمم؟*، 45 – 47.

(136) Franz Kohout, "Cyclical, Hegemonic, and Pluralistic Theories of International Relations: Some Comparative Reflections on War Causation," *International Political Science Review* 24, no. 1 (January 1, 2003): 56, doi:10.1177/0192512103024001003.

(137) Ibid.

هذا، ويشير ريتشارد نيد ليبو في بحثه عن دوافع الحرب إلى جملة من الافتراضات المركزية المتناقضة على نحو حاد مع توقعات النظرية الواقعية ونظريات انتقال القوة على العموم؛ فمن النادر حسبه أن تقوم القوى الصّاعدة والقوى المهيمنة بشن الحرب بعضها ضد بعض. وعندما تفعل ذلك، تكون القوى الصّاعدة متحالفة مع قوة عظمى واحدة على الأقل. وتوفر مجموعة بياناته دعما قويا لهذه الفرضية؛ فقد بدأت القوى المهيمنة أربعة وعشرون (24) حربا والقوى الصّاعدة (27)، ولم تتحارب بعضها مع بعض إلا في مناسبتين. [(138)] فمهاجمة وهزيمة عضو مهيمن في "النادي" سينفر واحدة أو أكثر من القوى العظمى، ما قد يسفر عن نتائج عكسية خطيرة على القوى الصّاعدة الساعية إلى قبولها ضمن المجموعة رفيعة المكانة. وتكون القوى الصّاعدة أقرب احتمالا لشن الحرب ضد قوة عظمى عندما تتعرض تلك القوة لضعف مؤقت، وحبذا لو كان ذلك كجزء من ائتلاف أوسع، كقيام بروسيا – بدعم بريطاني– بمهاجمة ولاية ساكسونيا العام 1756، مما أشعل حربا مع النمسا، والتي تصاعدت إلى حرب السنوات السبع. كما لا تمتلك القوى العظمى حوافز مهمة لمهاجمة القوى الصّاعدة ، لأن هذه الأخيرة لا تكون عموما قوية بما فيه الكفاية لتهديد أمنها أو مكانتها، وعادة ما تكون حريصة على عدم استعدائها. الاستثناء المهم هنا، هو الحرب الفرنسية البروسية، التي أشعلتها بروسيا وهي قوة صاعدة، كوسيلة لتوحيد ألمانيا، الأمر الذي عارضته فرنسا لويس نابليون لدواع أمنية جزئيا. [(139)]

> "[كما] تفضل القوى المهيمنة عموما تفادي عدوان القوى الصّاعدة ضد أطراف ثالثة، وتهدئتها لاحقا عن طريق الاعتراف بالقوى الصّاعدة الناجحة كقوى عظمى." [(140)]

---

(138) ليبو، *لماذا تتحارب الأمم؟*، 136.

فعلى امتداد للحرب التي دارت رحاها ما بين 1635 و1648 ضد إسبانيا، هاجمت فرنسا إسبانيا مرة أخرى في العام 1648 وخاضت حربا دامت عشر سنوات لتحل محل الهابسبورغ – من حيث السيطرة على النمسا وإسبانيا والبلاد المنخفضة – كقوة مهيمنة في أوروبا. وقد انضمت إنجلترا، كقوة صاعدة إلى الصراع ضد إسبانيا سنة 1648. أما الحالة الأخرى، فهي هجوم الصين = الشعبية على القوات الأمريكية في كوريا العام 1950، محاولة منع الغزو الأمريكي لكوريا الشمالية، لكن عند فشلها تدخلت للحفاظ على إقليم منشوريا والثورة الشيوعية. لقد أرادت واشنطن تجنب الحرب مع الصين، لكن إدارة الرئيس ترومان شعرت بأنها مضطرة إلى عبور خط العرض 38 لأسباب سياسية داخلية، وتعرضت إلى تضليل متعمد فيما يتعلق بمخاطر الحرب من قبل القائد الميداني الجنرال دوغلاس ماك آرثر.

(139) ليبو، *لماذا تتحارب الأمم؟*، 109.

(140) نفس المرجع.

وعليه، فقد ردت القوى العظمى وفقا لهذا النمط عموما على بروسيا وروسيا في القرن الثامن عشر، وعلى ألمانيا بعد العام 1870، وكذا الولايات المتحدة نهاية القرن التاسع عشر واليابان بعد سنة 1905.

ويذهب نيد ليبو في افتراض آخر إلى القول بأن حروب الهيمنة كانت "عرضية" Accidental وناتجة عن تصعيد غير مقصود في جميع الحالات تقريبا، على عكس ما تطرحه نظريات انتقال القوة من كونها تعكس الجهود الحثيثة التي تبذلها القوى المهيمنة تحقيقا للسيادة، أو المنافسون ليحلوا محلها كقوى مهيمنة. غير أن هذا لا يعن أن القوى المهيمنة لا تسعى إلى فرض هيمنتها، بل إن معظمها لا يحاول فعل ذلك عن طريق حرب عامة. فهي تهاجم الدول الأضعف أو القوى العظمى الآفلة، في توقع منها لأن تخوض حروبا محلية ومحدودة. ولكن في بعض الأحيان، تتصاعد هذه الحروب إلى صراعات أوسع نطاقا بفعل انخراط دول أخرى، مشكلة حروب شاملة أو حروب هيمنة، وتمثل الحرب العالمية الأولى مثالا على ذلك. [141]ويحاجج نيد ليبو من أن حروب القوى العظمى تنشأ في غياب الهيمنة، وليس بسببها، مؤدية إلى انتقالات في القوة وتسويات سلمية، مما يفرض في كثير من الحالات أنظمة جديدة بواقع إجماع القوى العظمى. فأنظمة ما بعد الحرب لم تفرضها قوة واحدة مطلقا، وتستمر ما توافقت آراء القوى العظمى المسؤولة عنها. [142]

غير أن اختبارا لافتراض جيلبن حول العلاقة بين تراجع الهيمنة والحرب قدمه "إدوارد سبيزيو" Edward Spiezio – الذي جعل من فترة الهيمنة البريطانية بمثابة حالة اختبار، محاولا تبين فيما إذا كانت الحرب ترتبط عكسيا في الواقع بالوضع العسكري والاقتصادي النسبي لبريطانيا. أي ما إذا كانت الحرب أكثر تواترا خلال فترة تراجع الهيمنة البريطانية أكثر منها في مرحلة صعودها –، قد أفضى إلى أن نظرية جيلبن لها ما يؤيدها بوجه عام، وإن كانت العلاقة غير قوية بوجه خاص، مع وجود بعض الانحرافات الخطيرة عن النظرية. [143]فكما حدده افتراض جيلبن، فتواتر النزاع الدولي ارتبط عكسيا بالقوة النسبية لبريطانيا خلال دورة قيادتها بالكامل. ومع أن الاختبار يشير إلى أن تواتر جميع الحروب ليس متباينا بشكل كبير بين فترات الصعود والانحدار في القوة؛ فأربعة وأربعون بالمئة (44%) من الحروب

(141) نفس المرجع، 111.

(142) نفس المرجع، 147.

(143) Cashman, *What Causes War?*, 430.

السبع والعشرين (27) التي حدثت خلال دورة الهيمنة البريطانية قد بدأت خلال مرحلة الصعود نحو الهيمنة، في حين أن خمسة وخمسون بالمئة (55%) منها قد اندلعت خلال مرحلة تراجع الهيمنة وأفولها. وعليه، فمرحلة الصعود نحو الهيمنة ليست بالأكثر استقرارا من مرحلة الانحدار والتراجع. (144)

وفي ذات السّياق، تجد نظرية جيلبن دعما قوياً لها في تحليل السلاسل الزمنية للنزاع من 1496 إلى 1967 ، العمل الذي قدمه كل من "تيري بوسويل ومايك سويت" Terry Boswell and Mike Sweat موضحان أن فترات الهيمنة قد ساعدت على منع الحروب عالية الحدة وبالأخص بعد سنة 1790.(145) وبالمثل فقد اختبر "بريان بولينز" Brian Pollins التناسب بين فترات جيلبن للهيمنة وعدد النزاعات الدولية المسلحة في النّظام الدولي من 1816 إلى غاية 1976 ، أين وجد أن فترات الهيمنة لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية قد ارتبطت بشكل ملحوظ بأقل عدد من النزاعات الدولية المسلحة. (146)

وفي الأخير، يقر جيلبن بأن نظريته وعلى الرغم من استبصاراتها الهامة في فهم وشرح الحروب العظمى في التاريخ الدولي، فهي تبقى نظرية محدودة وغير مكتملة؛ فلا يمكنها التعامل بسهولة مع التصورات المؤثرة على السلوك، وكذا التنبؤ بمن سيأخذ زمام المبادرة بشن الحرب. كما لا يمكنها التكهن بزمن حدوثها ولا عواقبها. فكما هو الحال في نظرية التطور البيولوجي، فهي تساعدنا على فهم وشرح ما حدث، وليس على صياغة تنبؤات قابلة للاختبار، وبالتالي تلبية المعايير العلمية الصارمة للقابلية للتكذيب. إن نظرية حرب الهيمنة في أفضل حالاتها تشكل مكملا لباقي النظريات، كتلك المتعلقة بعلم النفس المعرفي والمنفعة المتوقعة. ومع ذلك، فقد صمدت في اختبار الزمن أفضل من أي تعميم آخر في حقل العلاقات الدولية، كما تبقى أداة تصورية هامة لفهم ديناميكيات السياسة العالمية، (147)

لقد حفز هذا النمط من الحروب – حروب الهيمنة – العلماء على البحث فيما إذا كان وقوعها محكوم بقانون تاريخي ثابت. فانتهاء أحد حروب الهيمنة يشكل بداية لدورة أخرى من النمو والتوسع

---

(144) K. Edward Spiezio, “British Hegemony and Major Power War, 1815–1939: An Empirical Test of Gilpin’s Model of Hegemonic Governance,” *International Studies Quarterly* 34, no. 2 (June 1, 1990): 178, http://dx.doi.org/10.2307/2600707.

(145) Cashman, *What Causes War?*, 430.

(146) Ibid.

(147) Gilpin, “The Theory of Hegemonic War,” 605–6.

والانحدار في نهاية المطاف، أين يواصل قانون النمو غير المتكافئ إعادة توزيع القوى، وبالتالي تقويض دعائم النّظام الذي أرساه آخر صراع على الهيمنة. ما يجعل التاريخ الدولي خاضعا لمنطق من دورات الحرب والسلم كما طرحتها نظرية مودلسكي عن الدورات الطويلة في السياسة العالمية.

المطلب الرابع – مودلسكي ونموذج الدورات الطويلة للقيادة العالمية

تطرح الكثير من الأدبيات في حقل العلاقات الدولية فكرة الدورات المتكررة للحرب والسلم، ولعل أكثرها إثارة للاهتمام نظرية "جورج مودلسكي"George Modelski عن دورات القيادة العالمية؛ فمفهوم "الدورة الطويلة" Long sycle يسلط الضوء على نمط هام من الانتظام أو التكرار في السياسة العالمية. ومع أنها دورات غير دقيقة، إلا أنها تشير إلى انتظام الانتقال، من منطلق أن تاريخ العالم الحديث قد تميز بتعاقب "القوى العالمية" World Powers التي مارست القيادة على الساحة العالمية.

فنظرية الدورات الطويلة كما صاغها مودلسكي و"وليام طومبسون" William Thompson لم تكن مصممة بشكل أساسي لشرح الحرب، بقدر ما كانت نظرية حول ظهور القيادة العالمية أو إدارة التفاعلات عبر الإقليمية كالتجارة. [148] ومع هذا، فالحرب الشاملة كان لها مكانة بارزة ضمنها كونها كانت الآلية لتعزيز القيادة الجديدة على مدى خمسمائة (500) سنة خلت. فالحروب الشاملة التي دارت رحاها في 1494 –1516، 1588–1608، 1688–1713، 1792–1815، 1914–1945 والتي شكلت فترات طويلة من الأزمات والصراع، ساحبة إليها أهم القوى الكبرى في عصرها، قد استمرت عادة بين العشرين والثلاثين سنة. [149]

> "فهذه الفترات من القتال الكثيف كانت بمثابة أجهزة اختيار القيادة في النّظام العالمي، أين تصعد الدولة القائدة ضمن التحالف المنتصر إلى المركز الذي يسهل وضع قواعد وسياسات جديدة للمعاملات العالمية." [150]

تنطلق هذه النظرية من تقديمها لتفسيرات اقتصادية وسياسية وثقافية متفاوتة للهيمنة العالمية، مع تركيزها على استقلالية العوامل السياسية. وتفترض أساسا أن النّظام العالمي ليس بالضرورة نظاما

---

(148) Jack S. Levy and William R. Thompson, *Causes of War* (UK: John Wiley & Sons, 2011), 48.

(149) Ibid., 48–49.

(150) Ibid., 49.

فوضويا؛ ففي بعض الأحيان، تغيب الإدارة العالمية للنظام، لكنها عادة ما تكون في يد دولة بمفردها، والتي تمثل القوة العالمية. [151] هذه القوى التي يعرفها مودلسكي على أنها :

> " الوحدات التي تشكل أنماط تفاعلاتها النّظام السياسي العالمي. تلك التي تمد النّظام العالمي بالنّظام (Order). إنهم أولئك القادرون على التحرك، والمهيؤون للفعل. فهم المُنَظِّمون والمحافظون على التحالفات، والمتواجدون في جميع أجزاء العالم، فعادة ما تكون قواتهم منتشرة على المدى العالمي. كما تحدد أفعالهم وردود أفعالهم حالة السّياسة على الصعيد العالمي." [152]

ضمن هذا السّياق، تهيمن القوة العالمية على مجمل عملية إدارة النّظام لما تمتلكه من قدرات عسكرية. فقبيل الحرب العالمية الثانية، ارتبطت مكانة القوة العالمية في النّظام بصفة أساسية على ما تحوزه من قدرات بحرية، التي شكلت –وفقا لمودلسكي وطومبسون– العامل الأكثر إسهاماً في تحكم الدولة على المدى العالمي. غير أن القوة الجوية قد دعمت هذا التحكم بشكل كبير ضمن عالم مابعد الحرب العالمية الثانية. وعليه، فقد يسر التفوق العسكري للقوة المهيمنة توفيرها للسّلع العامة كالأمن العسكري والتنظيم العالمي وكذا مجموعة من قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية. [153]

هذا، ويفصح مودلسكي وطومبسون في نظرتهما للنظام العالمي الحديث على أن الحروب الشاملة هي رحم ولادة القيادة العالمية الجديدة، فمنذ سنة 1494 كانت هناك خمس قوى كان بإمكانها تشكيل النّظام العالمي بشكل متعاقب. فصعود وأفول هذه القيادات العالمية كان دورانيا بطبيعته. فعلى المستوى الكلي، تتأتى إمكانات القوة ضمن النّظام من خلال مسار "التركز" Concentration و"التشتت" Deconcentration و"إعادة التركز" Reconcentration. فكل دورة تبدأ بحرب شاملة تحدد كيفية تشكل النّظام وكذا القوة العالمية القادرة على إدارته وتنظيمه. فالحرب تجعل من القدرات العسكرية – البحرية بالأساس– تتركز بشكل عال وبشكل مؤقت على الأقل بأيدي دولة واحدة، مما يؤهلها لقيادة النّظام الاقتصادي العالمي ولو مؤقتا كذلك. وفي نهاية المطاف، تنحو قوة هذه الدولة وكذا شرعيتها السياسية إلى الأفول. عندها يفسح النّظام المجال للفوضى وتتشتت القوة بدلا من تركزها. [154]

---

(151) Kohout, "Cyclical, Hegemonic, and Pluralistic Theories," 54.

(152) George Modelski, *Long Cycles in World Politics* (London: Springer, 1987), 9.

(153) Cashman, *What Causes War?*, 431.

(154) Ibid., 431–32.

"تشير النظرية بشكل مقنع إلى أن الدولة المهيمنة بقوتها العسكرية بإمكانها دعم أهدافها الاقتصادية، وبالأساس الاستفادة من التجارة العالمية المحتكرة. غير أنه وبشكل ضروري ستتبع هذه الخطوة أسئلة حول مدى شرعية القائد العالمي، كما أن بعض الدول ستسعى للاستفادة من النّظام الاقتصادي المحتكر. عند الحرب الشاملة الجديدة، تكون الدولة القائدة ضعيفة ما يفسح المجال لبروز دولة مهيمنة جديدة بإمكانها أيضا تشكيل النّظام وبسط الاستقرار فيه على الأقل لفترة زمنية. يميل النّظام إلى أن يكون أحاديا، وتكون وظائف هذا النّظام الأحادي بمثابة الميكانيزم المعدل والمنظم: الأمة القائدة قادرة على الحفاظ على النّظام (Order) ضمن النّظام العالمي." (155)

ويخلص منظرو الدورات الطويلة على هذا الأساس إلى تحديد أربعة مراحل لدورة القيادة، ترتبط كل واحدة منها بمستوى نزاعي مختلف:(1) فالحرب الشاملة ترتبط بمستوى عال من الحرب، أما (2) القوة العالمية فترتبط بمستوى متدني منها، في حين (3) نزع الشرعية و(4) تشتيت القوة فترتبطان بمستوى نزاع متوسط. (156)

ضمن نظرية الدورة الطويلة، تَنتج أي دورة للقيادة انطلاقا من حرب كبرى كما يوضحه الجدول 2-2 أدناه؛ فبروز البرتغال كان بعد حروب المحيط الهادي وإيطاليا، أما الدورة الهولندية فهي نتاج الحرب الهولندية الاسبانية، وكذا الدورة البريطانية الأولى والثانية فقد جاءتا عقب حروب لويس الرابع

الجدول 2-4: الدورات الطويلة للقيادة العالمية

الدورة الطويلة Long Cycle	القوة العالمية World Power	الحرب الشاملة Global War
1. (1494 - 1579)	البرتغال	(1494-1516) حروب المحيط الهندي وإيطاليا
2. (1580 - 1689)	هولندا	(1580-1609) الحرب الاسبانية الهولندية
3. (1689 - 1792)	بريطانيا	(1688-1713) حروب لويس الرابع عشر
4. (1792 - 1914)	بريطانيا	(1792-1815) حروب الثورة الفرنسية ونابليون
5. (1914 - .....)	الولايات المتحدة	(1914-1945) الحرب العالمية الأولى والثانية

Source : George Modelski and P. Morgan, "Understanding Global War," *Journal of Conflict Resolution* 29, no. 3 (1985): 396.

(155) Kohout, "Cyclical, Hegemonic, and Pluralistic Theories," 54.

(156) Cashman, *What Causes War?*, 431–32.

عشر في الأولى والثورة الفرنسية والحروب النابليونية في الثانية، في حين ابتدأت الدورة الأمريكية غير المكتملة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية.

هذا، ويعزو مودلسكي الطبيعة الدورانية للقيادة العالمية إلى العناصر التالية: أولا، منشأ كل دورة هو الحرب، وهو وضع لا يعد الأفضل للدفع نحو خلق نظام عالمي مستقر؛ ثانيا، يعد احتكار القوة العالمية سلاحا ذو حدين، فالإحتكار يخلق المنافع، والمنافع تجتذب المنافسة. كما أن الإحتكار مكلف، فأعباء إدارة النّظام تستدعي إنفاق أموال طائلة. بالإضافة إلى أن مستويات الدين وعدم القدرة على تأمين الحصول على القروض بشكل منتظم هي عوامل مهمة في انهيار القوى العالمية؛ ثالثا، ثمة ميل لدى القوة العالمية في استجابتها للتحديات عبر دفاعها عن المواقف الثابتة والحدود البعيدة؛ رابعا، المشاكل المرتبطة بالرضى والجمود المؤسساتي وكذا زيادة تكاليف العيش، كلها عوامل تعمل على تأخير النمو في المستقبل؛ خامسا، الدورة الطويلة مرتبطة بالتحول في توزيع المصادر الاقتصادية بين الدول ضمن النّظام، وهو الوضع الأكثر توافقا مع النّظام العالمي لما بعد 1815 أكثر منه قبل القرن التاسع عشر؛ سادسا، وربما الأكثر أهمية، وهو وجود اتجاه لدى القائد لخسارة أفضليته في الابتكار التكنولوجي؛ وأخيرا، فإن التحالف الذي أنشأ لكسب الحرب الشاملة السابقة من المرجح أن يجنح نحو التصدع. ويلاحظ طومسون أنه في كل دورة طويلة، تحول أحد أعضاء التحالف المنتصر بعد الحرب إلى المتحدي الرئيس في الصراع التالي على القيادة العالمية. (157)

وفي ذات السّياق، يرى أنصار الدورات الطويلة أن بقاء القوى العالمية يطول نسبيا، فقد شغلت مكانتها في فترات دامت قرابة المئة عام، كما أنه بمقدورنا البحث في أسباب الحرب ضمن مسارات النّظام وديناميكياته، وبالأساس عند تغير توزيع القوة المنبثق عن معدلات النمو المتفاوتة بين أعضاء النّظام الدولي. فقد أيدت أبحاثهم عموما رأي أورغانسكي المختلف حوله – ضمن نظرية انتقال القوة – في أنه قبل الاندلاع المباشر للحرب الشاملة تكون قدرات المتحدي في صعود بينما قدرات القوة العالمية في طريقها إلى الأفول، وإن كان مودلسكي وطومبسون يجادلان بأن ذلك لا يعن بالضرورة إقدام المتحدي المستاء على مهاجمة القوة القائدة في النّظام. (158)

---

(157) Ibid., 432.

(158) Ibid., 433.

ومن جانب آخر، يحاج منظرو الدورات الطويلة بأنه سواء كانت الحروب الشاملة متعمدة أو لا فإن المحصلة واحدة: إذ يخسر المتحدي دوما في صراعه العسكري مع القوة المهيمنة على النّظام، أين تنتقل القيادة العالمية بعد الحرب بشكل سلمي وودي إلى قائد النّظام الجديد والذي غالبا ما يكون ضمن تآلف الحلفاء المحيطين بالمهيمن القديم. ولعل أحداث النصف الأول من القرن العشرين تؤيد ذلك. (159)

> "فلقد تصاعدت التحديات الألمانية – قبيل الحرب العالمية الأولى وكذا الثانية– قبل تجاوزها كلا من بريطانيا أو الولايات المتحدة اقتصاديا، ولكن الأكثر أهمية هو افتقارها للقوة البحرية مقارنة بما تملكه القوة المنهارة (بريطانيا) أو القوة العالمية الجديدة المحتملة (الولايات المتحدة)، الأمر الذي حد من قدراتها على الصعيد العالمي وجعلها عرضة للحصارات البحرية. بعد الحرب العالمية الثانية، تحولت الهيمنة بشكل سلس من القوة العالمية الحاكمة، بريطانيا إلى شريكتها في التحالف، الولايات المتحدة. تاريخيا، كل قيادة عالمية لاحقة هي أقوى من سابقتها، مع أن معارضوها أقوياء كذلك." (160)

وعلى صعيد آخر، فقد بحث طومبسون الاتصال المحتمل بين نظرية انتقال القوة لأورغانسكي ودورة حرب الهيمنة، عبر فحصه لخمس حروب دورات طويلة معتمدا على القدرات البحرية، مكتشفا أن كل حرب شاملة قد سبقها تدهور في قدرات القوة المسيطرة مقارنة بالمتحدي الأولي على المستوى الثنائي، وبذلك يكون قد أثبت في جانب مهم صحة نظرية أورغانسكي عن الحروب العالمية الخمس. واستخلص القول بإمكان وجود اتصال بين المسارات النسقية والثنائية؛ فحدوث دورة النّظام العالمي وانتقال القوة في الوقت ذاته، قد يجعل حتى الأزمات المحلية الصغيرة تقود إلى حرب عالمية. (161)

بالنظر إلى نظريات أورغانسكي وجيلبن وموديلسكي يتضح أن تدهور قوة الدولة المسيطرة يقود إلى مواقف خطيرة، ومع هذا فهو لا يؤدي دوما إلى الحرب. فقد طرح المنظرون شروطا شتى في سببية أفول القوة والحرب؛ فالقوة المتراجعة تسوق إلى الحرب عندما: (1) تكون النقلة سريعة ومتجهة نحو المساواة، (2) زيادة حجم التحول، (3) غياب تاريخ للصداقة بين المتحدي والمهيمن المتنافسين، (4) عدم رضى المتحدي عن الوضع الراهن، (5) أن تتمتع القوى المهاجمة بميزة نسبية على القوى المدافعة، مع ظهور احتمال متوقع بإقدام العدو على الشروع في المبادرة، (6) وجود احتمالية النصر مع إمكانية

---

(159) Ibid.

(160) Ibid.

(161) Ibid., 434.

تحمل التكاليف، (7) أن تكون قيادات الدولة المبادرة من المرحبين بالمخاطرة. غير أن إلزامية توافر جميع الشروط أم كفاية بعضها فقط، وكذا كيفية الجمع بينها، تبقى مسألة يكتنفها الغموض. (162)

كغيرها من النظريات، تحدى النقاد بعضا من تحليلات نظرية الدورة الطويلة؛ فقد تركز اعتراض جاك ليفي مثلا على مشكلة تصنيف الحروب العالمية. فعدة حروب كبرى في أوروبا تم تجاهلها مع ما كان لها من تأثيرات مهمة على النّظام الأوروبي، كبدء المرحلة الثانية من حروب شارل الخامس الإيطالية مع فرنسا (1672– 78) التي ابتدأت مبكرا ضمن أول دورة للحروب العالمية؛ وكذا اندلاع حرب الثلاثين عاما (1618 – 48) أثناء مرحلة القوة العالمية في الدورة الثانية، وحرب "أذن جنكينز" Jenkin's Ear أو حرب الخلافة النمساوية (1739 – 48) وبدأت بما يقرب السنة بعد نهاية مرحلة القوى العالمية في الدورة الثالثة الطويلة. فوقوع حروب القوى الكبرى هذه ضمن فترات التي تعد أكثر تمتعا بالسلام في رأي نظرية الدورة الطويلة يضعف من مصداقيتها. (163)

وعلى جانب آخر، تتجلى مسألة التركيز على القوة البحرية على حساب القوة البرية، وعدم الاهتمام بالموقف العسكري المهيمن للقارة الأوروبية، أين يجمل ليفي رأيه بالقول:

> "أن السبب الرئيس للحروب الكبرى في الماضي كان إدراك معظم القوى العظمى أن إحدى الدول تهدد لكسب مكانة مهيمنة في أوروبا. فالقوى العظمى أدركت دوما أن التهديدات الأكثر جدية إنما تجيء من القوى البرية الكبرى في أوروبا – التي قد تهدد وحدة أراضيها – أكثر من القوى البحرية والتجارية الأغنى. وهذا ما يفسر تشكل التحالفات العسكرية الأوروبية دوما ضد تهديدات القوة الأكثر قارية أكثر من القوة البحرية القائدة." (164)

وعليه، فقد كانت هناك العديد من المحاولات لإعادة صياغة النظرية لجعلها أكثر انسجاما مع الحقائق التاريخية للقرون المنصرمة. أين آمن كل من طومبسون و"كارن رازلر "Karen Rasler تاريخيا بوجود نمطين من القوى العظمى: القوى العالمية Global Powers والتي هي بالأساس قوى بحرية موجهة نحو التجارة العالمية، والقوى الإقليمية Regional Powers البرية بدرجة أولى والموجهة نحو التوسع الإقليمي. وضمن كلا النمطين هناك دورات تاريخية لتركز وتشتت القدرات، مع انصهار هذه الدورات مع بعضها البعض ضمن ديناميكيات غير متسقة؛ فعندما تتركز القدرات العالمية بيد قوة مهيمنة

---

(162) Ibid., 434–35.
(163) Ibid., 435.
(164) Ibid.

بحرية واحدة، تميل القدرات الإقليمية إلى التشتت بين عدد من الدول. أما عند تشتت القدرات العالمية، فالإقليمية منها تميل إلى التركز بيد قوة برية واحدة. (165)

وفي الأخير، يجادل أنصار نظرية الدورات الطويلة في أنه لا وجود لشيء ثابت في منطق الدورات الطويلة يتطلب البدء بالحروب العالمية، فبالإمكان حل مشكلات عدم توازن النّظام الدولي اعتمادا على التغيير السلمي، والعثور على آليات بديلة لنقل القيادة العالمية. فحسبهم، يبقى سبب الحرب في العالم المعاصر هو الافتقار إلى آليات بديلة لاتخاذ قرارات عالمية بخصوص القيادة السّياسية.

المطلب الخامس- الواقعية الهجومية وحروب القوى العظمى

شكلت الواقعية الهجومية لميرشايمر أحد المساهمات النظرية التي أثيرت حولها الكثير من النقاشات تأييدا ورفضا في طرحها لأنماط العلاقات بين القوى الكبرى، وبالأساس في تنبؤاتها حول الصعود الصيني التي أطرت مجمل حجج القائلين بصراعية العلاقات الصينية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين.

بداية، وانطلاقا من الواقعية البنيوية لوالتز، يمكن تقسيم منظري الواقعية البنيوية إلى نسختين متنافستين مع افتراضات متنافسة وكذا ادعاءات سياسية قد تكون متباينة: الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية. وأحد أوجه التمييز بين الواقعيتين هو ما إذا كان النظام الدولي الفوضوي يشجع الدول على تعظيم أمنها أو تعظيم قوتها وتأثيرها. إضافة إلى ما إذا كانت الدول لديها في المقام الأول نوايا تعديلية، أو على الأقل من المفترض أن تكون ، أو أن الدول مدفوعة ابتداء بالسلوك الساعي للأمن. (166)

يعتقد ولتز والدفاعيين، أنه ليس من الحكمة للدول أن تحاول زيادة حصتها من القوة العالمية إلى الحد الأقصى، لأن النظام سيعاقبها إذا هي حاولت فعل ذلك، مجادلين بأن السعي وراء الهيمنة هو أمر طائش إلى حد كبير. أما الواقعيون الهجوميون كميرشايمر فيتبنون وجهة نظر نقيضة؛ فهم يؤكدون

---

(165) Ibid., 436.

(166) Steven E Lobell, "Structural Realism/Offensive and Defensive Realism," in *Oxford Research Encyclopedia of International Studies* (Oxford: Oxford University Press, 2010), doi:10.1093/acrefore/9780190846626.013.304.

أنه من المنطقي استراتيجياً أن تحصل الدول على ما أمكنها من القوة، وإن سنحت لها الظروف، أن تسعى نحو الهيمنة، لأن الحصول على قوة هائلة هو أفضل طريقة تضمن فيها الدولة بقاءها. (167)

تركز الواقعية الهجومية على القوى العظمى، لأن هذه الدول تمارس التأثير الأكبر على ما يحدث في السياسة الدولية. وتتحدد هذه القوى بالدرجة الأولى بناء على قدرتها العسكرية النسبية؛ فأن تكون دولة عظمى يجب أن تمتلك أصولا عسكرية تكفي لخوض معركة كبرى في حرب تقليدية شاملة ضد أقوى دولة في العالم. وفي العصر النووي، لا بد للقوة العظمى أن تمتلك ردعا نوويا بإمكانه النجاة من أي ضربة نووية ضدها، فضلا عن قوة تقليدية هائلة. (168)

ضمن هذا الإطار، يعتقد ميرشايمر أن مدار الواقعية الهجومية هو إجابتها على ستة أسئلة مهمة في علاقات القوى العظمى؛ أولاً، لماذا تحتاج القوى العظمى للقوة؟ وما المنطق التأسيسي المفسر

الجدول 2-5: التنافس على القوة ومقدارها في النظريات الواقعية الرئيسة

	واقعية الطبيعة البشرية	الواقعية الدفاعية	الواقعية الهجومية
ما الأسباب التي تدفع الدول إلى التنافس على القوة؟	شهوة القوة المتأصلة في الدول	بنية النظام	بنية النظام
ما مقدار القوة الذي تحتاجه الدول؟	كل ما تستطيع أن تحصل عليه، حيث تعمل الدول على زيادة قوتها النسبية، وهدفها النهائي هو الهيمنة	قوة ليست أكبر كثيرا مما تمتلكه حاليا، حيث تركز الدول على الحفاظ على توازن القوة	كل ما تستطيع أن تحصل عليه، حيث تعمل الدول على زيادة قوتها النسبية، وهدفها النهائي هو الهيمنة

المصدر: جون ميرشايمر، *مأساة سياسة القوى العظمى*، تر. مصطفى محمد قاسم (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2012)، 28.

---

(167) John J. Mearsheimer, "Structural Realism," in *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, ed. Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith (Oxford: Oxford University Press, n.d.), 78.

(168) جون ميرشايمر، *مأساة سياسة القوى العظمى*، تر. مصطفى محمد قاسم (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2012)، 7. لا يشترط أن تمتلك الدولة المرشحة لوضع القوة العظمى القدرة على هزيمة الدولة القائدة. بل يكفيها القدرة على تحويل النزاع إلى حرب استنزاف تضعف الدولة المهيمنة إلى درجة كبيرة، حتى وإن كسبت الدولة القائدة الحرب في النهاية. دخل مصطلح القوة العظمى Great Power حيز الاستخدام في القرن الثامن عشر، ورغم أن بعض القوى قد أعطيت امتيازات خاصة بموجب معاهدات وستفاليا، إلا أنها لم تنل الإعتراف المؤسسي إلا في مؤتمر فيينا. وهي تمثل منزلة تمنح للدول السياسية القوية من جانب الدول القوية الأخرى. فالقوى العظمى تترأس المؤتمرات الدولية، وتشارك في الاجتماعات المقصورة على النخب، ويتوقع منها أن تتحمل المسؤوليات التي تتناسب مع مكانتها. ومن جانب آخر، فهناك صعوبة في تحديد متى تصبح الدولة قوة عظمى أو تتوقف عن كونها كذلك. فالقوة العظمى هي دولة يعترف بها ويتم التعامل معها على هذا الأساس من قبل القوى العظمى الأخرى. راجع: ليبو، *لماذا تتحارب الأمم؟*، 114-15.

لتنافس الدول على القوة؟ وثانياً، ما مقدار القوة الكافية التي تحتاجها الدول؟ وتبرز أهمية هذان السؤالان في كونهما يتعاملان مع القضايا الأساسية المتعلقة بسلوك القوى العظمى. أين تؤدي بنية النظام الدولي دورا تحفيزيا في سعي الدول وراء الهيمنة. (169)

> "بالنسبة للواقعيين الدفاعيين لا تقدم البنية الدولية للدول دافعا للسعي لزيادة القوة، بل تدفعهم للحفاظ على توازن القوة الحالي. فالحفاظ على القوة، وليس زيادتها، هو الهدف الرئيس للدول. أما الواقعيون الهجوميون فيرون في المقابل، أن قوى الوضع الراهن لا توجد إلا نادرا في السياسة الدولية، لأن النظام الدولي ينفث في الدول دوافع قوية للبحث عن فرص لزيادة قوتها على حساب منافسيها واستغلال تلك المواقف حين تكون كفة العائد أرجح من كفة التكلفة. فالهدف النهائي للدولة هو أن تصبح الدولة المهيمنة في النظام." (170)

فأسباب التنافس بين القوى العظمى على الهيمنة مرده إلى فوضوية النظام الدولي، وامتلاك القوى العظمى لقدر من القدرة العسكرية الهجومية تجعلها قادرة على تدمير بعضها البعض، في ظل عدم تمكنها من التحقق من نوايا بعضها. وكذا مع كونها فواعل عقلانية، فهي على دراية ببيئتها الخارجية وتخطط استراتيجيا للبقاء فيها. فالبقاء يشكل الهدف النهائي لها. وعليه، فحين تتوافر كل هذه المتغيرات، ستتولد دوافع قوية لدى القوى العظمى تجعلها تفكر وتتصرف بطريقة عدوانية إزاء بعضها البعض. ما ينتج عنه ثلاثة أنماط عامة للسلوك: الخوف والإعتماد على الذات وتعظيم القوة. (171)

ويتفاوت مستوى الخوف بين الدول من حالة إلى أخرى، لكن لا يمكن خفضه مطلقا إلى مستوى غير منطقي. فالمخاطر ببساطة أكبر من أن تسمح لذلك بالحدوث. كما أن القوى العظمى تدرك أنها تعمل ضمن عالم من المساعدة الذاتية، فضمان بقائها يحتم عليها الاعتماد على ذاتها، لأن الدول الأخرى تمثل خطرا محتملا في ظل غياب سلطة عليا يمكن اللجوء إليها. وعليه، وانطلاقا مما ذكر آنفا، ستدرك الدول أن أفضل طريقة لها للبقاء هي أن تكون قوية على نحو استثنائي. (172)

ومنه، فالقوى العظمى وبدافع ضمان أمنها الخاص وبقائها، ستدرك أن الموقف الأكثر أمانًا في النظام هو الهيمنة الإقليمية وإن كانت الهيمنة العالمية ستكون أكثر أمانًا، لكنها غير قابلة للتحقق بشكل

---

(169) ميرشايمر، *مأساة سياسة القوى العظمى*، 15-16.

(170) نفس المرجع، 27.

(171) نفس المرجع، 38-40.

(172) Mearsheimer, "Structural Realism," 80.

أساسي. ويتفق هذا الطرح مع الواقعية الكلاسيكية، فكما جادل "جورج ف. كينان" George F. Kennan بأنه لا وجود أي شخص عظيم بما يكفي لإقامة هيمنة عالمية. [173]فأفضل نتيجة يمكن للدولة أن تطمح للوصول إليها هي أن تصبح مهيمناً إقليمياً، بما يعني سيطرتها على المنطقة الجغرافية الخاصة بها. [174]

أما السّؤال الثالث فينبني حول ماهية القوة، وكيف يعرف هذا المفهوم المحوري ويقاس؟ فتعريف القوة يساعد على فهم سلوكيات الدول وطرق التنافس بين القوى العظمى، كما أن توفر مؤشرات جيدة للقوة، يمكننا من توصيف بنية النظام الدولي، بين نظام قائم على الهيمنة أو الأحادية أو نظام ثنائي أو متعدد القطبية. ورابعاً، ماهي الاستراتيجيات التي تسلكها الدول لزيادة القوة أو الحفاظ عليها، حين تهدد قوة عظمى أخرى بتغيير التوازن؟ فأن تكون مهيمنة، يجب على الدولة أن توفر ثلاثة شروط: أن تصبح مهيمنا إقليمياً ، مع اكتسابها للثروة والقوة البرية، وكذا تطويرها لأسلحة نووية. فكل هذا يمثل خطوة نحو القوة، هذه القوة التي يتم تحقيقها في المقام الأول من خلال استراتيجيات الحرب والابتزاز والإغراء وكذا إراقة الدماء. [175]

لقد كانت الحرب والتهديد بها على الدوام الاستراتيجيتين الرئيسيتين للدول في تعزيز قوتها، أما فرض "التوازن" balancing و"تمرير المسؤولية" buck-passing فقد كانتا سبيلا للقوى العظمى في الحفاظ على توزيع القوة كلما واجهت منافسا خطراً. [176]

> "يدرك [الواقعيون الهجوميون] أن الدول المهددة غالبا ما تتوازن ضد الخصوم الخطرين، لكنهم يؤكدون على أن التوازن قد يكون غير فعال، وبالأخص إذا تعلق الأمر بتشكيل تحالفات توازنية [...] علاوة على ذلك، فإن الدول المهددة غالبا ما تختار تمرير المسؤولية بدلا من انضمامها إلى تحالف موازنة. بكلمة أخرى، فهي تحاول اقناع الدول الأخرى بأن

---

(173) Jonathan Kirshner, "The Tragedy of Offensive Realism: Classical Realism and the Rise of China," *European Journal of International Relations* 18, no. 1 (August 17, 2010): 60, doi:10.1177/1354066110373949.

(174) Mearsheimer, "Structural Realism," 88.

(175) Brandon Valeriano, "The Tragedy of Offensive Realism: Testing Aggressive Power Politics Models," *International Interactions* 35, no. 2 (May 20, 2009): 181, doi:10.1080/03050620902864493.

(176) ميرشايمر، *مأساة سياسة القوى العظمى*، 16-18.

تتحمل عبء كبح الخصم القوي بينما تبقى هي في الظل. وهذا النوع من السلوك المألوف بين القوى العظمى يهيئ الفرص أيضا لشن عدوان." (177)

ففي مواجهة القوة الصاعدة، يكون لدى الدول المهدَّدة حوافز للسماح للآخرين بتحمل تكاليف موازنة المعتدي. ويميل أدب العلاقات الدولية إلى اعتبار "المسايرة والاتباع" Bandwagoning أو الانضمام إلى الجانب الأقوى بمثابة استراتيجية معاكسة لتحقيق التوازن. غير أن هذا التنازل عن القوة للمعتدي تعده الواقعية الهجومية انتهاكا للمبادئ الأساسية للواقعية. فما إذا كانت قوة عظمى ستختار التوازن أو تمرير المسؤولية يعتمد على توزيع القوة والجغرافيا. فالمرجح أن تمرر القوى العظمى المسؤولية بوجود التعددية القطبية ومتى كانت لا تتقاسم حدودا مع المعتدي. وعليه، فمن الصعب تشكيل تحالف توازني ضمن الأنظمة متعددة الأقطاب بسبب جاذبية تمرير المسؤولية. (178)

ويتعلق السؤال الخامس بسببية الحرب، وتحديدا بالعوامل المتعلقة بالقوة التي تجعل التنافس الأمني يشتد ويتحول إلى نزاع مفتوح؛ أما السّادس فينصرف إلى متى تلجؤ القوى العظمى المهددة إلى فرض التوازن على خصم خطر، ومتى تحاول تمرير المسؤولية إلى دولة أخرى مهددة؟ تجيب الواقعية البنيوية بأن الدول في إمكانها الإنخراط في الحرب لعدة أسباب، غير أن النسخة الهجومية منها ترى أن الأمن ليس على الدوام القوة المحركة للذهاب إلى الحرب، فقد تكون الأيديولوجيا أو الاعتبارات الاقتصادية أو غيرها من العوامل المؤدية إليها. (179)

ومع هذا فالواقعيون البنيويون يؤكدون على أن احتمالا نشوب الحرب تتأثر ببنية النظام الدولي وتوزيع القوى فيها. وتحاج الواقعية الهجومية التي تأخذ في الحسبان حالة الاستقطاب وتوازن القوة بين الدول القيادية في النظام على أن النظم ثنائية القطبية تكون الأقرب إلى السلام والأكثر استقرارا، فيما تكون النظم المتعددة الأقطاب غير المتوازنة الأقرب إلى الحرب. أما النظم المتعددة الأقطاب المتوازنة فتقع في منزلة وسط بين الاثنين. ويعزو ميرشايمر هذا إلى ثلاثة أسباب: أولا، ثمة فرصا أكبر للحرب بسبب وجود عدد من النزاعات الثنائية في النظم متعددة الأقطاب أكثر منه في النظم ثنائية القطبية؛ ثانياً، عدم التوازن في القوة أكثر شيوعا في العالم متعدد الأقطاب ولذلك يزداد احتمال أن تمتلك القوى

---

(177) Mearsheimer, "Structural Realism," 81.

(178) Yuan-Kang Wang, "Offensive Realism and the Rise of China," *Issues and Studies* 40 (2004): 178–79, https://bit.ly/2UJbBou.

(179) Mearsheimer, "Structural Realism," 84.

العظمى القدرة على الانتصار في الحرب، ما يجعل الردع أكثر صعوبة والحرب أكثر احتمالاً؛ ثالثاً، احتمالات إساءة التقدير والخطأ ضمن التعددية القطبية أكبر، وعادة ما يساء التقدير في اندلاع الحرب.(180)

كما أسلفت ابتداء، فالواقعية الهجومية قد تعرضت للكثير من الانتقادات؛ يعتقد "جوناثان كيرشنير" Jonathan Kirshner أن واقعية ميرشايمر قد شيدت على أرض هشة. فعلى الرغم من أنه يقدم نظرية حول كيفية تصرف الدول، فقد أُجبر منذ البداية على مناشدة بعض المتغيرات التي يرفضها نموذجه بطريقة أو بأخرى. ففي هذا النموذج، تكون الدول عقلانية إلا أنها في بعض الأحيان "تقوم بحماقات". كما أن هذه الدول تعمل من منطلق واقعي act as realists غير أن متغيرات من قبيل السياسة الداخلية والأيديولوجيا غير ذات صلة. (181)

باستخدامه بيانات الصّراع من 1816 إلى 1992 وكذا بمقارنتها بالتفسير الأقاليمي للحرب لـ"فاسكيز" Vasquez والتصور القائم على المعايير لفالرشتاين، عمد "براندن فالريانو" Brandon Valeriano إلى اختبار الدقة الامبريقية للواقعية الهجومية. فإذا كانت الواقعية الهجومية تعد نظرية مفيدة لتوجيه السلوك، فيجب أن تكون قادرة على الوقوف بثبات عند اختبارها بشكل مستقل، كما يجب أن تكون قادرة على التغلب على التفسيرات المنافسة لها عند وضعها في اختبار معها وجهاً لوجه. (182)

يحاول البعض إعادة صياغة هذه النظرية بحيث يرون أنها بحاجة إلى أن تمتد وتتوسع للنظر في الدوافع المحلية والإقليمية للعمل الخارجي للدولة. غير أن هذا الإجراء يحد من قصدها الأصلي بما أن هدفها يبدو أنه يشير إلى قوة المقاربة القائمة على البنيوية. (183)

بحسب الواقعية الهجومية، فإن أهم الدول في النظام هي القوى العظمى، دون الإلتفات إلى أهمية الدول الصغيرة التي تعد هي الأخرى عناصر فاعلة مهمة في النظام الدولي. كما أن أفعالها والصراع

---

(180) ميرشايمر، *مأساة سياسة القوى العظمى*، 419-25.

(181) Kirshner, "The Tragedy of Offensive Realism," 60.

(182) Valeriano, "The Tragedy of Offensive Realism," 183.

(183) Ibid.

معها يمكن أن يعيق عمل النظام. فقد يكون شرح تصرفات القوى الكبرى تجاه القوى الكبرى الأخرى ممارسة مفيدة، لكن تفاعلات الدولة هي أكبر من أن تكون وقائع لزوج من القوى كبرى. (184)

من جانب آخر، وعلى عكس ما تدعيه واقعية ميرشايمر في أن القوى الكبرى مدمنة على الصراع والحرب، يشير فالريانو رجوعاً إلى فالرشتاين، إلى أنه من النادر أن تنخرط الدول في حروب القوى الكبرى إذا كانت المعايير في النظام تسترشد بمجموعة من القواعد. ومثال هذا مرحلة "الاتفاق الأوروبي" Concert of Europe (1815–1914) ، التي جنبت القوى الكبرى في أوروبا الحرب لأكثر من 50 عامًا. فدراسة فالرشتاين تظهر أنه عندما لا يتم الاتفاق على قواعد اللعبة في النظام – الفترات "الخاصة" Particularist –، فمن المرجح عندها أن تدخل الدول في صراع. غير أنها لن تتصرف دائمًا بشكل عدواني، ولكن فقط عندما لا يقيد النظام تصرفاتها. (185)

من منطلق آخر، ما فشلت الواقعية الهجومية في تطويره هو القضايا الكامنة وراء الحروب والصراعات. فالقضايا لا تفسر الحرب بين ثنائيات القوى في الواقعية الهجومية. فهناك إرادة ثابتة للدول للحصول على القوة عبر الحرب، بغض النظر عن القضية التي هي محل الصراع. غير أن جميع القوى الكبرى لا تسعى إلى الهيمنة، كما لا تحارب جميعها حول القضايا الاستراتيجية العالمية. فاستخدام الواقعية الهجومية يدعونا إلى التغاضي عن القضايا محل الخلاف بين زوج معين من الدول، وكذا تجاهل القيود والخصائص المؤسسية للدول منفردة والتي تؤثر على عمل الدولة. (186)

> "فالحرب بين الدول تنتج تقريبا دائما عن نزاع حول قضية على المحك بين زوج من الدول. إثارة الحروب لا ترتبط بأنماط القوى البنيوية أو ديناميكيات التحالف أو سباق التسلح، بل تعود إلى القضية التي تختلف حولها دولتان. فمفتاح العثور على سبب أي حرب هو التحقيق في ما تتقاتل حوله الثنائيات الدولية." (187)

---

(184) Ibid., 184–85.

(185) Ibid., 186.

يجادل فالرشتين بأن المعايير في النظام الدولي قد يكون لها تأثير مهم على الإنخراط في الصراع. ويجد أن هناك فترات لا تقرر فيها قواعد اللعبة بين الدول، الأمر الذي يجعل هذه الأخيرة تقرر الإعتماد على الأعمال الانفرادية. يصف فالرشتاين هذه الفترة بأنها "خاصة" Particularist. وعلى عكس ذلك، ينظر إلى الفترة التي تحاول فيها الدول وضع مجموعة من القواعد لتوجيه تفاعلاتها بأنها "عالمية". Universalist وهي الفترة التي يندر فيها الإنخراط في الحرب بين القوى الكبرى.

(186) Ibid., 187.

(187) Ibid.

وعليه، فيما تؤكد الواقعية الهجومية على أنه لا يمكن فعل الكثير لتخفيف المعضلة الأمنية في السياسة العالمية. نجد أن هناك نوعين من الأنظمة السّلمية أين اختبرت حرب القوى الكبرى بشكل أقل نسبياً. فإذا وافقت القوى الكبرى في النظام على قواعد معيارية توجه أفعالها، فإنها ستكون أقل عرضة لخوض الحروب والنزاعات. كما أنه إذا لم تقاتل القوى الكبرى حول قضايا الأقاليم مثلا، فمن غير المرجح لها أن تخوض الحرب. فهاتين المقاربتين؛ اللتين تستند إحداها على المعايير في حين تقوم الأخرى على القضايا تصفان سلوك صراع القوى الكبرى بشكل أكثر دقة من الواقعية الهجومية.

تعد قضايا الأقاليم هي السبب الأكثر شيوعًا للحرب. كما أن النزاعات حول الأقاليم تتمتع بقدر أكبر من الوضوع لأي عضو من أطراف النزاع. كما من المرجح أن تكون قابلة للقسمة بسهولة. تعد "الأقاليمية" Territoriality مهمة ضمن الدول التي تقاتل حول قضايا الأقاليم، ليس فقط لأنهم جيران وعلى تفاعل مستمر، ولكن أيضا لأن التفسير الأقاليمي للحرب يفترض أن الأقاليمة البشرية هي مفتاح لفهم أكثرللصراع والحرب بين الدول في النظام العالمي الحديث. وعليه، فقد يكون الأمر أن الدول تميل إلى التصرف بطريقة عدوانية إذا هددت بنزاع حول الإقليم من قبل دولة أخرى. فالنزاعات حول الأقاليم هي أكثر أنواع النزاعات عرضةً للحرب. راجع: .Ibid

الفصل الثالث

نحو نظرية للتغير البنيوي السّلمي

الفصل الثالث - نحو نظرية للتغير البنيوي السّلمي

ينطوي التفكير ضمن الفصل الثالث على محاولة تصور نظرية للتغير البنيوي السلمي، عبر مساءلة مفهوم التغير السلمي بداية؛ أين يمكن النظر إليه ضمن تصورين اثنين: تصور ضيق يشير إلى أن التغيير يحدث دون استخدام للعنف، وبالتالي تجنب الصّراع العنيف بين الوحدات. وتصور يحاجج بأن عملية التغير السّلمي لا تتجنب العنف فحسب، بل تعزز التنمية المتبادلة والعلاقات الودية بين الفواعل، وهو التصور الأكثر اتساعًا لهذا المفهوم. إضافة إلى تحليل فكرة وتصورات المجتمعات الأمنية، التي تتأطر بشكل جيد ضمن الطرح البنائي، كون ضمان التوقعات الموثوقة بالتغيير السّلمي يتطلب معايير وهويات جماعية مستقرة وقادرة على تحويل سلوك الدول من أسلوب المساعدة الذاتية إلى نهج بناء الثقة. أما المطلب الثالث من المبحث الأول فسينصرف إلى الحديث عن أهمية الأطر الفكرية والهوياتية في نقاشات التغير السّلمي على مستوى النّظام الدولي، من منطلق أن تفسير الانتقال السّلمي يتطلب البحث في الظروف التي تقوم فيها الدول المتنافسة ببناء صور حميدة لشخصيات بعضها البعض، ومن ثم الانتقال إلى صياغة نظام شرعي ومقبول بشكل مشترك.

من جانبه، سيركز المبحث الثاني على محاولة فهم استيعاب القوى الصاعدة وآليات إدارة عمليات الانتقال السلمي للقوة في النظام الدولي؛ فقدرة كل من القوة المسيطرة والمتحدي الصّاعد على التفاوض والوصول إلى اتفاق حول كيفية تكييف النّظام الدولي السائد مع التوزيع الجديد للقوة فيه، بالإضافة إلى مدى شرعية هذا النّظام والذي يضمن تسهيل الانتقالات السلمية وجعلها أكثر متانة وديمومة. إضافة إلى إبراز دور المؤسسات الدولية كآلية مساعدة على الانتقال السّلمي عبر كونها أحد أشكال الإشراك، مع إيضاح قدرتها على تأطير وكبح أفعال القوى الكبرى.

أما الجزء الموالي فسينصب على تحليل بعض من الحالات التاريخية التي صبغ الطابع السلمي انتقالات القوة فيها، ويتعلق الأمر بالتحول السلمي للقيادة العالمية بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة في الحالة الأولى، وبين هذه الأخيرة والإتحاد السوفيتي في الحالة الثانية.

المبحث الأول

التغير السّلمي في العلاقات الدولية: مقاربة معرفية

شهدت السّنوات الأولى من ثمانينيات القرن الماضي ظهور موضوع التغير كمفهوم نظري في دراسة العلاقات الدولية. فهو من أوجه عدة يشبه الاهتمام الذي حظيت به فهوم مختلفة كـ "العبر القومية" Transnationalism وكذا "الإعتماد المتبادل" Interdependence بداية ومنتصف السبعينيات على التوالي، أو مفهوم "الأنظمة" Regimes عند نهايتها. غير أن مسألة كيفية إدارة التغييرات الطويلة الأمد على المستوى الوطني أو الدولي لاتزال تشكل إلى اليوم مسألة حاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي. على اعتبار أن التغير والصّراعات التي ترافقه لا يمكن تجنبها. فقد يكون النّزاع مرغوبًا به في كثير من الحالات، وخاصة إذا كان شرطًا لتغيير ضروري. من هذا المنطلق، تبقى القضية المركزية في العلاقات الدولية ودراسات النّزاع هي كيفية استمرار التغيير دون الانخراط في الحرب. وعليه، فالتغير السّلمي يرتبط بمنع نشوب صراعات عنيفة محددة، كما يرتبط بإيجاد أنظمة أو مجتمعات سياسية يمكنها استيعاب وتشجيع التحولات على المستويين المحلي أو الدولي.

المطلب الأول- التغير السّلمي بين غياب الحرب وإعادة هيكلة النّظام

لقد شكل السّؤال حول التغير في قوة القوى القائدة، وبالأخص الإستفهام حول سببية كون بعض انتقالات القوة كانت سلمية من غيرها، الموضوع الأهم الذي شغل أدبيات التغير السّلمي في العلاقات الدّولية. فالصعود كقوة عالمية أو الأفول من وضع الهيمنة، كان مناسبة للعنف والحرب في كثير من الحالات في التاريخ العالمي. غير أن بعض انتقالات القوة كانتقال الصّدارة من الإمبراطورية البريطانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا نهاية لحرب الباردة قد عرفت شكلا سلمياَ. [1]

ظهرت مسألة التغير السّلمي ضمن أدبيات العلاقات الدولية في ثلاثينيات القرن الماضي عندما كانت القوى الغربية تواجه التحدي الثاني لألمانيا الناهضة من جديد؛ فقد تطورت فكرة التغير السّلمي ونوقشت على نطاق واسع خلال فترة الخمسة عشر سنة ما بين الحربين العالميتين. أين أخذ النّقاش

(1) Hugh Miall, *Emergent Conflict and Peaceful Change* (New York: Palgrave Macmillan, 2007), 5.

مجراه ضمن رافدين أساسيين. الأول، كان ضمن المحاضرات السّنوية التي نظمها معهد جنيف للعلاقات الدّولية، والتي جاء محتواها مرتبطًا بشكل أساس بعمل عصبة الأمم. وثانيا، المشاركة الأمريكية في تمويل الندوات العلمية وتحويلها إلى معهد، الأمر الذي بدأ يعمل على عكس الأفكار الأنجلو-أمريكية بخصوص سلمية العلاقات الدولية. وهي الأعمال التي نشرت ضمن سلسلة من الكتب بعنوان "مشاكل السّلام" The Problems of Peace. [2]وقد كان المنتدى الرئيسي للنقاش حول التغير السّلمي هو نظام مؤتمرات الدراسة الدولي الذي تم إطلاقه وتنظيمه من قبل المعهد الدولي للتعاون الفكري، الذي بدأ في العشرينيات بدعم التعاون بين مختلف المعاهد العاملة في دراسة العلاقات الدولية. أين ابتدأت سلسلة المؤتمرات الدراسية سنة 1931، واجتمعت في ستة سنوات، معالجة موضوعات تدخلات الدولة في الحياة الإقتصادية (1931-1933) والأمن الجماعي (1933-1935) والتغير السّلمي (1935-1937) على التوالي. [3]

وفي ذات السّياق، وبعد فترة من الإهمال النّسبي من الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، فقد ظهر اهتمام جديد بهذا الموضوع في السّنوات الأخيرة مرده الانشغال بالنزاعات الناشئة في العالم غير المستقر. وإن كان التغير السّلمي سابقاً نقطة محورية في النقاش بين المثاليين والواقعيين، فهو الآن يجذب اهتمام مجموعة متنوعة من التصورات النّظرية. [4]

تنقسم تعاريف التغير السّلمي تقريبًا إلى نوعين أساسيين: تعاريف تعده بديلاً عن التغيير من خلال الحرب أو العنف، وهي ما تشكل تعريفًا ضيقًا للمفهوم، في حين ترى فيه أخرى إعادة لهيكلة النّظام الدولي من خلال إنهاءٍ سلمي للنّظام القائم، وهي الفكرة المشكّلة لجوهر التعريفات الموسّعة له. [5]كما يمكن تعريفه أيضاً ضمن مستويات مختلفة للتّحليل؛ نظمية ومحلية وتفاعلية. فعلى المستوى النظمي يمكننا ضمنه إدراج مسائل واسعة كالنّظام الدولي وحروب الهيمنة والسّلام العالمي. على المستوى المحلي فيمكننا تحليل مسارات الدمقرطة في أمريكا اللاتينية بداية ثمانينيات القرن العشرين، أو الثورات السّلمية التي ظهرت وسط وشرق أوروبا عند نهاية سنة 1989. أما على المستوى التفاعلي فيمكننا

(2) Esko Antola, "Theories of Peaceful Change: An Excursion to the Study of Change in International Relations in the 1930s," *Cooperation and Conflict* 19, no. 4 (1984): 237–38.

(3) Ibid., 238.

(4) Miall, *Emergent Conflict and Peaceful Change*, 5.

(5) Antola, "Theories of Peaceful Change," 238.

الحديث عن التغير السّلمي للأقاليم Peaceful territorial change، مع مناقشة مراجعات وتغيرات الوضع الراهن لها. (6)

1. غياب العنف: التغير السّلمي في مفهومه الضيق

انطلاقا من التعريفات الضيقة، يشبه التغير السّلمي – إبان عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي من نواح مهمة–مفهوم دراسات السّلام والنزاع عن "السّلام السّلبي" Negative Peace كما عبر عنه جوهان غالتونغ في السّتينيات، والذي يشير ببساطة إلى غياب الحرب أو غيرها من وسائل العنف المفتوح في العلاقات الاجتماعية. كما تم طرح حجة مماثلة سنة 1937 من قبل "كريتول" C. R. M. F. Cruttwell مستندًا إلى فكرة أن التغير السّلمي يحدث عندما تكون الدول مستعدة لتقبل التغييرات دون حرب. على أساس أن الحرب قدُ فهمت ضمن هذا المنطق على أنها أداة "طبيعية" للتغيير. بالإضافة إلى كونها أيضًا سمة دائمة في العلاقات الدولية المستندة في جزء أساسي منها على التفاعل بين الدول ذات السّيادة. (7) وفي ذات السّياق، يعرب "برايس وود" Bryce Wood عن فكرة أن تجنب الحرب يجب أن يكون الهدف النهائي لأي طريقة للتغيير السّلمي بقوله :

> "الهدف الجلي من السّعي إلى التغيير السّلمي هو تجنب التغيير عن طريق الحرب. بعبارة أخرى، للحفاظ على السّلام. فإذا كان السّلام هو حقا الهدف الأولي من وراء التحرك نحو التغيير السّلمي، فطبيعة التغييرات قد تكون ضرورية كاعتبار ثانوي." (8)

هذا، ويشير "أري مارسلو كاكوفيس" Arie Marcelo Kacowicz إلى أن التغير السّلمي في العلاقات الدولية هو عملية تعديل للوضع القائم، تم إحداثها بوسائل وإجراءات أخرى غير الحرب. وهو بالتالي نتيجة لبعض درجات التعاون والتفاوض والمساومة بين الأطراف المعنية. (9)

ضمن هذه الرؤية الضيقة للمفهوم، التي تقارب التغيير السّلمي على أنه عملية إعادة ضبط من دون حرب، والتي من النادر جدا مناقشتها لشرعية ومنطق المطالبات بالتغيير، فيمكننا تحديد عدد من مجالات التطبيق الممكنة. يتعلق المجال الأول بإعادة النظر في المعاهدات القائمة بالشّكل الذي يعكس الوضعيات الجديدة ضمن النّظام الدولي. إضافة إلى مجال رئيسي آخر للتغيير السّلمي يرتبط بمسألة

---

(6) Arie Marcelo Kacowicz, *Peaceful Territorial Change* (South Carolina Press, 1994), 5.

(7) Antola, "Theories of Peaceful Change," 239.

(8) Ibid.

(9) Kacowicz, *Peaceful Territorial Change*, 6.

تغيرات الأقاليم والتي تشير إلى التعديلات السّياسية أو التحولات التي تتعامل مع تحويل السيّادة عبر إقليم معين (كالإنفصال) أو تعديلات في الوضع القائم لإقليم الدولة أو غير الدولة دون نقل للسّيادة كالتحييد. [10] أو بالبحث في مجال علاقة التغير السّلمي بقضايا الإستعمار. [11]

بالرجوع إلى أفكار كريتول، يشكل الأمن الجماعي مع الوضع القائم جوهر التغيير السّلمي. فالوضع القائم عادةً ما يفهم على أنه نظام دولي شرعي يتم تحدي شرعيته على المدى الطويل من قبل فواعل غير راضية عنه. وعليه، هناك حاجة إلى التغيير السّلمي من أجل إدخال التعديلات الضرورية على النّظام القائم تغييراً لتأسيساته المادية وغير المادية. ويذهب "وبستر"C. K. Webster إلى شرح هذه العلاقة بين الأمن الجماعي والتغير السّلمي بقوله :

> "الأمن الجماعي والتغير السّلمي هما مظهرين لجميع الجهود لصناعة عالم أكثر سلمية وتنظيماً، ويمكن القول أنه يستحيل أحدهما في غياب الآخر." [12]

ضمن هذه الرؤية، يتم ربط التغير السّلمي بالنّظام بين الدول، أين يتم تحقيق السّلم عبر نظام الأمن الجماعي، الذي يعترف بالدور المتفوق للدول كأعضاء في نظام دولي. فالنزعة الفردانية Individuality لدى أعضاء النّظام الدولي في تحقيق أمنها بجهود وممارسات فردية كانت تمثل المشكل الأساسي للنّظام الأمني القائم آنذاك. وعليه، سيغدو الأمن الجماعي الحل لهذه المشكلة، وهو ما خلصت إليه أعمال مؤتمر لندن للدراسة حول الأمن الجماعي سنة 1935. غير أنه ضمن هذه الفترة، كانت فكرة أن النّظام الدولي هو نظام الوضع القائم تشكل الاتجاه السّائد الذي دارت حوله العديد من أفكار التغير السّلمي. [13] فالزيادة الهائلة في تكاليف وأخطار القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السّياسية جعل التركيز مرة أخرى ينصب حول الأساليب الممكنة لإحداث تغييرات في الوضع الدّولي القائم دون اللجوء إلى العنف. [14] وهو ما يشكل موضوع التغير السّلمي وفقا لـ" فرديريك دان" Frederick Dunn الذي عرّفه بقوله :

---

(10) Ibid., 5.

(11) Frederick S. Dunn, “Peaceful Change Today,” *World Politics* 11, no. 2 (1959): 279, doi:10.2307/2009532.

(12) Antola, “Theories of Peaceful Change,” 241–42.

(13) Ibid., 243.

(14) Dunn, “Peaceful Change Today,” 278.

"يشير مصطلح التغير السّلمي، ببساطة، إلى تعديل الوضع الراهن من خلال الإجراءات الدولية السّلمية وليس بالقوة. فالوضع الراهن هو التوزيع الحالي للحقوق والملكيات التي حددها أو اعترف بها النّظام القانوني. وأي إجراء سلمي لتعديل التوزيع الإقليمي القائم أو وضع أي دولة سينظر إليه على أنه إجراء للتغيير السّلمي. باختصار، يتعلق التغيير السّلمي بكل من التعديلات في توزيع الحقوق والملكيات، وكذا التغييرات في القوانين التي تحكم اكتساب الحقوق والملكيات." (15)

وعلى ذات المسار، فقد تعامل مؤتمر باريس للدراسة سنة 1937 مع مشكلة التغير السّلمي بمصطلحات التغيير في الوضع القائم. فقد خط "موريس بوركين" Maurice Bourquin ثلاث عمليات ممكنة للتغير السّلمي بدلالة التعديل في الوضع القائم. أولاها، أن التعديل في الوضع القائم قد يتبدى أحيانا في شكل فعل تشريعي، كما قد يأخذ سمة الحكم القضائي أو البناء السّياسي أحيانا أخرى. (16)

من جانب آخر، يعد تعريف "إدوارد هاليت كار" Edward H. Carrمثالاً على الفهوم الضيقة للتغير السّلمي. فقد أوضح أن معضلة التغير السّلمي تتعلق

"ضمن السياسة الوطنية بكيفية إجراء التغييرات الضرورية والمرغوب فيها دون ثورة، وفي السّياسة الدولية، كيفية إجراء مثل هذه التغييرات دون حرب." (17)

لقد اتخذ كار موقفا وسطًا بين المثاليين الذين رافعوا لصالح المنظمات الدّولية والقانون الدولي وتنمية معايير التغيير السّلمي من جهة، والواقعيين الذين جادلوا بأن التغيير السّلمي أمر مستحيل تحقيقه في عالم من المصالح المتضاربة على اعتبار أن المجموعات القوية ستستخدم دائمًا وسائل عنيفة للدفاع عن مواقعها في الملاذ الأخير. مع اقتراح، أنه إذا أريد تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السّلمية، فستكون هناك حاجة إلى عملية مماثلة للمساومة، تنطوي على تنافسات وصراعات قوة من نوع غير عسكري. وضمن ذات السّياق، يجادل كار على أن التغيير السّلمي على المستوى الوطني يعتمد على الاستيعاب كما هو الحال ضمن النّظام الدولي.

---

(15) Antola, "Theories of Peaceful Change," 243.

(16) Ibid., 244.

(17) Edward Hallett Carr, *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations* (London: MacMillan and Co. Ltd., 1946), 209.

"فأولئك الذين يستفيدون أكثر من هذا النّظام يمكن على المدى الطويل أن يأملوا فقط في الاحتفاظ به عبر تقديم تنازلات كافية لجعلها مقبولة بالنسبة لأولئك الذين يستفيدون منه بشكل أقل. وتقع مسؤولية رؤية هذه التغييرات تجري بطريقة منظمة على المدافعين بقدر ما تقع على عاتق المتحدّين." (18)

غير أنه لا يمكن مناقشة التغيير السّلمي من جانب القوة وحدها. فعامل الشرعية على درجة من الأهمية أيضًا بحسب كار؛ فإذا تأسّس أي إجراء منظّم للتغيير السّلمي في العلاقات الدّولية، فبطريقة ما يجب إيجاد طريقة لإرساء قواعده ليس على القوة وحسب، بل على التسوية الصّعبة بين القوة والأخلاق التي تشكل أساس كل الحياة السّياسية. فالتغير السّلمي يتطلب وسائلاً يمكن من خلالها للفواعل متابعة صراعاتها على المصالح كالمساومة والوسائل السّياسية. كما يتطلب وجود حد أدنى من الشعور بالجماعة أين يمكن إنشاء بعض القواعد والمعايير المشتركة للسّلوك المقبول بين الأطراف. (19) هذه الأخيرة التي شكلت قاعدة لأعمال كارل دويتش وزملاؤه حول الجماعات الأمنية؛ فالشعور بالجماعة يعني أن هناك اعتقاد من جانب بعض الفواعل بأنهم قد توصّلوا إلى اتفاق حول نقطة واحدة على الأقل، وهي أن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب ويمكن حلها من خلال مسارات التغيير السّلمي؛ أي عادة عن طريق الإجراءات المؤسّسية، دون اللجوء إلى القوة على نطاق واسع. (20)

2. التغير السِّلمي وإعادة هيكلة النّظام الدولي

تطورت فكرة التغير السّلمي تدريجياً نحو تفسير أوسع نطاقاً يشير إلى ضرورة تجاوز بنية الوضع الراهن في النّظام الدولي. فأهمية التجارة والعلاقات الإقتصادية قد جعلت من الضروري إدراجها ضمن إطار المناقشات حول التغير السّلمي. فقد ناقش مؤتمر باريس أيضًا بالإضافة إلى العديد من الموضوعات الخاصة بالأمن الجماعي من منظور أوروبي، مواضيع كالسّكان والمستعمرات وغيرها، من منطلق أن انعكاساتها على مشاكل التغير السّلمي لها أهمية بالغة بعد مشكلة تجنب الحرب. (21)

في الثلاثينيات من القرن الماضي، طورت طريقتان رئيسيتان للتعامل مع التغير السّلمي بمعناه الأوسع. كانت الأولى نهجًا لتوسيع المناقشة في إطار النّظام الدولي القائم إلى مجالات جديدة شكلت

---

(18) Ibid., 169.

(19) Miall, *Emergent Conflict and Peaceful Change*, 7.

(20) Ibid., 8.

(21) Antola, "Theories of Peaceful Change," 244.

أهمية واضحة لأجل السّلام. أما الأخرى فقد كانت أكثر تأسيسًا من خلال حججها التي دعت إلى فلسفة جديدة للعلاقات الدولية. فقد كانت هناك حاجة إلى فلسفة جديدة لتجاوز النّظام المتمركز حول الدولة، وكذا نظريات العلاقات الدولية التي اعترفت فقط بالدول كوحدات فاعلة في العلاقات الدّولية. وهي الفكرة التي وسمت بـ "المدرسة التوسيعية" Expansionist School أين وسّع "وبستر" C. K. Webster عام 1937 مفهوم التغير السّلمي ليشمل ثلاث أنماط من التغيير : (1) تغير سلمي في سبيل تخطي الحرب؛ (2) تغير سلمي لإنتاج العدالة، أو بشكل أفضل لإصلاحها؛ (3) تغير سلمي لإنتاج نظام عالمي أفضل تكيفاً والعمليات المادية والروحية، يكون عاكسًا لحقائق العلاقات الدولية فعلاً. (22)

غير أنه وبتطور الأسلحة، يبقى التغير السّلمي كسبيل لتجنب الحرب منهجًا قابلا للتطبيق، وهو في العصر النّووي أكثر صلاحية منه في ثلاثينيات القرن العشرين. إضافة إلى أنّ التغير السّلمي لإنتاج العدالة يجب أن ينظر إليه على أنّه نمط تغيير دون حرب أكثر منه تغيير لإحداث "سلام إيجابي." Positive Peace أما التغيير لصناعة نظام عالمي جديد يعكس حقائق العلاقات الدّولية أكثر مما هو عليه النّظام القائم فيجب أن يكون قادرا عل أن يمنح إطاراً من الرضى تستطيع الدول من خلاله تلبية احتياجاتها الأمنية الأساسية دون استخدام أو حتى التهديد باستخدام الحرب كأسلوب نهائي للتغيير. (23) فمن وجهة النظر هذه، شدّد "ديفيد متراني" David A. Mitrany على الحاجة إلى نظام سياسي جديد في النّظام الدولي، مشيراً إلى الأهمية المتزايدة للرخاء الاقتصادي والسّعي إلى جعل الولاءات الوطنية أقل أهمية بالنسبة للمواطنين. ولذلك، فهناك حاجة لأنواع جديدة من المؤسّسات والتعاون الدولي يمكن أن تساعد في تحقيق الوحدة. وهو ما يجعل التّعاون الدولي تدريجيًا ضرورة، وتبقى مشكلة التغيير مرتبطة بكيفية تحقيق هذا التعاون. من هذا المنطلق، لا يتم إنتاج التغيير السّلمي من قبل القانون ولا من صنع القواعد ذات الصّلة، ولكن من خلال التغييرات العميقة في توقعات وولاءات الأفراد. فالتغير السّلمي هو في المقام الأول نموذج للتقدم الاجتماعي الذي يجب الحفاظ عليه من خلال الترتيبات السّياسية المناسبة. هذه الترتيبات التي تظهر كوظيفة لديناميكية التقدم الاجتماعي. (24)

---

(22) Ibid.

(23) Ibid., 245.

(24) Ibid., 246.

من جانب آخر، قام غالتونغ بانتقاد المفهوم السّلبي للسّلام القائم على انتفاء "العنف المباشر" Direct violence الممارس من قبل الفواعل بشكل قصدي. وبدلاً من ذلك، فقد اقترح مفهومًا موسّعًا للسّلام ينطلق من رؤية موسّعة للعنف الذي قد يأخذ شكل "العنف الهيكلي"Structural violence – الضرر غير المباشر الكامن ضمن البنيات الاقتصادية والسّياسية سواء داخل الدولة أو بين الوحدات في المجتمع الدولي– أو "العنف الثّقافي" Cultural violence – السّمات الثقافية التي تبرر العنف أو عدم احترام قيمة الآخرين وكرامتهم –. وعليه، ففكرة السّلام تكمن من جهة في غياب كل من العنف الهيكلي والثقافي، فضلا عن العنف المباشر. إضافة إلى بناء سلام مباشر يتعلق بتبادل الوحدات للمنافع لا للأضرار، وكذا هيكلي يتجسد في بناء تعاون مستدام، منصف اقتصاديًا ومتساوٍ سياسياً ضمن البنى التي تشكل الفواعل جزءا منها. وكذا لثقافة سلام تعمل على ترسيخ وتحفيز النوعين السّابقين. [25] من هذا الرؤية، يشكل السّعي إلى تحقيق أهداف مشتركة، في إطار التعاون المتبادل أساس السّلام. وبهذا يكون التغير السّلمي هو التكيف مع التغير بالطريقة التي تعزز التعاون المتبادل في تحقيق الأهداف المشتركة وتنمية العلاقات الودية والتعاونية بين الوحدات. [26]

من جهته، يقارب "هايكي باتوماكي"Heikki Patomäki التغير السّلمي على أنه تحول عام للنّظام السّياسي؛ فهو أكثر من طريقة لتجنب الحرب، بل يدور حول إمكانية فتح فضاء سياسي جديد يشكل التغير السّلمي النمط التفاعلي الممكن فقط ضمنه. [27]

إجمالًا، يمكن للتغير السّلمي كمفهوم أن يحمل معنيين أساسيين؛ الأول، تصور ضيق يشير إلى أن التغيير يحدث دون استخدام للعنف، وبالتالي تجنب الصّراع العنيف بين الوحدات. أما الثاني فيرى أن عملية التغير السّلمي لا تتجنب العنف فحسب، بل تعزز التنمية المتبادلة والعلاقات الودية بين الفواعل، وهو التصور الأكثر اتساعًا لهذا المفهوم. على أن العديد من التساؤلات حول المسارات التي تقوم الدول عبرها بتسوية مشاكلها العالقة؛ وكذا سبل إخماد منافساتها الجيوسياسية والنجاح في بناء مناطق سلام. ناهيك عن الأطر التي يتصادق من خلالها الأعداء، وظروف وشروط تشكل مناطق

(25) Johan Galtung and Dietrich Fischer, “Positive and Negative Peace,” in *Johan Galtung* (Springer, 2013), 173–74.

(26) Miall, *Emergent Conflict and Peaceful Change*, 12.

(27) Ibid., 9–10.

السّلام المستقر واستمرارها، كلها تحتاج إلى بحث عميق لأجل الوصول إلى الفهم الجيد لمسارات وأطر التغير السّلمي.

المطلب الثاني – التغير السّلمي: الجماعات الأمنية والسّلام المستقر

يمكن أن تؤدي عمليات انتقال القوة إلى ثلاث نتائج: الحرب، "السّلام البارد" Cold Peace الدال على الاستقرار انطلاقا من المنافسة والردع المتبادل، أو "السّلام الدافئ" Warm Peace الذي يشرح الاستقرار القائم على التعاون والطمأنينة المتبادلة. [28] فالحرب هي قاعدة تاريخية، على اعتبار أن معظم انتقالات القوة قد عرفت صراعًا عنيفاً. أما السّلام البارد، فقد يصبح نتيجة أكثر تواترا للتغييرات النظمية بسبب ظهور الأسلحة النووية. فالمنافسة الأمنية التي عادة ما ترافق انتقالات القوة متضمنة في السّلام البارد، غير أن الردع المتبادل قد يكبح الإنخراط في الحرب. وعلى صعيد آخر، فالتغير النظمي المصاحب بالسّلام الدافئ هو ما يشكل اللغز الأكثر إلحاحا مفهميًا وإمبريقيًا. وعليه، فالأدبيات المتنامية حول "المجتمعات الأمنية" Security Communities قد تكون مُوجّها أساسيًا في هذا الإطار. أين يعمل الباحثون على التحقيق في الكيفية والظروف التي تستطيع الدول من خلالها تطوير توقعات مستقرة للتغير السّلمي. وعلى الرغم من أن الانتقال السّلمي يمكن له أن يحدث حتى في غياب هذه المجتمعات، إلا أن المسار الذي تظهر من خلاله مناطق للسّلام المستقر هو سبيل واضح لحدوث تغييرات نظمية دون اللجوء للحرب. [29]

ما الذي يجعل من العلاقات الأمنية مستقرة، وبالتالي، مفضية إلى سلام دائم؟ ومتى ولماذا يكون السّلام في منطقة ما مستقرًا إلى درجة أن اندلاع حرب كبرى يبقى أمرا غير محتمل الحدوث أو لا يمكن حتى تصوره؟ إنها أسئلة تحتمل طريقتين للإجابة؛ فيجب أن يمتلك نظام معين المتطلبات البنيوية الأساسية اللازمة للاستقرار، أو أن تكون الظروف الاجتماعية والإدراكية للاستقرار مترسخة ضمن العلاقات بين الأطراف الفاعلة الرئيسة. [30] فما يجعل من مناطق السلام المستقر ظاهرة فريدة ومثيرة

---

(28) Charles A. Kupchan, "Introduction: Explaining Peaceful Power Transition," in *Power in Transition: The Peaceful Change of International Order*, ed. Charles A Kupchan (New York: UNUP, 2001), 7.

(29) Ibid.

(30) Raimo Vayrynen, "Stable Peace Through Security Communities? Steps Towards Theory-Building," in *Stable Peace among Nations*, ed. Arie M. Kacowicz et al. (New York: Rowman

للإهتمام ليس ببساطة غياب الصراع، بقدر ما هو تنامي سلام أكثر عمقا واستدامة، بحيث لا يعود غياب الحرب إلى سياسات الردع أو الإنحياز أو اللامبالاة، بل إلى مستوى الود والمجاملة بين الدول الذي يقضي بفعالية على احتمالات النزاع المسلح بينها. ففي الوقت الذي تتشكل فيه مناطق للسلام المستقر، تُسقط الدول الأعضاء فيها سياساتها الحذرة، كما تتخلى عن عسكرة علاقاتها، ويصبح من المسلم به أن أي نزاع من المحتمل أن ينشأ بينها يمكن حله عبر الوسائل السّلمية. (31)

نظريًا، يضم النموذج البنيوي العديد من المتغيرات المختلفة. فالتركيز على عدم التوازن في القوة، وبخاصة رجحان القدرة الهجومية، يفترض أن اختلال التوازن يعزز النزعة التوسعية الهجومية والدفاعية، مع تقويضه للإدارة السياسية للنزاعات. وبالتالي، فالتوازن الهجومي–الدفاعي يعزز من أسس السّلام. وعلى العكس، فإن تطور العلاقات الاقتصادية المتبادلة والملزمة يعزز السلام المستقر، خاصة إذا كانت دول المنطقة محكومة من قبل تحالفات ليبرالية دولية لها مصالح متبادلة في التجارة الحرة والنمو الاقتصادي. كما يمكن للأمن الجماعي التخفيف من حدة المنافسة العسكرية المتبادلة، والقضاء على الفوضى الدولية. فالسّلام المستقر يمكن أن يتحقق من خلال الالتزام المتبادل بالدفاع عن بعضنا البعض ضد أي عدوان. (32)غير أن جميع هذه المقاربات تغفل التصورات المجتمعية؛ فالوحدات لا تتفاعل حصرًا مع الظروف الخارجية الموضوعية وحسب، بل تعتمد أيضًا على الموارد غير الملموسة كالمعرفة والثقة وإمكانية التنبؤ. (33)

وفي ذات السّياق، وانطلاقا من افتراض أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها بعضًا، يدّعي الباحثون وصانعو السّياسات على السّواء بأن نشر الديمقراطية هو نشر للسّلام وسبب في تحقيقه. إلا أنه يبقى ادعاء غير حاسم، على اعتبار أنه حتى الدول غير الديمقراطية يمكن أن تكون من المساهمين الموثوق بهم في الاستقرار الدولي. فعلى الدول أن تحكم فيم إذا كانت الدول الأخرى عدوة أو صديقة من خلال تقييمها لأسلوب حكمها، وليس عبر طبيعة مؤسساتها المحلية. (34)

---

and Littlefield Lanham, MD, 2000), 108.

(31) Charles A. Kupchan, *How Enemies Become Friends : The Sources of Stable Peace* (New Jersey: Princeton University Press, 2010), 2.

(32) Raimo Vayrynen, "Stable Peace Through Security Communities?," 157.

(33) Ibid.

(34) Kupchan, *How Enemies Become Friends*, 3.

ظهر مصطلح الجماعة الأمنية بداية خمسينيات القرن الماضي على يد "ريتشارد فان واجنن" Richard Van Wagenen غير أنه لم يلق الدراسة النظرية والإمبريقية الكاملة له إلا مع العمل الرائد لكارل دويتش ورفاقه العام 1957. أين تم تعريف المجتمع الأمني على أنه مجموعة من الدول المندمجة مع بعضها لدرجة وجود ضمانة حقيقية بأن أعضاء هذا المجتمع لن يقاتلوا بعضهم البعض جسديًا، وسيتم حسم أي نزاع بينهم بطرق أخرى. (35) باختصار، فإن دويتش يزعم بأن تلك الدول التي تعيش في مجتمع أمني لم تخلق ببساطة نظامًا مستقرًا ، بل في الواقع ، سلامًا مستقرًا. (36) وبعبارة أخرى فقد تم النظر إلى المجتمعات الأمنية على أنّها :

> "مجموعة مندمجة، أين يتم تعريف الإندماج على أنه بلوغ الإحساس بالمجتمع، مصحوبًا بمؤسسات أو ممارسات رسمية أو غير رسمية، قوية ومنتشرة بما يكفي لضمان التغيير السّلمي بين أعضاء مجموعة ذات يقين معقول عبر فترة طويلة من الزمن." (37)

بحسب دويتش، يمكن لهذه الجماعات أن تظهر في نسختين مختلفتين، الأولى تتعلق بالجماعة الأمنية المدمجة Amalgamated security community المتشكلة عن طريق الدمج والإتحاد

---

(35) Emanuel Adler and Michael Barnett, "Security Communities in Theoretical Perspective," in *Security Communities*, ed. Emanuel Adler and Michael Barnett (UK: Cambridge University Press, 1998), 6.

(36) Ibid., 3.

(37) Simon Koschut, "Regional Order and Peaceful Change: Security Communities as a via Media in International Relations Theory," *Cooperation and Conflict* 49, no. 4 (2014): 520, doi:10.1177/0010836713517570.

هناك مجموعة غنية ومتنامية من الأدبيات التي تتعامل مع جوانب وأنماط مختلفة لمفهوم المجتمع الأمني. فقد استخدم العديد من الباحثين هذا المفهوم ما وراء نطاقه الأصلي لجعله أكثر ملاءمة لدراسة العلاقات الدولية المعاصرة. كما وُسع استخدامه الامبريقي ووُضع كمفهوم بديل لأشكال أخرى من قبيل الحوكمة الأمنية والأنظمة السّلمية كالتحالفات والمساقات والمنظمات الدولية والأنظمة الإمبراطورية. فكتاب (آدلر وبارنت، 1998) Adler and Barnett ربما يعدّ من أهم المؤلفات العلمية، من بين أخرى التي تدرس مفهوم المجتمع الأمني ضمن التيار السّائد للمقاربات البنائية. ومما لا شك فيه، فليست كل الأعمال العلمية الحديثة حول المجتمعات الأمنية قد اتخذت منعطفًا بنائيًا. فعلى سبيل المثال، يكشف (فايرنان، 2000) Väyrynen عن تباينات هامة بين مفهوم المجتمع الأمني ومفهوم السّلام المستقر، كما ينتقد الأبحاث البنائية بسبب اهتمامها المحدود بالظروف المادية للمجتمعات الأمنية. أما (موريتزين، 2001) Mouritzen فيدعي أنه بإمكان كلا من الجهات الحكومية وغير الحكومية أن تبادر بإنشاء مجتمعات أمنية. في حين وجد (ويبرغ، 2003) Wiberg أن المجتمعات الأمنية تتطور من تحالفات عسكرية قائمة على تهديدات مشتركة. (بوزان وويفر، 2003) Buzan and Wæver من جهتهما قاما بإدراج المفهوم ضمن دراستهما عن مجمعات الأمن الإقليمية. ومن جهتهم، (ناثان، 2006) Nathan و (توسيسيزني، 2007) Tusicisny و(رو، 1999) Roe فقد أكدوا على أهمية العوامل المحلية للحفاظ على المجتمعات الأمنية.

الرسمي لوحدتين أو أكثر من الوحدات المستقلة سابقًا في وحدة واحدة أكبر، مع نوع من الحكومة المشتركة بعد الاندماج. وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية المثال الأوضح على هذا الشكل من الجماعات. أما الثانية فتشير إلى الجماعة الأمنية التعددية Pluralistic security community التي تحتفظ فيها الحكومات المنفصلة باستقلالها القانوني، مع امتلاك الدول ضمنها توافقًا بالقيم الجوهرية المستمدة من المؤسسات المشتركة، وإدراكاتها واستجاباتها المتبادلة. إنها مسألة الهوية والولاء المتبادلين والشعور بال "نحن"، كما أنها مندمجة لدرجة التسليم بالتوقعات الموثوقة للتغيير السّلمي. [38]وعليه، يمكن تصنيف المجتمعات الأمنية التعددية وفقًا لعمق ثقتها، وطبيعة ودرجة إضفاء الطابع المؤسسي على نظام الحوكمة لديها. [39]

من هذا المنطلق، تمثل الجماعة الأمنية شكلاً أكثر تطوراً من السّلام المستقر، أين تتخطى الدول المعنية التوقعات المتبادلة للعلاقات السّلمية، وتصل بشكل توافقي إلى مجموعة من القواعد والمعايير لتوجيه تفاعلاتها. فالتنافس لا يفسح المجال للتعايش السّلمي فحسب، بل إلى مجتمع دولي مسالم ومنظم بقواعد سلوكية ذات طابع مؤسّسي. كما تصبح مصالح الدول الأعضاء موحدة أكثر من كونها منسجمة فقط. هذا بالإضافة إلى تبني الأعضاء لهوية مشتركة بدلا من امتلاكها لهويات منفصلة متوافقة. [40]

غير أن المجتمعات الأمنية تختلف بشكل كبير فيما يتعلق بحدود وقواعد المبادئ التي تتبناها لتعزيز التعاون، كما تتباين آثارها، فبعض المجتمعات الأمنية تحد من التنافس الجيوسياسي بينها بشكل ملحوظ، في حين ترقى أخرى إلى القضاء عليه بشكل كامل. [41]وهنا يميز أدلر وبارنت بشكل مفيد بين ثلاثة أنواع من المجتمعات الأمنية : "الناشئة" Nascent، و"الصّاعدة "Ascendant، و"الناضجة"Mature. ففي المجتمعات الأمنية الناشئة، لا تَسْعَ الحكومات صراحة إلى إنشاء مجتمع أمني. وبدلاً من ذلك، فهي تبدأ التفكير في كيفية تنسيق علاقاتها من أجل زيادة أمنها المتبادل مع خفض تكاليف المعاملات المرتبطة بتبادلاتها و/أو تشجيع المزيد من التبادلات والتفاعلات فيما بينها. وبناء على ذلك، فمن المتوقع أن نشهد العديد من التبادلات الدبلوماسية والثنائية ومتعددة الأطراف، وهو

---

(38) Adler and Barnett, “Security Communities,” 6–7.

(39) Ibid., 30.

(40) Kupchan, *How Enemies Become Friends*, 183.

(41) Ibid., 183–84.

أمر شبيه ببعثات البحث Search missions المصممة لتحديد مستوى ومدى التعاون الذي يمكن تحقيقه. وفي ذات السّياق، ومن أجل تعميق وتوسيع تفاعلاتها، وتعزيز التعاون بينها، وكذا التحقق في ظل غياب الثقة، تلجؤ الدول في كثير من الأحيان إلى إنشاء "أطراف ثالثة"Third-Parties كالمنظمات والمؤسسات التي يمكن لها ملاحظة ما إذا كانت الدول المشاركة تحترم عقودها والتزاماتها. (42)

أما المجتمعات الأمنية الصّاعدة فتعرف بالشبكات الكثيفة والمتزايدة، وكذا بالمؤسسات والمنظمات الجديدة التي تعكس إما تنسيقًا وتعاونًا عسكريين أكثر قوة و/أو تقلل الخوف من الآخر كونه يمثل تهديدًا. إضافة إلى البنى الإدراكية التي تعزز الرؤية والعمل المشترك، وبالتالي تعميق مستوى الثقة المتبادلة، وظهور الهويات الجماعية التي تبدأ في تشجيع توقعات يمكن الاعتماد عليها للتغيير السّلمي. فعلى مستوى التفاعلات، يتم تكثيف وتوسيع القنوات المتعددة التي كانت موجودة في المرحلة الناشئة، وتترسخ الدول ومجتمعاتها بشكل متزايد ضمن شبكة كثيفة من العلاقات التي تُصوَّر جماعيًا على أنها صديقة.(43)

وفي الأخير، تكشف المجتمعات الأمنية الناضجة عن اشتراك الفواعل الإقليمية في هوية تمكنها من تبنى توقعات موثوق بها من التغيير السّلمي، أين يصبح من الصعب عليها التفكير في الحرب فيما بينها. فهناك آليات وأنماط متعددة ومتنوعة من التفاعلات التي تعزز وتعيد تكوين المجتمعات الأمنية؛ فهناك نظام حكم غير رسمي يعتمد على المعاني المشتركة والهوية الجماعية. وبينما لا يزال هناك تضارب للمصالح والخلافات والمساومة غير المتماثلة، يتوقع من الدول أن تمارس مستويات عالية من ضبط النفس. (44)

ضمن هذا النوع، يمكن التدليل على وجود مجتمع أمني ضمن العديد من المؤشرات العاكسة لدرجة عالية من الثقة والهوية والمستقبل المشترك، مع وجود احتمالات ضئيلة أو معدومة حول كون الخلافات البينية قد تقود إلى مواجهات عسكرية، إضافة إلى التمييز بين من هم داخل مجتمع الأمن وبين من يقبعون خارجه. (45)وقد حدد أدلر وبارنت هذه المؤشرات في :

---

(42) Adler and Barnett, “Security Communities,” 50.

(43) Ibid., 53.

(44) Ibid., 55.

(45) Ibid.

- التعددية: Multilateralism فمن المحتمل أن تكون إجراءات اتخاذ القرار وحل النزاعات، وعمليات التحكيم في النزاع أكثر توافقا بين أعضاء المجتمع الأمني. ويعكس هذا النوع من الهندسة درجة الثقة العالية الموجودة في علاقات الدول، أين يتم التعامل مع المصالح المشتركة من خلال آليات مشتركة وتوافقية تدمج تلقائياً مصالح جميع الأعضاء؛ (46)
- الحدود الآمنة: Unfortified borders فعلى الرغم من كون الحدود بين الدول لا تزال قائمة، إلا أنه يتم إجراء فحوص ودوريات على الحدود لتأمين الدولة ضد مجموعة من التهديدات غير تلك الخاصة بالغزو العسكري المنظم؛ (47)
- التغييرات في التخطيط العسكري: Changes in military planning فالافتراضات الخاصة بسيناريوهات أسوأ الحالات لا تتضمن الأعضاء المتواجدين ضمن المجتمع الأمني. وعلى الرغم من احتمال وجود نوع من القلق حول درجة التعاون والمساهمة في الحملات العسكرية المشتركة، إلا أنه لا يتم اعتبار أعضاء المجتمع كأعداء محتملين خلال أي عمليات عسكرية؛
- التعريف المشترك للتهديد: Common definition of the threat وهذا يعتمد على تحديد السّمات الشخصية الجوهرية لأولئك المنتمون للمجتمع الأمني. فكثيرا ما يعرف أعضاء المجتمع الأمني ذواتهم في مقابل الآخر الذي يمثل تهديدا للمجتمع؛ (48)
- الخطاب ولغة المجتمع: Discourse and the language of community فالخطاب المعياري للدولة وأفعالها تعكس معايير المجتمع. وبالتالي، فمن المرجح أن يعكس هذا الخطاب معايير مجتمع أمني ما، ويشير إلى كيفية اختلاف معاييره عن معايير تلك الدول القابعة خارج المجتمع. (49)

وضمن ذات السّياق، ولدراسة التغيير السّلمي على المستوى الدولي، فالاستبصارات البنائية تقدم مجموعة من الرؤى القيمة. فهي تجادل عمومًا بأن بنية العلاقات الدولية لا تحدد بعوامل مادية وحسب، بل حتى البنى الاجتماعية والفكرية كذلك تشكِّل تفضيلات وهويات الفواعل، وبالتالي إمكانية التأثير في سلوكياتهم. وعليه، فتصورات المجتمع الأمني تتأطر بشكل جيد ضمن الطرح البنائي لأن ضمان "التوقعات الموثوقة بالتغيير السّلمي" في المجتمعات الأمنية يتطلب معايير وهويات جماعية مستقرة

---

(46) Ibid.

(47) Ibid.

(48) Ibid., 56.

(49) Ibid.

وقادرة على تحويل سلوك الدول من أسلوب المساعدة الذاتية إلى نهج بناء الثقة. [50]من هذا المنطلق، يجادل البنائيون بأن ظروف الفوضى لا تحد الفواعل الدولية ضمن أسلوب المساعدة الذاتية، بل تسمح بأشكال أخرى من السّلوك انطلاقا من الطريقة التي ترى بها الفواعل نفسها وبيئتها الاجتماعية. ونتيجة لذلك، ومن خلال تعديل سلوكها، فقد تعمل الدول على تهيئة الظروف التي تصبح معها العلاقات السّلمية والمستقرة ممكنة ومحبذة بشكل كبير. وهي إذ تفعل ذلك، فقد تُنشئ حالة من اليقين ومستويات عالية من الثقة بين بعضها البعض. [51] وبمرور الوقت، قد تتطور علاقات الثقة المتبادلة هذه إلى "ثقافة ثقة" Culture of trust لتصبح ميزة سياقية تشكل سلوكيات الفواعل وتؤطرها. [52]

ضمن هذا الإطار، يمكن القول بأن علاقات الثقة تشكل الهويات وتعزز المعايير، كما تساعد على التغلب على المصالح المتباينة للأعضاء. وفي مقابل ذلك، فإنه من الواضح أن الهويات المشتركة والامتثال للمعايير تسهم في زيادة الثقة والمساعدة في حل نزاعات المصالح بين الأعضاء. وعليه، فالثقة في العلاقات الدولية هي خاصية سياقية ولها وظيفة مهمة لضمان قدرة النّظام على العمل بشكل سلمي.[53]

> "[وفق هذا المعنى] يمكن تعريف المجتمع الأمني على أنه ترتيب جماعي يكون لدى أعضائه أسباب للثقة بأن استخدام الإكراه العسكري والاقتصادي في علاقاتهم المتبادلة أمر غير محتمل. وهو يتسق مع فكرة دويتش حول أن الثقة ترتبط في المقام الأول بالتنبؤ بالسّلوك. وترتبط القدرة على التنبؤ، بدورها ارتباطًا وثيقًا بالتوقعات حول الطبيعة السّلمية للتغيير، والتي هي من صميم المجتمع الأمني. والجانب الآخر للثقة هو التأكيد على أن التوقعات يمكن الوثوق بها فعلا. كما يجب أن يكون هناك ضمان حقيقي كما يقول دويتش، من أن الثقة والقدرة على التنبؤ لن تنهار وإلا فهي الحرب." [54]

وعليه، فمتغير الثقة يشكل عاملاً جوهرياً في بناء المجتمعات الأمنية والحفاظ عليها، وكذا في فهمنا لمدى إمكانية ارتباط القيم والقواعد والمصالح ضمن هذه المجتمعات. ولكون ارتباط هذه المتغيرات وأخرى كالقوة والمؤسسات والأفكار والهوية مهمة في فهم الانتقالات السّلمية للقوة، سيستكمل الجزء

---

(50) Koschut, “Regional Order and Peaceful Change,” 525.

(51) Ibid.

(52) Raimo Vayrynen, “Stable Peace Through Security Communities?,” 165.

(53) Ibid.

(54) Ibid., 166–68.

الموالي من الدراسة الحديث عن أهمية الأطر الفكرية والهوياتية في نقاشات التغير السّلمي على مستوى النّظام الدولي.

المطلب الثالث – الصور الحميدة: الدول المعتدلة والانتقال السّلمي

يعد الانتقال السّلمي للقوة فرصة هامة لمتابعة البحث ضمن مجال واسع من الدراسات المرتبطة بالعلاقة بين القوة والمؤسسات والأفكار والهوية. وتتجلى أهمية القوة بوضوح، كون التغيير في توزيعها يثير قبل كل شيء الجدل حول التسلسل الهرمي في النّظام الدولي. غير أنه في ذات الوقت، حقيقة أن المتنافسين على الريادة ضمن هذا النّظام قادرون على إدارة صراعاتهم سلمياً، يوحي بوجود متغيرات مؤسسية وفكرية تنجح في تلطيف المنافسة الأمنية بينهم. [55]ومع أن انتقالات القوة هي أولا وقبل كل شيء خلافات على القوة، إلا أن الانتقال السّلمي ينشأ عن مفاوضات ضمنية وصريحة حول الأفكار والهوية أكثر بكثير من التسويات أو التفاوض حول التوازن المادي للقوة. [56] وهو الادعاء الذي يجد له أصلا عند البنائيين الذين يعتقدون أن نوعية الحياة الدولية تتحدد بمعتقدات الدول حول بعضها البعض وقناعاتها وتوقعاتها. هذه المعتقدات والقناعات والتوقعات المتشكلة ضمن أبنية ذات صبغة اجتماعية، أكثر منها أبنية مادية بحتة. [57]ومنه، فعلى المتنافسين المحتملين الانخراط أولاً في عملية التقارب الفكري، التي تمكنهم من حل منافستهم على القوة المادية أو جعلها في بعض الحالات غير ذات مغزى. وعليه، فوجود إطار فكري مشترك بينهم يلطف، إن لم يُزل الإحساس بالتهديد المتشكل عندهم. [58] فالعوامل الفكرية المعرفة على أنها التأويلات الجماعية المعبرة عن المعنى الاجتماعي للقوى المادية، تبرر للأشخاص سببية كون الأمور كما هي عليه، كما تمنحهم التوضيحات بشأن كيفية وجوب استخدام قدراتهم المادية وقوتهم. [59]من هذا المنظار، فإن تفسير الانتقال السّلمي يتطلب البحث في الظروف التي تقوم فيها الدول المتنافسة ببناء صور حميدة لشخصيات بعضها البعض، ومن ثم الانتقال إلى

---

(55) Kupchan, "Introduction," 8.

(56) Ibid.

(57) ألكسندر فندت، *النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية*، تر. عبد الله جبر صالح العتيبي (الرياض: النشر العلمي والمطابع،2006)، 32.

(58) Kupchan, "Introduction," 8.

(59) Flora Matthaes, "How Did the Interplay of Material and Ideational Factors Shape European Armament Cooperation Post-Cold War?" (Leiden University, 2018), 5.

صياغة نظام شرعي ومقبول بشكل مشترك. [60] ومن هنا، يعتقد كوبشان في أن التقاربات الفكرية تفسح المجال للانتقال السّلمي من خلال ثلاث آليات سببية مرتبطة ولكنها متمايزة عن بعضها البعض.

فبداية، على المهيمن والمتحدي الصّاعد أن ينخرطا ضمن عملية مستمرة من الكبح الاستراتيجي والاستيعاب المتبادل التي تمكنهم في نهاية المطاف من رؤية بعضهم بعضاً ككيانات معتدلة. وبعبارة أخرى، يجب على كل طرف أن يعزو إلى الآخر مجموعة من الخصائص التي تولد إحساسًا بالألفة بشكل ثابت ومتبادل.

> "إنه بناء متبادل لصور حميدة تمكن كلا الطرفين من النظر إلى القوة المادية للآخر على أنها غير مهددة، إن لم تكن في الواقع مصدرا للأمن المتبادل." [61]

أما ثانياً، فينشأ الانتقال السّلمي من التقارب الفكري عندما ينجح المهيمن والمتحدي الصّاعد في تشكيل اتفاق حول الخطوط العريضة لنظام دولي جديد. فعلى كلا الطرفين أن يكونا قوى راضية إذا كان للإنتقال أن يحدث دون حرب أو ردع متبادل. وينشأ هذا الرضى المتبادل من مفاوضات ديناميكية حول طبيعة النّظام الناشئ. أين يشمل توافق الآراء بين الأطراف العناصر الأساسية لهذا النّظام والمتمثلة في: التسلسل الهرمي الجديد للقوى والقواعد الأساسية المتعلقة بالتجارة واستخدام القوة، وكذا إجراءات إدارة التغيير الإقليمي، إضافة إلى الاعتراف المتبادل بمجالات التأثير. [62]

ثالثًا، لا يعتمد الانتقال السّلمي على قدرة المهيمن والمتحدي الصّاعد على صياغة اتفاق على النّظام وحسب، ولكن أيضًا على قدرتهما على شرعنة هذا النّظام. فالنّظام ينشأ من التوصل إلى اتفاق حول التعاقدات السّلوكية ومؤسسات الحكم. في حين تتطور الشرعية من تأسيس تلك التعاقدات والمؤسسات ضمن إطار معياري أوسع. ومنه فالأطراف مدعوة إلى التوصل إلى إجماع ليس فقط على القواعد، بل على القيم التي تكمن وراءها. إن الشرعية تعمق من استدامة التغيير السّلمي عن طريق حمايته من انقلاب النخب، والحصول على الموافقة الشعبية لدعم النّظام الدولي السّائد. [63]

> "فالصور الحميدة والنّظام وكذا الشرعية تعمل معًا بطريقة تراكمية. ويشكل البناء المتبادل للصور الحميدة أساسًا لسلسلتنا السببية. لكن الصور الحميدة وحدها غير كافية لإنتاج

---

(60) Kupchan, "Introduction," 8.

(61) Ibid.

(62) Ibid., 8–9.

(63) Ibid., 9.

انتقال سلمي. فالقوة وإدارتها لا تزال مهمة، كما الاتفاق على النّظام هو أيضا شرط ضروري. ويمكن للصور الحميدة أن تستمر مؤقتًا في حال عدم وجود اتفاق على النّظام، ولكن من المحتمل أن تتآكل إذا لم يتم ترسيخها ضمن المبادئ النظمية. وبطريقة مماثلة، يمكن للدول القائدة إقامة النّظام دون مشاركتها صورا حميدة مع بعضها البعض، غير أن النّظام عندها يكون ناتجا عن الردع والموازنة، وليس عبر التفاوض والإدارة التعاونية. إنها المزاوجة بين الصور الحميدة والاتفاق على النّظام هو ما ينتج انتقالًا سلميًا." (64)

أما الشرعية فتمثل ذروة العملية. فالإنتقالات السّلمية تحدث حتى في غياب الشرعية. لكن المرونة والمتانة التي تمنحها هذه الأخيرة للنظام المعتدل تجعلها مقوماً هاماً في سلام مستقر ودائم. وعلى هذا الأساس، سيبحث هذا المطلب والذي يليه مزيدا من التعمق في هذه المتغيرات الثلاث ضمن إشكالية التغير السّلمي في النّظام الدولي.

1. تشارلز كوبشان ومفهوم الدولة المعتدلة: الإعتدال كنمط للإنتقال السّلمي

تميّز أدبيات العلاقات الدولية حول أنماط الدول بشكل عام بين الدول التعديلية ودول الوضع الراهن، revisionist and status quo states فاتجاهات التعديل أو الوضع الراهن لدولة ما تشير إلى مدى دعمها أو رفضها للنّظام القائم. هذا النّظام الذي يعكس بشكل واسع المبادئ المعيارية المشتركة حول شرعية النخب المسيطرة وحرمة الحدود والمعاهدات، وكذا حدود استخدام القوة واحترام سيادة الدول الأخرى وسلامة أراضيها ومجالات نفوذها التقليدية. (65)ومنه، فعندما يصنف الباحثون الدول على أنها تعديلية أو دول الوضع الراهن فهم يسعون بذلك إلى شرح النتائج المهمة في السّياسات الدولية كالحرب والسّلم. ويدّعي "جايسون دافيدسون" Jason W. Davidson أنه من المرجح للدول الصّاعدة أن تتبنى أهدافًا تعديلية بمواجهتها ضغوطًا محلية ودولية لفعل ذلك، وكذا متى أتيحت لها الفرصة لتحقيق أهدافها. فهو يعزو التوجهات التعديلية والمحافظة للدول في النّظام الدولي انطلاقا من طبيعة الجماعات المحلية القوية المسيطرة على السّلطة. فحسبه،

---

(64) Ibid.

(65) Steve Chan, Weixing Hu, and Kai He, "Discerning States' Revisionist and Status-Quo Orientations: Comparing China and the US," *European Journal of International Relations*, October 31, 2018, 6, doi:10.1177/1354066118804622.

"إذا كانت الجماعات ذات "التوجه الخارجي" externally oriented كالقوميين مثلا هي من يسيطر على الحكومة، فمن المرجّح أن تصبح الدول الصّاعدة تعديلية، كما من المرجح أن تصير الدول المتدهورة من طالبي الوضع الراهن. غير أنه، إذا سيطر على الحكم جماعات ذات "توجه داخلي" internally oriented على غرار المستفيدين من الرفاهية، فعندها، أن تكون الدول الصّاعدة تعديلية، والمتدهورة تسعى إلى الوضع الراهن يصبح أمرًا أقل احتمالا." (66)

من جهة أخرى، يدافع "بيتر هوجيل" Peter J. Hugill في بحثه تحولات الهيمنة في النّظام الدولي عن فكرة أنه واستنادا للخبرة التاريخية، فالنظرية الملائمة لفهم تحولات الهيمنة تحتاج إلى النظر في عدة أنواع من الانتقال. ففي الواقع، تصبغ أنواع الكيانات السّياسية المتنافسة الانتقال من خلال صراعها الداخلي للسيطرة على أدوات السّلطة ضمن الدول التي تشغلها. وحسبه، فنمط الدول المسيطر الناتج عن هذه الصراعات هو الدول التجارية والدول الإقليمية. ففي الخمسمئة سنة الماضية أو نحوها من عمل النّظام العالمي الحديث، لوحظ أن جميع الدول التجارية الكبرى كانت أو في طريقها إلى الأشكال الرأسمالية للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي. في حين كانت تتجه الدول الإقليمية نحو مزيد من الأشكال الدولتية Statist في تنظيمها الاقتصادي والاجتماعي. من هذا المنطلق، يقودنا نمطا الدول هذه إلى ثلاثة أنواع قاعدية من الانتقال: (1) بين دولة تجارية وأخرى إقليمية، (2) بين دولتين تجاريتين، و (3) بين دولتين إقليميتين. وفي كل حالة إنتقالية، هناك دائما قوة مسيطرة أو المهيمن الآفل، وواحد أو أكثر من القوى المتحدية. كما أن كل نمط دولة؛ تجارية أو إقليمية، وكذا نمطها الفرعي كونها مهيمنة أو متحدية يميل إلى تفضيل استراتيجية اقتصادية محددة. إضافة إلى أنه ضمن جميع أنواع الإنتقالات، تعمل مجموعة معقدة من الشروط على تشكيل الصّراعات. وتتبدى الصّراعات الاقتصادية والسياسية – العسكرية والجيوسياسية كالأكثر أهمية من غيرها. (67)

وعلى صعيد آخر، يقترح كوبشان ثلاثة أنواع من الدّول: المعتدية Aggressor ودولة الوضع الراهن Status quo والدولة المعتدلة Benign. فالدول المعتدية هي كيانات سياسية تسعى إلى القوة

---

(66) Jason Davidson, *The Origins of Revisionist and Status-Quo States* (New York: Palgrave Macmillan, 2016), 2.

(67) Peter J. Hugill, "Transitions in Hegemony: A Theory Based on State Type and Technology," in *Systemic Transitions*, ed. William R. Thompson (New York: Palgrave Macmillan, 2009), 31.

بدلاً من الأمن. وفي سبيل ذلك، فهم يتبعون استراتيجيات استحواذية وجشعة. وعليه، فالتنافس والصّراع ضروري عندهم لتحقيق أهدافهم. من جهتها، تسعى دول الوضع الراهن للحفاظ على النّظام القائم وبالدرجة الأولى التسلسل الهرمي فيه. وذلك من خلال مواجهة التحديات الموجهة لهذا النّظام. فهي ترى في التنافس ضرورة لكبح المتحدين، غير أنها من جهة أخرى لا تبدأ منافسة أمنية أو تنخرط ضمن سلوكيات جشعة. أما الدول المعتدلة فتبحث الأمن عوضًا عن القوة. وهي تقوم بذلك ابتداء عبر تعميق الاستقرار والطابع التعاوني للنّظام الدولي. وعليه، تجدها لا تسع إلى الاستراتيجيات الأمنية التنافسية إلا عند ضرورة مواجهة المتحدين، بل تتبنى استراتيجيات تعاونية، ساعية إلى تعزيز أشكال توافقية للحكم الدولي.[68] فأعضاء الجماعة الأطلسية مثلاً يشعرون بالارتياح في تشجيع بعضهم البعض على اكتساب المزيد من القدرة الدفاعية، لأنه أصبح من غير المعقول أن يستغل أحد الأعضاء مثل هذه القدرة ضد الآخر. وبذات المنطق، ترحب معظم بلدان أوروبا وشرق آسيا بالوجود القوي للولايات المتحدة في مناطقها الخاصة بسبب وجود راحة عميقة في طابع القوة الأمريكية والنوايا الدولية التي تنسبها إلى الحكومة الأمريكية. [69]

> "إن مفهوم الشخصية المعتدلة يرصد بشكل أفضل ما يكمن وراء هذا المستوى الاستثنائي من التعاون. ويُنتج التحول في الهويات الذي تعزوه الدول لبعضها البعض تغييرًا جذرياً في كيفية تفاعلها مع قوة بعضها البعض، مما يمكنها من الإفلات من الديناميكيات التنافسية المتوطنة في السّياسة الدولية." [70]

ومن جهة أخرى، يوضح كوبشان أن صفة الإعتدال تظهر ضمن أبعادها النوعية والكمية والإجرائية؛ بالتعبير الكمي، تنخرط الدول المعتدلة ضمن ما يسمى بـ "الالتزام الذاتي" self binding وذلك عبر كبح الدولة لقوتها والامتناع عن استخدام مواردها وتأثيرها. أما البعد النوعي للطابع الاعتدالي فيتعلق بالأهداف التي تستخدم لأجلها القوة؛ فالدول المعتدلة تسعى إلى إدارة القوة بدلاً من تعظيمها، وكذا لتعزيز المكاسب المشتركة بدلاً من التصرف بطريقة استغلالية. إضافة إلى صياغتها للأوامر بناء على فكرة الجماعة الدّولية. كما أن انتشار القيم والهويات المشتركة يمكن من التغلب على العلاقات

---

(68) Charles A. Kupchan, "Benign States and Peaceful Transitions," in *Power in Transition: The Peaceful Change of International Order*, ed. Charles A. Kupchan (New York: UNUP, 2001), 19.

(69) Kupchan, "Introduction," 10.

(70) Ibid.

التنافسية بينها. وفي الأخير، تنصرف الأبعاد الإجرائية للإعتدال إلى تفضيل المبادرات متعددة الأطراف على أحادية الجانب منها. فالدول المعتدلة تفضل الحكم بالتراضي، ولا تبحث صنع القرار من جانب واحد حين تفشل التّعددية في التوصل إلى نتيجة مقبولة. (71)

وعلى صعيد آخر، يشير كوبشان إلى أن هناك أربع آليات سببية بارزة في تمكين وتسهيل البناء المتبادل للصور المعتدلة بين الدول. أولاها، أن وجود تهديدات خارجية متعددة تخلق دوافعًا لكلا الطرفين في إيجاد طرق لتقليل عدد الأعداء المحتملين الذين يواجهونهم. وعلى أنه ليس من الضروري أن يواجه المهيمن والمتحدي الصّاعد تهديدا خارجيا مشتركاً، إلا أن إحاطة كل منهما بمجموعة من التهديدات الملحة يجعل من المصالحة بينهما خيارًا جذابًا بهدف تحرير الموارد والتركيز على الآخرين. فالدافع ليس تجميع القوة كما هو الحال في الأحلاف. ولكن، بدلا من ذلك، إزالة الأعداء المحتملين عبر تحويلهم إلى أصدقاء. (72)

ثانياً، تؤدي ممارسة الضبط الاستراتيجي دورًا مهمًا في السّماح ببناء الثقة بين الأطراف، مما يؤدي بدوره إلى حدوث تحول إدراكي تدريجي نحو الاتصاف المتبادل بالطابع الاعتدالي. فسلوك الإلتزام الذاتي والمؤسسات تنقل النوايا الحميدة ورغبة الدولة في التخلي عن الفرص المحققة لمكاسب فردية. وبمرور الوقت، يتحول تقدير النوايا الحميدة إلى الإتصاف بسمة الإعتدال. (73)

ثالثاً، يشكل الوجود المسبق للألفة والهوية المشتركة مسهلا لعملية البناء المتبادل للصور الحميدة. أين يمكن للثقافة المشتركة المبنية على أسس الإثنية أو الدين أو اللغة أو العرق أن توفر قاعدة لكلا الطرفين لإظهار توافق متميز في المصلحة وتصور المستقبل. كما يمكن للتشابه في النّظام الداخلي أن يولِّد إحساسًا معينًا بالراحة والألفة. وبالتالي يعمل التماثل الثقافي على تشجيع الإحالة المتبادلة للطابع المعتدل. (74)

رابعاً، تيسر المصالحة والتعاطي المفتوح مع الماضي التصورات المعتدلة، لا سيما إذا كانت الأطراف المعنية قد انخرطت في نزاع مباشر في الماضي. وحتى لو انخرطت هذه الأطراف ضمن سلوك

---

(71) Kupchan, “Benign States,” 19–20.

(72) Kupchan, “Introduction,” 11.

(73) Ibid.

(74) Ibid.

الإلتزام الذاتي وما من شأنه أن يولّد الثقة المتبادلة بينها، فإن العداوات التاريخية المتبقية تعوق تحول الصور الجماعية التي تحتفظ بها الكيانات السّياسية عن بعضها البعض. وعلاوة على ذلك، فإن استعداد الدولة للمشاركة في نقاش مفتوح حول ماضيها يرسل إشارة مطمئنة إلى الدول الأخرى حول طبيعة نظامها السّياسي. وعليه، فالمساءلة والتقييم الذاتي يعزز الإدراكات الخارجية للطابع الإعتدالي للدولة.[75]

من كل ما سبق، يتبين أن للهوية المشتركة والشعور المشترك بالصّفة والشخصية الاعتدالية، دور مهم في خلق مناطق للسّلام المستقر، وكذا فهمنا لمختلف التفاعلات الموجودة ضمن هذه المناطق على غرار الديمقراطيات الأطلسية اليوم. وبالتالي، يجب أخذ هذه المتغيرات في الاعتبار عند النظر إلى أي تحول بنيوي ضمن النّظام الدولي القائم اليوم. فإذا كانت مراكز القوة الناشئة ترى بعضها البعض على أنها معتدلة، فإن إدارتها للتحول السّلمي ستكون أسهل بكثير من تلك الانتقالات النظمية التي عرفت في الماضي.

(75) Ibid.

المبحث الثاني

إستيعاب القوى الصّاعدة وإدارة الانتقال السّلمي للقوة

يجادل هذا الجزء من البحث بأن التفاوض الناجح بين القوة المترسخة في النظام الدولي والقوة الصاعدة، مع أهمية عامل الشرعية هو عنصر حاسم في مسار عمليات الانتقال السلمي للقوة ضمن الأنظمة الدولية. كما يطرح فهما معمقا لفكرة الإستيعاب وإشراك القوى الصاعدة بديلا عن الإحتواء والمواجهة، فالقوى العظمى بإمكانها حل المشاكل الجوهرية التي يطرحها نمو القوة التفاضلي بينها. والتوصل إلى استيعاب بعضها بعضا وتحقيق توافق سلمي. خصوصا في وجود بنيات مؤسسية دولية مرنة بما يكفي للتكيف مع صعود وأفول القوى الكبرى. فكلما كانت هذه البنيات المؤسسية أكثر شمولاً واتساعاً، وكان النّظام الدولي أكثر استيعاباً لزيادة أعضائه وحدوده، كلما ازدادت احتمالات استيعاب مكانة القوى الصّاعدة.

المطلب الأول – التفاوض على النّظام وأهمية الشرعية

ترتبط عملية الإدارة السّلمية للتحول في النّظام الدولي بمدى قدرة كل من القوة المسيطرة والمتحدي الصّاعد على الوصول إلى اتفاق حول كيفية تكييف النّظام الدولي السائد مع التوزيع الجديد للقوة فيه. فبمجرد تجاوز الدولة الصّاعدة العتبة التي تمكنها من تحدي القوة المسيطرة على النّظام، تلج كلتاهما إلى منطقة من الخلاف، أين تبدآن في التفاوض على هرمية القوة وكذا المبادئ والقواعد المنظمة لعمل النّظام الدولي.

ضمن هذا السّياق، يعتقد "يون فونغ كونغ" Yuen Foong Khong بأن صراع الأفكار والقناعات –الخلافات الفكرية– حول النّظام هو أحد الأسباب الملازمة لحروب الإنتقال على غرار التحول النسبي في القوة بين الدولة المهيمنة والأخرى الصّاعدة عند أنصار نظرية تحول القوة. وعليه، فمتى اقتربت قوة المتحدي الصّاعد من قوة الدولة المسيطرة على النّظام أو المهيمن الآفل، كلما زادت توقعاتها بأن أفكارها حول كيفية تنظيم عمل النّظام وحكمه سوف تؤخذ على محمل الجد. وبالتالي، فإذا كانت هذه الأفكار حول النّظام تتعارض جوهريًا مع مفاهيم القوة الآفلة، إضافة إلى كون كلاهما غير مستعد للتنازل، فإن السبب الملازم للحرب سيتحقق، الأمر الذي يصبح معه الصراع بينهما محتملاً جدًا.

وعلى العكس تماماً، إذا تم التفاوض بنجاح على اتفاق حول مبادئ النّظام، فسيختفي السبب الملازم للحرب مع ازدياد فرص الانتقال السّلمي. (76)

يفترض كونغ ضمن حالات القوى الصّاعدة الأربع التي أخضعها للدراسة ضمن نظام آسيا- الباسيفيك – صعود اليابان في شرق آسيا في أواخر القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في مطلع القرن العشرين، ومحاولة إندونيسيا للهيمنة في جنوب شرق آسيا في الستينيات وكذا صعود الصين منذ

الجدول 3-1: نتائج المفاوضات بين القوى الصّاعدة والآفلة في نظام آسيا – الباسيفيك

القوة الصّاعدة	اليابان	الولايات المتحدة	اندونيسيا (1)	الصين – 1980
القوة القائمة/ الآفلة	الغرب (3)	بريطانيا	ماليزيا (2)	الولايات المتحدة
عناصر النظام المتفاوض حولها	الاتفاقات			
الهرمية الجديدة	لا	نعم	لا	لا
قواعد التجارة	لا	نعم	لا	نعم
قواعد استخدام القوة	لا	نعم	لا	لا
إدارة التغيير الإقليمي	لا	نعم	لا	لا
مناطق النفوذ	لا	نعم	لا	لا

(1): 1963-1967 / (2): بدعم من بريطانيا / (3): بريطانيا، فرنسا، ألمانيا.

المصدر: Yuen Foong Khong, "Negotiating Order During Power Transitions'," in Power in Transition: The Peaceful Change of International Order, ed. Charles A. Kupchan (New York: UNUP, 2001), 36.

ثمانينيات القرن العشرين – أن عناصر النّظام الأكثر إلحاحاً للتفاوض حولها أثناء انتقالات القوة هي: هرمية الهيبة، والقواعد الحاكمة للتجارة واستخدام القوة وكذا إجراءات إدارة التغيير الإقليمي والاعتراف المتبادل بمناطق النفوذ. فبتمكن القوة الصّاعدة والآفلة التوصل إلى اتفاق بشأن معظم هذه القضايا أو كلها، فمن المرجح للنظام أن يستقر بشكل سلمي. (77) (أنظر الجدول رقم : 3-1)

وعلى الرغم من ندرتها، إلا أن الأمثلة التاريخية للانتقالات السّلمية للقوة تشير إلى وجود ظروف محددة لا تؤدي فيها عدم الملاءمة بين القدرات والمكانة الذي تحسه القوة الصّاعدة بالضرورة إلى نشوب

(76) Yuen Foong Khong, "Negotiating Order During Power Transitions'," in *Power in Transition: The Peaceful Change of International Order*, ed. Charles A. Kupchan (New York: UNUP, 2001), 34.

(77) Ibid., 35.

الحرب. ويمكن العثور على مؤشرات لهذه الشروط ضمن نطاق واسع من الحجج الليبرالية التي تؤكد على انسجام مصالح الدول مما يساعد على الحد من إدراك التهديد وبالتالي التغلب على المعضلة الأمنية. فمنظرو الاعتماد المتبادل على سبيل المثال، يؤكدون على أن الاعتماد المتبادل يعمل كحافز للدول للتفاوض والاتفاق على التغييرات في النّظام الدولي، وهذا من خلال جعل الحرب مكلفة بشكل غير مقبول. (78)

> "فشرط الانسجام لا يشير إلى القواسم المشتركة فحسب، بل إلى تكامل مصالح وأهداف الدولة. إنه هذا النوع من التبادلية الذي يعزز الاحتياجات التي قد تساعد في التغلب على النزاعات الناتجة عن التغيرات في القوة النسبية." (79)

كما تشير المقاربات الليبرالية أيضا شرط ثانٍ يسهم في نزوع الدول نحو الانتقالات السّلمية: إنه "الألفة" Affinity، المعبرة عن الاعتراف بالهوية المشتركة، سواء كانت عرقية أو تاريخية أو أيديولوجية، وبالتالي فهي ما يقود إلى الفهم والقبول المشترك للنظام المنبثق عن التغير النسبي في القوة وقواعده. (80) وفي ذات السّياق، يفترض "ستيفن روك" Stephen Rock ثلاثة شروط لظهور السّلام بين جميع فئات الدول : (1) عندما تكون الدول غير متجانسة في ممارسة قوتها الوطنية، (2) وغير متجانسة في أنشطتها الاقتصادية، (3) وكذا عند كونها متجانسة في صفاتها الاجتماعية. ومنه، فدلالة هذه الشروط تعني أن السلام ممكن إذا تعارضت أهداف ومصالح الدولة في حدودها الدنيا. إضافة إلى إنتاجها وتصديرها لسلع وخدمات مختلفة، مع تبنيهم لمقاربات إيديولوجية وثقافات سياسية واجتماعية متشابهة إلى حد ما. (81)

غير أن ما يزيد من نجاح الاتفاق على هذا الترتيب الجديد أو النّظام المستقبلي ويجعله أكثر احتمالًا هو: (1) وجود بعض التقارب في الهوية بين القوى المعنية؛ (2) سماح القوة الآفلة بمشاركة

---

(78) Ibid., 38–39.

(79) Ibid., 39.

(80) Ibid.

(81) Thazha V. Paul, "The Accommodation of Rising Powers in World Politics," in *Accommodating Rising Powers: Past, Present, and Future*, ed. Thazha V. Paul (Cambridge: Cambridge University Press, 2016), 9.

تفاوضية حقيقية للقوة الصّاعدة؛ (3) النظر إلى القوة الصّاعدة على أنها "تتمتع بما يلزمها" بخصوص القدرات الحالية والممكنة. (82)

وفي معرض إجابته حول إمكانية التفاوض على الإنتقال السّلمي، يشير فاسكيز إلى أنه انطلاقا من نظرية المساومة العقلانية للحرب، فلا يجب خوض أي حرب من حيث المبدأ إذا كانت الفائدة الصافية للنصر فيها أقل من الفائدة الصافية للمساومة التي تم التوصل إليها بين المتنازعين لتجنب الحرب. فالصراع على القيادة العالمية ينبع من كونها قد تسمح ببناء هيكل سياسي عالمي يحافظ أو يعزز من قوة وتفضيلات القائد العالمي. وعليه، فمن المضامين الهامة للتفسير الذي تمنحه مقاربة "خطوات نحو الحرب" هو أن إحدى الطرق لتجنب حروب الانتقال بين دولتين يكمن في إنشاء صفقة ضمنية أو صريحة بين الدولة الصّاعدة والدولة قائد النّظام الحالي ما يخلق سياقًا مؤسسيًا عالميًا يفيد كليهما.

> "وهنا يتم ترويض قوة القائد الجديد من خلال تشبيكها في مجموعة من المؤسسات الدولية. ولكي يقبل القائد الجديد هذه الصفقة، فإن على السّياق المؤسسي العالمي أن يروض القائد الجديد لا أن يحاول إبقاءه في المرتبة الثانية. فالترتيب الجديد يجب أن يفيد كليهما." (83)

ومن جهته، يفصح ادوارد هالت كار عن وجود أمرين ضروريين في جعل التغيير السّلمي ناجحاً؛ الأول يكمن في كون الدولة المتحدية للوضع الراهن قادرة على التأثير على الدول المسيطرة على النّظام عبر الضغط والتهديد، لأن هذه الأخيرة لن تجد حافزا لإدخال تغييرات على الوضع الراهن مالم تقم الدول الصّاعدة بفعل ذلك. أما الثاني، فنظرا لأن الدول المسيطرة تستفيد من الوضع الراهن، فإن عليها التزام أخلاقي بتقديم تنازلات كبيرة لتحقيق تسوية ناجحة. وهنا استدل كار على أن سياسات الاسترضاء ستعيد الانسجام ثانية بين مكونات النّظام الدولي –توزيع الأراضي، وقواعد النّظام، والعلاقات الاقتصادية...إلخ– ووقائع القوة. وعندها فقط لن تكون هناك حاجة للحرب لإحداث تغيير سياسي دولي وحل انعدام التوازن ضمن النّظام الدولي. (84)

---

(82) Khong, "Negotiating Order," 36.

(83) John A. Vasquez, "Whether and How Global Leadership Transitions Will Result in War: Some Long-Term Predictions from the Steps-to-War Explanation," in *Systemic Transitions*, ed. William R. Thompson (New York: Palgrave Macmillan, 2009), 152.

(84) جيلبن، *الحرب والتغيير في السياسة العالمية*، 249.

وعليه، فالقوى بإمكانها حل خلافاتها عبر عملية التغيير السّلمي، من خلال التنازلات المتبادلة والاتفاق على حل المشاكل الجوهرية التي يطرحها نمو القوة التفاضلي بينها. وبهذه التدابير تتوصل إلى استيعاب بعضها بعضا وتحقيق توافق سلمي. وبحسب جيلبن، فالتغيير الدولي السّلمي يبدو مجديًا جدًّا عندما يشتمل على تغييرات في النّظام الدولي، وصعبا جدًّا عندما يشتمل على تغيير النّظام الدولي. (85)

على صعيد آخر، وكما أسلفنا الذكر، فالانتقال السّلمي لا يعتمد فقط على ظهور نظام دولي مقبول من الطرفين، ولكن أيضاً على مدى شرعية هذا النّظام. وتنبثق الشرعية متى اتفقت القوة السّائدة والمتحدي الصّاعد ليس فقط على قضايا الهرمية ومجموعة القواعد الأساسية المؤطرة لسلوكيات سياساتها الخارجية، ولكن أيضاً على مجموعة من المبادئ المعيارية الأكثر عمقاً. فبدلاً من الاستناد إلى الافتراضات السببية المتبعة لجاذبيتها العملية، فإن المبادئ المعيارية تستند إلى القيم وتتبعها بسبب جاذبيتها الأخلاقية. فالدول تلتزم بها وتبقي عليه لأنها يجب أن تكون، وليس لأن من مصلحتها المادية أن تفعل ذلك. (86)

من جانبه، وفي معرض جداله عن علاقة الشرعية بالقوة وتحولاتها في الأنظمة الدولية، يعتقد "كريستيان روزميت" Christian Reus-Smit بأن الشرعية ليست شيئًا مميزًا عن القوة؛ إنها واحدة من المصادر الحيوية للقوة. وإذا كانت القوة تشكل طبيعة وتطور الأنظمة الدولية، فإن سياسة الشرعية تتضح بشكل بارز في بناء هذه الأنظمة وصيانتها وكذا انهيارها. (87)

> "فالقوة هي نتاج ليس فقط القدرات المادية، بل أيضاً العوامل غير المادية التي تعتبر الشرعية عاملاً حاسماً ضمنها: الإدراك الاجتماعي بأن خطط وأهداف وأفعال فاعل معين

اعتقد كار ان سياسة الاسترضاء فشلت في الثلاثينيات من القرن الماضي لأن ألمانيا المنزوعة السلاح سابقا بموجب معاهدة فرساي لم تكن قادرة في البداية على الأقل على إضفاء الفعالية على مطالبتها بالتغيير، وبالتالي لم يجد البريطانيون والفرنسيون دافعا لتقديم تنازلات ضرورية لتلبية مطالب ألمانيا المشروعة. وعندما صار بوسع ألمانيا فرض مطالبها، لم تعد التنازلات التي عرضتها قوى الوضع الراهن كافية واعتبرت علامة على الضعف لا عملا ينم عن الكرم. وبدلا من أن تسترضي ألمانيا، حفزت على المطالبة بمزيد من التنازلات التي تتجاوز ما يمكن أن ترضى به ألمانيا قبل بضع سنوات. ونتيجة لذلك، لم تقد سياسة الإسترضاء إلى تغيير سلمي بل إلى صراع كبير. راجع: جيلبن، *الحرب والتغيير في السياسة العالمية*، 249-50.

(85) Ibid., 251-52.

(86) Kupchan, "Introduction," 13.

(87) Christian Reus-Smit, "Power, Legitimacy, and Order," *The Chinese Journal of International Politics* 7, no. 3 (2014): 341, doi:10.1093/cjip/pou035.

صحيحة. إن أي فهم واقعي لإعادة تشكيل القوة العالمية الجارية الآن يجب أن يدرك ويفهم مصدر القوة هذا غير المتبلور بشكل كبير amorphous والأقل حسّية." (88)

أما "ملادا بيكوفانسكي"Mlada Bukovansky فيعدها محكاً حاسماً لقياس التغيير في المجتمع الدولي، من منطلق رؤيته للتغيرات النظمية على أنها التحول في معالم الشرعية السّياسية. (89) وبالمثل فقد خلص "آدم واطسون"Adam Watson ومؤرخون آخرون على غرار "أندرياس أوزياندر" Andreas Osiander و"بول شرودر" Paul Schroeder إلى أن الشرعية كانت أحد العوامل الأساسية في تحديد استقرار النّظام في أوقات معينة. (90)

بشكل عام، تشير الشرعية إلى القيمة التي تبرر العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، فهي المسار الذي من خلاله يتم تبرير كل من السّلطة السياسية والطاعة. فالاعتراف بالحق في الحكم يستند إلى مجموعة من الشروط المتعلقة أساسا بالرضى والقيم والهوية وكذا القانون. ومنه تشكل مصفوفة الحقوق والواجبات وكذا المعاملة بالمثل والتوقعات المتبادلة جوهر ديناميكيات الشرعية. الأمر الذي يقود إلى تشكيل نظام من المؤانسة Sociability الذي يتوافق حوله الأطراف. غير أن هذه الموافقة تتطلب وجود محتوى اجتماعي للإشارة إليه والموافقة عليه، هذا المحتوى المزود بالقيم التي بنيت عليها هوية الجماعة وأعضائها. فالقيم تسهم في بناء الفوارق والتراتبيات بين المبادئ التي يُلتزم بها، أو المثل العليا التي يُطمح إليها، وكذا المسارات التي يجب تجنبها. ومنه، فالقيم هي جزء من العملية الدّالة على إجماع الآراء بشأن ما هو ممتدح وما هو مُدان. (91)

ويشير كوبشان ضمن هذه النقطة إلى أن أنظمة الهيمنة مثلاً، سواء أكانت قسرية أم أكثر توافقاً، لها طابع معياري مميز. فالنّظام لا ينبثق فقط من الهرمية الدولية، ولكن أيضًا من حزمة الأفكار والمعايير التي تصبغ طبيعة هذا النّظام وتحكم العلاقات الاجتماعية داخله. وتتنوع حزم الأفكار والمعايير هذه بشكل كبير عبر أنظمة الهيمنة المختلفة، سواء كانت إقليمية أو عالمية. وأكثر من ذلك، فالمعايير

---

(88) Ibid., 342.

(89) Ian Clark, “Legitimacy in a Global Order,” *Review of International Studies* 29, no. S1 (2003): 82, doi:10.1017/S0260210503005904.

(90) Ibid.

(91) Jean-Marc Coicaud, “Legitimacy, Socialization, and International Change,” in *Power in Transition: The Peaceful Change of International Order*, ed. Charles A. Kupchan (New York: UNUP, 2001), 72–73.

المتولدة عن هذه الحزم الفكرية تؤثر على طبيعة واستقرار وديمومة الأنظمة، كما قد تشكل طبيعة الانتقال–سلمياً كان أو عنيفاً– الذي ينشأ عندما يفسح أحد الأنظمة الطريق إلى الآخر. (92)

فالمسافة المعيارية Normative distance بين نظام معين للهيمنة والنّظام الذي يتبعه يمكن أن تؤثر على ما إذا كان التغيير في الهرمية قد يعطل بشكل أساسي النّظام الدولي. وعلى سبيل المثال، فسلمية الانتقال الفريد من الهيمنة البريطانية إلى الأمريكية منها يعود لكون كلا النّظامين يستندان إلى حزمة أنجلو سكسونية من الأفكار والقواعد النظمية. كما قد يعود الأمر إلى أن الاختلافات المعيارية بين الأنظمة المتعاقبة قد خفت مع مرور الوقت بسبب التقارب الناتج عن الضغوط النظمية. (93)

وكما أن الشرعية حاسمة في ضمان الاندماج الوطني وقبول التوزيع اللامتماثل للسّلطة داخلياً، فإنها تسهم أيضاً في التفاوض على قبول التوزيع غير المتكافئ للقوة على المستوى الدولي. ومن أهم متطلبات هذا النوع من الشرعية هو أنها يجب أن تستند إلى قيم وآليات مؤسسية تردد وتراقب بشكل ملائم الجوانب الاستراتيجية للهوية، وأن تكون التغيرات في العوالم الاجتماعية مؤطرة اجتماعياً. أما والأمر غير هذا، فإن الشرعية تهمش وتجرد من قدرتها الإدماجية، مع فقدها لادعاءات صلاحيتها وصدقيتها السياسية والاجتماعية والمعيارية والعاطفية. (94)هذا إضافة إلى أن قَدَرَ شرعية دولية معينة يميل إلى أن يكون مرتبطاً إلى حد كبير بمصير القوى الرئيسة في النّظام الدولي. ومنطلق هذا أن معايير وآليات الشرعية الدولية هي بالأساس سحب وإسقاط للعناصر الرئيسة في الثقافة السّياسية للدولة أو

---

(92) Charles A. Kupchan, “Unpacking Hegemony: The Social Foundations of Hierarchical Order,” in *Power, Order, and Change in World Politics*, ed. G.John Ikenberry (Cambridge: Cambridge University Press, 2014), 20–21.

(93) Ibid., 21.

(94) Coicaud, “Legitimacy,” 70.

يعتقد "جين مارك كواكود" Jean–Marc Coicaud أن الهدف من النظام الدولي هو البحث عن إقامة عدم الاستقرار المؤطراجتماعياً Socialized instability وليس خلق الاستقرار بأي ثمن .وأن الشرعية تشكل عنصر اً أساسًا في عدم الاستقرار هذا. فأن نهدف إلى الاستقرار المطلق هو وهم فضلا عن كونه أمرًا خطيرًا. فكونه وهماً يعود إلى أن طبيعة العلاقات الدولية ستكون في حالة تدفق ثابت كجزء من التاريخ وكأداة له. ومع أن حالة التدفق قد تكون أكثر أو أقل ثباتا، إلا أنها دائمًا ما تتغير في جوهرها.كما أن الاستقرار كهدف نهائي هو أيضا وهم خطير من حيث أنه يميل إلى تجميد قوى التغيير بشكل مصطنع، فارضاً عليها وضعًا راهناً يمكن أن يصبح مع الوقت أقل رغبة وأكثر تحديا. وعلى هذا النحو، فمن المرجح أن يولد الاستقرار المفروض أشكالاً من التغيير غير المنضبط.أما عدم الاستقرار المؤطر اجتماعياً، فعلى عكس ذلك، يُمكّن من السيطرة على التغيير وضبطه لأنه يترك مجالاً له. راجع:.Ibid.,70

الدول المهيمنة على المستوى الدولي. فعبر حيازة هذه الأخيرة للقدرات المادية –السّياسية والعسكرية والمالية...إلخ– وكذا الإدراكية –الدبلوماسية والمعيارية والايديولوجية– إضافة إلى مصلحتها الراسخة في تحديد قواعد اللعبة على المستوى الدولي وانخراطها واستفادتها من التفاعلات الدولية، فإنها تُعَرّف وتضبط وتضمن صلاحية النّظام الدولي. وعليه، فالدول المهيمنة هي من يشرف على إنشاء وسائل التوفيق والتأطير الاجتماعي. [95]غير أنه لابد لهذه الشرعية الدولية أن تكون قادرة على إدماج التغيير، كونه يمثل اختبارها النهائي وعاملا حاسماً في صلاحيتها. وهذا بالنظر إلى كيف يمكن للقيم المشكلة للهوية المعيارية للشرعية الدولية أن تكون قادرة على احتضان التغييرات المتنامية. ويبدو أنه ليست كل القيم لديها القدرة على فعل ذلك، فبعضها يمكنه تقبل والتعامل مع التغيير أكثر من أخرى. وعليه، فإذا كان المحتوى المعياري للشرعية الدولية حريصًا على الحفاظ على الوضع الراهن، فإن هذا سيعوق قدرته الاندماجية، ولا سيما أن القيم المحافظة التي من المرجح لها أن تتمظهر عبر قواعد وإجراءات جامدة في التنظيم والتفاوض. [96]

وفي الأخير، فوجود شرعية دولية منبثقة من القيم التي يستند إليها الانتقال السلمي، ومشتركة بين مختلف الوحدات في النّظام الدولي وخصوصا في عصر الديمقراطية –الشرعية الديمقراطية– تضمن تسهيل مثل هذه الانتقالات السلمية وتجعلها أكثر متانة وديمومة.

المطلب الثاني – الاستيعاب السّلمي للقوى الصّاعدة: المفهوم والاستراتيجيات

في الماضي، شَكّل تمتع القوى الصّاعدة بقوة اقتصادية كبيرة حافزًا في سعيها لبناء قوة عسكرية أكبر مما تحوز، مما شجعها على الانخراط في منافسة مسلحة مع القوى المتحكمة في النّظام. وإن كان لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت القوى الصّاعدة في عصرنا الحالي كالصين مثلاً ستتبع هذا النمط التاريخي، فإنه من غير المرجح لها أن تحل مكان الولايات المتحدة بمعايير القوة العسكرية ضمن المستقبل المنظور. كما أنه من المؤكّد أن أنماطاً مختلفة من موارد القوة في القرن الحادي والعشرين– عدا القوة العسكرية– ستكون حيوية في المطالبة بأدوار قيادية عالمية. وحتى لو لم تَتَحَدَ القوى الصّاعدة النّظام القائم عبر الحرب، فيمكن أن تكون سببًا في إحداث الكثير من الأزمات والاختلالات في عمل

---

(95) Ibid.

(96) Ibid., 86–88.

النّظام. فيمكن للآراء حول الحكم العالمي كما مجالات النفوذ مثلاً أن تعرف قدراً كبيراً من الخلاف وعدم اليقين، مما يعرض العمل الجماعي للخطر. انطلاقا من هذا التصور، سيكون من الضروري لإرساء نظام دولي سلمي استيعاب القوى الصّاعدة ضمن أدوار دولية ذات مغزى. (97)

لقد عُرّف الاستيعاب وفُهم بأشكال مختلفة. فـ"جين كاي" Jin Kai يرى في الاستيعاب مرادفًا لسياسة "الإشراك" Engagement، فأن تستوعِب يعني أن تشارك وتتصالح مع المنافس بدلاً من التنازل له عن كل شيء. (98) وهو عند " كجيل غولدمان" Kjell Goldmann يظهر البعد الثاني لـ "الدولية"*؛ فإذا كان البعد القسري لها يسلم بتناقضات المصالح بين الدول، فإن بعدها الاستيعابي يهدف إلى التخفيف من هذه التناقضات. وينبني النوع الأول على تعزيز المؤسسات الدولية – القانون والمنظمات – في حين يشكل الاتصال والتبادل الملامح الرئيسية للنوع الثاني. فأساس الدولية الاستيعابية هو الاقتناع بأن التطورات التي تحدث بشكل رئيسي لأسباب أخرى غير السّلم والأمن قد تعززهما في الأخير كمنتج ثانوي. ومنه، واتباعاً للدوليين، يجب تشجيع التواصل والتبادل بغض النظر عن سبب حدوثهما لكونهما يساعدان على منع التصعيد والحرب. (99)

كما يشير مفهوم الاستيعاب إلى العملية التي تقر ضمنها القوى الراسخة بوضع القوة الصّاعدة وتقرر إدراجها ضمن النّظام الدولي، مع الدور والمسؤولية المتوافقة ووضعها الجديد. وفي المقابل، توافق الدولة المستوعَبة طواعية على التخلي عن نزعتها التعديلية على الأقل لفترة قصيرة. (100) فالاستيعاب على مستوى القوة العظمى في العلاقات الدولية ينطوي على تكيف القوى الراسخة والصّاعدة وقبولهما المتبادل لبعضهما البعض، مع القضاء على العداء بينهما أو تقليصه إلى حد كبير. (101)

---

(97) Paul, "The Accommodation," 3–4.

(98) Kai, *Rising China*, 38.

* تشير "الدولية" Internationalism إلى مجموعة من المعتقدات التي تفيد بأنه إذا توافر المزيد من القانون والتنظيم والتبادل والتواصل بين الدول فإن هذا سيعزز السّلام والأمن. ومن الشائع استخدام مصطلح الدولية بهذا المعنى في أدبيات العلاقات الدولية، فقد استخدمه هيدلي بول مثلاً في سبيل التمييز بين "واقعية" هوبز و "عالمية" كانط ، و "دولية" غروتيوس.

(99) Kjell Goldmann, *The Logic of Internationalism: Coercion and Accommodation* (London: Routledge, 2002), 45–46.

(100) Vikash Chandra, "India's Accommodation in the Emerging International Order: Challenges and Prospects," *India Quarterly* 74, no. 4 (October 29, 2018): 422, doi:10.1177/0974928418802075.

(101) Paul, "The Accommodation," 4.

"وعليه، فاستيعاب القوة الصّاعدة يعني ببساطة أن القوة الناشئة تُمنح الوضع والامتيازات المرتبطة بمقام القوة العظمى في النّظام الدولي، والتي تتضمن في كثير من الحالات الاعتراف بمجال نفوذها أو القرار بعدم تحديها عسكرياً." (102)

من جهته، يُعلِّق "روبرت روس" Robert Ross – في معرض نقاشه لاستجابات القوى المتوسطة والصغرى لصعود القوى العظمى– أهمية كبيرة على متغيري الجغرافيا والقوة العسكرية في تحديد سياقات الاستيعاب. فهو يجادل بأن القوى العظمى تصعد ضمن جغرافيات متفاوتة، وأن دول الصف الثاني ستعمل على استيعابها في المكان الذي يتجلى فيه هذا الصعود عسكرياً. فبعبارات الجغرافيا، أين تكون القوة العسكرية للقوة الصّاعدة متعاظمة، فالدول هناك ستميل لخيار الاستيعاب. أما أين تكون قوتها العسكرية أضعف، فمن المرجح أن تسعى دول تلك الجغرافيا إلى التوازن معها. (103)

من منطلق آخر، يميز "ت. ف. بول" T. V. Paul بين العديد من أنماط الاستيعاب في السّياسة الدولية؛ أولاً، الاستيعاب التّام Full accommodation على المستوى العالمي يتضمن الاعتراف بوضع القوة الصّاعدة ودور قيادي لها في إدارة السياسة الدولية ضمن مجالي الأمن والاقتصاد. وهذا عبر الاعتراف المناسب بمكانتها داخل المؤسسات العالمية والآليات الإستشارية أين يتم إعطاء صوتها وزنًا كبيرًا من بين أقرانها. كما ينصرف هذا أيضًا إلى اكتساب القوة الصّاعدة قبولًا لشؤونها ضمن مجال تأثيرها. ويشكل استيعاب بريطانيا للولايات المتحدة أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مثالاً لذلك. (104) ثانياً، الاستيعاب الجزئي أو المحدود Partial or limited accommodation والذي قد يركز على بعض الفضاءات والمجالات دون غيرها. فقد يتم استيعاب القوة الصّاعدة على الصعيد المؤسساتي فقط دون استيعابها اقتصاديا أو أيديولوجيا كاستيعاب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للاتحاد السوفيتي في فترة مابعد الحرب. (105)ثالثاً، عدم الاستيعاب Non– accommodation على المستوى العالمي ينم عن تجاهل القوة الصّاعدة – حتى في ظل حيازتها مادياً ما يؤهلها لوضع القوة العظمى– إلى حد كبير في إدارة الحكم الدولي مع عدم الاعتراف بها أو منحها

---

(102) Ibid., 5.

(103) James Manicom and Andrew O'Neil, "Accommodation, Realignment, or Business as Usual? Australia's Response to a Rising China," *The Pacific Review* 23, no. 1 (March 22, 2010): 22–23, doi:10.1080/09512740903398322.

(104) Paul, "The Accommodation," 5–6.

(105) Ibid., 6.

اعترافا ضيقاً في المنتديات الدولية أو التبادلات الثنائية. وفي واقع الأمر، قد تكون هذه القوة هدفاً للعقاب من قبل القوى القائمة في النّظام بسبب سلوكها الحالي أو السابق. وتمثل ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى وكذا اليابان خلال فترة ما بين الحربين المثال هنا. [106] رابعاً، الاستيعاب الرمزي Symbolic accommodation والذي ينعقد عبر إيلاء القوة المسيطرة بعضاً من تدابير الاستيعاب للقوة الصّاعدة ، كاستيعاب الولايات المتحدة للهند منذ عام 2005. [107]أما النمط الخامس فهو الاستيعاب الإقليمي الخاص Region-specific accommodation المعبر عن منح القوة الصّاعدة الأولية في منطقة اقليمية معينة، وليس على المستوى العالمي. [108]

وعليه، فكون الاستيعاب غير العنيف هو حدث نادر في علاقات القوى العظمى عبر التاريخ، أين لا يتم دمج القوى الصّاعدة سلمياً في كثير من الأحيان، إلا أنه من وجهة نظر المهيمن الذي هو في طريقه إلى الأفول، فإن استيعاب القوة الصّاعدة يمثل قراراً عقلانياً، إذا كانت فائدة الاستيعاب تفوق التكلفة. أما من وجهة نظر القوة الصّاعدة ، فإن المساومة من أجل استيعابها سلمياَ تمثل نتيجة باريتو المثلى* إذا كانت الحرب أو الصراع أقل فعالية. [109]ولكون سلوك القوة الصّاعدة يشكل واحداً من أهم العوامل في صياغة النتيجة النهائية لمسار انتقال القوة في النّظام الدولي، فإن البحث في الاستراتيجيات المختلفة الممكن لها اتباعها لتحقيق استيعاب سلمي يمثل حلقة معرفية لا يمكن إغفالها أو إهمالها.

بداية، وانطلاقا من الإطار المادي، فالقوى الصّاعدة تسعى إلى التفاوض حول مستويات أعلى من الأمن، ومزيد من مناطق النفوذ والقوة. أما مثالياً، فهي تساوم من أجل مزيد من الاحترام والهيبة، وكذا مكانة أفضل وأكثر أهمية في المجتمع الدولي. فأحد الأسئلة الشائعة في دراسة صعود القوى في النّظام الدولي يدور حول ما تريده هذه القوى. لكن وعلى الرغم من أهمية معرفة "قائمة رغبات" Wish

---

(106) Ibid.

(107) Ibid.

(108) Ibid.

* أمثلية باريتو Pareto optimality وتسمى أيضاً كفاءة باريتو وهي مصطلح اقتصادي استحدثه العالم الاقتصادي الإيطالي فيلفريدو باريتو ويطلق على حالة الكفاءة الاقتصادية التي تحدث عندما لا يمكن زيادة منفعة مستهلك أو سلعة ما إلا عن طريق الإضرار بمستهلك أو سلعة أخرى، وهي تختلف عن حالة أفضلية باريتو؛ إذ أن حالة الأمثلية لا تتحقق إلا عندما يتم استنفاد كافة التفضيلات.

(109) Kai He, "China's Bargaining Strategies for a Peaceful Accommodation after the Cold War," in *Accommodating Rising Powers: Past, Present and Future*, ed. Thazha V. Paul (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2016), 201.

List القوى الصّاعدة ، فإن جوهر القضية يتمثل فيما إذا كانت إرادة العالم الخارجي وخاصة القوة المهيمنة ستتجه نحو منح أو استيعاب ما تريده وتسعى إليه هذه القوى. (110)

ففيما يتعلق بالمكانة، يعتقد فاركاي بول و"ماهيش شنكار" Mahesh Shankar أنه من المرجّح استيعاب مكانة القوة الصّاعدة إذا لم يتوقع أن تعتبر كل من القوة المهيمنة والصّاعدة أحدهما الآخر على أنه تهديد رئيس لها أولاً، أو إذا كان لهما تهديد رئيسي مشترك يجب موازنته ثانياً. وأخيراً، إذا كانت الأدوات المؤسساتية مرنة بما فيه الكفاية لتقديم تعديل رمزي وحقيقي للمكانة بسهولة أكبر ، وبالتالي إتاحة الفرص المؤسسية للمساومة مع القوى المهيمنة. (111)

وفي ذات السّياق، يرى كاي أن منظار القوة المهيمنة يفصح عن نمطين للاستيعاب؛ أحدهما "استيعاب للمصالح" accommodation for interests، وهو الذي يختار فيه المهيمن استيعاب متطلبات القوة الصّاعدة بسبب العواقب الصعبة التي قد يواجهها إذا هو لم يفعل ذلك. ضمن هذا النمط، يمكن للقوة الصّاعدة تبني استراتيجية "الإشارات المكلفة" costly signaling لتعزيز مصداقية ما تريده. (112) وتشير هذه الاستراتيجية عادة إلى استخدام السلوكيات العاكسة للنوايا، فيمكن اعتبار التهديد موثوقًا إذا تسبب فِعل إرساله في خلق بعض التكاليف التي لا يرغب المرسل في إحداثها إذا لم يكن في الواقع غير راغب في تنفيذ تهديده، فحالة العزم هذه تزيد من الاعتقاد بأن المرسل على استعداد للقتال. ومنه، ولكي يحظى التهديد بالمصداقية، فعليه أن يتضمن بعضاً من التكاليف أو المخاطر المرتبطة به. (113)وتتأتى هذه الخطوة من وجود ميل لدى القوى المترسخة في النّظام في كونها تفضل احتواء القوى الصّاعدة بدلاً من استيعابها متى كانت تكلفة الاحتواء وعدم الاستيعاب أقل من تكلفة اشراكها. ويعود هذا ببساطة لكون الفواعل العقلانية لا ترغب في مشاركة موقعها ومكانتها بسهولة. وتعتمد تكلفة الاستيعاب على عوامل مختلفة كحيازة القوة الصّاعدة للأسلحة النووية ووجود أو غياب منافس إقليمي

---

(110) Ibid., 202.

(111) T .V. Paul and Mahesh Shankar, "Status Accommodation through Institutional Means: India's Rise and the Global Order," in *Status in World Politics*, ed. T .V. Paul, Deborah Welch Larson, and William C.Wohlforth (Cambridge: Cambridge University Press, 2014), 170–75.

(112) He, "China's Bargaining Strategies," 202–3.

(113) James D. Fearon, "Signaling Foreign Policy Interests: Tying Hands versus Sinking Costs," *Journal of Conflict Resolution* 41, no. 1 (1997): 69, http://www.jstor.org/stable/174487.

لها، مع احتمال تحديها للنظام القائم وإنشاء نظام آخر جديد. فقد تزداد فرص الاستيعاب إذا امتلكت القوى الراسخة والصّاعدة أسلحة نووية لأن عاملي الردع النووي والتدمير المتبادل المؤكد يزيدان من تكلفة الاحتواء بشكل كبير. (114)

أما من ناحية ثانية، فالقوة الصّاعدة في حاجة إلى إقناع المهيمنة بمحدودية أهدافها، الأمر الذي قد يجعل هذه الأخيرة تفكر في الاستيعاب عوضاً من الصراع. ولفعل ذلك، تمثل سياسة " كبح الذات" self-restraining إحدى الاستراتيجيات التي من الممكن استخدامها في معالجة مثل هذه المشكلات. فتستطيع القوة الصّاعدة مثلاً أن تختار تطوير أسلحة دفاعية بدلاً من الأسلحة الهجومية. وهي عبر تقييد قدراتها الهجومية، تعمل على تعزيز التزاماتها غير العدوانية بالعالم الخارجي. كما يمكن لها أن تكبح نفسها من خلال المؤسسات متعددة الأطراف باستخدامها لقواعد وقيم هذه المؤسسات في تقييد سلوكياتها. (115)

وإلى جانب استراتيجيتي الإشارات المكلفة و الكبح الذاتي المتأصلة في نظرية المساومة ، يجادل كاي ووالكر أيضا –انطلاقا من نظرية الدور في السياسة الخارجية– أنه في إمكان القوة الصّاعدة تنويع أدوارها في المجتمع الدولي للحصول على فرصة أفضل للقبول من لدن الآخرين. فتنويعها للأدوار في عملية التفاوض سيوفر لها فرصة أفضل للتوصل إلى اتفاق سلمي مع العالم الخارجي. (116)

أما النمط الثاني فهو "استيعاب للهوية" accommodation for identity، والذي ينبني على اعتقاد المهيمن في أن القوة الصّاعدة يجب أن تحصل على ما تساوم وتفاوض عليه، انطلاقاً من كون مطالبها تتناسب ومن تكون. فمن أجل سعيها لاستيعاب هويتها، يمكن أن تعتمد القوة الصّاعدة على استراتيجيتين لحث المهيمن على الاقتناع بأنها تستحق ما تطلب. أولاً، في مقدورها استخدام استراتيجية "التأطير المجتمعي" Socialization لتغيير هويتها وزيادة دمج نفسها ضمن النّظام الدولي القائم. ومع أن هذا لا يعن أن القوة الصّاعدة يجب أن تتبع جميع القواعد والمعايير المتضمنة في النّظام القائم، إلا أنها بحاجة إلى معرفة كيفية التعايش مع مثل هذه القواعد والمعايير مع إمكانية تعديلها لبعض القواعد

---

(114) Chandra, "India's Accommodation," 426.

(115) He, "China's Bargaining Strategies," 204.

(116) Kai He and Stephen Walker, "Role Bargaining Strategies for China's Peaceful Rise," *The Chinese Journal of International Politics* 8, no. 4 (2015): 6–7, doi:10.1093/cjip/pov009.

وبث معايير جديدة. ثانياً، يمكن للشرعية التي من خلالها تستطيع القوة الصّاعدة شرعنة ما تصبو إليه أن تسهل عملية استيعاب هويتها. ففي سبيل جعل مطالبها مشروعة في نظر الآخرين، تحتاج القوة الصّاعدة إلى التأثير على الخطابات واستخدام القواعد والمعايير السائدة لدعم مطالبها. (117)

وبالمثل، يجادل كاي ووالكر أنه يمكن للقوة الصاعدة استخدام استراتيجية "قولبة الآخر"–Alter casting لإضفاء الشرعية على دورها في النّظام. وتعبر هذه الاستراتيجية عن الموقف الذي تحيل فيه فواعل معينة فاعلا اجتماعياً آخرا إلى دور معين مع تقديم تلميحات لاستنباط السلوك المناسب في المقابل. فبالنسبة لمنظري الدور، فإن قولبة الآخر هي طريقة للتأطير الاجتماعي عندما يقوم أعضاء النظام الدولي بقولبة المبتدئين في أدوار ضمن النّظام الاجتماعي القائم. فتشجيع صناع السياسة في الولايات المتحدة الصين على أن تصبح "صاحب مصلحة مسؤول" يندرج ضمن هذا السّياق، بحيث تفرض الولايات المتحدة دورًا على الصين، مع التوقعات والتلميحات المناسبة التي ستتصرف هذه الأخيرة وفقا لها. وعليه، فالقوة الصاعدة يمكن لها تبني ذات الاستراتيجية للتفاوض على دورها الجديد في النظام، بتأثيرها على الخطابات واستعمال القواعد و القيم السائدة لشرعنة تصورات دورها في أعين الدول الأخرى. (118)

ضمن نفس الإطار، ومن وجهة نظر القوى المهيمنة، يعتقد "راندل شويلر" Randall L. Schweller أن هذه الأخيرة قد تتبنى سياسة الإشراك Engagement في إدارتها لصعود القوى العظمى. ويعبر الإشراك حسبه عن استخدام وسائل غير قسرية في تحسين العناصر المخالفة للوضع الراهن ضمن سلوكيات قوة كبرى صاعدة، أين يكون الهدف هو ضمان استخدام هذه القوة المتنامية بطرق تتفق مع التغيير السّلمي في النّظام الإقليمي والعالمي. (119)وتعد سياسة الاسترضاء من أكثر

---

(117) He, “China’s Bargaining Strategies,” 203–5.

(118) He and Walker, “Role Bargaining Strategies,” 377–78.

(119) Randall L Schweller, “Managing the Rise of Great Powers: History and Theory,” in *Engaging China: The Management of an Emerging Power*, ed. Alastair Iain Johnston and Robert S.Ross (London: Routledge, 1999), 14.

يشير راندل شويلر إلى أن كيفية تأثر الدول بظهور قوة جديدة يختلف ليس فقط من حيث النوع ولكن أيضاً من حيث الدرجة: فالدول المجاورة والقوى العالمية ذات الاهتمامات الجوهرية في منطقة القوة الصّاعدة تتأثر أكثر من القوى البعيدة التي لها مصالح ضيقة أو تكاد تنتفي ضمن مجال نمو هذه القوة. ويظهر هذان العاملان إلى حد كبير مجموعة متنوعة من ردود الدول على القوى الصّاعدة، كالموازنة Balancing، الإرتباط Bandwagoning، الحرب الوقائية Preventive war، الإشراك Engagement، الاسترضاء Appeasement، العقوبات الاقتصادية والسّياسية، الاستيعاب Accommodation، الاحتواء Containment، الإلزام/التقييد

أشكال الإشراك شيوعاً وهي التي تحاول تسوية الخلافات الدولية عبر الاعتراف بالمظالم وتسويتها من خلال التفاوض العقلاني، ومن ثم تجنب اللجوء إلى نزاع مسلح الذي يكون عادة مكلفًا ودمويًا وربما خطيرًا للغاية. وعادة ما تتطلب هذه العملية إجراء تعديلات في الإقليم ومناطق النفوذ، مع إعادة توزيع المسؤوليات العالمية وغيرها من مصادر الهيبة بما يتناسب مع نمو قوة الدولة الصّاعدة. (120)

يشكل الحد من الصراع وتجنب الحرب دون المساس بسلامة النّظام الدولي القائم الهدف الأساسي لسياسة الإشراك. ومنه، فالقوى الراسخة تسعى إلى استعادة توازن النّظام من خلال تعديل تراتبية الهيبة الدولية وتقسيم الأراضي وفقًا لتوازن القوى العالمي الجديد، مع الحفاظ في نفس الوقت على الترتيبات المؤسسية الرسمية والقواعد غير الرسمية للنظام، أي ببساطة على بنيات الحكم فيه. ويرتبط نجاح هذه السياسة من عدمه بمدى قدرة هذه الامتيازات على تحويل الدولة التعديلية إلى قوة تسعى للحفاظ على الوضع الراهن مع وجود مصلحة لها في استقرار النّظام. (121)

وضمن ذات الطرح، تخدم سياسة الاشراك أيضاً ثلاثة أهداف مهمة أخرى. أولاً، تمكّن قوى الوضع الراهن من الحصول على صورة أوضح عن النوايا والطموحات الحقيقية للقوى الصّاعدة وغير الراضية. كما تعد ثانياً سياسة مفيدة في ربح الوقت لإعادة التسلح وكسب الحلفاء عند عدم القدرة على ترضية القوة الصّاعدة مع صيرورة الحرب أمرًا ضرورياً. وثالثًا، يمكن استخدامها في تفكيك التوليفات أو الاتحادات الخطيرة أو منع حدوثها في المقام الأول. ولهذه الأغراض، يمكن النظر إلى سياسة الاشراك كبديل لتشكيل تحالف توازني مضاد، الأمر الذي من شأنه أن يُوحد القوى غير الراضية ضمن تحالف منافس. فقد سعت سياسة تشامبرلين تجاه ألمانيا مثلاً إلى تحقيق جميع هذه الأهداف المختلفة المرتبطة بسياسة الإشراك؛ وهي محاولة إرضاء ألمانيا دون اللجوء إلى الحرب ودون تدمير النّظام القائم. وكذا سعياً لكشف نوايا هتلر الحقيقية، مع كسب الوقت لإعادة التسلح ولمنع تشكيل تحالف ألماني إيطالي. (122)

Binding وغيرها من السّياسات. وينبني أي خيار متبع من هذه السّياسات على هدف القوة المسيطرة؛ أي فيما إذا كانت تسعى إلى القضاء على القوة الصّاعدة أو احتوائها أو الاستفادة منها أو تقييدها أو تحويلها أو حتى تجاهلها. راجع: Ibid., 8–18.

(120) Schweller, "Managing the Rise of Great Powers," 14.

(121) Ibid.

(122) Ibid., 14–15.

"فالإشراك عندما ينجح، هو الحل الأكثر فعالية وحساسية لصعود قوة غير راضية. إنها سياسة معقدة للغاية وأحيانا خطرة التنفيذ. غير أنّه، ولنجاح هذه السّياسة، يجب أن يكون للقوة الصّاعدة أهدافاً تعديلية محدودة فقط، مع عدم وجود صراعات غير قابلة للتسوية حول المصالح الحيوية بين القوى." (123)

هذا، مع إدراك حقيقة مهمة، وهي أن مشكلة إدارة التغير السّلمي ليست كلها على عاتق القوى الصّاعدة غير الراضية. فنجاح سياسة الاشراك والتغير السّلمي منوط كذلك بمدى إبداء قوى الوضع الراهن العطف والإنصاف والاهتمام الحقيقي بالقوى الصّاعدة، وليس الإساءة إلى هيبتها وكرامتها الوطنية، مع الحكم على سلوكياتها وفقاً للمبادئ التي لا يرغبون في العيش وفقها.

المطلب الثالث – المؤسسات الدولية: استيعاب المكانة والتقييد المؤسسي

ينطلق الحديث عن المؤسسات الدولية كآلية مساعدة على الانتقال السّلمي للقوة في النّظام الدولي من النظريات الليبرالية التي تعاطت مع موضوع التغير السّلمي على نحو فعّال. فوجهات النظر المختلفة ضمن هذه المدرسة قد حددت مصادر التغير السّلمي في المؤسسات والأنظمة الدولية، والاعتماد المتبادل بين الفواعل الكبرى وكذا القيم الديمقراطية وإنشاء نظام اقتصادي دولي ليبرالي.

فالتفاعل المستمر بين الدول يوفر الدافع للدول لإنشاء المؤسسات الدولية. وبدورها تهذب هذه المؤسسات سلوك الدولة، وتقدم إطارا للتفاعل وتنشئ آليات لتقليص الغش والخداع من خلال مراقبة الدول الأخرى ومعاقبة الدول غير المتعاونة وتسهيل الشفافية لأعمال الدولة. فالمنظمات هي النقاط الحاسمة للتنسيق التي تجعل التزامات الدولة أكثر موثوقية، بتحديد التوقعات وإنشاء السمعة للتوافق. (124) ويجادل الليبراليون المؤسساتيون بأن المؤسسات الليبرالية الاقتصادية والسياسية والعسكرية يمكن أن تعزز التعاون بعدة طرق. فهي منتدى للحلول غير العنيفة للنزاعات، كما أنها تسهل ربط القضايا، أين يؤدي السلوك غير التعاوني ضمن مسألة واحدة إلى الضرر بمصالح الدولة في مجالات أخرى مهمة. (125)

---

(123) Ibid., 15.

(124) كارين أ. منغست و إيفان م. أريغوين–تفت، *مبادئ العلاقات الدولية*،274.

(125) Norrin M Ripsman, "Two Stages of Transition from a Region of War to a Region of Peace: Realist Transition and Liberal Endurance," *International Studies Quarterly* 49, no. 4

غالباً ما يتم تعريف المؤسسات على نطاق واسع في أدبيات العلاقات الدولية على أنها "القواعد" Rules الحاكمة لتفاعلات الدولة. كما يمكن فهمها على أنها

"مجموعات دائمة ومترابطة من القواعد (الرسمية أو غير الرسمية) المحددة للأدوار السلوكية والمقيدة للنشاط والمشكلة للتوقعات." (126)

فالليبرالية ترى في أن المؤسسات لديها مجموعة متنوعة من الوظائف الدولية والتأثيرات التي تعمل بطرق مختلفة لتسهيل التعاون وتعديل قوة الدولة، وكذا تحسين الطرق التي تحدد عبرها الدول مصالحها وتنفذها. فيمكن للآليات المؤسسية الملائمة أن توفر الأمن الجماعي للدول والسّماح بالتغير التدريجي وبالتالي تجنب الحاجة إلى الحرب. وبالمثل، فمن غير المرجح للقوى العظمى المترابطة بأنظمتها السّياسية ذات التوجه الديمقراطي أن تشن حروباً لانتقال القوة ضد بعضها البعض. وهذا يعود بالأساس إلى توافر القواعد الديمقراطية والآليات المؤسسية لتسوية النزاعات لديها. (127)فقد جادل بروس راسيت بأن الزيادات العالمية في المستوى المتوسط للديمقراطية والاعتماد الاقتصادي المتبادل وتدخل المنظمات الحكومية الدولية لا تمثل ما يحدث للثنائيات من الدول التي تتشارك في تلك الخصائص وحسب، وإنما تمثل أيضا المعايير السائدة والمؤسسات المسيطرة للنظام كاملا. فقد تتم استمالة الدول التي تقع على النهاية الدنيا من هذه الخصائص بطريقة سلمية، من خلال التهديد أو المكافآت من أجل احترام المعايير الدولية. فحتى الدكتاتوريات قد تجد أن من مصلحتها القيام بذلك. كما أنه إذا نمت المعايير الدولية والمؤسسات الدولية المعنية بحل النزاعات، فقد تضطر حتى الدول غير الليبرالية إلى استخدام المنظمات الإقليمية أو الدولية للمساعدة في تسوية نزاعاتها، بدلا من قبول التكاليف السياسية والاقتصادية التي يمكن للمجتمع الليبرالي أن يفرضها عليها بسبب استخدامها للقوة. (128)

ومع أن هذه النظريات قد أبرزت أهمية المؤسسات بين الدول التي تعمل كاتفاقات تأسيسية أو عقود دستورية، أو ما وصفه أوران يونغ بمجموعات الحقوق والقواعد التي من المتوقع أن تحكم تفاعلاتهم

(November 14, 2005): 362, doi:10.1111/j.1468-2478.2005.00383.x.

(126) Heather Elko McKibben, *State Strategies in International Bargaining: Play by the Rules or Change Them?* (Cambridge: Cambridge University Press, 2015), 24–25.

(127) Paul, "The Accommodation," 13.

(128) بروس راسيت، "الليبرالية،" في *نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع*، تح. تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث، تر. ديما الخضرا (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، 279–80.

اللاحقة، إلا أنّها أولت اهتماماً أقل بالطرق التي يمكن أن تستخدم بها المؤسسات كاستراتيجيات لربط وإلزام الدول ببعضها البعض وكذا للتخفيف من حدة المعضلة الأمنية والتغلب على محفزات التوازن.[129] وعليه، فالنظريات الليبرالية تدرك الطرق التي يمكن بها للمؤسّسات أن توجه وتقيّد سلوكيات الدول، ولكنها لم تستكشف وجهة النظر بعيدة المدى أين تستخدم الدول القائدة المؤسسات الحكومية الدولية لتقييد نفسها، وبالتالي التخفيف من مخاوف السيطرة لدى الدول الأخرى في النّظام.[130]

لقد توقع هاليت كار إمكانية وجود آلية من شأنها تسهيل التغيير السياسي من خلال الوسائل السلمية. وعلى الرغم من شكوكه حول إمكانية إلزام الدول بتعهداتها، فقد رأى أن القيود الرسمية على الدول هي الحل. فقد انخرط بنشاط في إمكانية إقامة مؤسسات دولية ملزمة، ولها القدرة على تسهيل عملية التغير السياسي بشكله السلمي. ومع أن اعتراضاته على القانون والأخلاق في العلاقات الدولية لم تكن مطلقة، فإن الأمر لم يقتصر عنده على توقع دور القانون في التعاملات بين الدول، ولكنه رأى في ذلك وسيلة محتملة لضمان التغيير السلمي. كما أنه ومع إصراره على عدم وجود أي نظام قانوني دون الاعتراف بمهمته السياسية المتأصلة. فإن نقده لم يكن للقواعد في حد ذاتها، ولكن لآليات تصميمها.[131]

ينصرف التصور الليبرالي إلى إشراك القوى القائدة في النّظام للقوى المتحدية الصّاعدة واستيعاب مصالحها الإقليمية والعالمية المتزايدة في سبيل تأطيرها اجتماعياً بشكل سلمي ضمن النّظام القائم. ويتوقع للقوى القائدة ذات النظم الديمقراطية أن تكون أكثر استيعاباً، كما ينتظر من القوى الصّاعدة الديمقراطية كذلك أن تكون أكثر تقبلا لقيم النّظام السائدة. وتشكل المؤسسات أحد أشكال الإشراك وبالأخص المنظمات الحكومية الدولية IGOs التي يكون أعضاؤها دولا إقليمية.[132] كما توفر المساومة

---

(129) Ikenberry, *After Victory*, 14.

(130) Ibid., 15.

(131) Krzysztof J. Pelc, "What Would E.H. Carr Say? How International Institutions Address Peaceful Political Change," in *Accommodating Rising Powers: Past, Present, and Future*, ed. Thazha Varkey Paul (Cambridge: Cambridge University Press, 2016), 71–85.

(132) David P. Rapkin and William R. Thompson, "Kantian Dynamics and Systemic Transitions: Can International Organizations Influence US–China Conflict?," in *Systemic Transitions*, ed. William R. Thompson (New York: Palgrave Macmillan, 2009), 189.

عبر المؤسسات الدولية سبيلاً أفضل للانتقال السلمي، ومن ثم يجب أن تشكل بعدًا رئيسًا للاستراتيجيات الكبرى للقوى العظمى. (133)

تعتبر المنظمات الحكومية الدولية بمثابة عملية تنظيمية لإدارة النزاع على المستوى فوق الوطني. وبالتالي، يتوقع أن يؤدي الإشراك عبر العضوية فيها إلى إخماد النزاعات. فقد اهتم " روسيت وأونيل" Russett and Oneal بمسألة كبت النزاع بالإشارة إلى أن الشبكات الكثيفة من المنظمات الحكومية الدولية تقلل من وقوع النزاعات العسكرية. بل ذهبا أبعد من ذلك عند تحديدهما لما لا يقل عن ست "وظائف" مختلفة تؤديها المنظمات الحكومية الدولية والتي من الممكن لها أن تعمل على تعزيز العلاقات السلمية بين الدول.

1. استخدام الإكراه للحفاظ على السلام أو لاستعادته؛
2. الوساطة والتحكيم والفصل في النزاعات؛
3. نقل المعلومات وخفض تكاليف المعاملات؛
4. تغيير فهوم الدول لمصالحها في اتجاه أكثر شمولية وأطول مدى، مع ربط القضايا بغية تعزيز المبادلات والمدفوعات الجانبية التي من الممكن أن تساعد في التوصل إلى اتفاقات تعاونية؛
5. التشجيع على تشكيل القيم المشتركة وتأطيرها اجتماعيا، ما يخلق بدوره مصالح مشتركة مع تسهيل التعاون؛
6. توليد السّرديات عن التماثلات المشتركة. (134)

وبالمثل، يضع "بيرسون" Pearson خمسة أهداف ضمن كيفية عمل المنظمات الحكومية الدولية الاقتصادية على تعزيز التعاون، في إطار استراتيجية إشراك شاملة تهدف إلى التعامل مع القوى الصّاعدة:

1. لتحويل أفضليات الدولة عبر إقامة مجموعة من الحوافز الإيجابية وبناء قاعدة محلية لمزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي؛
2. تعد بمثابة اعتراف بأنه من الشرعي للقوة العالمية الصاعدة أن يكون لها "مكان على الطاولة."؛

---

(133) Thazha V. Paul, “Recasting Statecraft: International Relations and Strategies of Peaceful Change,” *International Studies Quarterly* 61, no. 1 (2017): 2, doi:10.1093/isq/sqw059.

(134) Rapkin and Thompson, “Kantian Dynamics and Systemic Transitions,” 190–91.

3. تقديم معلومات عن نظام الدولة الاقتصادي إلى المؤسسات المتعددة الأطراف؛
4. عبر المؤسسة الاقتصادية العالمية وأعضائها، يسهل الوصول إلى فرص السوق التي توفرها القوة الصّاعدة؛
5. تشبيك الدولة ضمن النظام Regime بحيث يكون مكلفاً لها، فإما أن تخالف معاييرها أو يُتخلى عنها من قبل النظام، مما يحد من قدرتها على تعطيل هذا الأخير. (135)

ويدعي "كي كوغا" Kei Koga ضمن "الاستراتيجية المؤسسية" Institutional strategy – المعرفة على أنها السياسة الأمنية الجماعية المتبعة من قبل الدول الأعضاء في مؤسسة أمنية ما، والتي تعمل في ظل الاعتقاد بأن مثل هذه السياسة يمكن أن تعزز أمنها على المدى القصير أو الطويل– بأن نمطي "التطويق والضم المؤسسي" Institutional hedging and co-option يعبران عن استراتيجيات للتعامل مع تحولات القوة على المستوى الإقليمي. فاستراتيجية التطويق المؤسسي تتبدى كإجراء مؤسسي لدمج الدولة الصاعدة باعتبارها عضوا في المؤسسة الأمنية الاقليمية، وذلك بهدف تقييد سلوكياتها عبر إنشاء أو توحيد المعايير والقواعد المؤسسية. في حين تنصرف استراتيجية الضم إلى الإجراء المؤسسي الذي يغذي المعايير والقواعد التعاونية عن طريق دمج الدولة الصاعدة على أمل تغيير تفضيلاتها. (136)

وضمن النّظام الدولي المعاصر، يشكل الدور القيادي في المؤسسات الدولية اعترافًا رمزيًا وملموسًا للمكانة الجديدة للقوة الصّاعدة. وعليه، فمن المرجح أن يكون الاستيعاب السّلمي للقوى الصّاعدة أكثر احتمالاً إذا كانت البنيات المؤسسية الدولية، بما في ذلك الأنظمة Regimes مرنة بما يكفي للتكيف مع صعود وأفول القوى الكبرى. فكلما كانت هذه البنيات المؤسسية أكثر شمولاً واتساعاً، وكان النّظام الدولي أكثر استيعاباً لزيادة أعضائه وحدوده، كلما ازدادت احتمالات استيعاب مكانة القوى الصّاعدة. (137)

---

(135) Ibid., 192.

(136) Kei Koga, "ASEAN's Evolving Institutional Strategy: Managing Great Power Politics in South China Sea Disputes," *The Chinese Journal of International Politics* 11, no. 1 (January 23, 2018): 55–56, doi:10.1093/cjip/pox016.

(137) Paul and Shankar, "Status Accommodation," 173.

وإضافة لكون المؤسسات الدولية تجعل من الاستيعاب السّلمي أمرًا سهلاً، فمن المحتمل جدًّا أن تكون مهمة في إطالة سيطرة القوة المهيمنة، مع ضمان سلوك تعاوني للدولة الصّاعدة على المدى الطويل. وهذا ما يوفر بالتالي حافزًا إضافيًا بشكل غير مباشر لاعتماد القوة المهيمنة على المؤسسات كآلية للاستيعاب. (138)

ضمن هذا الإطار، ينطلق جون إكنبيري من فكرة أنه كلما زاد الطابع المؤسسي للنظام، كلما زاد عمل المشاركون فيه وفقًا لقواعد محددة وقابلة للتنبؤ. وللحصول على هذا التعاون الإرادي والمؤسسي، يجب على الدولة الرائدة التغلب على مخاوف الدول الضعيفة ودول الصف الثاني حول السيطرة والتخلي. أي أنها تحتاج إلى جعل وضع قوتها المسيطرة أكثر تقييدا وقابلية للتنبؤ. (139)

فلماذا إذا تريد الدولة القوية الجديدة أن تقيد نفسها بالموافقة على فرض قيود على استخدام سلطتها؟ ببساطة يجيب إكنبيري لأن لديها مصلحة في الحفاظ على قوتها.

> " [ف]الدولة الرائدة تتخلى عن بعض الحرية في استخدام قوتها في مقابل المبادئ المتفق عليها والعمليات المؤسسية التي تضمن نظامًا دائمًا يمكن التنبؤ به بعد الحرب"(140)

إن التسوية الدستورية constitutional settlement تحافظ على قوة الدولة الرائدة بطريقتين: أولاها، عن طريق خفض تكاليف التنفيذ للحفاظ على التراتبية والتنظيم ضمن النظام. فالاستخدام المستمر للقوة بما تتضمنه من إكراه وإغراء لتأمين مصالح محددة وحل النزاعات باستمرار يعد أمرا مكلفا. وعليه، يشكل إنشاء نظام تتبنى فيه دول الدرجة الثانية قواعدها ومبادئها بنفسها قد يكون أقل تكلفة على المدى الطويل. كما أن الأكثر فعالية هو تشكيل مصالح وتوجهات الدول الأخرى بدلاً من تشكيل سلوكياتها مباشرة من خلال الإكراه والإغراءات. ويبقى هذا الأمر صحيحا حتى لو اضطرت الدولة الرائدة إلى طرح المزيد من موارد القوة بداية للحصول على اتفاق حول القواعد الأساسية والمؤسسات، وحتى إذا كان عليها أن تتنازل لبعض الوقت من أجل الاتفاق على طابع تلك القواعد والمؤسسات. (141)

---

(138) Ibid.

(139) Ikenberry, *After Victory*, 53.

(140) Ibid.

(141) Ibid.

إضافة إلى ذلك، تقلل الدولة الرائدة تكاليف إنفاذها في نظام دستوري من خلال منح الدول الأضعف حصة في النظام مع الحصول على دعمها الكامل. وتتجه "ليزا مارتن" Lisa Martin إلى أنه يمكن للمهيمن أن يتوقع تحديات أقل لمؤسسة تتمتع فيها الدول الأضعف برأي في القرارات المشتركة بدلاً من ترتيب مفروض من جانب واحد. ومنه، تقلل الشرعية الناتجة عن هذا الأمر من احتمال سعي الدول الأخرى إلى إسقاط النظام أو تحديه بشكل مستمر. (142)

من وجهة نظر التقييد المؤسسي Institutional binding، يمكن للدولة الرائدة أن تقيم روابط مؤسسية مع الدول الأخرى، ما يحد من استقلاليتها الخاصة من جهة، والسماح للدول الأخرى بإضفاء طابع مؤسسي على "فرص التعبير" في عملية صنع القرار داخل الدولة الرائدة من جهة أخرى. وفي الواقع، فالمؤسسات الملزمة تنشئ قيودًا على الطريقة التي يمكن بها استخدام القوة في النظام، مما يجعل علاقات القوة غير المتماثلة أقل استغلالية والالتزام أكثر تأكيدًا. ويجادل "جوزيف جريكو" Joseph Grieco بأن الدول الضعيفة ودول الصف الثاني قد تجد التعاون المؤسسي مع الدول الأقوى جاذباً ومحبباً إذا كانت المؤسسة توفر آليات للتأثير على سياسة الدول الأقوى. وبعبارة أخرى، يمكن أن تكون مأسسة العلاقات بين الدول القوية والضعيفة حلاً لهذه الأخيرة للعمل مع الدول الأقوى دون خضوعها لهيمنتها متى أتاحت لها المأسسة فرصًا للتعبير عن حالها ضمن مسارات صناعة القرار داخل الدول الأقوى. (143)

ثانياً، إذا كانت الدولة الرائدة تفترض أن المزايا الرفيعة لقوتها في فترة ما بعد الحرب ليست سوى مرحلة وجيزة، فإن النظام القائم على المؤسسات قد يثبتها ضمن ترتيبات مؤاتية تستمر إلى ما بعد ذروة قوتها. وفي الواقع، فإن إنشاء نظام يقوم على المؤسسات هو شكل للاستثمار الهيمني في المستقبل. فلو أن النمط الصحيح من القواعد والمؤسسات أصبح راسخا، فيمكن أن يستمر النظام في العمل لصالح الدولة الرائدة حتى مع انحدار قدراتها المادية النسبية، وهي مكاسب لن تدركها الدولة الرائدة في نظام غير مؤسسي. وعليه، فمن المرجح أن تواصل المؤسسات في تأطير وتقييد أفعال الدولة حتى بعد أفول القوة التي أوجدتها. (144)

---

(142) Ibid., 54.

(143) Ibid., 63.

(144) Ibid., 54–55.

ويحاجج إكنبيري –دفاعاً عن النظام الغربي– أنه على القوى القائدة أن تعمل على تعزيز سمات النظام القائم التي تحث على المشاركة والاندماج والتقييد. وكلما عمل هذا النظام أكثر على تماسك الدول الرأسمالية الديمقراطية مع بعضها البعض في مؤسسات ذات جذور عميقة كلما كان أكثر انفتاحاً وتلازماً وأساسه القانون. وبالمثل، كلما درج أكثر على نشر منافعه وثماره انتشاراً واسعاً كلما ازدادت أرجحية أن يكون باستطاعة القوى الصّاعدة تأمين مصالحها الآن ومستقبلاً عبر الاندماج والاستيعاب بدلاً من تأمينها عبر الحروب. فمتى قدم النظام القائم قواعد ومؤسسات تعود بالنفع الوفير على مجموعة الدول الصّاعدة والآفل نجمها– القوية والضعيفة– باتت هيمنته كنظام عالمي شبه مؤكّدة. (145)

ومنه، فالمؤسسات بإمكانها أن تعمل على توفير الأمن الجماعي للدول الأعضاء فيها، كما أن التغيير المعياري التدريجي يبقى ممكنا ضمنها بدلا من استخدام القوة لحصول الدول على أهدافها. ومع وجود الكثيرين ممن يشكك في قدرة هذه المؤسسات والمتغيرات البنيوية الأخرى على تمهيد سبل الانتقال السلمي للقوة، يطرح الجزء الموالي بعضا من الحالات التاريخية التي كانت شاهدا على مثل هذه الانتقالات.

(145) ج. جون إيكنبيري، "نهوض الصين ومستقبل الغرب: هل يمكن للنظام الغربي أن يستمر؟،" تر. سميرة ابراهيم عبد الرحمن، *دراسات دولية*، ع35. (2009):201.

المبحث الثالث

الانتقال السّلمي للقوة: العودة إلى التاريخ

لقد شكلت الحرب على مر التاريخ الأداة الأكثر رواجا لانتقالات القوة في الأنظمة الدولية، غير أن السنوات الخمسمائة الماضية قدمت أربع حالات على الأقل نجحت فيها القوى الصاعدة والمسيطرة على النظام في توجيه سلوكياتها عبر القنوات السلمية بدلا من الانخراط في الحرب. حدثت أولى هذه الحالات في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، عندما خول الصعود الاسباني منافسة البرتغال ومن ثم استبدالها باعتبارها القوة البحرية المهيمنة في العالم. الحالة الأحدث مثلها صعود ألمانيا وهيمنتها في أوروبا منذ نهاية الحرب الباردة. غير أن الحالتين الأكثر إفادة في هذا السياق فتنبعثان من القرن العشرين: الأولى عندما عزلت الولايات المتحدة الأمريكية المملكة المتحدة كقوة عالمية رائدة؛ والثانية عندما هدد الاتحاد السوفييتي الصاعد مركز أميركا كقوة أحادية القطبية. وتوفر هاتين الحالتين معا مجموعة غنية من القرائن للقادة الذين يسعون إلى جعل صعود الصين حالة خامسة من الانتقال السلمي ودون الانخراط في الحرب. (146)

من هنا، سيلقي هذا المبحث الضوء على بعض من النماذج التاريخية التي صبغ الطابع السلمي انتقالات القوة فيها.

المطلب الأول – بريطانيا العظمى والولايات المتحدة: التحول السلمي للقيادة العالمية

تنص النظرية الواقعية في العلاقات الدولية على أن الصراع من أجل القوة هو سمة حتمية لمعركة التفوق بين القوة المهيمنة القائمة والأخرى المنافسة الصّاعدة. وفي التاريخ الحديث، يقدم الانتقال السلمي للقوة بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة مثالًا مختلفًا تمامًا. أين يمكن لانتقالات القوة أن تكون سلمية بغض النظر عن كونها إقليمية أو عالمية. فبينما كانت الولايات المتحدة تتفوق تدريجياً على بريطانيا العظمى في أوائل القرن العشرين من حيث القوة الوطنية، فإنه لم يتم تسجيل أية مواجهات عنيفة

(146) Graham Allison, *Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?* (Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2017), 275–76, https://tijx.com/8DZh7K.

أو حروب كبيرة بين هاتين الدولتين. فوفقا لنظرية تحول القوة، كان احتمال وقوع الصراع مرتفعًا، ومع ذلك، لم تنشأ صراعات عنيفة عندما تم نقل القوة بينهما. (147)

تاريخياً، كانت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى من أعند المتنافسين لأكثر من قرن من الزمن. ففي عام 1775 سلكت المستعمرات الأمريكية طريق الحرب مع بريطانيا لتحقيق استقلالها. غير أنه وبعد هزيمة الحكم الاستعماري بنجاح، وبعد تشكيل اتحاد فيدرالي العام 1789، وجدت الجمهورية الشابة نفسها مرة أخرى في حالة حرب مع بريطانيا العظمى سنة 1812 والسبب كان التدخل البريطاني في التجارة البحرية الأمريكية كجزء من الحصار البحري البريطاني ضد فرنسا النابليونية. (148)وبعد قرابة السنتين والنصف، نجحت أميركا في إجبار بريطانيا على التفاوض وإنهاء الحرب، وتم توقيع "اتفاقية غنت" بين الدولتين في 17 فيفري 1815 لتعيد الأمور إلى ما كانت عليه قبل اندلاع الحرب. ومع هذا، فقد ظلت هناك الكثير من القضايا الخلافية بين البلدين؛ كالخلاف على حدود "مين وأوريغون"، Maine and Oregon وكذا المضايقات المتبادلة عبر الحدود الكندية، إضافة إلى حقوق الصيد. (149)

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، صعدت الولايات المتحدة بثبات لتحل محل بريطانيا العظمى كأكبر اقتصاد في العالم. وقد شكل صعودها تهديدًا خطيرًا لمصالح الإمبراطورية البريطانية في الأمريكتين، وكذا لهيمنة البحرية الملكية في المحيط الأطلسي. (150)ففي العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر، نهضت الولايات المتحدة من رماد حربها الأهلية لتصبح عملاقا اقتصاديا. وفي عام 1850 كان عدد سكان بريطانيا وأمريكا متساويين تقريبا، ليبلغ الضعف بحلول عام 1900 لصالح الأمريكيين. أما الاقتصاد الأمريكي فقد تجاوز نظيره البريطاني في عام 1870 لينمو إلى ضعفي حجمه بحلول عام 1914. في عام 1880كانت بريطانيا تمثل ما مجموعه 23 في المائة من الإنتاج الصناعي العالمي.بيد أنه، ومع مشارف العام 1914 انخفضت حصتها السوقية إلى 13 في المائة في مقابل ارتفاع حصة أمريكا إلى 32 في المائة. (151)

---

(147) Kai, *Rising China*, 65.

(148) Kupchan, *How Enemies Become Friends*, 74.

(149) Ibid.

(150) Feng Yongping, "The Peaceful Transition of Power from the UK to the US," *The Chinese Journal of International Politics* 1, no. 1 (2006): 83, https://doi.org/10.1093/cjip/pol005.

(151) Allison, *Destined for War*, 284.

من المؤكد أن الوضع بين الولايات المتحدة كمتحد صاعد وبريطانيا العظمى كمهيمن يصير إلى الأفول كان من المرجح أن يؤدي إلى الصراع. ومع ذلك، فالتاريخ لا يحتفظ بسجل لهكذا حرب خلال هذا الوقت. فبدلاً من السعي إلى الحرب حول الريادة وفقاً لمنطق الواقعية، ، حققت الدولتان على النقيض من ذلك انتقالاً سلميًا إلى حد كبير للقوة بينهما. فطرفي المعادلة لم يعملا على حل النزاعات والخلافات المختلفة التي كان من الممكن أن تثير نزاعًا بينهما وحسب، بل عززا تحالفًا استراتيجيًا مازال مستمرا حتى يومنا هذا. (152)

من هذا المنطلق، كيف تم تحقيق هذا التحول والانتقال في القوة بطريقة سلمية كهذه؟وما هو بالضبط السبب وراء هذه الظاهرة؟ وما هي العوامل التي منعت الحرب البريطانية الأمريكية، بل والأكثر من ذلك، أنها سمحت لهما بتحقيق انتقال سلمي للقوة؟

أحد الإجابات على هذه الأسئلة ينصرف إلى أن التهديدات المشتركة من ألمانيا واليابان قد أوجدت فرصة للولايات المتحدة وبريطانيا لتوحيد قواها وإزالة الخلافات بينهما، وهي التي ربما كان بإمكانها جر الدولتين إلى حرب أخرى من حروب انتقال القوة. لكن في الواقع، يعزى الإسهام الأكبر في هذا الانتقال السلمي إلى الاعتراف المتبادل بالقواعد المشتركة والأيديولوجيات والتقاليد الثقافية والمبادئ السياسية. (153)

> "فالمبادرة أو الاختيار الواعي من قبل المنافس، بناء الهوية والتجانس الثقافي بين الدول المهيمنة والناشئة هي عوامل ذات مغزى هنا، أو ربما ضمن أي انتقال سلمي للقوة [...] لقد كان انتقالا للقوة ناعما وطبيعيا وناضجا إلى حد كبير بين قوتين متقاربتين لعبتا أدوارًا حاسمة على نفس الجبهة – حرب الحلفاء ضد الأعداء المشتركين. فالقوتان لا تتشاركان تقاليد ثقافية ودينية وسياسية فحسب، ولكنهما كانتا إلى حد كبير من نفس العرق." (154)

وينطلق "فنغ يونغبينغ" Feng Yongping من الرأي القائل بأن المتغير الرئيسي الذي يمكِّن للانتقال السلمي هو التفاعل بين الأمتين، الأمر الذي يقود إلى التغير في اعترافهما المتبادل بالهويات. (155) فالتاريخ الحديث لبريطانيا العظمى وأمريكا يشتمل على مسار من التحول؛ من خصوم إلى منافسين

---

(152) Yongping, "The Peaceful Transition of Power," 83.

(153) Kai, *Rising China*, 65.

(154) Ibid., 68.

(155) Yongping, "The Peaceful Transition of Power," 84.

ومن ثم إلى حلفاء، وهو ما يقابل تحول التفاعل بينهما من النمط الهوبزي إلى اللوكي فالكانتي. فالتغير من النمط التفاعلي الهوبزي إلى اللوكي ومن ثم إلى الكانتي يتطابق مع تحول هوية الدولتين من أعداء إلى متنافسين ومنه إلى أصدقاء. كما أن هذا المسار من التحول ينسجم مع صعود أمريكا وكذا مع نقل القوة بين الدولتين. [156]ويضيف فنغ بأن المعادلات الثلاث المذكورة أعلاه ليست من قبيل الصدفة. فهي بلا شك نتاج عملية البناء الثقافي الواعي للفاعلين الوطنيين. فهذا البناء الواعي يقدم تفسيرا للتحول في الاعتراف بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، وبالأخص في التحول إلى هوية الصداقة التي مكنت من الانتقال السلمي للقوة بين الدولتين. [157]

لقد مرت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة عبر فترة طويلة من التفاعل الدبلوماسي الإيجابي الذي أثمر في نهاية المطاف تحول في الهوية من العداوة إلى المودة. الأمر الذي خلق بدوره تأثيرا كبيرا على انتقال القوة بشكل سلمي بين الدولتين. فبالنسبة لكليهما، فقد قللت هوية الصداقة من أهمية القوة العسكرية في تفاعلات الدولتين كما كانت عليه في السابق أيام التنافس، أين أصبح من الصعب تخيل أن الطرفين سيخوضان حربا ضد بعضهما البعض. [158]

انطلاقا من هوية الصداقة، فقد تم تشكيل نوع من التوقعات الموثوقة للانتقال السلمي عبر التفاعل الدبلوماسي بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة. هذا التوقع الذي كان له تأثير عميق و بالغ الأهمية على الصعود السلمي للولايات المتحدة. فقد سمح قبل كل شيء بوجود بيئة خارجية آمنة بشكل استثنائي لنمو الاقتصاد الأمريكي بشكل سريع. فمع استفادتها من نظام العملات الدولي المستند إلى الجنيه الإسترليني، حافظت الولايات المتحدة على تجارة خارجية ثنائية وتعاون اقتصادي عميق مع بريطانيا العظمى. كما استفادت بالكامل من التقنيات المتقدمة للتصنيع والتمويل البريطاني في تسريع تطورها. [159]ومن جانب آخر، سمحت هذه التوقعات الموثوقة لتطور الصداقة بين الدولتين بتجنب الولايات المتحدة خلال مرحلة نموها الحاسمة – نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين – للمقاومة

---

(156) Ibid., 90.

(157) Ibid.

(158) Ibid., 105.

(159) Ibid., 106.

المباشرة من بريطانيا المهيمنة آنذاك. مثل هذا الاستقرار منح الولايات المتحدة مساحة ووقتا ثمينين لتحول قوتها الاقتصادية إلى براعة عسكرية ونفوذ دولي. (160)

يعتقد"جايسون وميرا "Jason and Mira أنه ضمن هذه الفترة خبرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الاستيعاب ومارستا ضبط النفس مما أدى إلى تبنيهما لصور معتدلة عن بعضهما البعض. وقد حدثت الخطوة الأولى في بناء هذه الصور عبر التنازلات التي أُجريت داخل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ولعل الحدث الأول وربما الأكثر دلالة هو النزاع الحدودي الفنزويلي، الذي كان ظاهريًا بين غويانا البريطانية وفنزويلا. (161) ففي 17 من ديسمبر سنة 1895 قدم الرئيس "جروفر كليفلاند" Grover Cleveland خطابًا للكونجرس يدعي فيه تورط الولايات المتحدة في النزاع، طالبا مايكفي من المال لدعم لجنة الحدود في سبيل تسوية هذه القضية. وقد جاء الرد إجماعا بالموافقة من قبل مجلسي الكونغرس. وعليه، واستنادا لمذهب مونرو، فقد طلب من بريطانيا تسوية هذا النزاع عبر التحكيم مع الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي رفضته بريطانيا ابتداء. على مدار عام 1896، غيرت لندن موقفها أين دخلت في مفاوضات مع واشنطن، لتوافق بحلول نهاية العام على تقديم خلافها مع فنزويلا إلى المحكمة. هذا إضافة إلى سعي لندن وواشنطن في الوقت نفسه إلى التفاوض على اتفاقية أوسع تلزم الطرفين بتسوية جميع نزاعاتهما المستقبلية من خلال التحكيم. (162)لقد أسفرت هذه المفاوضات أيضا عن توافق بين وجهات النظر البريطانية والأمريكية بشأن قضايا الدبلوماسية والتدخل العسكري والاقتصاد السياسي، كما تخلت الدولتان عن القوة العسكرية كوسيلة لحل نزاعاتهما، وأرسيا مسارا لتسوية مؤسسية متفق عليها بشكل متبادل، وهو كبح عميق وغير معتاد بين القوة المهيمنة والقوة الصاعدة. (163)

كان يمكن لبريطانيا أن تختار أو تجازف بالحرب، ولكنها عرفت أن الحرب ستكون مكلفة مع احتمال ضئيل للنصر. كما واجهت في الوقت ذاته تهديدات استراتيجية أخرى أكثر خطورة بالقرب من

---

(160) Ibid., 107.

(161) Jason Davidson and Mira Sucharov, “Peaceful Power Transitions: The Historical Cases,” in *Power in Transition: The Peaceful Change of International Order*, ed. Charles A. Kupchan (New York: UNUP, 2001), 104–5.

(162) Kupchan, *How Enemies Become Friends*, 75–76.

(163) Kori Schake, *Safe Passage: The Transition from British to American Hegemony* (USA: Harvard University Press, 2017), 150.

أراضيها. [164] فالأزمة في العلاقات الأنجلو أمريكية على فنزويلا قد نشأت في وقت كان فيه الكثير مما يقلق بريطانيا العظمى في أجزاء أخرى من العالم. فعمل بريطانيا على كسب صداقة أمريكا هو جزء من سياسة أوسع لتقوية الإمبراطورية، وهو تراجع حذر أملته مقتضيات موقفها الاستراتيجي. [165]ولذلك، فقد اختارت استيعاب المطالب الأمريكية دون التضحية بمصالحها الحيوية. [166] وأكثر من أي نزاع آخر بين الطرفين، يصور النزاع حول برزخ بنما أن البريطانيين قد تنازلو تقريبًا عن كل نقطة طالبت بها الولايات المتحدة. فعند فشل معاهدة "هاي بونسفوت" Hay–Pauncefote الأولى – لرفض مجلس الشيوخ الأمريكي لها كونها غير مؤاتية بما فيه الكفاية للمصالح الأمريكية– وافق البريطانيون على توقيع معاهدة ثانية، مسلمين بالعديد من النقاط التي رفضوها بداية، مع عدم اكتسابهم شيئًا تقريبًا من الولايات المتحدة. ومنه، وبتقديم كل هذه التنازلات، مارست بريطانيا استراتيجية ضبط النفس، مع إسهامها في تكوين صورة لنفسها على أنها قوة معتدلة وموثوقة. [167]

في نفس الإطار، كانت بريطانيا الداعم الوحيد من بين القوى الأوروبية الأخرى للولايات المتحدة في حربها مع إسبانيا، وإبعاد الإسبان من كوبا، كما شجعت توسعها الاستعماري في منطقة بحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ولا سيما في الفلبين وهاواي.ويعتبر الدعم الأمريكي للبريطانيين أثناء حروب البوير علامة على المعاملة بالمثل من قبل الولايات المتحدة. كما يشكل مرحلة مهمة في العلاقة المتغيرة بين بريطانيا والولايات المتحدة. [168]

من جانب آخر، فقد انتشر نوع من الثقة بين الفاعلين الرسميين من سياسيين ودبلوماسيين ومسؤولين عسكريين على كلا الجانبين، مع إشراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الأخرى بين الدولتين كالبيروقراطيات ووسائل الإعلام والمصالح الاقتصادية والمواطنون. فقد كانت هناك أصوات صديقة للولايات المتحدة داخل بريطانيا، ولعل أبرزها "جوزيف شمبرلين"Joseph Chamberlain وزير شؤون المستعمرات الذي رأى بأن إنجلترا لن تشتهي شبرا واحدا من الأرض في الأمريكتين، وأن الحرب

---

(164) Allison, *Destined for War*, 289.

(165) Kupchan, *How Enemies Become Friends*, 76–77.

(166) Allison, *Destined for War*, 289.

(167) Davidson and Sucharov, "Peaceful Power Transitions," 106.

(168) Ali Zeren and J Hall, "Seizing the Day or Passing the Baton? Power, Illusion, and the British Empire," in *Accommodating Rising Powers: Past, Present, and Future*, ed. T .V. Paul (New York: UNUP, 2016), 115.

بين الدولتين لن تكون فقط بلا معنى، بل ستكون جريمة، فالدولتين على ارتباط في الإدراكات والمصالح أقرب من أي دولتين على الأرض.[169] كما كتب رسالة إلى "جون هاي"John Hay – وزير الخارجية الأمريكي ابتداء من 1898 وإلى غاية 1905 – جاء فيها:

> "معا يمكن أن نضمن سلام العالم، أنا أبتهج في مناسبة نستطيع أن نقاتل فيها جنبا إلى جنب." [170]

أما جون هاي فقد كان معروفا بصداقته لبريطانيا مذ كان سفيرا هناك، فقد صرح قائلا:

> "إن آلاف الروابط التي تربطنا بشعب بريطانيا كالأصل واللغة والقرابة المتتابعة،، تجعل من المحتم علينا، أن يكون لنا من وقت لآخر مناسبات للمناقشة، بل وحتى للاختلاف. إن ما يقارب ثلاثة أجيال من الرجال في سلام معنا. السلام الذي نما بصلابة كبيرة ومستمرة في السنوات السابقة [يعد] بأن تكون الصداقة بين الجانبين خالدة." [171]

ضمن ذات السّياق، فسلمية انتقال القوة بين بريطانبا والولايات تتوقف على الإحساس الفريد بالتشابه السياسي بين الدولتين، على الصعيدين المحلي والدولي. وهو الأمر الذي سمح للقوة المهيمنة بأن تقلل من شأن القوة النسبية بينهما إبان سنوات تخطي القوة الصاعدة لها. غير أن هذا الإحساس بالتماثل قد تبدد بعد فترة وجيزة من الانتقال، لتعكف أمريكا على تغيير النظام الدولي جذريًا بما يعكس نموذجها السياسي المحلي. [172]

لقد كانت درجة اتفاق بريطانيا والولايات المتحدة على النظام خلال فترة الانتقال أقل نضجا من درجة تبنيهما لصور معتدلة عن بعضهما البعض. فقد اتفق الطرفان على مجالات نفوذ كل منهما وتتبدى أزمة فنزويلا كنقطة حاسمة في هذا الإطار. فقد انخرطت أمريكا في هذا النزاع لأنه ببساطة يقع ضمن مجال نفوذها. كما تزاوجت مواقفهما حول القواعد الحاكمة للعلاقات الاقتصادية الدولية بالاتفاق والخلاف معا. فعلى سبيل المثال، اختلفت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى حول المبادئ الأساسية للتجارة خلال فترة الانتقال؛ فمع كون بريطانيا لطالما كانت داعيا عالميا قويا للتجارة الحرة، إلا أنه بالمقابل، فإن

---

(169) Yongping, "The Peaceful Transition of Power," 97.

(170) عبد الله حميد العتابي،"الموقف البريطاني من التوسع الأمريكي في الكاريبي 1898-1901،" *مجلة كلية التربية للبنات*، 3 (2015): 668،https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=106435

(171) نفس المرجع.

(172) Schake, *Safe Passage*, 271.

الولايات المتحدة قد تبنت الحمائية بالكامل بحلول التسعينيات من القرن التاسع عشر على الرغم من أنها قد خبرت ولفترة وجيزة التجارة الحرة في سبعينيات وثمانينيات ذات القرن. من ناحية أخرى، فقد اتفقت الدولتان على قواعد النظام النقدي الدولي. فمنذ سبعينيات القرن التاسع عشر، كانت الاقتصادات الرائدة في العالم تشارك في "المعيار الذهب" Gold Standard، أين كانت العملات الوطنية مرتبطة بالذهب بسعر ثابت قانونيًا. وعليه، كان من الواضح أن مثل هذه التوافقات حول بعض من عناصر النظام ستقلل من احتمالية الصراع والحرب بينهما. (173)

يشير بعض الباحثين هنا إلى نوع من حجة السلام الديمقراطي، التي تدعي بأن السلام بين الدولتين تم التمكين له عبر حقيقة أن الولايات المتحدة وبريطانيا كلاهما وحدتان ليبراليتان، ذات بنيات مؤسسية للتحقق من القوة، وضمان سيادة القانون. والشاهد أن هذا القاسم المشترك تجلى في إدارة السياسة الخارجية وخلق مصداقية متبادلة بينهما. وقد ترتب على ذلك أن هذه المصداقية لم تتحقق من خلال الشفافية فحسب، بل لأنها كانت أيضًا متوازنة مع التعددية والمرونة السياسية الحاصلة في السياسات الداخلية البريطانية والأمريكية. (174)

ضمن الانتقالات السلمية للقوة العالمية، لا تنخرط القوة المهيمنة والمتحدي الصاعد في تنافس على القوة وحسب، بل تتنافس هوياتها كذلك. بل أكثر من ذلك، فالتحول في القوة هو تحول في الهويات. ففحص التنافس على القوة في حد ذاته، لن يكسر الحلقة الضارة لحرب القوة العظمى. غير أن التركيز على الإطار الهوياتي للفهوم المشتركة في إمكانه أن يقود إلى اتباع طريق للانتقال والتطور السّلمي. وفي المثال الأنجلو أمريكي، فقد مرت الدولتان بفترة طويلة من التعزيز الدؤوب لتغيير هوياتهما المتبادلة، مما قلل إلى حد كبير من اعتماد المنافسة على القوة وبالتالي تسهيل نقل القوة من جانب إلى آخر. ضمن هذا المسار، تم القضاء على تصورات التهديد بين الدولتين، بما عزز هويات الصداقة القائمة على الاعتماد الأمني المتبادل. الأمر الذي جعل من إمكانية انتقال القوة سلمياً حقيقة واقعة.(175)

---

(173) Davidson and Sucharov, “Peaceful Power Transitions,” 109–10.

(174) Ibid., 117.

(175) Yongping, “The Peaceful Transition of Power,” 108.

ولأن بريطانيا والولايات المتحدة تشتركان في لغة وثقافة سياسية واحدة، فإن الكثير من البريطانيين يصطفون وراء الاعتقاد القائل بأنه وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تعد تحتل المرتبة الأولى، إلا أن قيمها ستبقى هي المهيمنة، وأن "الشعوب الناطقة بالإنجليزية" ستستمر في حكم العالم. (176)

وعليه، فتحول التصورات الوطنية بين القوى المهيمنة والصاعدة، وكذا أفكارهم عن بعضهم البعض وحول النظام الدولي، تؤدي دورا مهما للغاية في جعل انتقالات الهيمنة سلمية.

المطلب الثاني – الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي: تأثيرات الردع النووي

لقد تم تعريف القرن العشرين عبر سلسلة الحروب العالمية الأولى والثانية، ومع أن الحرب العالمية الثالثة لو قدر لها أن تقع لكانت مدمرة على نطاق واسع. إلا أن الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي وسمت بالبرودة –الحرب الباردة –كانت قد عرفت سلسلة من الأزمات وبعض المواجهات المباشرة وغير المباشرة. يصف "جون لويس غاديس" John Lewis Gaddis هذه الفترة بـ "السّلام الطويل" The Long Peace في إشارة إلى غياب ملحوظ وغير متوقع لحرب كبرى بين القوى العظمى إبانها، فمالذي يفسر إذا غياب حرب كبرى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، والتي كان يجب له أن تقع استنادا للمعايير السابقة للتجربة التاريخية؟

لقد تحدى السوفييت بشكل خطير القيادة العالمية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بشكل يصعب تصوره على معظم الأميركيين اليوم. وبعد صراع دام لأربعة عقود، سقط جدار برلين سنة 1989، ليختفي بعده بعام حلف وارسو. ومن ثم، وفي سنة 1991 انهار الاتحاد السوفيتي لتنتهي معه الحرب الباردة بشكل سلمي بدلاً من الانفجارات التي كان الزعماء من كلا الجانبين يخشونها. ويعد هذا انتصارا نادرا للولايات المتحدة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية. (177)

باستخدامنا "للمؤشر المركب للقدرة الوطنية" Composite Index of National Capability (CINC) من قاعدة بيانات متلازمات الحرب (COW) في قياس قوة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، سنجد أن الاتحاد السوفياتي قد تخطى الولايات المتحدة بحلول عام 1970. وبتحديد عدد الرؤوس الحربية

(176) Allison, *Destined for War*, 291.

(177) Ibid., 294.

النووية كمؤشر، فإننا سنجد أن الاتحاد السوفيتي قد تجاوز الولايات المتحدة عام 1976. ومع هذا فالطرفين لم يعرفا حربا ساخنة بينهما، وهو ما يتناقض وتنبؤات نظرية انتقال القوة. (178)

يعزو غاديس السلم الطويل إلى مجموعة من العوامل؛ كالتوزيع المتساوي تقريبا للقوة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، أين قاد مثل هذا التكافؤ بالقوة إلى استقرار النظام الدولي. من جهة أخرى، فقد دفعت الولايات المتحدة برغبة ثمن الحفاظ على الاستقرار لكونها في موقع اقتصادي متفوق معظم حقبة الحرب الباردة؛ فقد كانت عملتها أساس النظام النقدي الدولي، كما قدمت الأمن العسكري لليابان ولمعظم دول أوروبا الشمالية. غير أن هذا العامل وإن وضح سلوك الولايات المتحدة وراء تعزيز الاستقرار بدلا من الحرب، فإنه لا يفسر تصرف الاتحاد السوفيتي. (179)

تفسير آخر، – وهو محل الدراسة ضمن هذه الحالة التاريخية– يتعلق بفاعلية التأثير المثبط للردع النووي على الحرب. فتطوير الأسلحة النووية كان له، بشكل عام، تأثير ثابت على النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية.

> "فقد عملت الأسلحة النووية على تثبيط عملية التصعيد التي كان لها أن تقود في عصور أخرى إلى الحرب. كما كان لها تأثير مهم على مجموعة كاملة من رجال الدولة على درجات مختلفة من المسؤولية والقدرة. لقد أجبرت القادة الوطنيين، كل يوم، على مواجهة حقيقة ما تمثله الحرب حقًا، وكذا مواجهة احتمال معدلات وفاياتها. وهذا، ليس بالأمر بالسيئ عند أولئك الذين يسعون إلى إيجاد طرق لتجنب الحرب." (180)

لقد جسد اختراع الأسلحة النووية تغييرا كبيرا في نمط الحرب، وأدت آثاره المروعة والمدمرة المحتملة إلى الاعتقاد العام بأن منطق الردع النووي سيحل محل توازن القوى. (181)فبوجود الأسلحة النووية، كان من غير المرجح أن تجعل الحرب أي طرف يفوز أو يخسر بالمعنى التقليدي. وحتى لو

---

(178) Jianren Zhou, "Power Transition and Paradigm Shift in Diplomacy: Why China and the US March towards Strategic Competition?," *The Chinese Journal of International Politics* 12, no. 1 (February 26, 2019): 16, doi:10.1093/cjip/poy019.

(179) كارين أ. منغست و إيفان م. أريغوين–تفت، *مبادئ العلاقات الدولية*، 90–91.

(180) John Lewis Gaddis, "The Long Peace: Elements of Stability in the Postwar International System," *International Security* 10, no. 4 (1986): 123, https://www.jstor.org/stable/2538951.

(181) Zhou, "Power Transition and Paradigm Shift in Diplomacy," 17.

حققت الدولة مكاسب أكبر في حرب انتقال القوة، فإن النصر كان بالتأكيد سيؤدي إلى تراجعها وحتى إلى زوالها. (182)

> "[فقد] فرض العصر النووي مأزق الإهتداء إلى نوع من العلاقة الأخلاقية أو السياسية بين تدميرية الأسلحة النووية الحديثة من جهة وجملة الأهداف المتوخاة من جهة ثانية. باتت آفاق أي نوع من النظام الدولي – لبقاء البشرية في الحقيقة– تشترط بإلحاح تخفيف الصراع بين القوى الكبرى، بل استئصاله. تم التماس نوع من الحد النظري – حد دون نقطة استخدام أي من القوتين العظميين مجمل قدراتها العسكرية." (183)

وعليه، لم يكن القادة السوفييت ولا الأمريكان راضون تماما عن وضعهم الراهن الذي يفرض عليهم التفكير في الحرب. فقد كانت لديهم ذكريات حية لويلات الحرب العالمية الثانية والقدرة التدميرية للحرب التقليدية. وخلال أزمة الصواريخ الكوبية، تذكر وزير الدفاع روبرت مكنمارا أن الرئيس كينيدي كان يخشى الحرب التقليدية أكثر من النووية، وأن ذلك كان كافيا لأن يلتزم جانب الحذر. (184)

يعتقد أنصار نظرية الردع النووي أنه بالنظر إلى التكلفة "غير المقبولة" للحرب النووية، فإن الالتزام بالانتقام من شأنه أن يؤمن آفاق الردع على المدى الطويل. (185)ومنه، فالرعب المطلق الذي تثيره الأسلحة النووية وقدراتها المدمرة كافية لتحقيق توازن الرعب المؤسس على قاعدة أن أيًّا من القوتين لسيت لديها قدرة القضاء على الترسانة النووية للطرف الآخر. وبالتالي، فإن القوى النووية لن تجرؤ على إثارة الحروب ضد بعضها البعض. كما يمكن للردع النووي أيضا أن يولد المزيد من الحذر بشأن بدء أزمة أو حرب تقليدية بينهما. (186)

ومن جانب آخر، وحتى لو كانت الأسلحة النووية لا يمكنها حماية القوى النووية بشكل كامل من الأزمات الشديدة أو الحروب بالوكالة، إلا أن في إمكانها كبح مستوى شدة التنافس على القوة، ويعد مثال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أفضل الأدلة في هذا المجال. وفي الواقع،

---

(182) Paul, "Recasting Statecraft," 2.

(183) هنري كيسنجر، *النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ*، تر. فاضل جتكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2015)، 324.

(184) ليبو، *لماذا تتحارب الأمم؟*، *232*.

(185) Jacek Kugler and Frank C Zagare, "The Long-term Stability of Deterrence," *International Interactions* 15, no. 3–4(1990): 256, doi:10.1080/03050629008434733.

(186) Zhou, "Power Transition and Paradigm Shift in Diplomacy," 17.

فقد أدت المنافسة السلمية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى جعل والتز يستنتج أن احتمال اندلاع الحرب بين القوى النووية يقترب من الصفر. (187)

> "لقد كانت الحرب الباردة سنوات من التوتر العام العالي المستوى والتنافس بين القوتين العظميين لكن من دون نزاع عسكري مباشر، فخطر الأسلحة النووية أحدث وضعا لا رابح فيه، جعل كل طرف فيه يتصرف بحذر. ففي حين غدت التكنولوجيا النووية المتقدمة واضحة على نحو متزايد للطرفين أنه في حرب نووية سيدمر كل طرف دون أمل بالتعافي. وقد سميت هذه الحالة للقضايا بـ "التدمير المتبادل المؤكد" – المختصرة في MAD والتي صادف معناها كلمة جنون باللغة الإنجليزية –." (188)

ضمن هذا السّياق، فقد جرى تعريف الاستقرار الاستراتيجي على أنه نوع من التوازن الذي لن تقدم فيه أي من القوتين على استخدام أسلحة الدمار الشامل. (189)كما أن هناك أدلة قوية على أنه وبالرغم من أن واقع الترسانات النووية كان مقيدا دون شك، فإن استراتيجية الردع النووي – كما مارستها كل من القوتين العظميين في صورة تكديس للأسلحة، وحشد القوات على الخطوط الأمامية، والحديث عن ضربة عسكرية – قد ساعدت على تحريض بعض المواجهات التي كانت تهدف إلى منعها. (190)

ففي سبيل الحد من خطر حدوث هجمات نووية مفاجئة، فقد تفاوض الطرفان على معاهدات للحد من الأسلحة، الشيء الذي وفر شفافية وثقة أكبر لدى كل طرف في أن الآخر لم يكن على وشك شن ضربة أولى. وبمرور الوقت، فقد اتفقا ضمنيًا على عدم استخدام الأسلحة النووية، وعدم القتل

---

(187) Ibid., 18.

(188) كارين أ. منغست و إيفان م. أريغوين–تفت، *مبادئ العلاقات الدولية*، 79–80.

(189) كيسنجر، *النظام العالمي*، 324.

"هناك فرق بين توازن الرعب الذي يمكن لأي طرف فيه القضاء على الآخر، وتوازن آخر يمكن لكلا الطرفين فيه القضاء على الآخر بغض النظر عمن يبادر بالهجوم. ليس التوازن (المساواة البحتة في الوضع أو التناظر) هو الذي يشكل ردعا متبادلا، وإنما هو استقرار ذلك التوازن. ويكون التوازن مستقرا فقط عندما لا يستطيع أي طرف يبادر بالهجوم أن يدمر قدرة الطرف الآخر على الرد." راجع: توماس شيلينج، *استراتيجية الصراع*، تر. نزهت طيب و أكرم حمدان (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، 247.

(190) ليبو، *لماذا تتحارب الأمم؟*، 232.

المباشر للقوات المسلحة لكل منهما، وكذا عدم التدخل العسكري ضمن مجالات النفوذ المعترف بها لكليهما. (191)

ختاماً، يمكن القول بأنه في العصر النووي، فإن المنافسة بين القوى المهيمنة والأخرى الصاعدة لن يكون في شكل الحرب، لكونها مكلفة ومدمرة، ولكن ستكون الدبلوماسية هي وسيلة التنافس على النفوذ الاستراتيجي في النظام الدولي دون الانخراط في الحرب.

(191) Allison, *Destined for War*, 295.

الفصل الرابع

إدارة عملية التحول السلمي للقوة: حالة الصين

الفصل الرابع - إدارة عملية التحول السلمي للقوة: حالة الصين

لقد شكّل صعود الصين أحد أكثر الموضوعات جدلاً في الأبحاث الأكاديمية والمناقشات السّياسية، سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية أوخارجها. ومع مر السنين، تحول التركيز من مسألة "ما إذا كان في إمكان الصين الصعود إلى مصاف القوى العالمية" إلى "الكيفية التي سيكون عليها هذا الصعود"، وما هي تداعيات صعودها على مصلحة الولايات المتحدة على وجه الخصوص وعلى شكل النظام الدولي الحالي وخصائصه بشكل عام؟.

غير أن طبيعة استجابة المجتمع الدولي، عالمياً واقليمياً وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية لمسارات الصعود الصين، ومساعيها في الانخراط في النظام الدولي القائم والعمل على بناء عالم متناغم هي من ستحدد ما إذا كان هذا الصعود سيبقى سلمياً، أو أن فخ ثيوسيديدس والانحدار نحو الحرب هو قدر الصين الذي لا مفر منه.

وعليه، سينصب هذا الفصل على دراسة إمكانية إدارة التحول السلمي للقوة ضمن النظام المعاصر بين الولايات المتحدة والصين. بالنظر أولا في إمكانات القوة الصينية الصلبة والناعمة، مع النظر في فكرة الصعود والتنمية السلمية التي تتبناها الصين. في حين سيسلط المبحث الثاني الضوء على جهود الصين الباحثة عن الانخراط أكثر ضمن مؤسسات النظام الدولي القائم عبر تبنيها لنهج التعددية في سياستها الخارجية، وكذا أدوارها الدولية كفاعل معتدل مسؤول، مع رؤية مدى إمكانية استجابة القوة العظمى الراسخة في النظام لصعودها السّلمي واستيعابها وإشراكها ضمنه.

أما المبحث الثالث فسينصرف إلى الحديث عن النقاش الدائر حول الحرب الباردة الجديدة، مع التأكيد على أنه بإمكان الولايات المتحدة والصين تجاوز فخ ثيوسيديدس وحتمية الحرب، واقتراح إعادة بعث وتكييف نموذج "الوفاق" Concert كآلية للتفاعل بين القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين.

المبحث الأول

الصين كقوة صاعدة: مبدأ السّلمية والإعتدال في النّظام الدولي

لقد شهدت الصين في السنوات الثلاثين المنصرمة نموًا لا يمكن إنكاره. فقد عدت أسرع ثلاثين سنة في معدل النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى معيشة الشعب في تاريخ البشرية المسجل. غير أن هذا النمو قد صاحبته وجهات نظر متباينة حول ما الذي ستسعى له الصين مستقبلاً. فكما جادلت نظريات انتقال القوة، كانت كل إضافة جديدة تقريباً إلى صفوف القوى الكبرى تنتهي إلى إثارة عدم الاستقرار العالمي والحرب. فالدول التي شهدت نموًا ملحوظاً في مواردها المادية قد سارعت نسبياً إلى إعادة تحديد وتوسيع نطاق مصالحها السّياسية في الخارج، قياسًا بزيادة إنفاقها العسكري وإثارة الحروب والمشاركة في قرارات القوى الكبرى. ومع أن الخبرة التاريخية تعلمنا أن التوترات بين القوة الراسخة ونظيرتها الصاعدة وإن كانت شيئاً مؤكدًا، إلا أن الحرب ليست بالأمر المحتوم.

هل لدى الصين ما يكفي لتكون قوة عظمى؟ هو مثار بحثنا في هذا القسم من الدراسة لإدراك الموقع الحقيقي للصين في النظام الدولي المعاصر، وبالتالي النظر لاحقاً في إمكانية قدرتها –وليس إرادتها– على تغيير قواعد اللعبة والتراتيبة الدولية المتجسدة حالياً.

المطلب الأول – صعود الصين: الأبعاد الاقتصادية والعسكرية

استنادا إلى "مؤشر معهد لوي لقوة آسيا"* Lowy Institute Asia Power Index لسنة 2018 احتلت الصين المرتبة الثانية في الترتيب العام للقوة في آسيا، أين حصّلت 75.5 نقطة في مقابل

---

* يعد مؤشر معهد لوي لقوة آسيا أداة تحليلية لتتبع التغييرات في توزيع القوة في قارة آسيا. ويهدف إلى شحذ النقاش حول جيوسياسة المنطقة. يصنف المؤشر 25 دولة وإقليمًا من حيث قدرتها على التأثير في الأحداث الإقليمية – أين يغطي أقصى الغرب من باكستان إلى أقصى الشمال من روسيا، وكذا أقصى الحدود في المحيط الهادئ كأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة. يقيم المشروع قوة الدولة من خلال 114 مؤشرا عبر ثمانية مقاييس موضوعاتية –والتي يتكون كل واحد منها من مقاييس فرعية بمجموع 27 مقياساً فرعياً–: القدرة العسكرية وشبكات الدفاع، الموارد الاقتصادية والعلاقات، النفوذ الدبلوماسي والثقافي ، فضلا عن المرونة والاتجاهات المستقبلية. وتنقسم هذه المقاييس إلى بعدين رئيسين: قياس الموارد وقياس النفوذ؛ فالمقاييس الأربعة الأولى للمؤشر– الموارد الاقتصادية والقدرة العسكرية والمرونة والاتجاهات المستقبلية – توفر تقييمات للقدرات المادية للدولة وقوتها، وهي عوامل ضرورية في ممارسة القوة. في حين تقيِّم المقاييس الأربعة الأخرى – التأثير الدبلوماسي والعلاقات الاقتصادية وشبكات الدفاع والتأثير الثقافي – مستويات النفوذ النشطة للدولة. ويعمد المؤشر إلى تعريف القوة على أنها قدرة الدولة أو الإقليم على توجيه أو

80 نقطة للولايات المتحدة الأمريكية التي تصدرت مشهد القوة في آسيا. فقد احتلت الصين المرتبة الأولى ضمن مقاييس العلاقات الاقتصادية والنفوذ الدبلوماسي والاتجاهات المستقبلية، حيث حصلت على 94.9 و 89.4 و 83.0 نقطة على التوالي. في حين جاءت ثانياً بعد الولايات المتحدة ضمن المؤشرات المتبقية، باستثناء شبكات الدفاع أين شغلت المرتبة الثامنة برصيد 24.7. (1)

ويلاحظ التقرير أن الصين كقوة عظمى صاعدة، تغلق بسرعة فجوة القوة بينها وبين الولايات المتحدة. فبينما تنتشر الالتزامات الأمريكية في جميع أنحاء العالم، يمكن للصين أن تركز مواردها في آسيا. فالدولة تحتل المراتب الأولى والثانية عبر كل المؤشرات ما عدا واحد فقط. وتلعب مشروعات مثل مبادرة الحزام والطريق نقاط قوة لبكين كشريك تجاري رئيس ومصدر للمساعدة الأجنبية في المنطقة. كما أنه وبحلول العام 2030، من المتوقع أن يكون إجمالي الناتج المحلي الصيني ضعف حجم الولايات المتحدة استنادا لمؤشر "تعادل القوة الشرائية" purchasing power parity. (2)

ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من العقبات؛ فمجموع السكان في سن الشيخوخة – والذي هو على وشك التراجع بمقدار 42 مليون شخص العام 2030 عن مستويات عام 2015 – ينذر بتحديات اقتصادية واجتماعية قادمة. كما تتأثر درجة المرونة في الصين بالنزاعات الحدودية النشطة مع جيرانها وكذا بتبعيتها واعتمادها على واردات الطاقة. عسكرياً، ما زالت حالة التكنولوجيا العسكرية في الصين تؤيد رفضها للهيمنة على المنطقة البحرية ونشر القوة بعيدة المدى فيها. كما أن شبكتها الدفاعية المتخلفة – التي تحتل المرتبة الثامنة في المنطقة – تعني أن الصين عرضة لموازنة عسكرية واستراتيجية تقودها قوى إقليمية أخرى. (3)

وفيما يلي سنحاول النظر في المدى الذي حققته الصين إلى غاية اليوم ضمن الأبعاد المختلفة للقوة.

التأثير في سلوك الدول الأخرى والجهات الفاعلة غير الحكومية ومسار الأحداث الدولية. وفي أكثر حالاتها بدائية، القوة هي القدرة على فرض التكاليف ومنح الفوائد التي تحدد خيارات الدول الأخرى.

(1) Lowy Institute, "Compare Countries," *Asia Power Index*, 2018, https://power.lowyinstitute.org/countries?compare=46,242.

(2) Lowy Institute, "Asia Power Index Report" (Sydney, 2018), 14, https://power.lowyinstitute.org/downloads/LowyInstitute_AsiaPowerIndex_2018-Summary_Report.pdf.

(3) Ibid., 14–15.

1. البعد الاقتصادي للقوة الصينية:

بفضل نجاحه في الإصلاح الاقتصادي وسياسة الباب المفتوح، حقق الاقتصاد الصيني نمواً مذهلاً في بواقع 9.7 % في الفترة ما بين 1978–2009. أما في عام 2017 فقد تراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 864 دولار أمريكي، مع إجمالي ناتج محلي بلغ 12.01 تريليون دولار أمريكي. (4)

في عام 2010، تجاوزت الصين اليابان وأصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم. واعتبارًا من عام 2012، كانت أكبر مصدر وثاني أكبر مستورد في العالم. ومع ذلك، يكمن أحد أسباب قوتها الاقتصادية في حجم سكانها. أين يتعين على الصين أن توزع ثروتها على أكثر من 1.3 مليار شخص.

الشكل 4-1: النمو السريع للصين

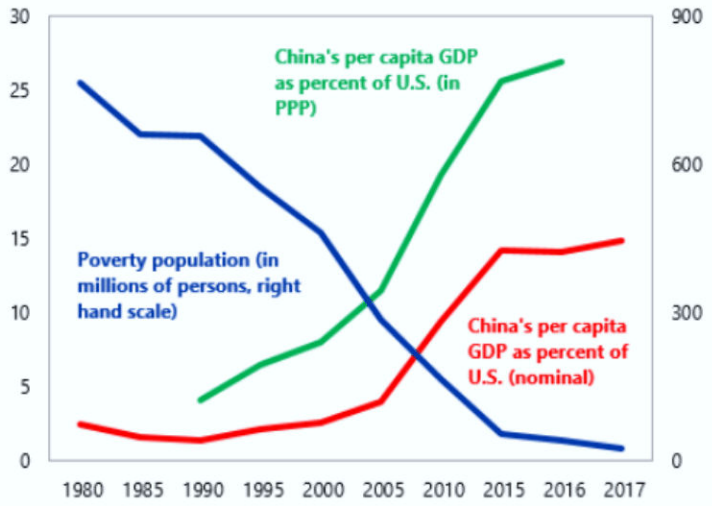

المصدر: IMF Country Report No. 18/240, "PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA" (New York, 2018),4, https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/CR/2018/cr18240.ashx.

بحلول عام 2014، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين حوالي سُبع حجمه في البلدان الصناعية الرئيسية. وبالمقارنة مع الأسواق الناشئة الأخرى، احتلت الصين المرتبة الثالثة بين دول البريكس من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تليها الهند فقط. كما أنه، وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، فإن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين سوف يرتفع من حوالي 3.740 دولارًا أمريكيًا في عام 2009 إلى 10,586 دولارًا أمريكيًا في عام 2019. (5)

---

(4) Gross Domestic Product (GDP) per Capita in China 2013–2023," accessed April 12, 2019, " https://www.statista.com/statistics/263775/gross-domestic-product-gdp-per-capita-in-china.

(5) Ibid.

الشكل 4-2: تجاوز الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للصين نظيره الأمريكي بحلول 2030

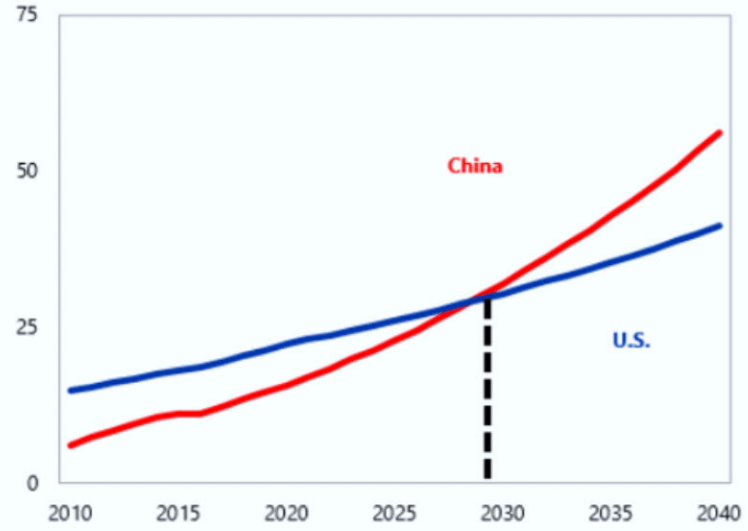

المصدر: IMF Country Report No. 18/240, "PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA" (New York, 2018),1, https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/CR/2018/cr18240.ashx.

وتتوقع العديد من التقارير بأن الصين ستتصدر مشهد الإقتصاد العالمي بحلول عام 2030 تليها الهند فالولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة عالمياً من حيث حجم الاقتصاد. [6]وتمثل الصين اليوم ثلث النمو العالمي. فقد تم انتشال أكثر من 800 مليون شخص من براثن الفقر، كما حققت الدولة أعلى وضع للدخل المتوسط. ولا يزال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للصين يتقارب مع نظيره في الولايات المتحدة، وإن كان بوتيرة أكثر اعتدالا في السنوات القليلة الماضية. [7] (أنظر الشكل 4-1).

ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي، فإن الصين اليوم، تجد نفسها في منعطف تاريخي؛ فبعد عقود من النمو الفائق السرعة، تركز الحكومة الآن على النمو عالي الجودة. وعليه، ستحتاج السلطات في الصين إلى التركيز على أجندة الإصلاح الحالية والاستفادة من زخم النمو الحالي "لإصلاح السقف بينما الشمس مشرقة." مركزة في هذا على الاستمرار في كبح نمو الائتمان، وتسريع جهود إعادة التوازن، وزيادة دور قوى السوق مع تعزيز الانفتاح وتحديث أطر السياسات. وحتى مع التباطؤ التدريجي في النمو، يمكن أن تصبح الصين أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2030. [8] (أنظر الشكل 4-2)

(6) OCDE, "Real GDP Long-Term Forecast," 2018, doi:https://doi.org/https://doi.org/10.1787/d927bc18-en.

(7) IMF Country Report No. 18/240, "PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA" (New York, 2018), 1, https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/CR/2018/cr18240.ashx.

(8) Ibid., 13-14.

الشكل 4-3: القادة الرقميون: الصين كقائد رقمي في التجارة الإلكترونية

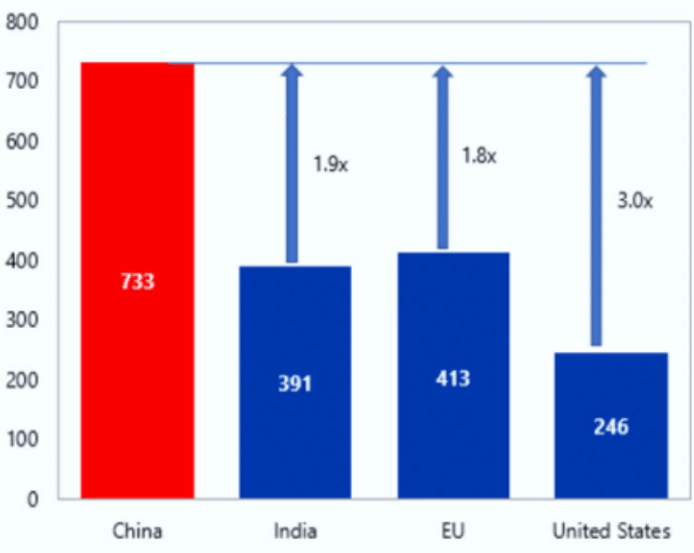

المصدر: IMF Country Report No. 18/240, "PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA" (New York, 2018),18, https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/CR/2018/cr18240.ashx.

وفي نفس المضمار، تعد الصين قائداً رقمياً عالمياً، فبها حوالي 700 مليون مستخدم للإنترنت و 282 مليون مواطن رقمي (مستخدمو الإنترنت أقل من 25 عامًا) يتوقون إلى تبني تقنية جديدة. كما أن الحجم الهائل للسوق الصينية والبيئة التنظيمية والإشرافية الداعمة في السنوات الأولى من الرقمنة جعلت منها رائدة عالمياً في التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية. وعليه، ستستمر الرقمنة في إعادة تشكيل الاقتصاد الصيني من خلال تحسين الكفاءة وتخفيف تباطؤ النمو مع نضوج الاقتصاد. (9)

2. البعد العسكري للقوة الصينية:

ضمن ترتيبه السنوي لعام 2019، صنف موقع Global Firepower الصين كثالث قوة عسكرية في العالم من مجموع 137 دولة. أين حصلت الصين على تقدير 0.0673 (0.0000 هو التقدير الأمثل) على مؤشر القوة PwrIndx بعد كل من الولايات المتحدة (0.0615) وروسيا (0.0639) على التوالي.(10)

وفيما يواصل الرئيس الصيني "شي جين بينغ" Xi Jinping إصلاح الحكم في الصين، فإن جزءا مركزياً من برنامجه يشمل خطته الطموحة لتحديث جيش التحرير الشعبي بحلول عام 2035 واستكمال تحوله إلى "قوات من الطراز العالمي" قادرة على كسب الحروب بحلول عام 2049. وبخصوص اقتصاد الدفاع، فقد سلك الإنفاق الدفاعي في الصين مساراً تصاعدياً منذ عقود؛ فبين عامي 1998 و

---

(9) Ibid., 18.

(10) "Military Strength Ranking," *Global Firepower*, 2019, 2019, https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp.

2018 كانت ميزانية الدفاع الصينية تنمو سنويًا بنسبة 10% في المتوسط، ما يفسر سياسات التحديث العسكري الصيني المدهشة لسرعة تطورها واتساع طموحها. فقد بلغ إجمالي الإنفاق على الدفاع لسنة 2018 بحسب بكين 168 مليار دولار أمريكي (المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة) بزيادة 8.1 % عن سنة 2017.[11] كما حققت صناعة الدفاع الصينية خطوات كبيرة بالفعل. فقد أشارت تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن إلى أن الإيرادات المتعلقة بالدفاع لسنة 2016 لسبعة من الشركات الصينية العشر المملوكة للدولة والمنخرطة في الإنتاج الدفاعي قد جاءت ضمن أفضل عشرون شركة دفاعية ربحية في العالم. فيما ظهرت ثلاث منها ضمن المراكز العشرة الأولى – شركة مجموعة جنوب الصين للصناعات (CSGC) وشركة صناعة الطيران الصينية (AVIC) وكذا شركة مجموعة شمال الصين للصناعات (NORINCO). [12]وفي ذات السياق، وضمن أحدث أبحاثه (2020) ، أشارمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI) إلى أن الصين هي ثاني أكبر منتج للأسلحة في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، أين تغطي شركاتها ثلاث قطاعات لإنتاج الأسلحة التقليدية : أنظمة الطيران والأنظمة الإلكترونية وكذا الأنظمة البرية. فقد بلغ مجموع مبيعات الأسلحة في شركة AVIC ما يقارب 20.1 مليار دولار، في حين بلغت مبيعات NORINCO 17.2 مليار دولار مشكلة بذلك أكبر منتج في العالم للأنظمة البرية. [13]

هذا، ويصف الكتاب الأبيض الصيني – الصادر في أواخر جويلية 2019 تحت عنوان"الدفاع الوطني الصيني في عصر جديد" – تحديث وتوسيع القوات العسكرية الصينية بأنه عمل دفاعي بالكامل

---

(11) Chapter Six: Asia," *The Military Balance* 119, no. 1 (January 1, 2019): 232,238, " doi:10.1080/04597222.2018.1561032.

(12) Ibid., 238.

ترتبط عملية التحديث في الجيش الصيني، ارتباطاً وثيقا بمشروع (صنع في الصين 2025)، المشروع الذي يستهدف استبدال التكنولوجيات المستوردة بالمحلية الصينية. ويعتمد هذا على الربط الواسع بين قطاعات التطوير المدني والعسكري، حيث أسست الصين لما يسمى بالتكامل المدني العسكري (CMI) Civil– Military Integration، وهو إستراتيجية وطنية تحفز القطاع المدني ليدخل في مجالات الدفاع، وبالطبع تتم هذه العملية في الصين بالشراكة بين شركات الدولة ومعاهد ومؤسسات الدفاع الصينية. ويقدّر مركز أبحاث IISS، أن عشرة من شركات الدولة الصينية تعمل في الصناعات العسكرية والمدنية سوية، وأن هذه الشركات تقع في مراتب متقدمة في تصنيفات شركات الصناعة العسكرية العالمية (المرتبة 5– 7 عالمياً) وجميع الشركات ضمن أكبر 22 مصنّعاً عسكرياً عالمياً.

(13) SIPRI, "New SIPRI Data Reveals Scale of Chinese Arms Industry," 2020, https://www.sipri.org/media/press-release/2020/new-sipri-data-reveals-scale-chinese-arms-industry.

تقريبًا؛ فالأمن العسكري الصيني يواجه مخاطر ناجمة عن مفاجآت التكنولوجيا وتزايد فجوة الأجيال التكنولوجية. ومنه، يجب بذل مزيد من الجهود في التحديث العسكري لتلبية متطلبات الأمن القومي.[14] وبتحول المنافسة الدولية نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تكشف الوثيقة على أن مجابهة التحديات المقبلة، توجب على بكين تنفيذ خططها للعب دور بنّاء في التسوية السياسية لقضايا النقاط الساخنة، وتعزيز ترسانتها العسكرية بما يتناسب مع مكانة الصين ومصالحها العالمية، وصولاً إلى تحقيق هدف الجيش الصيني بالتحول إلى "قوة عالمية" بحلول منتصف القرن. [15]

وبحسب وزارة الدفاع الأمريكية، فإن الصين تسعى إلى تطبيق برنامج تطوير عسكري شامل طويل المدى تم وضعه لتحسين قدرة القوات المسلحة الصينية للقتال والظفر بالحروب المحلية في ظلّ ظروف معلوماتية أو في ظل عمليات عسكرية إقليمية مكثفة قصيرة الأجل ترتكز إلى المعلومات.ويظل الاستعداد للنزاع المحتمل في مضيق تايوان محور ومحرك الاستثمار العسكري الأساسي للصين. غير أنها، تزيد من تركيزها على الاستعداد لحالات طارئة أخرى غير تايوان، كالوضع في بحري الصين الشرقي والجنوبي. بالإضافة إلى ذلك، ومع نمو البصمة العالمية للصين ومصالحها الدولية، أصبح برنامج تحديثها العسكري أكثر تركيزًا بشكل تدريجي على التوظيف في مجموعة من المهام التي تتجاوز حدودها، بما في ذلك استعراضات القوة وأمن الممرات البحرية ومكافحة القرصنة وحفظ السلام وحتى المساعدات الإنسانية وغيرها. [16]

المطلب الثاني – صعود الصين: القوة الناعمة وتلطيف الصورة

لقد شكل موضوع القوة الثقافية الناعمة للصين واحدا من أهم مجالات النقاش الفكري والسّياسي في الصين في السنوات الأخيرة. أين تجلت "القوة الثقافية الوطنية الناعمة" 国家文化软实力 كعبارة

---

(14) Anthony H. Cordesman, “China’s New 2019 Defense White Paper: An Open Strategic Challenge to the United States, But One Which Does Not Have to Lead to Conflict” (Washington, 2019), 2, https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/190724_China_2019_Defense.pdf.

(15) Ibid., 3.

(16) Office of the Secretary of Defense, “Annual Report to Congress: Military and Security Developments Involving the People’s Republic of China 2015,” 2015, I, https://dod.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2015_China_Military_Power_Report.pdf.

مثيرة لا تمثل مركز الاهتمام في الأوساط الأكاديمية وحسب، ولكن أيضًا مفهوماً مركزياً ضمن التكتيكات السياسية الوطنية واستراتيجيات التنمية، فضلا عن دخولها في "المخطط الكبير لتنمية البلاد المستقبلية.[17]

هذا، وتقع مناقشات القوة الناعمة في الصين بشكل عام ضمن إحدى الفئتين: نظرية القوة الناعمة كاستراتيجية تنمية وطنية، ونظرية القوة الناعمة كسياسة خارجية.بحيث تتضمن الأولى بشكل رئيس المناقشات حول الإصلاحات المؤسسية اللازمة للتنمية الاقتصادية، بينما تركز الأخيرة على تأسيس سياسة خارجية فيما يتعلق بنهوض الصين. [18]ضمن هذا السّياق، فقد شدّد بعض العلماء الصينيين على ضرورة تعزيز القوة الناعمة كوسيلة لمعالجة المشاكل المحلية في الصين، الناشئة عن سعيها الأعمى للنمو الاقتصادي في العقود الأخيرة. فيجادل "يي زايتشان " Ye Zicheng بأن الصين مدعوة لتعزيز قوتها الناعمة ضمن مجالات السّياسة والاقتصاد والسّياسة الخارجية، إذا أرادت تجنب مآلات الاتحاد السوفياتي السابق. فحسبه، انهار الاتحاد السوفياتي بسبب ضعف قوته الناعمة، وما نجم عن ذلك من انخفاض تأثيره الدولي، على الرغم من كونه يحوز قوة عسكرية تضاهي قوة الولايات المتحدة آنذاك. ومنه، يقترح يي "الابتكار المؤسسي" في جميع المجالات؛ خصوصا منها المؤسسات السّياسية والاقتصادية والثقافية، كأداة لزيادة القوة الناعمة الصينية. [19]

من الجانب الآخر، فقد أجريت مناقشات القوة الناعمة بشكل رئيس حول السياسة الخارجية. فبدخول عصر "هو جينتاو"Hu Jintao ، أصبحت الادعاءات بأنّ على الصين تعزيز قوتها الناعمة، موازاة مع قوتها الصلبة لتتطور إلى قوة عالمية في تزايد. أين تمت مقاربة القوة الناعمة كاستراتيجية للدبلوماسية الصينية في اتجاهين: يشرح أحدهما كيفيات التعامل مع ما يسمى باستراتيجية القوة الناعمة

---

(17) Natalia Riva, "Soft Power Narrative in Contemporary China: Official Discourse and The Media," in *Media and Politics: Discourses, Cultures, and Practices*, ed. Bettina Mottura, Letizia Osti, and Giorgia Riboni (Newcastle: Cambridge Scholars Publishing, 2017), 242.

(18) Young Nam Cho and Jong Ho Jeong, "China's Soft Power: Discussions, Resources, and Prospects," *Asian Survey* 48, no. 3 (2008): 458, http://www.jstor.org/stable/10.1525/as.2008.48.3.453.

(19) Ibid.

الأمريكية عبر الإجراءات المضادة المناسبة، في حين يغطي الآخر تدابير السياسة الخارجية التي ستسمح للصين بالظهور كقوة عالمية. (20)

نظرياً، ينطوي خطاب القوة الناعمة في الصين على "انعطافات مفهمية" conceptual twists فمع قبوله لمفهوم ناي الأساسي للقوة الناعمة المستند إلى الجذب والإقناع والتعاون والاقتداء، إلا أنه غالبًا ما يجادل العلماء الصينيون بأن الثقافة والأيديولوجية والقيم السياسية ليست بالمصدر الوحيد للقوة الناعمة. في إشارة إلى أن هذه المصادر العامة للقوة الناعمة غير منتجة دوما للجاذبية. في حين يمكن للقوة الصلبة أن تكون مصدرا للجاذبية والإغراء والصداقة ضمن ظروف معينة. (21)

> "[ف]المصادر التقليدية للقوة الصلبة يمكن أن تكون أيضًا مصادر للقوة الناعمة إذا تم استخدامها بطريقة سلسة من قبيل أنشطة حفظ السلام الدولية أو الممارسات الإنسانية كالإغاثة إبان الكوارث. وعليه، فهم يدعون بأنه عبرالاستخدام السلس للقوة الصلبة، يمكن أن تكون الصين قادرة على دعم صورتها في المجتمع الدولي إلى حد كبير." (22)

ضمن هذا الإطار، تتميز الثقافة الاستراتيجية في الصين بثنائية متكاملة تشمل الأضداد، كما تكرسه مفاهيم "تشنغ و تشي" Zheng and Qi التي افترضها "سان زي" Sun Zi في فن الحرب، بين استخدام القوات المباشرة (تشنغ) واستخدام القوات غير المباشرة (تشي). غير أن استخدام كلتا القوتين هو ما يمكّن من اتخاذ القرارات السليمة، والتغلب على العدو. انطلاقا من الثقافة الصينية، يتم استخدام

---

(20) Ibid., 459–60.

يجادل الباحثان بأنه حتى قبل عهد هو جينتاو، كانت الصين قد بذلت جهودًا تتعلق بهذا الموضوع، على الرغم من عدم استخدام مصطلح "القوة الناعمة" بشكل محدد. ويطرحان أمثلة عدة من قبيل "المفهوم الجديد للنظام السياسي والاقتصادي الدولي" الذي تم تطويره من المبادئ الخمسة للتعايش السّلمي خلال عصر ماو ، والذي انتقد النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. كما تشمل الأمثلة الأخرى "المفهوم الأمني الجديد" الذي انتقد الإجراءات الأمنية التقليدية كحلف شمال الأطلسي والتحالف الأمريكي الياباني. فضلا عن "نظرية القوة المسؤولة " التي حاججت ضد الرأي القائل بأن الصين الصاعدة قوة مدمرة للنظام الدولي، مدعية عكس ذلك تماما، كونها قوة مسؤولة عن أفعالها في المجتمع الدولي. وهو ما طرحته النظريات الأخرى "كنظرية مساهمة الصين" التي ترى في التنمية الاقتصادية الصينية عاملا مسهلا للتنمية الاقتصادية في آسيا والعالم ، كما تحسن التقسيم العالمي للعمل بطريقة منطقية، مع إسهامها في حل مشكلة الفقر العالمي. هذا، بالإضافة إلى أن إمكانات الصين كسوق دولية كبيرة توفر فرصًا للتجارة والاستثمار للبلدان الأخرى، وهو ما تدعيه "نظرية الفرص الصينية" من جانب آخر.

(21) Antara Ghosal Singh, "China's Soft Power Projection across the Oceans," *Maritime Affairs: Journal of the National Maritime Foundation of India* 12, no. 1 (January 2, 2016): 26, doi:10.1080/09733159.2016.1181396.

(22) Ibid.

القوة العسكرية تقليديًا لأغراض غير عسكرية. فالقادة الصينيون يستخدمون أداة قوية مثل القوة البحرية لتحقيق أهداف غير عسكرية. ما يفسر سبب إدراجهم للدبلوماسية البحرية ضمن سياسات القوة الناعمة، جنبا إلى جنب مع معاهد كونفوشيوس في توليفة خاصة. (23)

تعتمد القوة الناعمة للصين اليوم على ثلاث موارد أساسية: النموذج التنموي الصيني، السياسة الخارجية المرتكزة على الصعود أو النموالسّلمي وكذا الحضارة الصينية.

بداية، وبعد نجاح النموذج الاقتصادي للتنمية الصينية، طُرح مفهوم "إجماع بكين" The Beijing Consensus المنعقد حول ثلاث طروحات مركزية بحسب "جوشوا كوبر رامو" Joshua Cooper Ramo؛ (1) نموذج تنموي يقوم على الابتكار، (2) يولي أولوية قصوى للاستدامة والمساواة، (3) السعي إلى تقرير المصير في السياسة الخارجية. (24) وعليه، فقد أصبحت فعالية النموذج الصيني سلاحاً دعائياً قوياً لرفع قدرة الصين المؤثرة على العالم وتعميق هويتها وتماسكها الداخلي.

غير أن أي إشارة إلى إسقاطات النموذج التنموي الصيني وقوتها الناعمة تقود المرء على الفور إلى التفكير في إفريقيا، أو أمريكا اللاتينية أو جنوب شرق آسيا، أو حتى أجزاء نائية أخرى من "عوالم الجنوب". ومع ذلك، يبدو أن هذا الواقع في تغير الآن، لأن تركيز الصين على القوة الناعمة بات يتجاوز العالم النامي من أصل أفريقي وآسيوي،

الشكل 4-4: مواقف شعوب العالم تجاه الصين

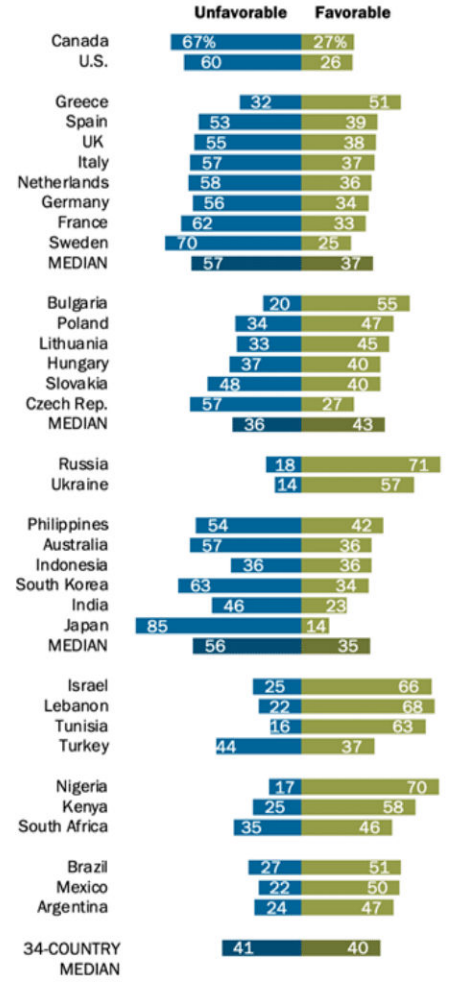

المصدر: Pew Research Center, "China's Economic Growth Mostly Welcomed in Emerging Markets, but Neighbors Wary of Its Influence," 2019, p.27.

(23) Claude Zanardi, "China's Soft Power with Chinese Characteristics: The Cases of Confucius Institutes and Chinese Naval Diplomacy," *Journal of Political Power* 9, no. 3 (September 1, 2016): 431, doi:10.1080/2158379X.2016.1232289.

(24) Cho and Jeong, "China's Soft Power," 462.

جاعلاً من حضورها في حزام شمال الأطلسي المتطوريتزايد بشكل سريع. [25]

ومنه، فجهود الصين لم تبق حبيسة جوارها الإقليمي فحسب، بل عملت الصين على دعم صورتها في العالم ككل. واليوم، يمكننا بسهولة العثور على أدلة تدعم التحسن الواضح لصورة الصين في العالم. فالعديد من نتائج المسوح المختلفة تظهر انجذابا دوليًا متزايدًا للصين. فوفقًا لنتائج مسح "مركز بيو للأبحاث" Pew Research Center المحيَّنة في أكتوبر 2018، اعتبرت العديد من الدول – ولا سيما الأسواق الناشئة منها – صعود الصين الإقتصادي إيجابياً، معتقدة في أن نموها الاقتصادي أمر جيد وله تأثير إيجابي في الغالب على الشؤون الاقتصادية لبلدانهم. [26]وبذات الاستطلاع، انقسمت آراء الناس حول العالم بخصوص الصين؛ فـ 40 % في المتوسط من 34 دولة شملها الاستطلاع، كانت لديهم وجهات نظر إيجابية تجاه الصين على غرار روسيا (71 %) ونيجيريا (70 %) ولبنان (68 %). في حين أن 41 % كانت مواقفهم سلبية اتجاهها، وبالأخص اليابان (85%) والسويد (70%) وكندا (67%). [27]

الشكل 4-5: إجمالي الإنفاق المحلي للصين في مجال البحث والتطوير

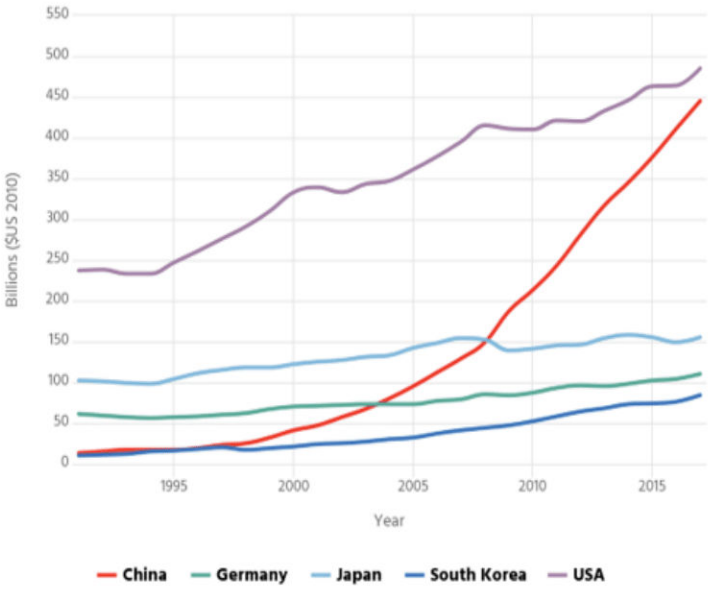

المصدر: China Power Team, "Is China a Global Leader in Research and Development?," *China Power*, 2019, https://chinapower.csis.org/china-research-and-development-rnd/.

على صعيد الابتكار والعلم، تتقدم الصين بخطوات أسرع في العلوم والتكنولوجيا، أين تصبح يوما بعد يوم مصدرًا متزايدًا للمعرفة، وشريكًا بارزًا للدول الرائدة في العلوم التكنولوجية. فهل ستصبح الصين قوة علمية عظمى؟ يخبرنا "أندرو كيندي" Andrew Kennedy بأن تقدم الصين حتى الآن هو أمر مثير للإعجاب حقًا،

(25) Ghosal Singh, "China's Soft Power Projection across the Oceans," 25.

(26) Pew Research Center, "China's Economic Growth Mostly Welcomed in Emerging Markets, but Neighbors Wary of Its Influence," 2019, 4, https://www.pewresearch.org/global/wp-content/uploads/sites/2/2019/12/PG_2019.12.05_Balance-of-Power_FINAL.pdf.

(27) Ibid., 27.

ولا سيما وأن الإصلاحات الأخيرة تعد برفع الصورة العلمية للبلاد أكثر في السنوات القادمة. فصين اليوم، تنتج منشورات رفيعة المستوى، وتولد المزيد من التعاون الدولي، وكما تحصل على اهتمام دولي أكثر من أي وقت مضى.[28] فقد احتلت كل من جامعة تشينغهوا وبكين الصينيتين المرتبتين 23 و24 على التوالي ضمن التصنيف العالمي للجامعات لعام 2020 الصادر عن مؤسسة Times Higher Education (THE)[29]

بلغة الأرقام، ومع حلول عام 2015، ارتفع إنفاق الصين على البحث والتطوير إلى 2.07 % من ناتجها المحلي الإجمالي. وقد كان هذا الأمر مدفوعًا جزئيًا بالإجراءات الحكومية؛ فقد حددت الخطة الخمسية الثانية عشرة (2010 – 2015) هدفًا للإنفاق على البحث والتطوير بنسبة 2.02 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2015. كما جددت بكين منذ ذلك الحين، دعمها للبحث والتطوير من خلال خطتها الخمسية الثالثة عشرة (2015–2020)، بسعيها للوصول إلى نسبة 2.5 % بحلول عام 2020. وتحرز الصين اليوم بالفعل تقدمًا في هذا المضمار، أين بلغ إنفاقها على البحث والتطوير نسبة 2.1 % في عام 2017 من ناتجها المحلي الإجمالي.[30]

مع بداية القرن الحادي العشرين، ازداد تأثير الصين في آسيا والعالم بشكل ملحوظ. فإلى جانب نمو قوتها الاقتصادية والعسكرية، كان تعزيز قوتها الناعمة محوريًا في توسيع نطاق تأثيرها الإقليمي. فقد عملت الصين على نشر ثقافتها وقيمها عبر زيادة المساعدات إلى الدول الآسيوية، واتخاذ خطوات لجذب الطلاب الدوليين وتشجيع دراسة اللغة الصينية، وكذا المشاركة الفعالة ضمن المنظمات الإقليمية متعددة الأطراف كالآسيان.[31] ويتم تنفيذ مبادرات القوة الناعمة بشكل بارز من قبل الوكالات الحكومية، التي تعمل على إنشاء المراكز الثقافية والمدارس في الدول الأجنبية، وتنفيذ التبادل الأكاديمي الدولي،

(28) Andrew Kennedy, “China’s Rise as a Science Power,” *Asian Survey* 59, no. 6 (December 1, 2019): 1043, doi:10.1525/as.2019.59.6.1022.

(29) Times Higher Education, “World University Rankings 2020,” 2020.

(30) China Power Team, “Is China a Global Leader in Research and Development?,” *China Power*, 2019, https://chinapower.csis.org/china-research-and-development-rnd/.

(31) Cho and Jeong, “China’s Soft Power,” 453–54.

مع التوسع عبر الوطني لوسائل الإعلام الصينية، وكذا تنظيم العديد من الحفلات الموسيقية والمعارض في الخارج. (32)

تشكل اليوم "معاهد كونفوشيوس"العنصر الأمثل في ما يعرف بـ "سحر الصين" China's Charm. هذه المعاهد التي تضارع المجلس الثقافي البريطاني والجمعية الثقافية الفرنسية ومعهد غوته الألماني – يبلغ عددها حالياً 500 معهدا موزعة على 5 قارات –والتي يعد هدفها الجوهري هو إعطاء العالم "فهمًا صحيحًا"عن الصين، وتعزيز الصورة الإيجابية لها وتلطيفها. وكذا جذبها للشتات الصيني الشاسع، إضافة إلى الجماهير المحلية كونها تسهم في إعادة الحضارة الصينية إلى مكانها المركزي ضمن النظام الدولي.

> "إنها تعزز فهم اللغة والثقافة الصينية، [...] وكذا التبادل التعليمي والثقافي والتعاون بين الصين والدول الأخرى. في سبيل تعميق العلاقات وتنمية التعددية الثقافية وبناء عالم متناغم." (33)

من جهة أخرى، تدعم هذه المعاهد نشر الثقافة التقليدية الصينية؛ فمن بين العديد من سمات الحضارة الصينية، تعد الكونفوشيوسية عاملاً جوهريًا، تقدم القيم والرؤية الصينية بطريقة مختلفة عن الغرب. مما يسمح للصين بالقيام بدور رائد في وضع تعريف جديد لما يسمى بالقيم الآسيوية. هذه القيم التي تضع الأسرة كنقطة محورية في تشكيل البنية الاجتماعية، مبدية اهتماما كبيرا بالفضائل والأخلاق؛ أين تكون فيها الأسبقية دوما للجماعة على الفرد، ومؤكدة على الوحدة والانسجام والنظام والعمل الجاد والإدخار وأهمية التعليم. وعليه، فصعود الصين سيجعل من الممكن ترسيخ تلك القيم الآسيوية القائمة على الحضارة الصينية، على الأقل في دول شرق آسيا الكونفوشيوسية. (34)

وفي ذات السّياق، فقد أصبحت الكونفوشيوسية جزءًا مهمًا من الأيديولوجية السّائدة. بحيث امتدت حتى إلى الأفكار الدبلوماسية. فالمبادئ الدبلوماسية من قبيل"العيش بسلام مع الجيران، وتحقيق الرخاء

---

(32) Ying Zhou and Sabrina Luk, "Establishing Confucius Institutes: A Tool for Promoting China's Soft Power?," *Journal of Contemporary China* 25, no. 100 (July 3, 2016): 2, doi:10.1080/10670564.2015.1132961.

(33) Zanardi, "China's Soft Power with Chinese Characteristics," 434.

(34) Cho and Jeong, "China's Soft Power," 470.

والأمن لهم" و "العالم المتناغم" كلها مأخوذة من الثقافة الكونفوشيوسية. وهذا ما يختلف بشكل واضح، ليس فقط عن الماركسية اللينينية، ولكن أيضًا عن الواقعية والليبرالية في السياسة الدولية. (35)

من جهة أخرى، وعلى صعيد السياسة الخارجية، بدأت الصين منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، تنفذ بنشاط سياسات إقليمية ودولية لنشرالأفكار الدبلوماسية المختلفة مثل "السلطة المسؤولة" و"مفهوم الأمن الجديد" و "النهوض السلمي والتنمية" و"العالم المتناغم." واليوم، يُنظر إليها بشكل متكرر على أنها دولة مسؤولة ومستعدة للتعاون مع المعايير الدولية.

وعليه، ومع وجود العديد من وجهات النظر المناوئة لاستراتيجية القوة الناعمة الصينية، وبالأخص من حيث تمركزها بيد الوكالات الحكومية، إلا أنها قد حظيت بتقدير عظيم في عديد المرات؛ كالإنجازات العظيمة لأولمبياد بكين 2008 الذي ترك أثراً طيباً في نفوس العديد من الشخصيات الرياضية والدول المشاركة، أوحتى ملايين المشاهدين عبر الشاشات في العالم، وليس أقله شأناً إكسبو شنغهاي للعام 2010،(36) ولا حتى سياسات الصين التكنولوجية والصحية في تطويق انتشار فيروس كورونا المستجد nCOVID 19 ولاسيما اعتمادها التكنولوجيا المتطورة كتقنية البيانات الضخمة والذكاء الإصطناعي وشبكات الجيل الخامس وغيرها في إدارة الأزمة.

وانطلاقا من قناعتها الراسخة، بأنها لن تكون قوة عالمية، مالم تكن لديها القدرة على الجذب، تواصل الصين اليوم بناء قوتها الناعمة، واستخدامها بصورة عاقلة موازاة مع واقع استمرار نموها الاقتصادي والعسكري، وكل ذلك في سبيل تلطيف صورتها، بحيث لا يشعر الآخرون بخوف أمام الصين القوية، وبه ستصبح الصين مرغوبة أكثر وذات جاذبية أعظم.

المطلب الثالث – نظرية الصعود والتنمية السّلمية: استراتيجية الصين الكبرى

لقد شكّل صعود الصين أحد أكثر الموضوعات جدلاً في الأبحاث الأكاديمية والمناقشات السّياسية، سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية أوخارجها. ومع مر السنين، تحول التركيز من مسألة "ما إذا كان في إمكان الصين الصعود إلى مصاف القوى العالمية" إلى "الكيفية التي سيكون عليها هذا

---

(35) Ibid., 471.

(36) تومي كوه، "القرن الحادي والعشرون: الصين والعالم،" في *الصين في السنوات الثلاثين المقبلة*، تح. وو جينغ ليان، يوي كه بينغ، ومايكل هدسون، تر. وانغ فو (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014)، 228.

الصعود"، وما هي تداعيات صعودها على مصلحة الولايات المتحدة على وجه الخصوص وعلى شكل النظام الدولي الحالي وخصائصه بشكل عام.

فإلى جانب انطلاقة الصين كقوة صاعدة، تبلور مفهوم "التهديد الصيني" السائد في الغرب منذ تسعينيات القرن الماضي. أين يجادل هذا التصور الراسخ في منطق النظرية الواقعية الكلاسيكية، بأنها كقوة صاعدة غير راضية، فإن الصين متجهة نحو تحدي وضع الهيمنة للولايات المتحدة، والإخلال بالوضع الدولي الراهن. والتاريخ يشهد بعديد الحروب من أجل الهيمنة بين قوة مهيمنة وأخرى صاعدة. وبالتالي، فإذا كان هذا هو الحال، فإن صعود الصين يميل إلى تشكيل تهديد للولايات المتحدة والوضع الراهن في النظام الدولي، ما يعمل على وضع العلاقات الأمريكية الصينية ضمن مسار تصادمي. [37]

ضمن هذا السّياق، ومع إدراكها للضرر الذي يشكله هذا التصور لصورة بكين والتقليل من فعاليتها الدبلوماسية، فقد عملت النخب الصينية بدءًا من عام 2002 تقريبًا، على غرار "زنغ بيجيان" Zheng Bijian – أحد أمناء سر الزعيم الصيني السابق هو جينتاو – على تطوير ونشر مفهوم وفكرة "الصعود السّلمي" ضمن محاولة لمعالجة الجذور العميقة من أسباب الشكوك حول الصين في الغرب بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص. فقد دعا "زنغ" الأمريكيين إلى ضرورة تبني إطار مفاهيمي جديد للنظر إلى صعود الصين كقوة عالمية. معلناً أن الصين ستسلك طريقًا جديدًا تمامًا للنهوض السّلمي يختلف تمامًا عن ألمانيا واليابان أو الاتحاد السوفيتي السابق. هذا الدرب الجديد المتميز باتصال الصين بمسارات العولمة الاقتصادية بدلاً من الانفصال عنها. أين يعتمد نجاحها هنا على نموذجها التنموي الخاص وانفتاح أسواقها، وكذا تحسينها المؤسسي الذاتي، وعلاقات المنفعة المتبادلة مع الدول الأخرى. فقد ظلت الصين على طريق التنمية السّلمية هذا منذ ما يقارب الأربعون عاماً واستفادت منه بشكل كبير ولا يوجد سبب يدعوها لتغييره. إن تنمية الصين تتطلب بيئة دولية سلمية، بينما ستعزز تنميتها بدورها السلام العالمي. وباختصار، سيشكل الصعود السّلمي للصين فرصًا للمجتمع الدولي وليس تهديدًا له.[38]

---

(37) Jianwei Wang, "China's Peaceful Rise: A Comparative Study," EAI Fellows Program Working Paper (Seoul, 2009), 1–2, https://www.peacepalacelibrary.nl/ebooks/files/376257911.pdf.

(38) Ibid., 3–4.

تعد نظرية "زينج" للصعود السّلمي في سياق نظريات العلاقات الدولية، حجة ليبرالية إلى حد كبير. فالعولمة الاقتصادية والاعتماد المتبادل تجعل من غير الضروري وغير المرغوب فيه أن تسلك الصين طريقا غير سلمي للنهوض ضمن النظام الدولي الحالي الذي أنشأت به الكثير من الإرتباطات والعلاقات.

ويستمد مفهوم الصعود السّلمي نسبه من مبادئ التعايش السّلمي في خمسينيات القرن الماضي، والتي سعت عبرها الصين إلى وضع نفسها كقوة غير عدوانية. وقد يعود الأمر إلى ما هو أبعد من ذلك؛ إلى النزعة الفلسفية السائدة التي تبجل صفات الشخص المثالي والنبيل، والذي أطلق عليه كونفوشيوس اسم "جونزي" junzi. (39)

واستخدم مصطلح الصعود السّلمي رسمياً من قبل رئيس الوزراء "ون جياباو" Wen Jiabao في ديسمبر 2003 أثناء خطابه بجامعة هارفرد الذي حمل عنوان "تحويل نظرك نحو الصين" في إشارته إلى أن الصين هي دولة في مرحلة الإصلاح ومنفتحة وقوة صاعدة مكرِّسة للسلام. ليستخدمه بعد ذلك الرئيس هو جينتاو بإعلانه أن الصين ستبقى على درب الصعود السّلمي، مأكدًا على أنه يعد بمثابة هدف التنمية الوطنية.(40)

لقد كان ون جياباو واضحاً للغاية عندما أشار إلى المبادئ الخمسة للصعود السّلمي للصين بكونه:

1. يتضمن الاستفادة من السلام العالمي لتعزيز تنمية الصين، وكذا حماية هذا السلام من خلال تنمية الصين؛
2. يعتمد على قوة الصين الخاصة والعمل المستقل والجاد ؛
3. لا يمكن تحقيق هذا الصعود دون استمرار "سياسة الانفتاح" ومجموعة نشطة من التجارة الدولية والتبادلات الاقتصادية؛
4. قد يستغرق الصعود الصيني عدة أجيال؛
5. كما أن هذا الصعود لن يقف في طريق أي دولة أخرى أو يشكل تهديدًا لها، أو أن يتحقق على حساب أي دولة بعينها. (41)

---

(39) Rosita Dellios and R. James Ferguson, *China's Quest for Global Order: From Peaceful Rise to Harmonious World* (Maryland: Lexington Books, 2013), 3.

"جونزي" junzi هو الرجل النبيل في اللغة الصينية، ويشير في الكونفوشيوسية إلى الرجل الصالح أخلاقيا، الذي يمارس فضيلة الإنسانية، أو على الأقل يميل نحوها. فبالنسبة لكونفوشيوس، هذا هو الهدف الذي يجب على جميع الرجال تحقيقه.

(40) Li Jingzhi and Pu Ping, *Reconstructing China: The Peaceful Development, Economic Growth, and International Role of an Emerging Super Power* (United States: McGraw-Hill Professional, 2014), 14.

(41) Robert L Suettinger, "The Rise and Descent of 'Peaceful Rise,'" *China Leadership Monitor*

وللإشارة فقد كان لمصطلح "الصعود السلمي"Peaceful rise رواج قصير خلال الفترة 2003-2004 ليتم استبداله بعبارة أكثر رقة وهي"التنمية السّلمية" Peaceful development على أساس أن "الصعود" بدا استفزازيًا للغاية. فربط السلام بالتنمية كان بمثابة الإشارة إلى هذه العلاقة في صياغة دينغ الأصلية للإصلاح والانفتاح من جهة، وكذا طريقة لطمأنة الجيران من جهة أخرى. (42)

ويجادل بوزان بأن الصعود والتنمية السّلمية PRD ليست ببساطة فكرة مجردة، ولكنها تحوز مكانة راسخة في سياسة الصين وخطابها لما يقرب من عقدين من الزمن. فهي فكرة أصيلة ومبتكرة ومتأصلة بعمق في الإصلاح والانفتاح في الصين. كما أنها تعد برنامجاً عملياً، وفي الوقت نفسه طريقة مميزة لوسم عودة الصين إلى مكانة القوة العظمى في المجتمع الدولي. (43)

وفي ذات السّياق، فالصعود والتنمية السّلمية تشكل بشكل فعال المفهوم المركزي لاستراتيجية الصين الكبرى. فحسب بوزان، فقد كانت التنمية دائمًا هي الوسيلة للنهوض، وليست بديلاً بأي شكل من الأشكال، وبالتالي فإن تسمية "الصعود والتنمية السّلمية" لاستراتيجية الصين الكبرى هي الأكثر صدقًا وملاءمة. فالجمع بين الصعود والتنمية معاً هو السبيل لاستيعاب جوهر إشكالية الصين الاستراتيجية والمتمثلة في: (1) الحاجة الملحة للتنمية؛ (2) ضرورة الإنخراط العالمي والقيام بذلك بسرعة؛ (3) عواقب عدم استقرار جيران الصين والقوى العظمى الأخرى، أو الشعور بالتهديد بسبب القوة الصاعدة الناتجة عن نجاحات التنمية في مثل هذا البلد الكبير؛ (4) الدوامة الأمنية الناتجة التي تهدد المشاركة العالمية التي يعتمد عليها الاقتصاد الصيني. (44)

ففي السنوات الأخيرة، ارتبط الاستخدام المتزايد لمفهوم "المصالح الجوهرية للصين" China's core interests ارتباطًا وثيقًا باستراتيجية التنمية السّلمية. ففي مناقشته لكيفية تأمين مصالح الصين الجوهرية، يطرح "جينغان زنغ" Jinghan Zeng بأن مصطلح "التنمية السّلمية" قد تم ذكره بواسطة 45.37٪ من مجموع 108 مقالا قام بإخضاعها للدراسة. والتي أعربت عن أن التنمية السّلمية تناسب

12, no. 12 (2004): 4, http://media.hoover.org/sites/default/files/documents/clm12_rs.pdf.

(42) Barry Buzan, "The Logic and Contradictions of 'peaceful Rise/Development' as China's Grand Strategy," *Chinese Journal of International Politics* 7, no. 4 (2014): 384, doi:10.1093/cjip/pou032.

(43) Ibid.

(44) Ibid.

المصالح الأساسية للشعب الصيني وفعالة لتأمين مصالح الصين الجوهرية.[45] فضمن الخطاب الصيني، تشكل المرحلة الحالية فترة الفرص الاستراتيجية. وبالتالي، فإنه ينبغي على الصين حالياً التركيز على التنمية الاقتصادية. فبمجرد أن تصبح أقوى، ستكون أكثر قدرة على حل مشكلاتها كالنزاعات الإقليمية. وعليه، ففي هذه المرحلة، على الصين أن تلتزم الهدوء وتخفي قوتها الحقيقية، بدلاً من تحدي النظام السّلمي والقائم حالياً. [46]

وفي ذات الإطار، وعلى عكس ما يراه كثيرون من أن استراتيجية التنمية السّلمية قد لا تساعد على حماية المصالح الجوهرية للصين، كونها تعمل على تقييدها عن القيام بأعمال عسكرية، في ظل وجود وتصاعد العديد من المشكلات والتحديات الاقليمية. إلا أن المنطق السائد في بكين هو أن الأعمال العسكرية بغرض حماية المصالح الجوهرية المشروعة، لن تنتهك وعود الصين بشأن التنمية السّلمية؛ فالتطور السلمي للصين لا يعني تخليها عن استخدام القوة. وبدلاً من ذلك، فإن تطوير (وربما استخدام) القوة سيساعد في الحفاظ على السلام. فكما يوضحه "شي جين بينغ" Xi Jinping فإنّه:

> "في مواجهة الوضع والظروف الجديدة، يجب أن نسابق الزمن لتعزيز التحديث الدفاعي والعسكري. نتوقع السّلام، لكننا لن نتخلى أبدًا عن جهودنا للحفاظ على حقوقنا المشروعة، ولن نتنازل عن مصالحنا الأساسية، بغض النظر عن الزمان أو الظروف." [47]

بهذا المنطق، يعتبر الصعود والتنمية السّلمية استراتيجية كبرى للصين؛ كونها تتضمن نظرية حول كيفية عمل العالم، وكيف ينبغي للصين أن تتعامل مع هذا العالم على ضوء أولويتها الجوهرية في التنمية. كما أنها تأخذ في الاعتبار العناصر العسكرية والسياسية والاقتصادية، فضلا عن حساسيتها لنوع الصورة التي يجب أن تظهرها الصين للعالم. ومن ثم فهي تضع إطارًا لتحديد المصالح الوطنية للصين، وتقدم مبدأ أساسيًا حول كيفية ربط الوسائل بالغايات. [48]

---

(45) Jinghan Zeng, "Is China Committed to Peaceful Rise? Debating How to Secure Core Interests in China," *International Politics* 54, no. 5 (2017): 3–4, doi:10.1057/s41311-017-0055-7.

(46) Ibid., 4.

(47) Ibid., 1.

(48) Buzan, "The Logic and Contradictions of 'peaceful Rise/Development' as China's Grand Strategy," 387–88.

ومن جانب آخر، ومع حلول عام 2005 تم إدخال مفهوم "العالم المتناغم" Harmonious world في الخطاب الدبلوماسي الصيني ، وهو ذات العام الذي حث فيه نائب وزير الخارجية الأمريكي "روبرت زوليك" Robert Zoellick الصين على أن تصبح صاحب مصلحة مسؤول في النظام الدولي. ومقارنة مع مفهوم الصعود السلمي، الذي سعى إلى الطمأنينة، فإن العالم المتناغم مثّل الرغبة في المساهمة؛ فبشكل غير مزعج، وتمشّياً مع التنمية السلمية، احتاجت الصين إلى قولبة هندسة الحكم العالمي ليعكس بشكل أفضل مصالح البلدان النامية مثلها. ومع تأكيده على "الثقة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق،" كانت بكين تشير إلى أن النظام العالمي لا يجب أن يتميز بعقلية محصلتها الصفر من عدم الثقة والسياسات الإقصائية والعجز الديمقراطي في العلاقات الدولية. (49)

بعد دعوة هو جنتاو لعالم متناغم في خطابه بالدورة الستين لتأسيس الأمم المتحدة، أصدرت الحكومة الصينية في ديسمبر 2005 ورقتها البيضاء حول "طريق التنمية السلمية" في الصين، أين تم تقييم بناء عالم متناغم على أنه "الهدف النبيل" في السير على طريق "التنمية السلمية" للصين. كما أنه وضمن خطتها الخماسية للفترة (2011-2015)، واصلت السياسة الخارجية الصينية رفع راية السلام والتنمية والتعاون عالياً، داعية إلى بناء عالم متناغم يتميز بالسلام الدائم والازدهار المشترك جنبًا إلى جنب مع البلدان الأخرى في العالم. (50)

استنادا إلى "زانغ يونلين" Zhang Yunlin، فإن التناغم يتضمن التشاور، كما أنه متجذر في النظام، وهو ما ينعكس في العلاقات الدولية كطريقة تتعايش فيها جميع الدول بسلام. فمن بين الأسس المهمة لبناء عالم منسجم ومتناغم هو السعي وخلق مصالح مشتركة بين جميع البلدان. فدون هذا الأساس المشترك للمصالح، لن يكون لا التشاور ولا التعاون ممكنًا. (51)

ويعد ظهور مفهوم "العالم المتناغم" تحولا في فهم القيادات لموقع الصين في العالم واستراتيجيتها الدولية الشاملة. مع إيحائه بازدياد ثقة الصين في التخلي عن عزلتها، والمشاركة والاضطلاع بمسؤوليات أكبر في الشؤون الدولية. وفي سبيل تحقيق مبدأ العالم المتناغم، فقد تبنت الصين ثلاث استراتيجيات

---

(49) Dellios and Ferguson, *China's Quest for Global Order: From Peaceful Rise to Harmonious World*, 2–3.

(50) Zou Keyuan, "Building a 'Harmonious World': A Mission Impossible?," *Copenhagen Journal of Asian Studies* 30, no. 2 (2012): 75, doi:10.22439/cjas.v30i2.4240.

(51) Ibid., 77.

دبلوماسية: دبلوماسية عالمية ودية تتفق مع النظرة الصينية للعالم المستندة إلى "الوحدة مع التنوع"، النزعة الإقليمية المنفتحة على الخارج، والتي تعد اتجاها رئيساً في تطور العلاقات الدولية. إضافة إلى التعاون الأقاليمي العالمي القائم على علاقات دولية عالمية لتشكيل نظام دولي جديد متناسق ومتناغم. وعليه، فمن الواضح أن الصين قد عززت سياستها الخارجية القائمة على التنمية السّلمية عبر الدعوة إلى بناء عالم متناغم. (52)

غير أن طبيعة استجابة المجتمع الدولي، عالمياً واقليمياً وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية لمسارات الصعود الصين، ومساعيها في الانخراط في النظام الدولي القائم والعمل على بناء عالم متناغم هي من ستحدد ما إذا كان هذا الصعود سيبقى سلمياً، أو أن فخ ثيوسيديدس والانحدار نحو الحرب هو قدر الصين الذي لا مفر منه.

(52) Ibid., 79.

المبحث الثاني

الصين في النظام الدولي المعاصر: التعددية، المسؤولية والتنافس التعاوني

تبرز الصين اليوم بحسب الكثير من الخبراء كمنافس اقتصادي وعسكري للولايات المتحدة. فالقوة العظمى المزدهرة مؤخرا قد شرعت في البحث على المكانة التي تستحقها في النظام الدولي.

فوفقا لـ"ميشيل موراي"Michelle Murray لا تزال العواقب التي قد تترتب على صعود الصين إلى مركز القوة العظمى في النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة غير مؤكدة. فالرئيس الصيني "شي جين بينغ" Xi Jinping يواصل الترويج لرؤيته لـ "نموذج جديد لعلاقات القوى العظمى" بين الصين والولايات المتحدة بالخصوص، تتمحور حول شراكة عمل تتجنب الصراع الذي ميز العديد من انتقالات وتحولات القوة في الماضي. وأن الصين القوية والمزدهرة لديها القدرة على أن تكون قوة استقرار في العالم. (53)

فبكين تأمل نقل الفكرة القائلة بأن الصين الصاعدة لا تحتاج بالضرورة إلى تعطيل النظام الدولي الحالي، فقبول الوضع الراهن هو مفتاح صعود الصين السّلمي. هذا الصعود الذي يشكل ويمثل فرصًا وليس تهديدًا، الوضع الراهن وليس التغيير، الازدهار والتقدم المشترك بدلاً من عدم الاستقرار أو الانحدار. فعبر مفهومها للصعود السّلمي، تهدف القيادة الصينية إلى إرسال رسالة قوية إلى الولايات المتحدة مفادها أن الصين ليس لديها القدرة أو الرغبة في تحدي موقعها المهيمن. وبعبارة أخرى، فإن الصين الآن أكثر استعدادًا لقبول الوضع الراهن الذي حددته الولايات المتحدة، والعمل ضمن النظام الدولي القائم الذي ساعدت الولايات المتحدة في تشكيله. (54)

---

(53) Michelle Murray, *The Struggle for Recognition in International Relations*, *The Struggle for Recognition in International Relations* (New York: Oxford University Press, 2018), 3.

(54) Yongnian Zheng and Sow Keat Tok, "Intentions on Trial:" Peaceful Rise" and Sino-ASEAN Relations," in *China Turns to Multilateralism: Foreign Policy and Regional Security* (London: Routledge, 2007), 176-78.

وعليه، فإن التحدي الذي يواجه صانعي القرار – كما عبرت عنه وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون– هو كيف يمكن كتابة إجابة جديدة للسؤال القديم حول مالذي يحدث عندما تلتقي قوة راسخة وقوة صاعدة؟ أو بالأحرى، كيف يمكن لقوة راسخة أن تدير الصعود السّلمي لقوى كبرى جديدة؟ (55)

من هنا، يسعى هذا القسم من الدراسة للنظر في جهود الصين الباحثة عن الانخراط أكثر ضمن النظام الدولي القائم عبر تبنيها لنهج التعددية في سياستها الخارجية، وكذا أدوارها الدولية كفاعل معتدل مسؤول يعمل على نيل المكانة والاعتراف به كقوة مهمة في المجتمع العالمي، مع رؤية مدى استجابة القوى العظمى الراسخة في النظام القائم لصعودها السّلمي واستيعابها وإشراكها ضمنه.

المطلب الأول – الصين في المؤسسات الدولية: التعددية والعمل من داخل النظام

تشير العديد من أدبيات التغير السّلمي في الأنظمة الدولية، إلى أن الاستيعاب السّلمي للقوى الصاعدة من خلال المؤسسات قد يكون ممكنًا، حيث لا يُنظر إلى الحرب على أنها آلية شرعية لتغيير النظام لا سيما في سياق الردع النووي. (56)فضمن نظام دولي يضم مؤسسات أكثر من أي وقت مضى، سعت الصين منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي إلى الانفتاح على المؤسسات الدولية، متبنية نهج التعددية Multilateralism في سياستها الخارجية. فما يميز الصين عن الدول الأخرى والقوى العالمية السابقة، هو أنها لم تنشأ داخل بيئة من المؤسسات الدولية الأكثر تطورًا وحسب، بل الأهم من ذلك، أنها تعمل على الاستخدام الفعال لهذه المؤسسات لتعزيز تطورها وبلوغها مصاف القوة العالمية. (57)

وفقاً لروبرت كيوهان، تعد التعددية عملية لتنسيق السياسات الوطنية في مجموعات من ثلاث دول أو أكثر عبر ترتيبات خاصة أو عن طريق المؤسسات، ويتمتع هذا النهج اليوم بأهمية متزايدة في السياسة الخارجية الصينية. ففي تقييم حديث لآفاق الإقليمية الأمنية في آسيا، مع التركيز على "رابطة دول جنوب شرق آسيا" ASEAN، لاحظ "شيلدون سيمون" Sheldon Simon أنه من نواح كثيرة،

---

(55) Murray, *Struggl. Recognit. Int. Relations*, 3.

(56) Marc Lanteigne, *China and International Institutions: Alternate Paths to Global Power*, *China and International Institutions: Alternate Paths to Global Power* (New York: Routledge, 2005), 1.

(57) Kai He, T. V. Paul, and Anders Wivel, "Introduction: International Institutions and Peaceful Change," *Ethics and International Affairs* 34, no. 4 (2020): 458, doi:10.1017/S089267942000060X.

يبدو أن الصين أكثر استعدادًا لدعم المؤسسات المتعددة الأطراف في جنوب شرق آسيا أكثر من الولايات المتحدة، وهو انعكاس ملحوظ منذ بضع سنوات فقط. (58)

فبعد أن بدأت الصين كشريك استشاري في عام 1991، شاركت في تأسيس المنتدى الإقليمي للآسيان (ARF) عام 1994، وأصبحت شريكًا كاملاً في حوار الآسيان سنة 1996. وتشمل النقاط البارزة للتعاون بين الآسيان والصين التوقيع سنة 2002 على إعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي، والإعلان المشترك بشأن التعاون في مجال القضايا الأمنية غير التقليدية. والأكثر أهمية هو انضمام الصين عام 2003 إلى معاهدة الصداقة والتعاون التابعة للآسيان، فضلاً عن التوقيع المتزامن للإعلان المشترك بشأن الشراكة الاستراتيجية من أجل السلام والازدهار، الداعي لإقامة حوار أمني بين الصين والدول العشر الأعضاء في الآسيان. كما تشمل الأدلة الإضافية على نشاط الصين غير المسبوق استضافتها لحدثين عام 2005: القمة الثانية للمنطقة الفرعية لميكونغ الكبرى (GMS)، وملتقى المنتدى الإقليمي للآسيان (ARF) لاستكشاف التعاون في مجال الأمن غير التقليدي والتهديدات. ومن جانب آخر، فقد امتدت مشاركة الصين في الأمن الإقليمي إلى ما وراء الآسيان، لتشمل مبادرات مثل منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) والمحادثات السداسية حول برنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية. (59)

في ذات السّياق، فإن تقييمًا مشابهًا، بل وأكثر قوة في الواقع ينطبق على الإقليمية الاقتصادية، حيث أدت بكين دورًا قياديًا نشطًا بشكل خاص. وعموماً، يبدو أن اندماج الصين في المؤسسات المتعددة الأطراف، العالمية منها والاقليمية قد تقدم بسرعة أكبر مما توقعه العديد من مؤيدي سياسات المشاركة خلال المناقشات السياسية في الولايات المتحدة وأماكن أخرى خلال تسعينيات القرن المنصرم. واليوم، تمتلك بكين العضوية في كل منتدى اقتصادي عالمي وإقليمي مهم، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية

---

(58) Thomas G. Moore, “Racing to Integrate, or Cooperating to Compete?: Liberal and Realist Interpretations of China’s New Multilateralism,” in *China Turns to Multilateralism: Foreign Policy and Regional Security* (London: Routledge, 2007), 35.

(59) Ibid.

من السمات البارزة لانخراط الصين في المجتمع الدولي، أنها لم تشارك على نطاق واسع في عدد كبير من المؤسسات الدولية فقط، ولكنها ساعدت أيضًا في إنشاء عدد من المؤسسات الإقليمية والآليات المتعددة الأطراف بشأن مختلف القضايا، على غرار ASEAN 3 + 10 (الصين ، كوريا الجنوبية ، اليابان) و 10 + 1، وكذا المحادثات السداسية حول الأزمة النووية في كوريا الشمالية، ومنظمة شنغهاي للتعاون (SCO) التي تتعامل بشكل خاص مع التهديدات المتزايدة للإرهاب والتطرف والانفصالية في المنطقة.أنظر : Kai, *Rising China*, 91.

(WTO)، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)، وبنك التنمية الآسيوي والحوار الآسيوي–الأوروبي (ASEM)، وقمة شرق آسيا (EAS) ، ومسار آسيان+3 (APT) – الصين، كوريا الجنوبية، اليابان. (60)

على المستوى العالمي، كان أهم تطور في تعددية الصين الاقتصادية على مدى العقدين الماضيين هو بالتأكيد انضمام بكين عام 2001 إلى منظمة التجارة العالمية. أما على المستوى الإقليمي، فقد كانت هناك العديد من التطورات الجديرة بالملاحظة، على غرار سعي الصين إلى إبرام العديد من اتفاقيات التجارة الحرة (FTAs) لعل أبرزها اتفاقية التجارة الحرة بين الآسيان والصين (ACFTA)، وكذا مشاركتها ضمن مختلف الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون المالي والنقدي داخل دول (APT). (61)

وتعد مشاركة الصين في المؤسسات الدولية في العقود الأخيرة إظهاراً لرضاها العام عن النظام الدولي الحالي والمؤسسات الرئيسية المرتبطة به. فالدول الراضية أكثر استعداداً للانتماء إلى المنظمات الحكومية الدولية أو المؤسسات الدولية. فقد حققت الصين زيادة في مشاركتها وعضويتها ضمن العديد من المؤسسات الدولية في العقود الماضية، والتي في معظمها تم إنشاؤهها وقيادتها من قبل الولايات المتحدة. فتسعينيات القرن الماضي كما يراها "ليو هونغسونغ" Liu Hongsong كانت لافتة للنظر، عندما بدأت الصين في القيام بدور نشط غير مسبوق على المسرح العالمي، في سبيل كسرها واختراقها لحالة الجمود التي بدأها الغرب بعد حادثة ميدان تيانانمين في عام 1989. (62)

لقد ركزت بكين على عدد محدد الأهداف بتبنيها نهج التعددية، فمع الحفاظ على أمن الدولة والنظام الشيوعي الحاكم، تسعي إلى المزيد من الثروة والقوة الاقتصادية، وكذا رفع مكانة الصين إلى جانب القوى العظمى الأخرى، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية. وضمن هذا المجال، فإنه يبدو أن هذا النهج يعمل على تحقيق مكاسب كبيرة في آسيا، حيث أصبحت تنظر العديد من الدول في المنطقة إلى بكين كشريك اقتصادي وسياسي بدلاً من كونها خصماً محتملاً. فالثقة المتزايدة في السياسة الخارجية

---

(60) Moore, “Racing to Integrate, or Cooperating to Compete?,” 35–36.

(61) Ibid., 36.

(62) Kai, *Rising China*, 90.

لبكين وقدرتها على عرض أفكارها وسياساتها داخل الساحة الدولية هي علامات واضحة على التزام الصين بتجاوز انعزالية ما قبل عام 1979 والمطالبة بوضع القوة العالمية التي تشعر أنها مؤهلة لها.[63]

ومن الملاحظ، أن مشاركة الصين النشطة في المنظمات الدولية قد امتدت إلى مجالات تتجاوز تلك المتعلقة بالاقتصاد والثقافة والعلوم والتكنولوجيا، إلى مساهمتها اقليمياً وضمن المؤسسات العالمية المتعددة الأطراف في مجالات الحد من التسلح والأمن الإقليمي وحماية البيئة وحقوق الملكية الفكرية، وحتى حقوق الإنسان. فالصين اليوم، لم تعد بالضرورة تنظر إلى مثل هذه المؤسسات على أنها وسيلة محتملة لمعاقبة الصين أو إكراهها، بل على العكس من ذلك، يُنظر إليها على أنها قنوات فعالة تُكَيف الصين من خلالها نفسها مع المجتمع الدولي الأوسع. [64]

ضمن هذا الإطار، يجادل جون إيكنبيري بأن الصين اليوم مندمجة بعمق في النظام العالمي القائم. فهي عضو دائم في مجلس الأمن الدولي. كما أنها أحد المشاركين في منظمة التجارة العالمية، فضلا عن أدائها دورًا مهماً في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشرين. وبدءًا من عام 2007 ، ابتعدت الصين ببطء عن دعواتها السابقة لبناء نظام دولي جديد لصالح إجراء إصلاحات متواضعة في النظام القائم. فالخطاب الصيني الآن يدور أكثر حول الإنصاف والعدالة في تنظيم النظام العالمي، وهذا يعني بشكل أساسي، إعطاء الصين نفسها صوتًا أكبر في إدارة المؤسسات العالمية القائمة. فجهود الإصلاح تسعى إلى جعل النظام الدولي "أكثر منطقية"، بإعطاء الصين دورًا أكبر في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، وكذا صوتاً أكبر ضمن نوادي القيادة الدولية كمجموعة العشرين. [65]

---

(63) Lanteigne, *China and International Institutions*, 3.

(64) Guoguang Wu and Helen Lansdowne, “International Multilateralism with Chinese Characteristics: Attitude Changes, Policy Imperatives, and Regional Impacts,” in *China Turns to Multilateralism: Foreign Policy and Regional Security*, ed. Guoguang Wu and Helen Lansdowne (London: Routledge, 2007), 5–6.

(65) G. John Ikenberry, “A New Order of Things?: China, America, and the Struggle over World Order,” in *Will China’s Rise Be Peaceful?: The Rise of a Great Power in Theory, History, Politics, and the Future* (New York: Oxford University Press, 2017), 51.

نشرت الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية (CASS) في عام 2007 كتابا بعنوان "تقارير عن السياسة الدولية والأمن" أقرت فيه بأن الصين، بشكل عام، تقبل القواعد الدولية، وموقفها من الانضمام إلى النظام الدولي ودورها ضمنه قد تغير من رفض النظام القائم ومعارضته إلى المشاركة فيه واقتراح إصلاحات عليه، ثم دعم هذا النظام والدفاع عنه في نهاية المطاف. أنظر: Kai, *Rising China*, 93.

"وعليه، فجميع هذه الجهود والإصلاحات تشير إلى تحرك صيني نحو مركز النظام الاقتصادي الدولي الحالي، وليس في اتجاه تنقيحي يبتعد عنه.[...] ففي الواقع، وعبر مجموعة واسعة من القواعد والمؤسسات العالمية، تتصرف الصين كقوة عظمى راسخة أكثر منها تعديلية. مع كونها مشاركاً متردداً في الشؤون العالمية المتعددة الأطراف في كثير من الأحيان." (66)

ويدعم هذا الطرح، ما ذهب إليه "توماس ج. مور" Thomas G. Moore بأن تحول بكين مؤخرًا نحو التعددية يثير التساؤل حول ما إذا كانت السياسة الخارجية الصينية تتحرك في اتجاه أكثر ليبرالية. فمن هذا المنظور، يدل سعي الصين للتعاون المؤسسي على تنامي الالتزام بنظام دولي قائم على القواعد والمعايير. فقد اتخذ القادة في الصين خيارًا استراتيجيًا لمتابعة نظام يعتمد على القواعد أكثر من القوة. (67)

وعلى الرغم من أن بكين لا تزال حذرة بشأن تداعيات التعددية على الحكم الذاتي الوطني، إلا أن الأشكال المؤسسية للتعاون يُنظر إليها على أنها أدوات يمكن للصين من خلالها متابعة مصالحها بفعالية وبشرعية دولية. والجدير بالذكر أن التعددية تسمح للصين التأكيد على دورها القيادي – لا سيما في وسط وشرق آسيا – دون تفاقم المخاوف من أن بكين لديها نوايا تعديلية وثورية. من هذا المنطلق، يمكن النظر إلى القوة الصينية الصاعدة على أنها تسعى إلى ما يسميه جون إيكينبيري "الصفقة المؤسسية". أين توافق الدولة القائدة على ربط نفسها بالتزامات وواجبات المؤسسة المشتركة بين الدول، طالما أن تلك الاتفاقات المؤسسية تحبسها والبلدان الأخرى ضمن نظام متجانس ومستقر نسبيًا، يفضي إلى مصالح الدولة القائدة على المدى الطويل. (68)

ومع أن الكثيرين يؤكدون على أن بكين ليس لديها القدرات أو النية لتحدي النظام الحالي، وتستمر في الالتزام بالمعايير والقواعد الراسخة للنظام الدولي الليبرالي القائم وتتصرف كقوة الوضع الراهن، إلا أنه يمكنها أيضًا أن تسعى إلى إصلاحات وتتحدى بشكل مباشر القيم والقواعد الراسخة الأخرى في المؤسسات الدولية. فبطريقة أو بأخرى، تسعى الصين الصاعدة إلى التمثيل المناسب في أروقة القوة،

---

(66) Ikenberry, "A New Order of Things?: China, America, and the Struggle over World Order," 51.

(67) Moore, "Racing to Integrate, or Cooperating to Compete?," 36.

(68) Ibid., 40.

أين يمكن إسماع "الصوت الصيني" و تقديم "الحلول الصينية" فيما يتعلق بالعديد من القضايا والتحديات الدولية والإقليمية الناشئة. (69)

ويعد إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) مثالاً على استراتيجية التوازن المؤسسي لبكين، فمع تنامي قوتها الاقتصادية والمالية، كانت الصين محبطة من بطء وتيرة الإصلاح في بنوك التنمية متعددة الأطراف القائمة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الآسيوي. وفي الوقت نفسه، كان هناك اعتراف متزايد بأن احتياجات البنية التحتية الهائلة في آسيا – وهي ضرورية لمبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI)– لا يمكن تلبيتها من قبل بنك التنمية الآسيوي. (70)

وعليه، فمن الواضح أن الصين ليست سعيدة تمامًا بكل مؤسسات المجتمع الدولي المهيمن عليها من قبل الغرب. فإن كانت تدعم بقوة المؤسسات التعددية للتعايش: السيادة، عدم التدخل، القومية، الإقليمية، مناهضة الهيمنة/توازن القوى، الدبلوماسية، القانون الدولي، فهي في ذات الوقت تعارض بشدة قيم التضامن السياسي الليبرالي لحقوق الإنسان والديمقراطية، وإلى حد ما أيضًا حماية البيئة. (71)

تطرح أدبيات العلاقات الدولية العديد من التفسيرات حول هدف الصين من وراء انخراطها ضمن المؤسسات متعددة الأطراف في المجتمع الدولي؛ كادعاء بعض الواقعيين من أن انضمام بكين ضمن المؤسسات الدولية متعددة الأطراف هو بمثابة تكتيك خادع لإخفاء طموحاتها التعديلية. أو ما يقترحه البعض من أن مشاركات الصين في المؤسسات متعددة الأطراف هي أداة مفيدة في البحث عن طريق بديل إلى وضع القوة العالمية. أو ما يجادل به باحثوا الاتجاه البنائي، بأن موقف الصين بالانضمام إلى هذه المؤسسات هو نتيجة التأطير الاجتماعي للفاعل، أين تم تأطير صانعي السياسات في الصين اجتماعياً بشكل تدريجي عبر المعايير الدولية بسبب زيادة تفاعلاتهم مع العالم الخارجي. ويقترح كل من "كاي هي" Kai He و"هيون فنغ" Huiyun Feng بأن مشاركة الصين في المؤسسات المتعددة الأطراف

---

(69) Jing Dong Yuan, "Beijing's Institutional-Balancing Strategies: Rationales, Implementation and Efficacy," *Australian Journal of International Affairs* 72, no. 2 (March 4, 2018): 2, doi:10.1080/10357718.2018.1444015.

(70) Ibid., 9.

(71) Barry Buzan, "China in International Society: Is 'Peaceful Rise' Possible?," *The Chinese Journal of International Politics* 3, no. 1 (March 1, 2010): 17, http://dx.doi.org/10.1093/cjip/pop014.

هي من قبيل استراتيجية لـ"التقييد الذاتي" self-constrained تعزيزاً لمصداقيتها والتزاماتها تجاه العالم الخارجي. فكونها قوة صاعدة ووافد جديد لنادي القوى العظمى، فمن المؤكد أن يسبب هذا مخاوف عميقة في المجتمعات الدولية حول النوايا المستقبلية للصين وسلوكياتها. ويعد توقيع المعاهدات والانضمام إلى المنظمات الدولية طريقتين للالتزام بالقواعد والنظام الدولي القائم. (72)

ويجادل "توماس فينجار" Thomas Fingar بأن صين اليوم أغنى وأقوى وأكثر نفوذاً من أي وقت مضى في الـ 200 عام الماضية، غير أنها مع ذلك، تبقى أيضًا أكثر اعتمادًا على التطورات والقرارات المتخذة خارج حدودها. فالقادة الصينيون يعتقدون بشكل متزايد أن تعطيل النظام الذي تقوده الولايات المتحدة والذي يستفيدون منه هو أمر صعب ومكلف وربما غير ضروري. (73)

المطلب الثاني – مسؤولية الصين الدولية: الصين كصاحب مصلحة مسؤول

هل الصين دولة مسؤولة في المجتمع الدولي؟ لقد أصبح هذا السؤال مثيرًا للاهتمام بشكل متزايد مع تنامي قوة الصين وأدائها لأدوار أكبر في الشؤون العالمية. فعلى مدى العقدين الماضيين، دار نقاش المسؤولية في السّياسة العالمية حول موضوعين مركزيين؛ حول من هو المسؤول عن الحفاظ على المجتمع الدولي، وما الذي يشكل العمل المسؤول.

يعتقد "جيمي جاسكارث" Jamie Gaskarth أنه، مع تحول القوة العالمية بعيدًا عن القوى الأنجلو أوروبية المهيمنة سابقًا، أصبحت شرعية وسلطة هذه الأخيرة في اتخاذ القرار والتصرف نيابة عن المجتمع الدولي موضعاً للشك. فقد أدت الجهود التي بذلتها الدول الغربية لمتابعة سياساتها فيما يتعلق بقضايا الأمن العسكري وغير العسكري كالتدخل في العراق وتغير المناخ والأزمة المالية العالمية والتنمية إلى تحالفات من الدول التي تتحدى أجندتها وحقها في فرضها على الآخرين، على غرار مجموعة BASIC (البرازيل، جنوب إفريقيا، الهند، الصين) في قمة كوبنهاغن 2009، وكذا IBSA (الهند

---

(72) Kai He and Huiyun Feng, "How Can China Rise Peacefully? Information, Commitment, and China's Peaceful Rise Strategies," *American Political Science Association*, 2010, 16–17, https://ssrn.com/abstract=1643717.

(73) Yugang Chen, "China's Role in the Transformation of the International System," in *China's International Roles: Challenging or Supporting International Order?*, ed. Sebastian Harnisch, Bersick Sebastian, and Jörn-Carsten Gottwald (London: Routledge, 2016), 120.

والبرازيل وجنوب إفريقيا) خلال دورة الدوحة للتنمية. لكن هناك علامة استفهام حول أي الدول استعداداً أو لديها القدرة على تحمل عبء الحفاظ على مؤسسات المجتمع الدولي وقواعده. فكثيرا ما وُصِفَت القوى الصاعدة كالصين والهند بـ "الراكب المجاني" واتُّهِمت بالمطالبة بامتيازات القوة العظمى دون تحمل الأعباء التي يجلبها هذا الوضع. (74)

من جانب آخر، فقد تعرضت الدول الغربية للّوم من قبل النقاد المحليين والدول الأخرى بسبب عدم مسؤوليتها في لجوئها للقوة قبل الأوان، وعرقلة الصفقات التجارية والإنمائية لأسباب حمائية، وكذا المساهمة في عدم الاستقرار الاقتصادي من خلال تحرير الأسواق المالية. كما اتُّهمت الدول القوية غير الغربية بالتصرف بطريقة غير مسؤولة عبر منع التدخل الإنساني العسكري، والانخراط في الحمائية الخاصة بها، مع فشلها في دعم الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى مالياً وسياسياً. (75)

بالرجوع إلى السّؤال المطروح ابتداءً، فقد ألقى روبرت زوليك –نائب وزير الخارجية الأمريكي آنذاك– في 21 سبتمبر 2005 خطابًا أمام اللجنة الوطنية للعلاقات الأمريكية الصينية بنيويورك أبدى

---

(74) Jamie Gaskarth, "Rising Powers, Responsibility, and International Society," *Ethics & International Affairs* 31, no. 3 (2017): 287–88, doi:10.1017/S0892679417000211.

غالبًا ما يصف المنظرون والعامة على حد سواء المسؤولية من حيث الهوية أو الفعل. فعندما يتعلق الأمر بالهوية، نستخدم صفة "المسؤولية" للإشارة إلى أن الفاعل يُظهر بعض الخصائص الجديرة بالثناء كالنضج والحصافة والتكتم والتحمل. وبعبارة أخرى، فالمسؤولية هي سمة أو صفة يمتلكها الفاعل "بغض النظر عن فعل معين".وتتمثل ميزة رؤية المسؤولية كسمة بدلاً من كونها فعلاً في أنها تلتقط الطريقة التي يعرّف بها الفاعلون أنفسهم بمرور الوقت وعبر مجموعة من الأفعال والمواقف. علاوة على ذلك، لاحظ "منظرو الأدوار" Role theorists أن الفواعل تؤدي أدوارًا اجتماعية، مثل"الشخص البالغ المسؤول" أو"السلطة المسؤولة"، بناءً على التوقعات الموجودة مسبقًا لما تنطوي عليه هذه الأدوار. ونتيجة لذلك، فإن ما يشكل "المسؤولية" قد يتم تحديده مسبقًا إلى حد كبير على المستوى الاجتماعي بدلاً من المستوى الفردي. الطريقة الأخرى لوصف المسؤولية هي من حيث أفعالنا: التصرف بمسؤولية ينطوي على الاستجابة لاحتياجات الآخرين. ويتمثل أحد الجوانب الأساسية لهذا التفسير في افتراض أن الفاعل لديه القدرة على التصرف. ولكي يكون الفاعل مسؤولاً، يجب أن يكون قادرًا على الاستجابة بطريقة يكون لها تأثير إيجابي على النتيجة. كما أنه من ناحية أخرى، يتم تقييم العمل المسؤول فيما يتعلق بخصائص الفعل والوضع. نتوقع أن يكون الفعل في الوقت المناسب ومتناسبًا وحكيمًا وتبعيًا وفعالًا وشرعيًا. لكن الفعل الدقيق نفسه قد يختلف وفقًا للسياق. وكما هو الحال مع الكثير من النظريات الأخلاقية، فهناك نقاشات حول الأهمية النسبية للنوايا والجودة الأخلاقية للفعل وطبيعة النتائج عند تحديد ما إذا كان فعل معين مسؤولاً أم غير مسؤول. هذا ويعتمد تحديد الفعل المسؤول أيضًا جزئيًا على ما إذا كان السلوك مناسبًا لدور الفاعل أو وضعه. على هذا النحو، فإن تقييمات الفعل المسؤول مشبعة باعتبارات الهوية والشرعية. كما أنه من المهم أيضًا أن نتذكر أن هذه التقييمات يتم إنتاجها ضمن سياق مجتمعي، وتعتمد على التأويل الجماعي للأعضاء الآخرين في ذلك المجتمع. وعليه، فالنقاشات حول المسؤولية لا تكشف فقط عن شخصية الفاعل المعني ولكن أيضًا عن الأعراف والعلاقات الاجتماعية السائدة. أنظر: Ibid., 289–92.

(75) Gaskarth, "Rising Powers, Responsibility, and International Society," 288.

من خلاله ملاحظاته حول سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين، مقترحًا أن الصّين تتصرف كـ"صاحب مصلحة مسؤول" بدلاً من كونها "مجرد عضو" في المجتمع الدولي. ووفقًا له، فإنّ هذا من شأنه أن يساعد الولايات المتحدة والصين على العمل معًا على الصعيد الدولي والحفاظ على النّظام الدولي القائم.(76)

فمع صعود الصين اليوم، يتم التدقيق بشكل متزايد في سلوكياتها الدولية. فقد أدت التطورات الجديرة بالملاحظة في المواقف الصينية تجاه المشاركة العالمية إلى ظهور ما يسمى بأطروحة "مسؤولية الصين" كبديل لأطروحات "التهديد الصيني" و "انهيار الصين". فمنذ عام 2000 على الأقل، أشار المعلقون السيّاسيون في الصين إلى حاجة الصين، بصفتها عضوًا في مجلس الأمن الدولي وكقوة نووية إلى إعادة التفكير في مصالحها الوطنية وفقًا للمسؤوليات الدولية الأثقل التي يُتوقع أن تفي بها. فالمشاركة البناءة في قضايا الحد من انبعاثات الكربون وإجراء الاستكشافات المشتركة للمحيطات، وحمايتها للسلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أصبحت معروفة الآن كمنطلقات لعرض النوايا الحميدة لجمهورية الصين الشعبية على المدى الطويل، جنبًا إلى جنب مع الخطوات الهامة التي قامت بها للدفع بتنميتها الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية. فالأمر لا يتعلق بالجدل حول ما إذا كانت الصين مسؤولة أم لا ، بقدر ما يتعلق بحجم المسؤولية التي يجب أن تتحملها. (77)

فقد ذكر وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" Wang Yi لأول مرة أن الصين ستوفر المزيد من السلع العامة المفيدة للمجتمع الإنساني للتعامل مع العديد من التحديات الجديدة في القرن الحادي والعشرين. وحسبه، فإن قدرة الصين على المساهمة في توفير السلع العامة المفيدة، بما في ذلك الحكمة الصينية، وتجاربها المشتركة، ودروسها ومقترحاتها حول الحوكمة العالمية، ستعمل جميعها على تعزيز الحضارة الصينية في المجتمع الدولي. (78)

---

(76) Mao Weizhun, “Debating China’s International Responsibility,” *Chinese Journal of International Politics* 10, no. 2 (June 1, 2017): 173, doi:10.1093/cjip/pox006.

(77) Pichamon Yeophantong, “Governing the World: China’s Evolving Conceptions of Responsibility,” *The Chinese Journal of International Politics* 6, no. 4 (December 1, 2013): 348–49, doi:10.1093/cjip/pot013.

(78) Kejin Zhao, “China’s Public Diplomacy for International Public Goods,” *Politics and Policy* 45, no. 5 (2017): 711, doi:10.1111/polp.12223.

فمشاركة الصين في إدارة الشؤون العالمية أمر حاسم ليس فقط لمصالحها الخاصة ولكن لمصالح المجتمع الدولي أيضًا. فباعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، مع وجود أكثر من ربع سكان العالم داخل حدودها، يمكن أن يؤدي عدم مشاركة الصين إلى تقويض فعالية أي معاهدة أو مؤسسة دولية؛ فقد أحبطت الجهود المبذولة – ضمن مفاوضات تغير المناخ – لوضع معاهدة ملزمة قانونًا بأهداف ملموسة للحد من انبعاثات الكربون الوطنية بسبب تحفظ كل من الصين والولايات المتحدة على الالتزام. وبالتأكيد، فلو كان رد فعل الصين مختلفًا إزاء الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 أو فيروس السارس 2003 لكان لهذه الأحداث بلا شك تداعيات أكثر خطورة على بقية العالم. وعليه، فقد أصبح ضمان المشاركة الصينية في إدارة مثل هذه التحديات المشتركة أمرًا حيويًا للنظام العالمي والاستقرار. (79)

علاوة على ذلك، فهناك أكثر من سبب يدعو الدول الغربية إلى مطالبة الصين بتحمل مسؤولية أكبر في إدارة الشؤون الدولية، ففضلا عن زيادة قوتها وقدراتها الوطنية، فهي تعد الدولة غير الديمقراطية الأكثر نفوذاً، أين تتمتع الصين بموقف فريد يمكنه التأثير بشكل فعال على كوبا وكوريا الشمالية وبعض الدول الأفريقية والإسلامية. وفي كثير من الأحيان تكون الولايات المتحدة وحلفاؤها في حاجة ماسة لمثل هذا التأثير. فقد كانت هناك مناسبات تمكنت فيها الصين فقط من إقناع كوريا الشمالية باستئناف الحوار مع المجتمع الدولي. كما استخدمت الصين أيضًا ميزتها الخاصة في العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأفريقية ولعبت دورًا مهمًا في حفظ السلام وبناء السلام في أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، تواصل الصين فتح أبوابها للعالم من خلال الالتزام باقتصاد السوق وإجراء إصلاحات اجتماعية أكبر. (80)

على صعيد عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فقد كانت مشاركة الصين ومساهمتها ضئيلة جداً قبل عام 2000 (باستثناء عام 1992). غير أنّه في سنة 2003 أرسلت الصين أقل بقليل من خمسمائة (500) شخص للمشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وبحلول عام 2008، تجاوز العدد ليصل إلى ألفي (2000) شخص. وعلى وجه التحديد، شاركت الصين في مجموعة واسعة من العمليات بإرسال شرطة مدنية ومراقبين عسكريين وكتائب هندسية ووحدات طبية. ففي العام

---

(79) Yeophantong, "Governing the World: China's Evolving Conceptions of Responsibility," 343.

(80) Shoushi Li and Luofu Ye, "How Do Americans Evaluate China's International Responsibility? An Empirical Assessment," *Journal of Contemporary China* 24, no. 92 (2015): 222–25, doi:10.1080/10670564.2014.932149.

2008، وبشكل ملحوظ، ساهمت الصين بقوات في عمليات حفظ السلام أكثر من ثلاثة أعضاء دائمين آخرين في مجلس الأمن وهم روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة. [81]

وتعد مشاركة الصين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أحد استثماراتها المعروفة في النظام متعدد الأطراف. إلاّ أن بكين تتخذ نهجًا حذرًا في توسيع التزاماتها؛ ففي عام 2015 ، أثار الرئيس الصيني شي جين بينغ إعجاب القادة الآخرين في الجمعية العامة بعرض 8000 جندي لتعزيز عمليات المنظمة، في حين أنّه وإلى غاية 31 مارس 2021، تم نشر 2469 [82]جنديا وشرطياً صينياً فقط لدى الأمم المتحدة. وهو رقم أقل بكثير مما تعهد به شي جين بينغ، ويكفي فقط لتأمين مكانة الصين بين أكبر عشرة مساهمين في شؤون موظفي الأمم المتحدة. [83]ومع هذا، تبقى بكين مساهماً مهماً وممولا رئيساً في الأمم المتحدة؛ فهي ثاني أكبر مساهم مالي في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتي تبلغ الآن ما يقرب من 6 مليارات دولار سنويًا، بحيث تغطي 15٪ من التكاليف، بعد الولايات المتحدة التي تساهم بنسبة 28 ٪ من الميزانية. [84]

يعتقد جين كاي أن هناك ثلاثة آثار رئيسية لمشاركة الصين ضمن هذه البعثات؛ فهي أولاً تُثبت نهج الصين المتجاوب والنشط بشكل متزايد في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وأن الصين على استعداد للمشاركة بشكل إيجابي مع المجتمع الدولي وتحمل مسؤولياتها المشتركة. ثانيًا: تحاول الصين من خلال هذه العمليات تحديث قواتها العسكرية والبحث عن أساليب جديدة لتوسيع نفوذها العسكري عبر المقاربات السّلمية والمؤسسية، أين تشمل هذه الأساليب إلى جانب عمليات حفظ السلام، مكافحة الإرهاب والقرصنة والمساعدات الإنسانية. أمّا ثالثًا، فتعد مشاركة الصين هنا بمثابة الانخراط المشترك في إدارة المؤسسات الدولية وتنفيذ القوانين والقواعد الدولية، وكذا التواصل مع المساهمين

---

(81) Kai, *Rising China*, 94.

(82) "المساهمين من الجنود والشرطة | الأمم المتحدة حفظ السلام،" اطلع عليه بتاريخ 6 ماي 2021، https://peacekeeping.un.org/ar/troop-and-police-contributors.

(83) Richard Gowan, "China's Pragmatic Approach to UN Peacekeeping," accessed May 6, 2021/, https://www.brookings.edu/articles/chinas-pragmatic-approach-to-un-peacekeeping.

(84) Ibid.

الآخرين. ومنه، فكل هذه المؤشرات تمثل فرصًا ممتازة للمجتمع الدولي والولايات المتحدة لإشراك الصين ضمن بيئة مؤسسية وسلمية أكثر. (85)

من جانب آخر، فإن الإجراءات الصينية في الاستجابة للأزمة المالية الآسيوية لعام 1997 أكسبتها إشادة من دول أخرى باعتبارها "قوة مسؤولة"؛ فاستجابة الصين للأزمة كانت "حدثًا بارزًا" في تصورها للمسؤولية الدولية. فخلال هذه الأزمة، ولضمان تحقيق الاستقرار في اقتصاد آسيا، حافظت الصين على سعر الصرف، بدلاً من خفض قيمة عملتها "الرنمينبي"Renminbi، على الرغم من أن البلاد كانت في ذلك الوقت تواجه صعوبات كبيرة على الصعيدين الداخلي والدولي، بينما خفضت دول أخرى كاليابان قيمة عملاتها لزيادة الصادرات. (86)

لقد بدأت الصين في توسيع التزاماتها المادية لمواجهة التحديات العالمية ضمن مجموعة واسعة من المجالات. فعلى سبيل المثال، وبعد الاتفاق في عام 2014 على أن الصين ستعمل مع الولايات المتحدة لمعالجة تغير المناخ "من أجل الصالح العام"، أكد "شي" في قمة المناخ بباريس في العام التالي، على أن الصين مخلصة ومصممة على المساهمة بنصيبها لإنجاح مؤتمر باريس للمناخ. كما وسعت الصين مهامها لمكافحة القرصنة في خليج عدن، وأعلنت عن خطط لإنشاء أول قاعدة دعم خارجية للصين لهذه العمليات في جيبوتي، والتي وصفت ضمن تقارير صينية رسمية عند اكتمالها في عام 2017 بأنها ستعمل على مساعدة الصين على الوفاء بالتزاماتها الدولية. كما قدمت الصين التزامات ملحوظة تجاه مبادرات الحد من التسلح العالمية، وزادت حصتها من الميزانية المنتظمة للأمم المتحدة، و عززت دورها في المساعدات الإنمائية الدولية. (87)

وتعد "مبادرة الحزام والطريق" (BRI) التي تعتمد على احتياطيات الصين الهائلة من العملات الأجنبية وقدراتها الرائدة في تطوير البنية التحتية في بلدان أخرى، أحد الدلائل الرئيسية على السياسات المسؤولة للصين في المجتمع الدولي. ففي عام 2013 استطاعت الصين أن تذهل المجتمع الدولي بإعلانها عن خططها للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين.

---

(85) Kai, *Rising China*, 94–95.

(86) Weizhun, "Debating China's International Responsibility," 184.

(87) Carla P. Freeman, "Reading Kindleberger in Beijing: Xi Jinping's China as a Provider of Global Public Goods," *British Journal of Politics and International Relations*, 2020, 3,11, doi:10.1177/1369148120941401.

حيث رُبطت هذه المبادرات ضمن وسائل الإعلام الصينية والمسؤولين في بكين بدور الصين كمزود ومانح للسلع العامة العالمية، أين شُبهت بخطة مارشال الأمريكية. كما تم النظر إليها باعتبارها منفعة عامة عالمية ومحركًا جديدًا لتعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد العالمي. (88)

على صعيد الصحة العالمية، فقد برزت الصين في السنوات الأخيرة كفاعل أساسي ومهم في مجال الصحة العالمية. ففي القرن الماضي، شاركت الصين بنشاط في العديد من الأنشطة الصحية العالمية؛ حيث قدمت ما يقارب 400 مليار ين من المساعدات الإنمائية إلى 166 دولة ومنظمة دولية وأرسلت أكثر من 600000 عامل إغاثة. كما قدمت مساعدات طارئة للعديد من دول غرب إفريقيا التي تعاني من ضعف البنية التحتية للصحة العامة والموارد البشرية، فضلاً عن تقديم الدعم لمنظمة الصحة العالمية ونظام إدارة الصحة العامة للأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، فقد أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ – في حفل افتتاح قمة بكين 2018 لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي– عن قراره بتنشيط 50 برنامجًا للمساعدات الطبية والصحية في إفريقيا، بما في ذلك المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية وكذا مستشفيات الصداقة الصينية الأفريقية. (89)

هذا، وتمثل الصين اليوم ثاني أكبر سوق للرعاية الصحية في العالم بعد الولايات المتحدة، حيث أفادت بعض التقارير أن الصين قدمت 43 في المائة من واردات العالم من واقيات الوجه والملابس الواقية ومعدات حماية الأنف والقفازات والنظارات الواقية في عام 2018، أي العام الذي سبق تفشي فيروس كوفيد 19. (90) فضلا عن مساهمتها الكبيرة في جهود الحد ومكافحة انتشار وباء كوفيد 19 عبر مساعدة البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات الأنظمة الصحية الضعيفة على وجه الخصوص في تعزيز تأهبها للأوبئة، مع ضخها لثلاثين مليون دولار إضافية لدعم جهود منظمة الصحة العالمية في هذا المجال.

---

(88) Ibid., 11.

(89) Jian Wu, Soumitra S. Bhuyan, and Xiaoli Fu, “Enhancing Global Health Engagement in 21st Century China,” *BMJ Global Health* 5, no. 3 (2020): 1–2, doi:10.1136/bmjgh-2019-002194.

(90) Daojiong Zha, “China and the Global Search for Health Security: History, Vaccines, and Governance,” *China International Strategy Review*, 2021, 7, doi:10.1007/s42533-021-00066-y.

ويجادل "ماو وايزون" Mao Weizhun أن المسألة اليوم تتعلق بكيف يمكن للصين أن تتحمل المزيد من المسؤوليات الدولية، وكيف يمكنها أن تحسن فعاليتها عبر مختلف القضايا العالمية.

> "فمسؤولية الصين وخططها لحل المشاكل فيما يتصل بالتحديات العالمية ضرورية لمكانة الصين وتقدمها في النظام الدولي الحالي. فقد تُعزز الصين أهمية المسؤولية الدولية وتقاسمها من خلال تأكيد سياساتها الخارجية التي يمكن أن توصف بأنها "جدية ومسؤولة".[...] هل يمكن أن تكون المسؤولية استجابة فعالة للخوف من الصراع العالمي على القيادة؟ يشير دينج إلى أن "الصين المسؤولة" سوف تكون سلاحاً جيداً لمحاربة الخوف من صعود الصين واحتمالية كونها قوة تعديلية." (91)

وعليه، ووفقًا لشون بريسلين، فـ"أوراق الاعتماد" التي من خلالها يمكن لقوة مسؤولة أن تتصرف هي وسيلة مفيدة لضمان احتياجات الصين الوطنية على الساحة العالمية بينما هي تسعى إلى "تغيير مسؤول" مع المحافظة على استقرار النظام العالمي. (92)

ونتيجة لذلك، يمكن لتحمل المزيد من المسؤوليات الدولية واكتساب المزيد من الدعم الدولي من الدول الأخرى أن يقلل من ضوضاء القوى التنافسية الأخرى ومخاوف الدول المجاورة، ويعزز أداء الصين على الساحة الدولية، مع ما يوفره من بدائل جديدة للتنمية السلمية للصين ووجودها العالمي.

المطلب الثالث – استيعاب الصين الصاعدة: التقارب والتنافس التعاوني

عادة ما يكون للقوى العظمى علاقات صعبة فيما بينها. حيث يسعى كل منها إلى قوة أكبر من جميع القوى الأخرى، وتزداد هذه العلاقات صعوبة وتوترا وعدائية في وجود قوتين عظميين بشكل جلي في النظام الدولي، وبالأخص إذا كانت إحداها صاعدة والأخرى مترسخة بالفعل في النظام. إلا أنه من غير المحتم أن تنطوي علاقتهما على مواجهة عسكرية، كما أنه من النادر أيضا أن تتفوق القوة الصاعدة على القوة القائمة في النظام دون حرب.

في القرن الحادي والعشرين، من المتوقع أن تكون الولايات المتحدة والصين أكبر وأقوى قوتين في النظام الدولي. لقد أُعلن صعود الصين على أنه "سلمي"، ولكن في وقت سابق من القرن العشرين

---

(91) Weizhun, "Debating China's International Responsibility," 209.

(92) Ibid.

كان صعود الأمريكيين بالكاد سلميًا. ومع ذلك، فمن الممكن – وربما المحتمل – أن تستوعب وتتكيف الولايات المتحدة مع صعود الصين وأن يكون للدولتين علاقات سلمية وحتى تعاونية في الأجيال القادمة. غير أنه، لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا اشتركت الولايات المتحدة والصين في المصالح الحيوية أولاً، وتصرفت الحكومات في البلدين بمساعدة مجتمعاتهما بشكل إيجابي لإنشاء علاقة تعاونية. لأن مجرد الاعتماد على "العمل كالمعتاد" Business as usual في التفاعلات الاقتصادية أو العسكرية لن يكون كافياً لتحقيق هذه النتيجة. (93)

يعتقد "أميتاي إتزيوني" Amitai Etzioni أن هناك إشارات متزايدة على أن الولايات المتحدة والصين على مسار تصادمي. أين يرى بعض العلماء أن هذه الدورة تتبع النمط التاريخي الذي من خلاله ترفض القوة الآفلة الاستسلام لقوة صاعدة، لتندلع الحرب بعدها. ومع ذلك، فإن الاصطدام ليس حتمياً بأي حال من الأحوال. فيجب أن تكون الولايات المتحدة قادرة على استيعاب صعود الصين دون المساس بمصالحها الأساسية أو قيمها. وعليه، فلا ينبغي أن يساء فهم الإستيعاب على أنه تهدئة أو تنازل من جانب واحد. بل يجب أن يُنظر إليه على أنه عمل يصب في مصلحة الجانبين، ويساهم في الاستقرار العالمي. كونه ينطلق من افتراض أن العلاقات بين القوى الدولية يمكن أن تستفيد من المصالح التكميلية الهامة، حتى لو تعارضت المصالح الأخرى. (94)

ووفقًا لذلك، في العقود الأخيرة، توصلت الصين في كثير من الأحيان إلى حلول وسط في النزاعات مع جيرانها وتسويتها عبر المفاوضات أو الآليات السلمية الأخرى. فبين عامي 1949 و2005، قامت بكين بتسوية 17 من 23 نزاعًا إقليميًا مع الحكومات الأخرى، وفي معظم الحالات حصلت على أقل من نصف الأراضي المعنية. ومع أنها بالتأكيد قد أصبحت أكثر حزماً في السنوات الأخيرة، لكن هذا يبقى حصريًا تقريبًا في الشؤون الإقليمية. (95)

---

(93) Graham Allison, "Keeping China and the United States Together," in *Power and Restraint: A Shared Vision for the U.S.–China Relationship*, ed. Richard Rosecrance and Gu Guoliang, Public Aff (New York, 2009), xi–xii.

(94) Amitai Etzioni, "Accommodating China," *Survival* 55, no. 2 (May 1, 2013): 45, doi:10.1080/00396338.2013.784466.

(95) Ibid., 46.

لذلك ليس لدى الولايات المتحدة وحلفائها سبب وجيه لإعادة الحرب الباردة بالسعي لاحتواء الصين. وبدلاً من ذلك، يمكن للغرب أن يتسامح بسهولة مع بعض التوسع في نفوذ الصين الإقليمي من خلال السماح لها بتأمين الوصول إلى الموارد الحيوية طالما أنها تلتزم بالقانون الدولي. أين من المرجح أن يؤدي استيعاب مثل هذا التوسع إلى إعادة التوازن المحدود للقوة بشكل سلمي أكثر من السعي إلى عرقلة الصين على جميع الجبهات من خلال إقامة تحالفات مضادة. (96)

في ذات السياق، يؤكد العديد من الباحثين على الطرق التي يمكن للولايات المتحدة من خلالها ممارسة نفوذها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم من خلال السياسات التي تعزز المصالحة والتعاون والعلاقات المستقرة مع الدول التي يعتبرها المحللون الأكثر تشاؤمًا أعداء حاليين أو مستقبليين. حيث يقدم تفسيرهم لسبب وكيفية سعي الولايات المتحدة إلى "سلام مستقر" مع الخصوم المحتملين تناقضًا صارخًا مع دعاة الحفاظ على تفوق الولايات المتحدة الدائم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتسريع الاستعدادات للحرب مع الصين. في مقال مهم، أكد كوبشان وإيكنبيري سنة 2004 بأن:

> "نطاق التفوق الأمريكي سوف يتضاءل مع تقدم هذا القرن. ويجب أن يكون الهدف النهائي هو توجيه مراكز القوة الصاعدة إلى شراكات تعاونية مع الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، فإن القوة في أماكن أخرى، حتى لو كانت على حساب القوة النسبية لأمريكا، لا يجب أن تأتي على حساب نفوذها وأمنها. إذا تم دمج مراكز القوة الصاعدة في نظام قائم على القواعد، فإنهم يعدون بأن يكونوا مساهمين صافين في الاستقرار الدولي."(97)

وعليه، من خلال تحقيق "التقارب" Rapprochement مع الخصوم المحتملين، يمكن للولايات المتحدة أن تحقق الاستقرار الدولي على أفضل وجه. حيث يستلزم التقارب، التراجع والابتعاد عن التنافس المسلح، إلى علاقة تتميز بتوقعات متبادلة للتعايش السلمي. أين لن تصبح الأطراف المعنية تنظر إلى بعضها البعض على أنها تشكل تهديدًا جيوسياسيًا بل كونها أنظمة سياسية حميدة. (98)

---

(96) Ibid., 47.

(97) Donald Gross, *The China Fallacy: How the U.S. Can Benefit from China's Rise and Avoid Another Cold War* (New York: Bloomsbury Publishing, 2013), 44.

(98) Ibid.

من المرجح أن يكون التقارب الصيني الأمريكي أكثر صعوبة؛ فالبلدان لا يشتركان في القيم السياسية أو لهما ثقافة مشتركة، وستجعل التزامات الدفاع الأمريكية تجاه كوريا الجنوبية واليابان وتايوان قبول الولايات المتحدة لطموح الصين الإقليمي أمرًا غير حكيم وغير محتمل. والنتيجة هي أن كلاً من الولايات المتحدة والصين لديهما حوافز قوية للجوء إلى الدبلوماسية لترويض علاقتهما على مدار هذا العقد. وبنجاحهم في القيام بذلك – مع الإفلات من وجهة نظر صفرية للتوازن البحري في غرب المحيط الهادئ – فمن المحتمل أن يكون هناك انتقال سلمي للقوة. (99)

كما أن التقارب مع الصين لا يعني تبني سياسة الاستيعاب التام. على العكس من ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تسعى إلى مزيج دقيق من المشاركة والاحتواء. إن إعطاء الكثير من الأرض قد يؤدي إلى الكثير من الطموح الصيني. من ناحية أخرى، سيكون من السابق لأوانه بشكل خطير استنتاج أن الصين، ما لم تُجبر على فعل غير ذلك، ستتبع حتماً سياسات التوسع المفترس بالتوازي مع قوتها الصاعدة. (100) كما أن مواجهة بكين باحتمالية الحصار من شأنه أن يجازف بإذكاء حلقة مفرغة من التنافس المتصاعد. وتقدم بداية الحرب العالمية الأولى دروسًا واقعية حول إمكانية التنافس البحري بين المهيمن (بريطانيا) والمتحدي الصاعد (ألمانيا) لإنتاج حرب كارثية لم تقصدها أي منهما. (101)

ومنه، لا بد للولايات المتحدة من تبني نهج أكثر حكمة للحفاظ على قوتها والاستثمار في الاستقرار على المدى الطويل من خلال السعي إلى التقارب مع الصين من خلال ممارسة ضبط النفس والتوافق المتبادلين. فبدلاً من إثقال كاهل الاقتصاد الأمريكي بنفقات دفاعية مفرطة من أجل المستقبل غير المحدد وزيادة مخاطر نشوب حرب غير ضرورية ومكلفة، فإن الأهداف الأمنية للولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ستتحقق بشكل كاف، مع مخاطر ونفقات أقل بكثير، من خلال العودة إلى العقيدة التقليدية التي وجهت السياسة الخارجية الأمريكية لمدة قرن – منع أي دولة أخرى، سواء كانت اليابان الإمبراطورية أو الاتحاد السوفيتي أو الصين من السيطرة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ. إن العودة إلى وجهة النظر التقليدية هذه ستضع الصين على علم بأنه في حين أن الولايات المتحدة لن

---

(99) Charles A. Kupchan, *No One's World: The West, the Rising Rest, and the Coming Global Turn* (New York: Oxford University Press, 2012), 201.

(100) Ibid.

(101) Ibid., 202.

تتسامح مع الجهود الصينية لتأكيد السيطرة الإقليمية، فلن تسعى الولايات المتحدة أيضًا لاحتواء الصين من وجهة نظر أمنية كما تفعل الآن. (102)

في ذات السياق، يعتقد جوزيف ناي بأن السؤال الأكثر صلة بسياسة خارجية فعالة هو ما إذا كانت الولايات المتحدة والصين ستطوران مواقف تسمح لهما بالتعاون في إنتاج السلع العامة العالمية أثناء التنافس في مجالات أخرى. فقد تجعل المخاوف المبالغ فيها وتحليلات أسوأ الحالات مثل هذه السياسة المتوازنة مستحيلة. ويتصور "يان شوتونج" Yan Xuetong – الواقعي الصيني – أنه مع نهاية القطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية، ستتجنب الصين الحرب بعناية، وسوف يتشكل النظام ثنائي القطب الأمريكي– الصيني من خلال تحالفات مائلة لقضية محددة بدلاً من كتل متعارضة جامدة، أين ستتبنى معظم الدول نهجًا ذا مسارين يقف إلى جانب الولايات المتحدة في بعض القضايا والصين في قضايا أخرى. ويجادل ناي بأن العلاقة بين الولايات المتحدة والصين هي "منافسة تعاونية" cooperative rivalry تتطلب استراتيجية ناجحة لـ "المنافسة الذكية" كما دعا إليها "أورفيل شيل" و"سوزان شيرك" Orville Schell and Susan Shirk والتي يجب أن تولي اهتمامًا متساويًا بكلا الجانبين من هذا الوصف. غير أن مثل هذا المستقبل سوف يتطلب معلومات جيدة في السياق، وإدارة دقيقة من كلا الجانبين، مع وعدم وجود حسابات خاطئة كبيرة. وهذه مهمة صعبة. (103)

من جانب آخر، لا تشكل الصين ولا الولايات المتحدة تهديدًا وجوديًا للآخر، كما فعلت ألمانيا هتلر أو الاتحاد السوفيتي بزعامة ستالين. فالصين ليست على وشك غزو الولايات المتحدة، وهي غير قادرة على طرد أمريكا من غرب المحيط الهادئ، حيث ترحب معظم الدول بوجودها. فاليابان، تدفع ما يقرب من ثلاثة أرباع تكاليف الدولة المضيفة للإبقاء على 50000 جندي أمريكي موجود هناك. (104)

---

(102) Gross, *The China Fallacy: How the U.S. Can Benefit from China's Rise and Avoid Another Cold War*, 46.

(103) Joseph S. Nye, "The Rise of China," in *The Struggle for Power: US–China Relations in the Twenty–First Century*, ed. Leah Bitounis and Jonathon Price (Washington: The Aspen Institute, 2020), 137.

(104) Joseph S. Nye, "The Cooperative Rivalry of US–China Relations," *Project Syndicate*, 2018, https://www.project–syndicate.org/commentary/china–america–relationship–cooperative–rivalry–by–joseph–s––nye–2018–11?referral=8c0221.

كما أن هناك بُعداً آخر يجعل من علاقة الدولتين "تنافسا تعاونيا" بدل حرب باردة. إن الصين والولايات المتحدة الأمريكية تواجهان تحديات تتخطى الحدود الدولية، ولا يمكن التغلب عليها دون الآخر. فتغير المناخ يخضع لقانون الطبيعة وليس للسياسة. وبما أن الحدود أصبحت مَعبرا لكل شيء بما في ذلك المخدرات غير المشروعة والأمراض المعدية والإرهاب، ينبغي على الاقتصادات الكبرى التعاون من أجل التصدي لهذه التهديدات. وتتضمن بعض الجوانب من هذه العلاقة محصلة إيجابية وليست لعبة صفرية. إذ سيحتاج الأمن القومي الامريكي اكتساب القوة مع الصين، وليس فقط ضدها. (105)

من جانبه، يقترح وايت استيعاب النفوذ الإقليمي للصين من خلال تشكيل "وفاق آسيوي" Asian Concert of Powers يمكن مقارنته بترتيب تقاسم السلطة في أوروبا ما بعد نابليون. وهو يجادل بأن الولايات المتحدة والصين والهند واليابان يجب أن تتفاوض بشأن نظام جديد تنمو فيه قوة الصين ونفوذها بما يكفي لإرضاء الصينيين، مع بقاء الدور الأمريكي كبيرًا بما يكفي لضمان عدم إساءة استخدام قوة الصين. وعليه، سيتطلب الأمر من الصين الاعتراف بشرعية الوجود الأمريكي في غرب المحيط الهادئ، مع سماح الولايات المتحدة لمنافستها بمجال نفوذ يعكس الحقائق الإقليمية. ومع إقرار وايت بأن التوصل إلى مثل هذه التسوية سيكون صعبًا سياسيًا على القادة من كلا الجانبين، غير أنه ليس بالمستحيل، نظرًا لأن البديل قد يكون حربًا كارثية بين القوى النووية. (106)

ضمن هذا المجال، تلعب اليابان دورًا مهمًا في تشكيل البيئة الاستراتيجية في المنطقة. فكما رسخ التقارب الفرنسي الألماني تطور أوروبا اليوم، فإن المصالحة بين الصين واليابان أساسية لبناء سلام مستقر في شرق آسيا. غير أنه، مع بقاء العداءات الصينية اليابانية، ستحافظ اليابان على اعتمادها على الولايات المتحدة من أجل أمنها، مع استمرار المنطقة في استضافة التوترات الجيوسياسية وديناميكيات توازن القوى. وفي المقابل من ذلك، لو تتمكن اليابان والصين من وضع ماضيهما المضطرب جانبا، فستكونان قادرتين على توفير أساس لنظام أمني تعاوني للمنطقة ككل. فكما مهد التقارب بين فرنسا وألمانيا الطريق للسلام في أوروبا، يمكن للتقارب بين الصين واليابان أن يفعل الشيء نفسه بالنسبة

---

(105) Ibid.

(106) Etzioni, “Accommodating China,” 48.

لشرق آسيا، مما يقلل من اعتمادها على القوة الأمريكية ويقلل من احتمالية المنافسة الصينية الأمريكية على الهيمنة البحرية في المنطقة. (107)

من نواح كثيرة، سيعتمد الأمن والازدهار في أمريكا في المستقبل إلى حد كبير على قدرتها على تصميم وسائل محسّنة أو جديدة تمامًا – في بعض الحالات – للعمل مع بكين لمعالجة مجموعة متنامية من المشاكل الإقليمية والعالمية، مع تقليصها للقوى التي تدفع إلى مستويات متزايدة من عدم الثقة والتنافس الاستراتيجي على كلا الجانبين. على المستوى الاستراتيجي، سيتطلب هذا ليس فقط إعادة تأكيد وتعديل المقاربة المزدوجة لواشنطن القائمة على الإشراك التعاوني والحذر من الصين، ولكن أيضًا إعادة فحص أساسية للسياق الاستراتيجي الإقليمي والعالمي الأكبر الذي تعمل ضمنه هذه المقاربة. كما يجب أن يركز هذا الجهد على النظر في عاملين رئيسيين يؤثران على العلاقة الإستراتيجية المستقبلية بين واشنطن وبكين: توزيع القوة الإقليمي والعالمي والمواقف تجاه المعايير والقيم الدولية. (108)

على صعيد آخر، سيكون بحث الصين عن استيعاب هويتها أكثر صعوبة وتحديًا لها. فحالياً، تعد العقبة الرئيسية التي تحول دون قبولها التام في المجتمع الدولي ليست سلوكها الخارجي في حد ذاته، بقدر ماهو طبيعة نظامها. لقد أصبحت الديمقراطية تدريجياً أكثر معايير الحكم قبولا في العالم. ففي عام 2006، كان هناك 121 دولة من أصل 194 دولة في العالم تتبنى نوعا من الديمقراطية. وباقتباس كلمات الرئيس كلينتون في بكين عام 1998، لا تزال الصين " في الجانب الخطأ من التاريخ". فمن أجل أن تقبل القوى الأخرى مكانتها الصاعدة وقيادتها المحتملة في المستقبل، قد تحتاج الصين إلى أن تصبح دولة مثلهم. لذلك، فإن كيفية تحويل هويتها المحلية والمساومة من أجل استيعابها سلمياً هو على الأرجح التحدي الأساسي للقادة الصينيين في المستقبل. (109)

ومع ذلك، فإذا كان مقدر للحرب أن تندلع بين الولايات المتحدة والصين، فمن المحتمل أن تكون ناتجة عن فشل استيعاب الصين واشراكها والتقارب معها من قبل الولايات المتحدة، على الرغم من أنه من الممكن أن تؤدي الصين المفرطة في الحزم إلى تعجيل الصراع.

---

(107) Kupchan, *No One's World: The West, the Rising Rest, and the Coming Global Turn*, 202.

(108) Michael D Swaine, *America's Challenge: Engaging a Rising China in the Twenty-First Century* (Washington: Carnegie Endowment, 2011), 337.

(109) He, "China's Bargaining Strategies," 220.

المبحث الثالث

نحو نموذج جديد لسياسات القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين

يعتقد هنري كيسنجر بأن الولايات المتحدة والصين تمثلان ركيزة لا يمكن الإستغناء عنها لأي نظام عالمي، ومن اللافت حسبه، أن كلاهما قد اتخذ تاريخياً موقفا ملتبساً إزاء النظام العالمي الذي تلوذان به الآن، مؤكدتين التزامهما إياه حتى وهما تتحفظان حول جوانب من تصميمه. (110)

يقود الصعود السريع للصين اليوم إلى جولة جديدة من انتقال القوة في النظام الدولي. وما يهم العالم اليوم هو مالذي ستكون عليه نتيجة هذا الانتقال؟ هل السلام أم الحرب؟ ينظر الواقعيون إلى القوى الصاعدة والقوى المهيمنة على أنهم منافسون طبيعيون تنتهي تفاعلاتهم دائمًا بالحرب. وبالتالي يخشون من "فخ ثيوسيديدس" الذي يلوح في الأفق – وهو خطر اندلاع حرب كبرى بين قوة صاعدة وأخرى مسيطرة ضمن عملية انتقال القوة. غير أن التحدي الأكبر الذي يواجه الصين والولايات المتحدة هو تجنب الوقوع في "فخ تشرشل". أي الوقوع في مواجهة طويلة الأمد بتكرار أخطاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. (111)

وعليه، ما إذا كانت هاتان القوتان يمكن أن تتعايشا لا يؤثر فقط على شعبهما ومجتمعهما واقتصادهما، ولكن أيضًا له تأثير كبير على الأمن العالمي والسلام والازدهار. فبصفتهما من أكثر الدول نفوذاً وقوة في العالم، يحتاج العالم إلى الولايات المتحدة والصين للعمل معًا لمواجهة التحديات العالمية ومنع نشوب حرب باردة أخرى. لكن هل يمكن لأمريكا والصين أن تتعايشا بسلام؟

يسعى هذا القسم الأخير من الدراسة إلى النظر في نموذج للتفاعلات بين القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين، يتجاوز "فخ ثيوسيديدس" وحتمية الحرب بين الولايات المتحدة والصين من جهة، ويؤكد على أنه بالإمكان العمل على إيجاد طريق ثالث للتفاعل بين القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين بما يضمن السلام في النظام الدولي القائم.

---

(110) كيسنجر، النظام العالمي، 223.

(111) Yuan Yang, "Escape Both the 'Thucydides Trap' and the 'Churchill Trap': Finding a Third Type of Great Power Relations under the Bipolar System," *The Chinese Journal of International Politics* 11, no. 2 (June 1, 2018): 193, doi:10.1093/cjip/poy002.

المطلب الأول – الحرب الباردة 2.0 : الولايات المتحدة–الصين وتجاوز فخ ثيوسيديدس

تشير "مصيدة أو فخ ثيوسيديدس" Thucydides's Trap بعبارات غراهام أليسون إلى الحالة التي تمثل فيها قوة صاعدة تهديدا لقوة سائدة، حين تدق الأجراس منذرة بالخطر القادم. ويعتقد بأن الصين والولايات المتحدة حالياً على مسار صدامٍ يفضي بهما إلى الحرب ما لم يتخذ كلاهما إجراءات قاسية ومؤلمة لتلافي ذلك. فالصين الصاعدة والمتحدية للقوة الأمريكية قد تجعل البلدان يواجهان مصيدة قاتلة، أشار إليها ثيوسيديدس قبل ألفي وخمسمائة عام في معرض حديثه عن الحرب البيلوبونيزية بقوله أن الخوف الذي خلفه صعود أثينا في اسبرطة هو ما جعل الحرب حتمية. (112) ويعد فخ ثيوسيديدس مجرد استعارة لنظرية انتقال القوة، لكنها بحسب "ديفيد ولش" David A. Welch قد استحوذت على المخيلة الشعبية، كما أنها تهيمن الآن بشكل ينذر بالسوء على مناقشة صعود الصين والانحدار النسبي لأمريكا. فنظرية انتقال القوة لا تنص على أن الحرب بين المنافس الصاعد والقوة المهيمنة المتراجعة أمر لا مفر منه، غير أليسون يقترح أنه من المرجح جدًا. كما أن البعض كجون ميرشايمر يعتقدون بأنه في الحالة الصينية الامريكية، فالأمر مجرد مسألة وقت. (113)

يعتقد ميرشايمر أن كل القوى العظمى، سواء كانت ديمقراطية أو غير ذلك، ليس لديها فرصة للاختيار غير أن تتنافس على القوة وفرض النفوذ في إطار ما يُعتبر في الأصل مباراة صفرية. فالواقع أن التداعيات التي تنتظر العلاقات الأميركية الصينية قاتمة: فمن المحتم أن تكون الصين راغبة في توسيع نفوذها، وليس أمام الولايات المتحدة خيار سوى محاولة احتوائها. يشكل هذا المنظور تحديا مهما

---

(112) Allison, *Destined for War*, 1.

(113) David A. Welch, "China, the United States, and 'Thucydides's Trap,'" in *China's Challenges and International Order Transition: Beyond "Thucydides's Trap,"* ed. Huiyun Feng and Kai He (University of Michigan Press, 2020), 48–49.

المنطق الأساسي لكل من فخ ثيوسيديدس لأليسون ونظرية انتقال القوة هو هوبزي واقعي. ففي عالم غير موثوق، تكون فيه الدول ميالة للهيمنة عندما تستطيع ذلك. ولا يمكن لأي دولة تشهد انحدارا في القوة أن تنظر برباطة جأش إلى منافس صاعد محتمل، وسيكون من الحكمة أن تفعل ما في وسعها للحفاظ على ميزتها. وفي مواجهة الاتجاهات المعاكسة الواضحة، يشير منطق هوبز إلى أنه من الحكمة التصرف عاجلاً وليس آجلاً. ويعتقد ديفيد ولش بأن الواقعيين قد أساءوا قراءة ثيوسيديدس. فحتى ثيوسيديدس نفسه لا يقدم أي دليل على ادعائه المركزي بأن الخوف من صعود أثينا هو الذي دفع اسبرطة إلى الحرب، مع وجود قدر كبير من الأدلة على وجود دوافع أخرى. علاوة على ذلك، جادل دونالد كاجان بشكل مقنع بأن أثينا لم تكن في الواقع، في حالة صعود وقت الحرب البيلوبونيزية الثانية. لذلك فمن أعظم المفارقات في مجال العلاقات الدولية أن النص المركزي والتكويني مشكوك فيه من الناحية المنهجية والتجريبية.

للاقتصاديين وغيرهم ممن يؤمنون بإمكانية إقامة عالم مستقر وسلمي وتعاوني إلى حد كبير حيث يتسنى للولايات المتحدة والصين أن يزدهرا معا. (114)

فبعيدًا عن اعتناق القيم الليبرالية في الداخل والوضع الراهن في الخارج، أصبحت الصين، وفقا لميرشايمر أكثر قمعية وطموحًا مع صعودها. وبدلاً من تعزيز الانسجام بين بكين وواشنطن، فشلت المشاركة في إحباط التنافس وسرعت بنهاية ما يسمى باللحظة أحادية القطب.

> "اليوم، الصين والولايات المتحدة عالقتان فيما لا يمكن أن نطلق عليه سوى حرب باردة جديدة – منافسة أمنية شديدة تمس كل أبعاد علاقتهما. سيختبر هذا التنافس صانعي السياسة الأمريكيين أكثر مما فعلت الحرب الباردة الأصلية، حيث من المرجح أن تكون الصين منافسًا أقوى مما كان عليه الاتحاد السوفيتي في أوج عطائه. ومن المرجح أن تصبح هذه الحرب الباردة ساخنة." (115)

غير أن "يانغ يوان" Yang Yuan يعتقد بأن "فخ ثيوسيديدس" أقل أهمية، كونه مفارقة تاريخية، وتحذير لا يتوافق مع خصائص العصر الحالي. فالتغيير الأبرز في السياسة الدولية خلال العقود الأخيرة هو الندرة النسبية للحروب بين القوى العظمى منذ عام 1945.* كما أن آلية الردع النووي و"التدمير المؤكد المتبادل" هو السبب الأكثر قبولًا على نطاق واسع. ومحور الجدل هو ما إذا كان الردع النووي

---

(114) DANI RODRIK, "The Resistible Rise of US-China Conflict," *Project Syndicate*, 2021, https://www.project-syndicate.org/commentary/us-china-conflict-is-not-inevitable-by-dani-rodrik-2021-11?referral=8c0221.

(115) John J. Mearsheimer and Benedetto Cristofani, "The Inevitable Rivalry: America, China, and the Tragedy of Great-Power Politics," *Foreign Affairs* 100, no. 6 (2021): 48, https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2021-10-19/inevitable-rivalry-cold-war.

* لقد أظهرت دراسة إحصائية أنه خلال الفترة 1816-1945 كان احتمال التصعيد من صراع إلى حرب بين القوى العظمى 0.346، بينما انخفض هذا الاحتمال من عام 1946 إلى عام 1992 إلى 0.077. كانت احتمالية نشوب حرب بين جميع البلدان من عام 1816 إلى عام 1945 0.296، بينما انخفضت من عام 1946 إلى عام 1992 إلى 0.089.6. وتسلط هذه النتائج الضوء على تضاؤل الحروب بين القوى العظمى منذ عام 1945. ليس فقط من التاريخ، ولكن أيضًا في ضوء المستقبل المنظور، هناك احتمال ضئيل لحرب واسعة النطاق بين القوى العظمى، لدرجة أن العديد من الخبراء يجادلون الآن بأن الحروب بين القوى العظمى أصبحت شيئًا من الماضي. أنظر: Marie T. Henehan and John A. Vasquez, "The Changing Probability of War, 1816–1992," in *The Waning of Major War*, ed. Raimo Vayrynen (London: Routledge, 2006), 288.

شرط مناسب، أو مجرد شرط ضروري لسلام القوى العظمى. [116] فالأسلحة النووية تقلل من فرص أن يقترن تغير النظام الدولي بحرب كبرى. أين قد يكون احتمال حدوث دمار نووي كافياً لمنع القوة المهيمنة والمنافس الصاعد من الانخراط في التنافسات الكبرى على الريادة التي صاحبت عادة انهيار قوة عظمى وصعود أخرى. [117] فبمجرد أن تمتلك دولتان ترسانتين نوويتين غير قابلتين للإختراق، تصبح الحرب الساخنة بينهما خيارا غير مبرر. ومن ثم فعلى الصين والولايات المتحدة إدماج هذه الحقيقة المجردة في سياستهما الخارجية. كما ينبغي لكليهما التنازل للآخر، بطرق ربما لا تكون مقبولة في ظروف أخرى، وأن يمتنعا بمعية حلفائهما عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تتصاعد إلى حرب شاملة. [118]

وفي ذات السياق، يحاجج يانغ بأنه بدلاً من القلق بشأن فخ ثيوسيديدس، ينبغي على الصين والولايات المتحدة أن يكونا أكثر وعياً بالوقوع في "فخ تشرشل"، حيث تنغمس القوتان العظميان في مواجهة طويلة الأمد، يغذيها التنافس بين القوى العظمى والاحتياطات الأمنية التي من شأنها أن تجر العالم مرة أخرى إلى "حرب باردة" أخرى، يدخل معها النظام الدولي في تكوين ثنائي القطب نتيجة التعايش طويل الأمد بين أقوى دولتين فيه. [119]

يجادل الكثير من الباحثين أنه بعد وصول ترامب إلى السلطة في عام 2017، تحولت سياسة الولايات المتحدة بشأن الصين رسميًا من المشاركة إلى المنافسة الاستراتيجية. فمع خضوع العلاقة الصينية الأمريكية إلى تحول جذري بسبب الإجراءات المتشددة المتعددة لإدارة ترامب، أصبحت العلاقة التنافسية بين الصين والولايات المتحدة موضوعا رئيسيا لتطبيق مفهوم "الحرب الباردة الجديدة" أو "الحرب الباردة 2.0". إلا أن "لي وي" Li Wei يعتقد بأن المنافسة الاستراتيجية المتزايدة حالياً بين الصين والولايات المتحدة تأخذ بعض سمات الحرب الباردة الجديدة، لكنها لم تصل بعد إلى مستوى الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً. وتعتمد إمكانية تطور العلاقات الصينية الأمريكية إلى حرب باردة جديدة على فهم النخب الإستراتيجية في البلدين فيما يتعلق بالسياسات العالمية المستقبلية

---

(116) Yang, "Escape Both the 'Thucydides Trap' and the 'Churchill Trap'," 198.

(117) Charles A. Kupchan, "Conclusion: The Shifting Nature of Power and Peaceful Systemic Change," in *Power in Transition: The Peaceful Change of International Order*, ed. Charles A. Kupchan (New York: UNUP, 2001), 161.

(118) Allison, *Destined for War.*

(119) Yang, "Escape Both the 'Thucydides Trap' and the 'Churchill Trap'," 233.

وإدارة العلاقات الثنائية. [120] من جانبه، يرى جراهام أليسون أن العلاقات الصينية الأمريكية ستتبع ديناميكية الإنحدار لمجالات التجارة والتكنولوجيا، مما يخلق خطرًا حقيقيًا لوقوع مشادات أكثر فتكًا من الحرب التجارية. ومع ذلك، إذا تم بذل جهود حقيقية من كلا الجانبين فيمكن تجنب الحرب الباردة. [121]

من جانب آخر، هناك وجهة نظر مغايرة، ترى في أن الصين والولايات المتحدة لن تنخرطا في حرب باردة جديدة لبعض الوقت في المستقبل. فعلى سبيل المثال، يجادل "ريتشارد ن. هاس" Richard N. Haass بأنه على عكس الاتحاد السوفيتي، لا تسعَ الصين إلى قلب النظام العالمي الحالي أو فرض نموذجها على الآخرين في العالم، أو السيطرة على السياسة الدولية. كما يلخص "مايكل براون" Michael Brown، مدير وحدة الابتكار الدفاعي في وزارة الدفاع الأمريكية الاختلافات بين الصين والاتحاد السوفيتي في خمسة مستويات هي: (1) اقتصاد الصين الضخم؛ (2) اندماج الصين العميق في الاقتصاد العالمي؛ (3) مشاركة الصين الاستباقية في المؤسسات العالمية؛ (4) تعزيز الصين القوي للتكنولوجيا المدنية والعسكرية؛ و(5) إجماع غير كاف بين الحلفاء الغربيين حول كيفية الاستجابة للصعود الصيني. [122]

لقد قال الزعيم الصيني شي جين بينغ مرارًا وتكرارًا أننا جميعًا بحاجة إلى العمل معًا لتجنب فخ ثوسيديديس. ويبقى السؤال الحقيقي يتعلق بكيفية إدارة العلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين لتجاوزه. فعلى الصين أن تمنع نفسها من ممارسة السلوكيات الجريئة والعدوانية. كما أن زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتوسيع قوة المؤسسات الدولية يمكن أن تزيد من احتمالية تحقيق السلام بين الصين وأمريكا. إضافة إلى أهمية إدارة التحالف على كلا الجانبين. [123] فحتى لو كانت عوامل عدم اليقين وخطر سوء فهم النوايا تعمل على تعقيد آفاق التعاون الدولي بين القوى العظمى، مع النظر إلى التدابير الدفاعية البحتة ـ سواء كانت اقتصادية أو عسكرية ـ على أنها تهديدات تتراكم من خلال حلقة مفرغة

---

(120) Jue Zhang and Jin Xu, "China–US Strategic Competition and the Descent of a Porous Curtain," *The Chinese Journal of International Politics* 14, no. 3 (September 1, 2021): 324–27, doi:10.1093/cjip/poab008.

(121) Ibid., 327.

(122) Ibid., 328.

(123) Chunman Zhang and Xiaoyu Pu, "Introduction: Can America and China Escape the Thucydides Trap?," *Journal of Chinese Political Science* 24, no. 1 (2019): 8, doi:10.1007/s11366-019-09609-y.

من التصعيد، فإن هذه المشاكل يمكن التخفيف منها إلى حد ما عبر الاستعانة بإطار يعمل على تسهيل التواصل ويشجع على التبرير المتبادل للتصرفات التي قد يُساء تفسيرها من قِبَل الطرف الأخر. (124)

وعليه، يمكن ملاحظة أنه فقط من خلال بناء علاقة تعاونية أقوى، يمكن لكلا البلدين الهروب من فخ ثيوسيديدس. ومع انتخاب الرئيس جو بايدن في الولايات المتحدة، قد تدخل العلاقة بين الولايات المتحدة والصين مرحلة جديدة، يعيد فيها البلدان التفاوض بشأن وضعهما وأدوارهما على المسرح الدولي. فصعود الصين حقيقي، ومع ذلك فإن لهذا الصعود حدود كذلك. وإمكانية الصين لتحل محل الولايات المتحدة كقائد عالمي أمر مبالغ فيها في كثير من الأحيان. (125)

> "[ف] للعلاقة بين الولايات المتحدة والصين عناصر تنافسية وتعاونية، والعلاقة الثنائية ليست دائمًا لعبة محصلتها صفرية. يمكن أن تكون كل من الصين والولايات المتحدة قوتين صاعدتين طالما تحافظان على النمو الاقتصادي مع السعي إلى الإصلاح الضروري. في نهاية المطاف، سيشكل الإصلاح المحلي والنمو الاقتصادي، المسار الطويل المدى لكل بلد. وحتى لو أصبحت المنافسة أكثر حدة، فإن الإصلاح الذاتي – بدلاً من المواجهة المفتوحة – قد يكون أفضل استراتيجية للولايات المتحدة والصين للتعامل مع بعضهما البعض في المستقبل." (126)

في الأمد القريب، وبالنظر إلى سياسات شي جين بينج الحازمة، ربما تضطر الولايات المتحدة إلى إنفاق المزيد من الوقت على جانب المنافسة من المعادلة. لكن مثل هذه الاستراتيجية من الممكن أن تنجح إذا تجنبت الولايات المتحدة الشيطنة الإيديولوجية والقياس على الحرب الباردة المضللة، وحافظت على تحالفاتها. ففي الواقع أن الولايات المتحدة لا تستطيع احتواء الصين، لكنها قادرة على تقييد خيارات الصين من خلال تشكيل البيئة التي تشهد صعودها. (127) كما أن القراءة اليقظة والسليمة لثيوسيديدس تنصرف إلى أن منع حرب الهيمنة في القرن الحادي والعشرين يعتمد على الأقل على ضبط

---

(124) RODRIK, "The Resistible Rise of US-China Conflict".

(125) Zhang and Pu, "Introduction: Can America and China Escape the Thucydides Trap?," 8.

(126) Ibid.

(127) Joseph S. Nye, "The China Sleepwalking Syndrome," *Project Syndicate*, 2021, https://www.project-syndicate.org/commentary/sleepwalking-to-war-with-china-by-joseph-s-nye-2021-10?referral=8c0221.

النفس والحصافة الاستراتيجية، كما هو الحال على الردع. وبالتالي، فإن الصراع ليس نتيجة حتمية كما قد توحي بذلك حجج التشاؤميين.

المطلب الثاني – النظام في القرن الحادي والعشرين: وفاق القوى العظمى الجديد

لقد كان إنشاء "نظام الوفاق" Concert System من السمات المميزة والأكثر أهمية للمجتمع الدولي الأوروبي في القرن التاسع عشر. حيث أقيم الوفاق من قبل القوى الأوروبية العظمى، وكان الهدف هو الحفاظ على أوروبا مستقرة وسلمية. لقد كانت محاولة بشكل أكثر تحديدًا، لإضفاء الطابع المؤسسي على عملية إدارة القوى العظمى.

ومنه، فمفهوم وفاق القوى قد يكون مناسبًا تمامًا لتكملة النظام الدولي القائم، مع زيادة الحوافز للتعاون بين القوى العظمى وتسهيل تحولات القوة بين الدول، وبالتالي التخفيف من المخاطر الكامنة في علاقات القوى العظمى. فالوفاق هو التزام القوى الرئيسية بمراعاة المعايير المشتركة، وإجراء مشاورات منتظمة في محاولة للتوفيق بين المواقف المختلفة وتطوير نهج مشتركة في سبيل تجنب أولاً، التوترات فيما بينها والتي يمكن أن تتصاعد إلى مواجهة عسكرية، وثانيًا، للوصول إلى توافق في الآراء ضمن المؤسسات المتعددة الأطراف بشأن القضايا ذات الاهتمام العالمي. (128)

يعتبر شارلز كوبشان و"كليفورد أ. كوبشان" Clifford A. Kupchan الوفاق شكلاً من أشكال الأمن الجماعي. مؤكدين على وجوب وجود ثلاثة شروط لبناء الوفاق: أولاً، غياب قوة مهيمنة في النظام، وثانيًا، يجب أن يتشارك الأعضاء المحتملون وجهة نظر مشتركة حول استقرار النظام. أما الشرط الثالث فينصرف إلى كون القوى الكبرى يجب أن تتمتع بقدر معين من التضامن السياسي وتبادل المثل الأخلاقية. كما يؤكدان أيضًا على أن الإطار التعاوني للوفاق ومصالح أعضائه في الحفاظ على السلام يضمن أن التوازن لا يتحول إلى استغلال متعمد أو دوامات غير مقصودة. بالإضافة إلى ذلك، يجادلان بأن نظام الوفاق قادر على تسهيل المشاورات أثناء حالة معضلة أمنية، بدلاً من النمط المعتاد للسعي لتحقيق التوازن في ظل الفوضى. (129)

---

(128) Harald Müller, Carsten Rauch, and Iris Wurm, "Introduction: Risks of Great Power Conflict in the 21st Century," in *Great Power Multilateralism and the Prevention of War*, ed. Harald Müller and Carsten Rauch (New York: Routledge, 2018), 3.

(129) Charles A. Kupchan and Clifford A. Kupchan, "Concerts, Collective Security, and the Future

يعتقد "ألكسندر نيكيتن" Alexander Nikitin وآخرون ضمن "مجموعة دراسة وفاق القرن الحادي والعشرين"* من أن العالم يقترب من لحظة فاصلة، يظهر فيها تحول جذري في النظام الدولي مع صعود قوى جديدة فيما كان يُطلق عليه "العالم النامي" إلى وضع القوة العالمية، مما سيؤدي إلى ما يبدو أنه توزيع جديد للقوة. فبينما تقود العولمة الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات والمجتمعات الوطنية، لا تزال الغرائز القديمة لسياسات القوة القائمة على الأسس الوطنية وحتى القومية قائمة. وعليه، فإذا لم تتمكن القوى العظمى القديمة والجديدة من إيجاد طريقة لحل نزاعاتها بروح التعاون واحتواء منافساتها، فستظهر مخاطر كبرى جديدة في المقدمة، وتقوض التقدم في حل مشاكل الحوكمة العالمية، من النظام المالي إلى تغير المناخ. (130)

إن الأمثلة على الإدارة الشاملة والناجحة والسلمية لعلاقات القوى العظمى في شكل مؤسسي نادرة. ويعد وفاق القوى في أوروبا القرن التاسع عشر، "الوفاق الأوروبي"، Concert of Europe أحد النماذج القليلة الناجحة التي يوفرها التاريخ. وبناء على هذا النموذج، يقترح ألكسندر نيكيتن وزملاؤه نموذجا جديدا لوفاق القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين، يتجنب أوجه قصور نظيره في القرن التاسع عشر ويراعي ويتكيف جيدا مع ظروف القرن الحالي. (131)

وعليه، فـ"وفاق القرن الحادي والعشرين" 21st Century Concert لن يتطلب أي مقر ولا حتى بيروقراطية جديرة بالملاحظة أو قوات عسكرية مشتركة دائمة. وللوفاء بمهامه المتعلقة أساسا بنزع فتيل خطر صراع القوى العظمى وإدارة الابتعاد عن النظام الدولي أحادي القطب، وكذا التحضير لانتقال سلمي للقوة، يجب أن يعمل الوفاق في المقام الأول كمجال لبناء الثقة المكثف والفعال. كما سيمكن القوى العظمى من تجنب المخاطر والأخطار الكامنة في علاقاتها المتبادلة والتعامل مع التهديدات

---

of Europe," *International Security* 16, no. 1 (1991): 120–25.

* مجموعة الدراسة الدولية هذه هي جزء من مشروع "عصر ما بعد عبر الأطلسي: وفاق القوى في القرن الحادي والعشرين". وهو المشروع المنبثق عن برنامج "أوروبا والتحديات العالمية". وتضم مجموعة الدراسة الدولية حول وفاق القرن الحادي والعرين ضمن أعضائها كلا من: Mélanie Albaret, Bertrand Badie, Kanti Bajpai, Oleg Demidov, Nicola Horsburgh, Adam Humphreys, Andrew Hurrell, Konstanze Jüngling, Charles Kupchan, Delphine Lagrange, Kyle Lascurettes, Siddharth Mallavarapu, Sara Bjerg Moller, Daniel Müller, Harald Müller, Alexander Nikitin, Weizhun Mao, Zhongying Pang, Carsten Rauch, Matthias Schulz and Iris Wurm.

(130) A. Nikitin et al., "A Twenty-First Century Concert of Powers–Promoting Great Power Multilateralism for the Post-Transatlantic Era" (Frankfurt: PRIF, 2014), 12.

(131) Ibid.

والأزمات الخارجية بشكل جماعي. وفي ذات السياق، سيعمل على زيادة شفافية استراتيجيات أعضائه ومصالحهم الأساسية واحتياجاتهم وتصوراتهم عن التهديد، مما يقود إلى نزع فتيل الخلافات القائمة وإنشاء نمط من التعاون يحترم فيه أعضاء الوفاق المصالح الحيوية للآخرين. (132)

> "على الأقل في البداية، سيكون وفاق القرن الحادي والعشرين مؤسسة غير رسمية، تقدم لأعضائها قنوات إضافية للتشاور والتواصل من أجل تطوير وصقل مبادئ ومعايير تعاون القوى العظمى بشكل جماعي. وكونه قائمًا على التشاور والتفاوض والتعلم وعملية تطوير الممارسات المشتركة، فإن وفاق القرن الحادي والعشرين لن يبدأ ككيان نضج بالفعل إلى الكمال. من المرجح أن تنشأ تفاهمات مشتركة أعمق للقواعد ومدونات السلوك المناسبة والتمايز في البيئة المؤسسية من الممارسات المشتركة بمرور الوقت." (133)

وفي ذات الإطار، يلخص أنصار نموذج وفاق القرن الحادي والعشرين أهدافه في: (1) الحفاظ على توازن سياسي يتسم بضبط النفس وقبول المصالح المشروعة للقوى الأخرى، مع الاعتراف بالصفة المترابطة للأمن؛ (2) تسهيل الأنشطة المشتركة في المجالات المتعلقة بالأمن؛ (3) تهيئة الظروف للعمل المشترك فيما يتعلق بقضايا الحوكمة الإضافية. ومن أجل العمل بنجاح، سيتعين على الوفاق أن يمنح كل من القوى العظمى الصاعدة والحالية صوتًا في أي نظام عالمي ناشئ، وبطريقة معترف بها على أنها شرعية من قبل القوى الأقل. كما يجب أن يسمح للقوى العظمى ذات الأيديولوجيات المتباينة والتاريخ والتراث الثقافي المختلف من التعود على بعضهما البعض في بيئة غير تصادمية. علاوة على ذلك، سيتعين عليه توفير منتدى يمكن أن تتم فيه المشاورات غير الرسمية بعيدًا عن قيود وبروتوكولات المنتديات المتعددة الأطراف القائمة مثل مجلس الأمن الدولي، كما تعزيز التفاهمات المشتركة والشعور العام بالمسؤولية بين القوى العظمى. (134)

من جانب آخر، يحاجج "هارالد مولر" و"كارستن روخ" Harald Müller and Carsten Rauch بأن مهمة إدارة انتقال القوة سلمياً تكمن في تحديد وتصحيح عدم الرضى بين القوى الصاعدة والمتراجعة. ومنه، فوفاق القوى العظمى سيعمل على تحقيق هذا الرضى المزدوج من خلال توفير الحفاظ

---

(132) Ibid., 74.

(133) Ibid.

(134) Ibid., 9.

على المصالح الحيوية، ومعاملة جميع الأعضاء على قدم المساواة بغض النظر عن مكانتهم المتميزة في النظام الدولي. (135)

في مقال لهما بمجلة الشؤون الخارجية في مارس الماضي (2021)، يجادل هاس وكوبشان بأن أوجه القصور التي تعتري النظام الدولي القائم بحاجة إلى وفاق عالمي. فالتنافس بين الولايات المتحدة والصين يتصاعد بسرعة، وفي الوقت نفسه يعاني العالم من جائحة مدمرة، مع المشاكل التي يطرحها تغير المناخ، إضافة إلى ما يشكله تطور الفضاء الإلكتروني من تهديدات جديدة. فكل هذه التحديات وغيرها تعني أن التمسك بالوضع الراهن والاعتماد على المعايير والمؤسسات الدولية القائمة سيكون من السذاجة بشكل خطير. (136)

وعليه، فإن وفاقاً عالمياً – حسبهما – يمكن أن يتشكل من ستة أعضاء هم: الصين، الاتحاد الأوروبي، الهند، اليابان، روسيا والولايات المتحدة. حيث سيكون للديمقراطيات وغير الديمقراطيات مكانة متساوية، أين تكون العضوية بدلالة القوة والتأثير، وليس القيم أو نوع النظام. وعليه، سيمثل أعضاء الوفاق بشكل جماعي ما يقارب 70 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والإنفاق العسكري العالمي. إن تضمين هؤلاء الستة ذوي الوزن الثقيل في صفوف الوفاق من شأنه أن يمنحها نفوذاً جيوسياسياً مهما. كما يمكن للمنظمات الإقليمية من أن تكون أعضاء غير رسميين ضمن الوفاق على غرار الاتحاد الأفريقي، جامعة الدول العربية، رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) ومنظمة الدول الأمريكية (OAS) أين ستزود هذه المنظمات مناطقها بالتمثيل والقدرة على المساعدة في تشكيل جدول أعمال الوفاق. (137)

وتطلعا للمستقبل، سيكون وفاق القوى العالمية مكانًا للتخفيف من خطر أن تؤدي الخلافات بين الولايات المتحدة والصين بشأن تايوان إلى صدام كبير. مع تقديمه لأفضل الطرق وأكثرها واقعية لتعزيز

---

(135) Harald Müller and Carsten Rauch, "Managing Power Transitions with a Concert of Powers," in *Great Power Multilateralism and the Prevention of War: Debating a 21st Century Concert of Powers*, ed. Harald Müller and Carsten Rauch (New York: Routledge, 2018), 250.

(136) Richard Haas and Charles A. Kupchan, "The New Concert of Powers: How to Prevent Catastrophe and Promote Stability in a Multipolar World," *Foreign Affairs* 23 (2021), https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2021-03-23/new-concert-powers.

(137) Ibid.

التنسيق بين القوى العظمى، والحفاظ على الاستقرار الدولي، وتعزيز نظام قائم على القواعد. فلدى الولايات المتحدة وشركائها الديمقراطيين كل الأسباب لإحياء تضامن الغرب. لكن يجب عليهم التوقف عن التظاهر بأن الانتصار العالمي للنظام الذي دعموه منذ الحرب العالمية الثانية في متناول اليد. كما يجب عليهم أيضًا أن يواجهوا بحذر حقيقة أن التنازل عن القيادة سيؤدي على الأرجح إلى عودة نظام عالمي يشوبه الفوضى والمنافسة غير المقيدة. ومن هنا، يمثل الوفاق العالمي أرضية وسطى براغماتية بين التطلعات المثالية غير الواقعية والبدائل الخطرة. (138)

إن الوفاق الناجح سيعزز الرضى بين القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين، بما يخفف من أحد أكثر المخاطر بروزًا في أوقات التحولات العالمية للقوة. فهو يقدم أفضل الطرق وأكثرها واقعية لتعزيز إجماع القوى العظمى، فدائمًا ما تكون الأشياء القابلة للتطبيق وممكنة التحقيق أفضل من تلك المرغوبة ولكنها مستحيلة. وبالتالي، فإن كل خطوة نحو تحالف القوى هذا في القرن الحادي والعشرين هي خطوة في الاتجاه الصحيح. فعالَم جامح لا يديره أحد، لن يكون في مصلحة أحد.

(138) Ibid.

خـــاتمة

خاتمـة

تطرح القوى الصاعدة تحديات عميقة لتماسك الأنظمة الدولية، والتي يمكن أن تثير حروب الهيمنة وتغييرات مهمة في ميزان القوى والطابع المعياري والمؤسسي للسياسة الدولية. فمع مرور الأيام، قد تجد الأنظمة الدولية نفسها مجبرة على مواجهة تحديين هامين؛ إما نوع من إعادة تحديد مشروعيتها، عندما تتعرض القيم الكامنة في عمق الترتيبات الدولية للتغيير جذريا، أو قَدَرٍ ذو شأن من التحول الطارئ على توازن القوة، قد يجعلها عاجزة عن استيعاب تغييرات رئيسية في علاقات القوة ضمنها، ما قد يعجل بانهيارها.

إن الحكمة التقليدية في العلاقات الدولية هي أن تحولات القوة تؤدي في جوهرها إلى زعزعة استقرار النظام الدولي. فمنذ أن لاحظ ثيوسيديدس لأول مرة أن تنامي القوة الأثينية والخوف الذي خلفته في اسبرطة جعل الحرب البيلوبونيسية أمرًا لا مفر منه، ركز علماء العلاقات الدولية على النمو التفاضلي للقوة بين الدول، باعتباره السبب الرئيس للصراع أثناء انتقالات القوة. وفي قلب هذه الحجة المادية يوجد الرأي القائل بأن الاختلاف بين التوزيع الحالي للمنافع في النظام، والتوزيع الأساسي للقوة يؤدي بالدولة الصاعدة إلى الرغبة في مراجعة النظام الدولي، ما قد يجعل الحرب حتمية. ومع أن الحرب كانت مصير العديد من التحولات في الماضي، إلا أنها ليست المصدر الوحيد للتغيير في السياسة العالمية. فالتغيير السلمي أثناء مراحل انتقال القوة في النظام الدولي يبقى ممكنا متى عملت القوة المترسخة والصاعدة في سبيل تحقيقه.

وكغيرها من النظريات الأخرى، فإن نظرية انتقال القوة تقدم فقط وصفًا نمطياً للعالم، غير أن الواقع معقد للغاية، بحيث لا يمكن تضمين جميع فروقه الدقيقة في أي بنية نظرية مفهومة. كما أنها تعد محدودة من الناحية النظرية، كونها تقلل من أهمية العوامل الاجتماعية التي تشكل ديناميكيات ونتائج تحولات القوة. هذا إضافة إلى أنها بتركيزها بشكل أساسي على الحالات التاريخية التي غالبًا ما تكون ذات "مركزية أوروبية"، فإن نظرية انتقال القوة أقل ملاءمة لتفسير التفاعل الاستراتيجي بين قوة عالمية مهيمنة وقوة إقليمية صاعدة، من منطلق أن تفاعلات القوة بين قوة عالمية مهيمنة وأخرى إقليمية ناشئة يتطلب تحليلاً معقدًا للغاية، يوازن بين النظام الهرمي العالمي والنظام الهرمي الإقليمي.

إن الانتقال السّلمي للقوة وإن كان يمثل معضلة مركزية في واقع العلاقات الدولية، غير أنه يشكل فرصة هامة لمتابعة البحث ضمن مجال واسع من الدراسات المرتبطة بالعلاقة بين القوة والمؤسسات والأفكار والهوية. وتتجلى أهمية القوة بوضوح، كون التغيير في توزيعها يثير قبل كل شيء الجدل حول التسلسل الهرمي في النّظام الدولي. إلا أنه في الوقت ذاته، حقيقة أن المتنافسين على الريادة ضمن هذا النّظام قادرين على إدارة صراعاتهم سلمياً، يدلل على وجود متغيرات مؤسسية وفكرية تنجح في تلطيف المنافسة الأمنية بينهم. ومع أن انتقالات القوة هي أولا وقبل كل شيء خلافات على القوة، إلا أن الانتقال السّلمي ينشأ عن مفاوضات ضمنية وصريحة حول الأفكار والهوية أكثر بكثير من التسويات أو التفاوض حول التوازن المادي للقوة.

لقد استعرضت الدراسة العديد من الحجج حول كون الانتقال السلمي هو نتاج العديد من المتغيرات التي تعمل بطريقة مترابطة. فالتصورات التي تنتجها القوى العظمى عن بعضها البعض بشكل متبادل كونها وحدات معتدلة وحميدة، مع التوافق في وجهات النظر بينهما حول ما يعنيه أن تكون قوة عظمى، يمثل نقطة البداية؛ فهذه التصورات ستمكّن المتنافسين على الأولية والصدارة من التقارب واستبدال التهديد بالثقة المتبادلة. فكما أن الوجود المسبق للألفة والهوية المشتركة يكون مسهلا لعملية البناء المتبادل للصور الحميدة، فإن لممارسة الضبط الاستراتيجي دورًا مهمًا في السّماح ببناء الثقة بين الأطراف، مما يؤدي بدوره إلى حدوث تحول إدراكي تدريجي نحو الاتصاف المتبادل بالطابع الاعتدالي. فضلا عن أن المصالحة والتعاطي المفتوح مع الماضي ييسر التصورات المعتدلة، لا سيما إذا كانت الأطراف المعنية قد انخرطت في نزاع مباشر في الماضي. وعليه، فإذا كانت مراكز القوة الناشئة ترى بعضها البعض على أنها معتدلة، فإن إدارتها للتحول السّلمي ستكون أسهل بكثير من تلك الانتقالات النظمية العنيفة التي عرفها التاريخ.

وفي ذات السياق، فإن عملية الإدارة السّلمية للتحول في النّظام الدولي ترتبط بمدى قدرة كل من القوة المسيطرة والمتحدي الصّاعد على الوصول إلى اتفاق حول كيفية تكييف النّظام الدولي السائد مع التوزيع الجديد للقوة فيه. فالاتفاق على النظام قد ينتج تسلسلاً هرميًا جديدًا ومجموعة جديدة من القواعد والمؤسسات والمعايير. كما تمثل الشرعية حجر الزاوية في عمليات الانتقال السلمي للقوة، فوجود شرعية دولية منبثقة من القيم التي يستند إليها الانتقال السلمي، ومشتركة بين مختلف الوحدات في النّظام الدولي تضمن تسهيل مثل هذه الانتقالات السلمية وتجعلها أكثر متانة وديمومة.

من جانب آخر، تعد المؤسسات الدولية منصات للقوى العظمى الناشئة حديثًا للتفاعل مع القوة المترسخة والنظام المهيمن. ويؤكد العديد من الباحثين اليوم، أن التغيير الذي تحركه الحرب قد ألغي كعملية تاريخية، بسبب أن النظام القائم لديه قدرة ملحوظة لاستيعاب القوى الصاعدة، إضافة إلى الحدود التي يفرضها وجود الأسلحة النووية، كون الحرب في هذه الحالة قد تكون جد مكلفة ومدمرة.

من المؤكد أن صعود الصين يشكل أحد الأحداث الكبرى في القرن الواحد والعشرين. وبين وجهات النظر المتفائلة والمتشائمة، فإن ما يسمى بـ "نقاش الصين" اليوم لم يصبح بلا نهاية فحسب، بل أصبح عديم الجدوى أيضًا. فالواقعيون شديدو التبسيط والتشاؤم في أعين الليبراليين والبنائيين، في حين يعتقد الواقعيون بأن كلا من الليبراليين والبنائيين يعيشون إما في مؤسسات طوباوية أو في ظل أوهام معيارية.

ومع ذلك، تجادل هذه الدراسة بإن العلاقة بين الصين والنظام الدولي أكثر تعقيدًا، فعلى مدى العقود القليلة الماضية، أثبتت الصين رضاها العام عن المؤسسات الدولية التي أنشأتها الولايات المتحدة في الغالب. مغيرة موقفها من المجتمع الدولي، من الرفض والمعارضة إلى المشاركة واقتراح الإصلاحات. وعليه، فاستمرارية الصعود السلمي للصين، وإدارة عملية الانتقال السلمي للقوة مستقبلا، يبقى ممكنا متى تم إشراك واستيعاب الصين بشكل جيد في النظام الدولي الحالي.

فهل ستتمكن الولايات المتحدة والصين من كتابة إجابة جديدة للسؤال القديم، حول مالذي يحدث عندما تلتقي قوة راسخة وقوة صاعدة؟ أو أن فخ ثيوسيديدس والانحدار نحو الحرب سيكون قدر الصين الذي لا مفر منه ... هذا مالم يتم التأكد منه بعد.

قائمـة المراجـع

▪ المراجـع باللغـة العربيـة

1. الكتب:

1. بول، هيدلي. *المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية* .ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
2. بيليس، جون. "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة" في: *عولمة السياسة العالمية*. تحرير : جون بيليس و ستيف سميث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
3. جاكسون، روبرت. *ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول*. ترجمة: فاضل جتكر. الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.
4. جيلبن، روبرت. *الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية*. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
5. ———. *الحرب والتغيير في السياسة العالمية*. ترجمة: عمر سعيد الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.
6. خلدون، عبد الرحمن بن. *مقدمة ابن خلدون*. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
7. دن، تيموثي. "الواقعية." في: *عولمة السياسة العالمية*. تحرير : جون بيليس وستيف سميث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
8. ديسوا، جيرار . *دراسة في العلاقات الدولية: النظريات البيدولتية*. ترجمة: قاسم المقداد. ج.2. دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2015.
9. راسيت، بروس. "الليبرالية." في: *نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع*. تحرير : تيم دان، ميليا كوركي وستيف سميث، ترجمة: ديما الخضرا. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
10. ستيرن، جيفري. *تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية*. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2000.
11. سليم، محمد السيد. *تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002.
12. شلبي، محمد. *المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات*. الجزائر : د.د.ن.، 1997.

13. شيلينج، توماس. *استراتيجية الصراع*. ترجمة: نزهت طيب وأكرم حمدان. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.

14. صائب، عبد الحميد. *فلسفة التاريخ في الفكر الإسلامي: دراسة مقارنة بالمدارس الغربية الحديثة والمعاصرة*. لبنان: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

15. عبد الحي، وليد. *مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية*. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

16. غريفيش، مارتن، وتيري أوكالاهان. *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

17. فالرشتين، إيمانويل. *تحليل النظم الدولية*. ترجمة: أكرم علي حمدان. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

18. فندت، ألكسندر. *النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية*. ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي. الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2006.

19. كارين أ. منغست و إيفان م. أريغوين–تفت. *مبادئ العلاقات الدولية*. ترجمة: حسام الدين خضور. دمشق: دار الفرقد، 2013.

20. كاشمان، جرج. *لماذا تنشب الحروب؟ مدخل لنظريات الصراع الدولي*. ترجمة: أحمد حمدي محمود. ج.2. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996.

21. كوه، تومي. "القرن الحادي والعشرون: الصين والعالم." في: *الصين في السنوات الثلاثين المقبلة*. تحرير: وو جينغ ليان، يوي كه بينغ، ومايكل هدسون، ترجمة: وانغ فو. بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014.

22. كيسنجر، هنري. *النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ*. ترجمة: فاضل جتكر. بيروت: دار الكتاب العربي، 2015.

23. ليبو، ريتشارد نيد. *لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل*. ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013.

24. ليتل، ريتشارد. *توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج*. ترجمة: هاني تابري. بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.

25. مجدان، محمد. *تحليلات النظم في العلاقات الدولية: دراسة نظرية*. الجزائر: دار المواهب للنشر والتوزيع، 2015.

26. المصري، خالد موسى. *مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية*. دمشق: دار نينوى، 2014.

27. ميرشايمر ، جون. *مأساة سياسة القوى العظمى*. ترجمة: مصطفى محمد قاسم. الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2012.

28. ناي، جوزيف س. *المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ*. ترجمة: أحمد أمين ومجدي كامل. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997.

29. النصر، شريف عبد الرحمن سيف. *نظرية النظم ودراسة التغير الدولي*. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2011.

30. هوبدن، ستيف، وريتشارد وين جونز. "نظرية النظام العالمي." في: *عولمة السياسة العالمية*. تحرير: جون بيليس وستيف سميث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

2. الدوريـات ومواقـع الأنترنـت:

1. إيكنبيري، ج. جون. "نهوض الصين ومستقبل الغرب: هل يمكن للنظام الغربي أن يستمر؟." ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن. *دراسات دولية*. ع. 35(2009).

2. العتابي، عبد الله حميد. "الموقف البريطاني من التوسع الأمريكي في الكاريبي 1898-1901،" *مجلة كلية التربية للبنات*، 3 (2015): 668،106435=https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId

3. فريتيوف كابرا، "معايير التفكير المنظوماتي،" اطلع عليه يوم: 2016/03/22، http://www.maaber.org/first_ issue/ epistemology_3.htm

4. ———. "نقطة الانعطاف: علم المنظومات الحية،"اطلع عليه يوم: 2016/03/21، http://www.maaber.org /issue_november04/epistemology_1a.htm

5. مصطفى، نادية محمود. "التاريخ في دراسة النظام الدولي: رؤية مقارنة." بحث مقدم إلى الندوة المصرية الفرنسية التاسعة، العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية: الآفاق والتوقعات. القاهرة.

6. "المساهمين من الجنود والشرطة، الأمم المتحدة حفظ السلام،" اطلع عليه بتاريخ 6 ماي. الرابط: https://peacekeeping.un.org/ar/troop-and-police-contributors،2021

▪ المراجـع باللغـة الإنجليـزية

1. الكتب وفصول في كتب:

1. Adler, Emanuel, and Michael Barnett. "Security Communities in Theoretical Perspective." In *Security Communities*, edited by Emanuel Adler and Michael Barnett. UK: Cambridge University Press, 1998.
2. Allison, Graham. *Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?* Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2017.

3. ———. "Keeping China and the United States Together." In *Power and Restraint: A Shared Vision for the U.S.-China Relationship*, edited by Richard Rosecrance and Gu Guoliang, Public Affairs. New York, 2009.
4. Brown, William. "A Liberal International Order?" In *Ordering the International: History, Change and Transformation*, edited by William Brown, Simon Bromley, and Suma Athreye. London: Pluto Press, 2004.
5. Buzan, Barry. *An Introduction to the English School: The Societal Approach*. UK: Polity Press, 2014.
6. ———. *From International to World Society?English School Theory and the Social Structure of Globalisation*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.
7. Buzan, Barry, and George Lawson. *The Global Transformation: History, Modernity and the Making of International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.
8. Buzan, Barry, and Richard Little. *International Systems in World History: Remaking the Study of International Relations*. Oxford: Oxford University Press, 2000.
9. Carr, Edward Hallett. *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations*. London: MacMillan and Co. Ltd., 1946.
10. Cashman, Greg. *What Causes War?: An Introduction to Theories of International Conflict*. Maryland: Rowman & Littlefield Publishers, 2014.
11. Chen, Yugang. "China's Role in the Transformation of the International System." In *China's International Roles: Challenging or Supporting International Order?*, edited by Sebastian Harnisch, Bersick Sebastian, and Jörn-Carsten Gottwald, 110–26. London: Routledge, 2016.
12. Coicaud, Jean-Marc. "Legitimacy, Socialization, and International Change." In *Power in Transition: The Peaceful Change of International Order*, edited by Charles A. Kupchan, 68–100. New York: UNUP, 2001.
13. Cornish, Edward. *The Study of the Future: An Introduction to the Art and Science of Understanding and Shaping Tomorrow's World*. Washington: Transaction Publishers, 1977.
14. Davidson, Jason. *The Origins of Revisionist and Status-Quo States*. New York: Palgrave Macmillan, 2016.
15. Davidson, Jason, and Mira Sucharov. "Peaceful Power Transitions: The Historical Cases." In *Power in Transition: The Peaceful Change of International Order*, edited by Charles A. Kupchan, 101–37. New York: UNUP, 2001.
16. Dellios, Rosita, and R. James Ferguson. *China's Quest for Global Order: From Peaceful Rise to Harmonious World*. Maryland: Lexington Books, 2013.
17. Doran, Charles F. *Systems in Crisis: New Imperatives of High Politics at*

Century's End. Cambridge: Cambridge Univ Press, 1991.

18. Ess, Charles, and Fay Sudweeks. *Culture, Technology, Communication: Towards an Intercultural Global Village*. USA: Suny Press, 2001.
19. Finnemore, Martha. *The Purpose of Internvention: Changing Beliefs about the Use of Force*. Ithaca, United States: Cornell University Press, 2003.
20. Galtung, Johan, and Dietrich Fischer. "Positive and Negative Peace." In *Johan Galtung*, 173–78. Springer, 2013.
21. Goldmann, Kjell. *The Logic of Internationalism: Coercion and Accommodation*. London: Routledge, 2002.
22. Goldstein, Joshua S. *Long Cycles: Prosperity and War in the Modern Age*. New Haven: Yale University Press, 1988.
23. Gross, Donald. *The China Fallacy: How the U.S. Can Benefit from China's Rise and Avoid Another Cold War*. New York: Bloomsbury Publishing, 2013.
24. Haas, Ernst. *Beyond the Nation-State: Functionalism and International Organization*. Stanford: Stanford University Press, 1964.
25. Haas, Richard. *War of Necessity, War of Choice: A Memoir of Two Iraq Wars*. New York: Simon and Schuster, 2009.
26. He, Kai. "China's Bargaining Strategies for a Peaceful Accommodation after the Cold War." In *Accommodating Rising Powers: Past, Present and Future*, edited by Thazha V. Paul, 201–21. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2016.
27. Henehan, Marie T., and John A. Vasquez. "The Changing Probability of War, 1816–1992." In *The Waning of Major War*, edited by Raimo Vayrynen, 280–99. London: Routledge, 2006.
28. Hobson, John M. *The State and International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.
29. Holsti, Kalevi. *Kalevi Holsti: A Pioneer in International Relations Theory, Foreign Policy Analysis, History of International Order, and Security Studies*. New York: Springer, 2016.
30. Hugill, Peter J. "Transitions in Hegemony: A Theory Based on State Type and Technology." In *Systemic Transitions*, edited by William R. Thompson. New York: Palgrave Macmillan, 2009.
31. Ikenberry, G. John. "A New Order of Things?: China, America, and the Struggle over World Order." In *Will China's Rise Be Peaceful?: The Rise of a Great Power in Theory, History, Politics, and the Future*, 33–56. New York: Oxford University Press, 2017.
32. ———. *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars*. New Jersey: Princeton University Press, 2001.
33. Jervis, Robert. *System Effects: Complexity in Political and Social Life*. New

Jersey: Princeton University Press, 1998.

34. Jingzhi, Li, and Pu Ping. *Reconstructing China: The Peaceful Development, Economic Growth, and International Role of an Emerging Super Power*. United States: McGraw-Hill Professional, 2014.
35. Kacowicz, Arie Marcelo. *Peaceful Territorial Change*. South Carolina Press, 1994.
36. Kai, Jin. *Rising China in a Changing World: Power Transitions and Global Leadership*. Singapore: Palgrave Macmillan, 2017.
37. Kaplan, Morton A. *System and Process in International Politics*. Colchester, England: ECPR, 2005.
38. Kaufman, Stuart J, Richard Little, and William Curti Wohlforth. *The Balance of Power in World History*. UK: Palgrave Macmillan, 2007.
39. Kaul, Inge, Isabelle Grunberg, and Marc Stern, eds. *Global Public Goods: International Cooperation in the 21st Century*. New York: Oxford University Press, 1999.
40. Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye. *Power and Interdependence : World Politics in Transition*. Boston: Little, Brown, 1977.
41. Khong, Yuen Foong. "Negotiating Order During Power Transitions'." In *Power in Transition: The Peaceful Change of International Order*, edited by Charles A. Kupchan, 34–67. New York: UNUP, 2001.
42. Klotz, Audie, and Cecelia Lynch. *Strategies for Research in Constructivist International Relations*. New York: ME Sharpe, 2007.
43. Kugler, Jacek, and Douglas Lemke. "The Evolution of the Power Transition Perspective." In *Parity and War Evaluations and Extensions of The War Ledger*, edited by Jacek Kugler and Douglas Lemke. USA: The University of Michigan Press, 1996.
44. Kugler, Jacek, and Abramo F K Organski. "The Power Transition: A Retrospective and Prospective Evaluation." In *Handbook of War Studies*, edited by Midlarsky I. Manus. Boston: Unwin Hyman, 1989.
45. Kupchan, Charles A. "Benign States and Peaceful Transitions." In *Power in Transition: The Peaceful Change of International Order*, edited by Charles A. Kupchan, 18–33. New York: UNUP, 2001.
46. ———. "Conclusion: The Shifting Nature of Power and Peaceful Systemic Change." In *Power in Transition: The Peaceful Change of International Order*, edited by Charles A. Kupchan. New York: UNUP, 2001.
47. ———. *How Enemies Become Friends : The Sources of Stable Peace*. New Jersey: Princeton University Press, 2010.
48. ———. "Introduction: Explaining Peaceful Power Transition." In *Power in*

Transition: The Peaceful Change of International Order, edited by Charles A Kupchan, 1–17. New York: UNUP, 2001.

49. ———. "Unpacking Hegemony: The Social Foundations of Hierarchical Order." In *Power, Order, and Change in World Politics*, edited by G.John Ikenberry. Cambridge: Cambridge University Press, 2014.
50. Kupchan, Charles A. *No One's World: The West, the Rising Rest, and the Coming Global Turn*. New York: Oxford University Press, 2012.
51. Lanteigne, Marc. *China and International Institutions: Alternate Paths to Global Power*. New York: Routledge, 2005.
52. Levy, Jack S. "What Do Great Powers Balance Against and When?" In *Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century*, edited by Thazha Varkey Paul, James J. Wirtz, and Michel Fortmann. Stanford: Stanford University Press, 2004.
53. Levy, Jack S., and William R. Thompson. *Causes of War*. UK: John Wiley & Sons, 2011.
54. Lobell, Steven E. "Structural Realism/Offensive and Defensive Realism." In *Oxford Research Encyclopedia of International Studies*. Oxford: Oxford University Press, 2010.
55. Macleod, Alex. "Néoréalisme." In *Théories Des Relations Internationales : Contestations et Résistances*, edited by Alex Macleod and Dan O'Meara. Québec: Athéna éditions, 2007.
56. McKibben, Heather Elko. *State Strategies in International Bargaining: Play by the Rules or Change Them?* Cambridge: Cambridge University Press, 2015.
57. Mearsheimer, John J. "Structural Realism." In *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, edited by Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith. Oxford: Oxford University Press, n.d.
58. Miall, Hugh. *Emergent Conflict and Peaceful Change*. New York: Palgrave Macmillan, 2007.
59. ———. *Long Cycles in World Politics*. London: Springer, 1987.
60. Moore, Thomas G. "Racing to Integrate, or Cooperating to Compete?: Liberal and Realist Interpretations of China's New Multilateralism." In *China Turns to Multilateralism: Foreign Policy and Regional Security*, 35–50. London: Routledge, 2007.
61. Müller, Harald, and Carsten Rauch. "Managing Power Transitions with a Concert of Powers." In *Great Power Multilateralism and the Prevention of War: Debating a 21st Century Concert of Powers*, edited by Harald Müller and Carsten Rauch. New York: Routledge, 2018.
62. Müller, Harald, Carsten Rauch, and Iris Wurm. "Introduction: Risks of Great

Power Conflict in the 21st Century." In *Great Power Multilateralism and the Prevention of War*, edited by Harald Müller and Carsten Rauch, 3–25. New York: Routledge, 2018.

63. Murray, Michelle. *The Struggle for Recognition in International Relations*. New York: Oxford University Press, 2018.
64. Navari, Cornelia. "Liberalism." In *Security Studies : An Introduction*, edited by Paul D.Williams, 23–34. New York: Routledge, 2008.
65. Nexon, Daniel H. *The Struggle for Power in Early Modern Europe: Religious Conflict, Dynastic Empires, and International Change*. UK: Princeton University Press, 2009.
66. ———. "The Rise of China." In *The Struggle for Power: US-China Relations in the Twenty-First Century*, edited by Leah Bitounis and Jonathon Price. Washington: The Aspen Institute, 2020.
67. O'Meara, Dan. "Le Constructivisme. Sa Place, Son Rôle, Sa Contribution et Ses Débats." In *Théories Des Relations Internationales : Contestations et Résistances*, edited by Alex Macleod and Dan O'Meara. Québec: Athéna éditions, 2007.
68. Organski, Abramo F K. *World Politics*. New York: Alfred A. Knopf, 1958.
69. Organski, Abramo F K, and Jacek Kugler. *The War Ledger*. University of Chicago Press, 1981.
70. Paul, T .V., and Mahesh Shankar. "Status Accommodation through Institutional Means: India's Rise and the Global Order." In *Status in World Politics*, edited by T .V. Paul, Deborah Welch Larson, and William C.Wohlforth, 165–91. Cambridge: Cambridge University Press, 2014.
71. ———. "The Accommodation of Rising Powers in World Politics." In *Accommodating Rising Powers: Past, Present, and Future*, edited by Thazha V. Paul. Cambridge: Cambridge University Press, 2016.
72. Paul, Thazha Varkey. "Introduction: The Enduring Axioms of Balance of Power Theory and Their Contemporary Relevance." In *Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century*, edited by Thazha Varkey Paul, James J Wirtz, and Michel Fortmann. Stanford: Stanford University Press, 2004.
73. Pelc, Krzysztof J. "What Would E.H. Carr Say? How International Institutions Address Peaceful Political Change." In *Accommodating Rising Powers: Past, Present, and Future*, edited by Thazha Varkey Paul. Cambridge: Cambridge University Press, 2016.
74. Raimo Vayrynen. "Stable Peace Through Security Communities? Steps Towards Theory-Building." In *Stable Peace among Nations*, edited by Arie M. Kacowicz, Yaacov Bar-Siman-Tov, Ole Elgström, and Magnus Jerneck. New York:

Rowman and Littlefield Lanham, MD, 2000.

75. Rapkin, David P., and William R. Thompson. "Kantian Dynamics and Systemic Transitions: Can International Organizations Influence US-China Conflict?" In *Systemic Transitions*, edited by William R. Thompson, 187–204. New York: Palgrave Macmillan, 2009.
76. Riva, Natalia. "Soft Power Narrative in Contemporary China: Official Discourse and The Media." In *Media and Politics: Discourses, Cultures, and Practices*, edited by Bettina Mottura, Letizia Osti, and Giorgia Riboni. Newcastle: Cambridge Scholars Publishing, 2017.
77. Rosenau, James N. "Governance, Order, and Change in World Politics." In *Governance without Government: Order and Change in World Politics*, edited by James N Rosenau and Ernst-Otto Czempiel. Cambridge: Cambridge Univ Press, 1992.
78. Russett, Bruce. "Liberalism." In *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, edited by Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith. Oxford: Oxford University Press, 2007.
79. Schake, Kori. *Safe Passage: The Transition from British to American Hegemony*. USA: Harvard University Press, 2017.
80. Schweller, Randall L. "Managing the Rise of Great Powers: History and Theory." In *Engaging China: The Management of an Emerging Power*, edited by Alastair Iain Johnston and Robert S.Ross, 1–31. London: Routledge, 1999.
81. Sharma, Rajendra K. *Social Change and Social Control*. New Delhi: Atlantic Publishers and Distributers, 2007.
82. Sheehan, Michael J. *The Balance of Power: History and Theory*. London: Taylor & Francis, 1996.
83. Sterling-Folker, Jennifer. "Neoliberalism." In *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, edited by Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith. Oxford: Oxford University Press, 2007.
84. Swaine, Michael D. *America's Challenge: Engaging a Rising China in the Twenty-First Century*. Washington: Carnegie Endowment, 2011.
85. Tammen, Ronald L., Mark Abdollohian, Carole Alsharabati, Brian Efird, Jacek Kugler, Douglas Lemke, Allan C Stam III, and A F K Organski. *Power Transitions: Strategies for the 21st Century*. Washington: CQ Press, 2000.
86. Vasquez, John A. "Whether and How Global Leadership Transitions Will Result in War: Some Long-Term Predictions from the Steps-to-War Explanation." In *Systemic Transitions*, edited by William R. Thompson, 131–60. New York: Palgrave Macmillan, 2009.
87. Viotti, Paul R., and Mark V. Kauppi. *International Relations and World Politics*.

Vol. 5. USA: Pearson, 2013.
88. ———. *International Relations Theory*. Vol. 5. USA: Pearson, 2011.
89. ———. *Theory of International Politics*. London: Addison-Wesley Publishing, 1979.
90. Welch, David A. "China, the United States, and 'Thucydides's Trap.'" In *China's Challenges and International Order Transition: Beyond "Thucydides's Trap,"* edited by Huiyun Feng and Kai He. University of Michigan Press, 2020.
91. Wendt, Alexander, Stefano Guzzini, and Anna Leander. *Constructivism and International Relations: Alexander Wendt and His Critics*. New York: Routledge, 2006.
92. Wu, Guoguang, and Helen Lansdowne. "International Multilateralism with Chinese Characteristics: Attitude Changes, Policy Imperatives, and Regional Impacts." In *China Turns to Multilateralism: Foreign Policy and Regional Security*, edited by Guoguang Wu and Helen Lansdowne, 1–303. London: Routledge, 2007.
93. Zeren, Ali, and J Hall. "Seizing the Day or Passing the Baton? Power, Illusion, and the British Empire." In *Accommodating Rising Powers: Past, Present, and Future*, edited by T .V. Paul, 111–30. New York: UNUP, 2016.
94. Zheng, Yongnian, and Sow Keat Tok. "Intentions on Trial:" Peaceful Rise" and Sino-ASEAN Relations." In *China Turns to Multilateralism: Foreign Policy and Regional Security*. London: Routledge, 2007.
95. Zhu, Zhiqun. *US-China Relations in the 21st Century: Power Transition and Peace*. London: Routledge, 2006.
96. Zinnes, Dina A. "Prerequisites for the Study of System Transformation." In *The Change of International System*, edited by Ole R. Holsti, Randolph M. Siverson, and Alexander L. George. Boulder, Colorado: West view Press, 1980.

2. الدوريات:

1. Antola, Esko. "Theories of Peaceful Change: An Excursion to the Study of Change in International Relations in the 1930s." Cooperation and Conflict 19, no. 4 (1984): 235–50.
2. Brecher, Michael. "Système et Crise En Politique Internationale." Études Internationales 15, no. 4 (1984): 755–88. http://id.erudit.org/iderudit/701745ar.
3. Buzan, Barry. "China in International Society: Is 'Peaceful Rise' Possible?" The Chinese Journal of International Politics 3, no. 1 (March 1, 2010): 5–36. http://dx.doi.org/10.1093/cjip/pop014.
4. ———. "The Logic and Contradictions of 'peaceful Rise/Development' as China's Grand Strategy." Chinese Journal of International Politics 7, no. 4

(2014): 381–420. doi:10.1093/cjip/pou032.

5. Chan, Steve. “Is There a Power Transition between the U.S. and China? The Different Faces of National Power.” Asian Survey 45, no. 5 (2005): 687–701. doi:10.1525/as.2005.45.5.687.
6. Chan, Steve, Weixing Hu, and Kai He. “Discerning States’ Revisionist and Status-Quo Orientations: Comparing China and the US.” European Journal of International Relations, October 31, 2018, doi:10.1177/1354066118804622.
7. Chandra, Vikash. “India’s Accommodation in the Emerging International Order: Challenges and Prospects.” India Quarterly 74, no. 4 (October 29, 2018): 420–37. doi:10.1177/0974928418802075.
8. Cho, Young Nam, and Jong Ho Jeong. “China’s Soft Power: Discussions, Resources, and Prospects.” Asian Survey 48, no. 3 (2008): 453–72. http://www.jstor.org/stable/10.1525/as.2008.48.3.453.
9. Clark, Ian. “Legitimacy in a Global Order.” Review of International Studies 29, no. S1 (2003): 75–95. doi:10.1017/S0260210503005904.
10. Copeland, Dale C. “The Constructivist Challenge to Structural Realism: A Review Essay.” International Security 25, no. 2 (2000): 187–212. doi:10.1162/016228800560499.
11. Deudney, Daniel, and G John Ikenberry. “The Nature and Sources of Liberal International Order.” Review of International Studies 25, no. 2 (1999): 179–96. http://www.jstor.org/stable/20097589.
12. Deutsch, Karl W, and J. David Singer. “Multipolar Power Systems and International Stability.” World Politics 16, no. 3 (1964): 390–406. doi:10.2307/2009578.
13. Dunn, Frederick S. “Peaceful Change Today.” World Politics 11, no. 2 (1959): 278–85. doi:10.2307/2009532.
14. Etzioni, Amitai. “Accommodating China.” Survival 55, no. 2 (May 1, 2013): 45–60. doi:10.1080/00396338.2013.784466.
15. Fearon, James D. “Signaling Foreign Policy Interests: Tying Hands versus Sinking Costs.” Journal of Conflict Resolution 41, no. 1 (1997): 68–90. http://www.jstor.org/stable/174487.
16. Freeman, Carla P. “Reading Kindleberger in Beijing: Xi Jinping’s China as a Provider of Global Public Goods.” British Journal of Politics and International Relations, 2020, doi:10.1177/1369148120941401.
17. Gaddis, John Lewis. “The Long Peace: Elements of Stability in the Postwar International System.” International Security 10, no. 4 (1986): 99–142. https://www.jstor.org/stable/2538951.
18. Garnham, David. “War-Proneness, War-Weariness, and Regime Type: 1816-

1980.” Journal of Peace Research 23, no. 3 (1986): 279–89. http://www.jstor.org/stable/423827.
19. Gaskarth, Jamie. “Rising Powers, Responsibility, and International Society.” Ethics & International Affairs 31, no. 3 (2017): 287–311. doi:10.1017/S0892679417000211.
20. Geller, Daniel S. “Power Differentials and War in Rival Dyads.” International Studies Quarterly 37, no. 2 (1993): 173–93. doi:10.2307/2600767.
21. Ghosal Singh, Antara. “China’s Soft Power Projection across the Oceans.” Maritime Affairs: Journal of the National Maritime Foundation of India 12, no. 1 (January 2, 2016): 25–37. doi:10.1080/09733159.2016.1181396.
22. Gilpin, Robert. “The Theory of Hegemonic War.” The Journal of Interdisciplinary History 18, no. 4 (1988): 591–613. doi:10.2307/204816.
23. Haas, Richard, and Charles A. Kupchan. “The New Concert of Powers: How to Prevent Catastrophe and Promote Stability in a Multipolar World.” Foreign Affairs 23 (2021). https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2021-03-23/new-concert-powers.
24. He, Kai, and Huiyun Feng. “How Can China Rise Peacefully? Information, Commitment, and China’s Peaceful Rise Strategies.” American Political Science Association, 2010. https://ssrn.com/abstract=1643717.
25. He, Kai, T. V. Paul, and Anders Wivel. “Introduction: International Institutions and Peaceful Change.” Ethics and International Affairs 34, no. 4 (2020): 457–59. doi:10.1017/S089267942000060X.
26. He, Kai, and Stephen Walker. “Role Bargaining Strategies for China’s Peaceful Rise.” The Chinese Journal of International Politics 8, no. 4 (2015): 371–88. doi:10.1093/cjip/pov009.
27. Hoffmann, Stanley. “International Systems and International Law.” World Politics 14, no. 1 (October 18, 1961): 205–37. doi:10.2307/2009562.
28. Houweling, Henk, and Jan G. Siccama. “Power Transitions as a Cause of War.” Journal of Conflict Resolution 32, no. 1 (March 1, 1988): 87–102. doi:10.1177/0022002788032001004.
29. Kennedy, Andrew. “China’s Rise as a Science Power.” Asian Survey 59, no. 6 (December 1, 2019): 1022 LP – 1043. doi:10.1525/as.2019.59.6.1022.
30. Keyuan, Zou. “Building a ‘Harmonious World’: A Mission Impossible?” Copenhagen Journal of Asian Studies 30, no. 2 (2012): 74–99. doi:10.22439/cjas.v30i2.4240.
31. Kim, Woosang. “Power Transitions and Great Power War from Westphalia to Waterloo.” World Politics 45, no. 1 (1992): 153–72. doi:10.2307/2010522.
32. Kim, Woosang, and James D Morrow. “When Do Power Shifts Lead to War?”

American Journal of Political Science 36, no. 4 (1992): 896–922. doi:10.2307/2111353.

33. Kirshner, Jonathan. “The Tragedy of Offensive Realism: Classical Realism and the Rise of China.” European Journal of International Relations 18, no. 1 (August 17, 2010): 53–75. doi:10.1177/1354066110373949.
34. Koga, Kei. “ASEAN’s Evolving Institutional Strategy: Managing Great Power Politics in South China Sea Disputes.” The Chinese Journal of International Politics 11, no. 1 (January 23, 2018): 49–80. doi:10.1093/cjip/pox016.
35. Kohout, Franz. “Cyclical, Hegemonic, and Pluralistic Theories of International Relations: Some Comparative Reflections on War Causation.” International Political Science Review 24, no. 1 (January 1, 2003): 51–66. doi:10.1177/0192512103024001003.
36. Koschut, Simon. “Regional Order and Peaceful Change: Security Communities as a via Media in International Relations Theory.” Cooperation and Conflict 49, no. 4 (2014): 519–35. doi:10.1177/0010836713517570.
37. Kugler, Jacek, and Frank C. Zagare. “The Long-term Stability of Deterrence.” International Interactions 15, no. 3–4 (1990): 255–78. doi:10.1080/03050629008434733.
38. Kupchan, Charles A., and Clifford A. Kupchan. “Concerts, Collective Security, and the Future of Europe.” International Security 16, no. 1 (1991): 114–61.
39. Lemke, Douglas. “The Continuation of History: Power Transition Theory and the End of the Cold War.” Journal of Peace Research 34, no. 1 (1997): 23–36. doi:10.1177/0022343397034001003.
40. Lemke, Douglas, and William Reed. “Regime Types and Status Quo Evaluations: Power Transition Theory and the Democratic Peace.” International Interactions 22, no. 2 (1996): 143–64. doi:10.1080/03050629608434886.
41. Li, Shoushi, and Luofu Ye. “How Do Americans Evaluate China’s International Responsibility? An Empirical Assessment.” Journal of Contemporary China 24, no. 92 (2015): 222–39. doi:10.1080/10670564.2014.932149.
42. Little, Richard. “Three Approaches to the International System: Some Ontological and Epistemological Considerations.” British Journal of International Studies 3, no. 03 (October 26, 1977): 269–85. doi:10.1017/S0260210500117073.
43. Manicom, James, and Andrew O’Neil. “Accommodation, Realignment, or Business as Usual? Australia’s Response to a Rising China.” The Pacific Review 23, no. 1 (March 22, 2010): 23–44. doi:10.1080/09512740903398322.
44. Mearsheimer, John J., and Benedetto Cristofani. “The Inevitable Rivalry: America, China, and the Tragedy of Great-Power Politics.” Foreign Affairs 100,

no. 6 (2021). https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2021-10-19/inevitable-rivalry-cold-war.

45. Modelski, George. “Long Cycles and International Regimes.” E-International Relations, 2012. http://www.e-ir.info/2012/10/15/long-cycles-and-international-regimes/.
46. Paul, Thazha V. “Recasting Statecraft: International Relations and Strategies of Peaceful Change.” International Studies Quarterly 61, no. 1 (2017): 1–13. doi:10.1093/isq/sqw059.
47. Reus-Smit, Christian. “Power, Legitimacy, and Order.” The Chinese Journal of International Politics 7, no. 3 (2014): 341–59. doi:10.1093/cjip/pou035.
48. Ripsman, Norrin M. “Two Stages of Transition from a Region of War to a Region of Peace: Realist Transition and Liberal Endurance.” International Studies Quarterly 49, no. 4 (November 14, 2005): 669–93. doi:10.1111/j.1468-2478.2005.00383.x.
49. Singer, David J. “The ‘Correlates of War’ Project: Interim Report and Rationale.” World Politics 24, no. 2 (January 18, 1972): 243–270. doi:10.2307/2009738.
50. ———. “The Level of Analysis Problem in International Relations.” World Politics 14, no. 1 (October 18, 2012): 77–92. doi:10.2307/2009557.
51. Small, Melvin, and David J. Singer. “The Diplomatic Importance of States, 1816–1970: An Extension and Refinement of the Indicator.” World Politics 25, no. 04 (July 18, 2011): 577–99. doi:10.2307/2009953.
52. Soysa, Indra de, John R Oneal, and Yong-Hee Park. “Testing Power-Transition Theory Using Alternative Measures of National Capabilities.” Journal of Conflict Resolution 41, no. 4 (August 1, 1997): 509–28. doi:10.1177/0022002797041004002.
53. Spiezio, K. Edward. “British Hegemony and Major Power War, 1815–1939: An Empirical Test of Gilpin’s Model of Hegemonic Governance.” International Studies Quarterly 34, no. 2 (June 1, 1990): 165–81. http://dx.doi.org/10.2307/2600707.
54. Suettinger, Robert L. “The Rise and Descent of ‘Peaceful Rise.’” China Leadership Monitor 12, no. 12 (2004): 1–10. http://media.hoover.org/sites/default/files/documents/clm12_rs.pdf.
55. Valeriano, Brandon. “The Tragedy of Offensive Realism: Testing Aggressive Power Politics Models.” International Interactions 35, no. 2 (May 20, 2009): 179–206. doi:10.1080/03050620902864493.
56. Wallensteen, Peter. “Incompatibility, Confrontation, and War: Four Models and Three Historical Systems, 1816—1976.” Journal of Peace Research 18, no. 1

(March 1, 1981): 57–90. doi:10.1177/002234338101800104.
57. Waltz, Kenneth N. “Realist Thought and Neorealist Theory.” Journal of International Affairs 44, no. 1 (1990): 21–37. http://www.jstor.org/stable/24357222.
58. ———. “The Emerging Structure of International Politics.” International Security 18, no. 2 (1993): 44–79. http://www.jstor.org/stable/2539097.
59. Wang, Yuan-Kang. “Offensive Realism and the Rise of China.” Issues and Studies 40 (2004): 173–202. https://bit.ly/2UJbBou.
60. Weede, Erich. “Overwhelming Preponderance as a Pacifying Condition among Contiguous Asian Dyads, 1950-1969.” The Journal of Conflict Resolution 20, no. 3 (1976): 395–411. http://www.jstor.org/stable/173286.
61. Weizhun, Mao. “Debating China’s International Responsibility.” Chinese Journal of International Politics 10, no. 2 (June 1, 2017): 173–210. doi:10.1093/cjip/pox006.
62. Wu, Jian, Soumitra S. Bhuyan, and Xiaoli Fu. “Enhancing Global Health Engagement in 21st Century China.” BMJ Global Health 5, no. 3 (2020). doi:10.1136/bmjgh-2019-002194.
63. Yang, Yuan. “Escape Both the ‘Thucydides Trap’ and the ‘Churchill Trap’: Finding a Third Type of Great Power Relations under the Bipolar System.” The Chinese Journal of International Politics 11, no. 2 (June 1, 2018): 193–235. doi:10.1093/cjip/poy002.
64. Yeophantong, Pichamon. “Governing the World: China’s Evolving Conceptions of Responsibility.” The Chinese Journal of International Politics 6, no. 4 (December 1, 2013): 329–64. doi:10.1093/cjip/pot013.
65. Yongping, Feng. “The Peaceful Transition of Power from the UK to the US.” The Chinese Journal of International Politics 1, no. 1 (2006): 83–108. https://doi.org/10.1093/cjip/pol005.
66. Yuan, Jing Dong. “Beijing’s Institutional-Balancing Strategies: Rationales, Implementation and Efficacy.” Australian Journal of International Affairs 72, no. 2 (March 4, 2018): 110–28. doi:10.1080/10357718.2018.1444015.
67. Zanardi, Claude. “China’s Soft Power with Chinese Characteristics: The Cases of Confucius Institutes and Chinese Naval Diplomacy.” Journal of Political Power 9, no. 3 (September 1, 2016): 431–47. doi:10.1080/2158379X.2016.1232289.
68. Zeng, Jinghan. “Is China Committed to Peaceful Rise? Debating How to Secure Core Interests in China.” International Politics 54, no. 5 (2017): 618–36. doi:10.1057/s41311-017-0055-7.
69. Zha, Daojiong. “China and the Global Search for Health Security: History,

Vaccines, and Governance." China International Strategy Review, 2021, 1–17. doi:10.1007/s42533-021-00066-y.
70. Zhang, Chunman, and Xiaoyu Pu. "Introduction: Can America and China Escape the Thucydides Trap?" Journal of Chinese Political Science 24, no. 1 (2019): 1–9. doi:10.1007/s11366-019-09609-y.
71. Zhang, Jue, and Jin Xu. "China–US Strategic Competition and the Descent of a Porous Curtain." The Chinese Journal of International Politics 14, no. 3 (September 1, 2021): 321–52. doi:10.1093/cjip/poab008.
72. Zhao, Kejin. "China's Public Diplomacy for International Public Goods." Politics and Policy 45, no. 5 (2017): 706–32. doi:10.1111/polp.12223.
73. Zhou, Jianren. "Power Transition and Paradigm Shift in Diplomacy: Why China and the US March towards Strategic Competition?" The Chinese Journal of International Politics 12, no. 1 (February 26, 2019): 1–34. doi:10.1093/cjip/poy019.
74. Zhou, Ying, and Sabrina Luk. "Establishing Confucius Institutes: A Tool for Promoting China's Soft Power?" Journal of Contemporary China 25, no. 100 (July 3, 2016): 628–42. doi:10.1080/10670564.2015.1132961.

3. التقارير ومواقع الأنترنت:

1. "2019 Military Strength Ranking." Global Firepower, 2019. https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp.
2. "Chapter Six: Asia." The Military Balance 119, no. 1 (January 1, 2019): 222–319. doi:10.1080/04597222.2018.1561032.
3. "Gross Domestic Product (GDP) per Capita in China 2013-2023." Accessed April 12, 2019. https://www.statista.com/statistics/263775/gross-domestic-product-gdp-per-capita-in-china/.
4. Center, Pew Research. "China's Economic Growth Mostly Welcomed in Emerging Markets, but Neighbors Wary of Its Influence," 2019. https://www.pewresearch.org/global/wp-content/uploads/sites/2/2019/12/PG_2019.12.05_Balance-of-Power_FINAL.pdf.
5. Cordesman, Anthony H. "China's New 2019 Defense White Paper: An Open Strategic Challenge to the United States, But One Which Does Not Have to Lead to Conflict." Washington, 2019. https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/190724_China_2019_Defense.pdf.
6. Education, Times Higher. "World University Rankings 2020," 2020.
7. Gowan, Richard. "China's Pragmatic Approach to UN Peacekeeping." Accessed May 6, 2021. https://www.brookings.edu/articles/chinas-pragmatic-approach-to-un-peacekeeping/.

8. Holsti, Kalevi J. “The Problem of Change in International Relations Theory.” The University of British Columbia: Institute of International Relations, 1998. http://kms1.isn.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/46511/ipublicationdocument_singledocument/364804fb-315b-4a2a-94dc-2881f968bc33/en/WP26.pdf.
9. IMF Country Report No. 18/240 “PEOPLE’S REPUBLIC OF CHINA.” New York, 2018. https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/CR/2018/cr18240.ashx.
10. Institute, Lowy. “Asia Power Index Report.” Sydney, 2018. https://power.lowyinstitute.org/downloads/LowyInstitute_AsiaPowerIndex_2018-Summary_Report.pdf.
11. ———. “Compare Countries.” Asia Power Index, 2018. https://power.lowyinstitute.org/countries?compare=46,242.
12. Matthaes, Flora. “How Did the Interplay of Material and Ideational Factors Shape European Armament Cooperation Post-Cold War?” Leiden University, 2018.
13. Nikitin, A., O Demidov, H Muller, D Muller, C Rauch, A Hurrel, B Badie, and Ch Kupchan. “A Twenty-First Century Concert of Powers–Promoting Great Power Multilateralism for the Post-Transatlantic Era.” Frankfurt: PRIF, 2014.
14. Nye, Joseph S. “The China Sleepwalking Syndrome.” Project Syndicate, 2021. https://www.project-syndicate.org/commentary/sleepwalking-to-war-with-china-by-joseph-s-nye-2021-10?referral=8c0221.
15. ———. “The Cooperative Rivalry of US-China Relations.” Project Syndicate, 2018. https://www.project-syndicate.org/commentary/china-america-relationship-cooperative-rivalry-by-joseph-s--nye-2018-11?referral=8c0221.
16. OCDE. “Real GDP Long-Term Forecast,” 2018. doi:https://doi.org/https://doi.org/10.1787/d927bc18-en.
17. Office of the Secretary of Defense. “Annual Report to Congress: Military and Security Developments Involving the People’s Republic of China 2015,” 2015. https://dod.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2015_China_Military_Power_Report.pdf
18. Ray, Fleming. “General Systems Theory: A Knowledge Domain in Engineering Systems,” 2000. http://web.mit.edu/esd.83/www/notebook/gst.pdf.
19. Rodrik, Dani. “The Resistible Rise of US-China Conflict.” Project Syndicate, 2021. https://www.project-syndicate.org/commentary/us-china-conflict-is-not-inevitable-by-dani-rodrik-2021-11?referral=8c0221.
20. SIPRI. “New SIPRI Data Reveals Scale of Chinese Arms Industry,” 2020. https://www.sipri.org/media/press-release/2020/new-sipri-data-reveals-scale-chinese-arms-industry.

21. Team, China Power. “Is China a Global Leader in Research and Development?” China Power, 2019. https://chinapower.csis.org/china-research-and-development-rnd/.
22. Wang, Jianwei. “China’s Peaceful Rise: A Comparative Study.” EAI Fellows Program Working Paper. Seoul, 2009. https://www.peacepalacelibrary.nl/ebooks/files/376257911.pdf.
23. Fleming Ray, “General Systems Theory: A Knowledge Domain in Engineering Systems,” 2000, http://web.mit.edu/esd.83/www/notebook/gst.pdf.

فهرس الجـداول والأشكـال

I. فهرس الجـداول

رقم الجدول	العنـوان	الصفحة
2 – 1	أنماط التغيرات الدولية	72
2 – 2	أنماط النظام الدولي	73
2 – 3	القوى الكبرى في الأنظمة المركزية والمحيطية، 1860–1975	87
2 – 4	الدورات الطويلة للقيادة العالمية	106
2 – 5	التنافس على القوة ومقدارها في النظريات الواقعية الرئيسة	111
3 – 1	نتائج المفاوضات بين القوى الصاعدة والآفلة في نظام آسيا – الباسيفيك	143

II. فهرس الأشكـال

رقم الشكل	العنـوان	الصفحة
1 – 1	استقلالية بنية النّظام عن وحداته في مقاربة والتز النّظمية	27
1 – 2	المثلث الكانطي	33
1 – 3	التركيب الطبقي في النظام الدولي	39
1 – 4	أقسام النظام–العالمي عند إيمانويل فالرشتين	41
1 – 5	نموذج التقاليد الثلاث الكلاسيكية للمدرسة الإنجليزية	48
2 – 1	الاستقرار: عدد التغييرات/المعيار الكمي	62
2 – 2	التوازن: طبيعة أو نوع التغييرات/المعيار الكيفي	62
2 – 3	مثلث غولدشتين: التصورات الكبرى حول الدورات الطويلة	71
2 – 4	الهرم التقليدي للقوة	79
2 – 5	توزيع الرضى في النظام الدولي	82
2 – 6	الانتقال مع احتمالية عالية للحرب	84
2 – 7	الانتقال مع احتمالية متدنية للحرب	86

4 – 1	النمو السريع للصين	182
4 – 2	تجاوز الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للصين نظيره الأمريكي بحلول 2030	183
4 – 3	القادة الرقميون: الصين كقائد رقمي في التجارة الإلكترونية	184
4 – 4	مواقف شعوب العالم تجاه الصين	189
4 – 5	إجمالي الانفاق المحلي للصين في مجال البحث والتطوير	190

فهرس المحتويـات

فهرس المحتويات	الصفحة
ملخص الدراسة	I
خطة الدراسة	III
مقدمة	1
الفصل الأول – التّنظير للنّظام في العلاقات الدّولية: رؤية المنظارات المتنافسة	13
المبحث الأول – في مفهوم النّظام الدولي	14
المطلب الأول – التفكير النّظمي: مقدمة عامة	14
المطلب الثاني – النّظام في العلاقات الدّولية: وجهات نظر متعددة	17
المبحث الثاني – دراسة الأنظمة الدولية: التصورات السلوكية، الواقعية والليبرالية	23
المطلب الأول – سينغر والتصور السّلوكي للنّظام الدّولي	23
المطلب الثاني – نظرية السّياسة الدّولية: التصور النيو–واقعي للنّظام الدّولي	26
المطلب الثالث – النظام الدولي الليبرالي: المؤثرات الكانطية	32
المبحث الثالث – دراسة الأنظمة الدولية: البنيوية الاقتصادية، البنائية والمدرسة الانجليزية	38
المطلب الأول – البنيوية الاقتصادية وتحليل الأنظمة: نظرية النّظام – العالمي	38
المطلب الثاني – التصورات البنائية للنّظام الدولي	44
المطلب الثالث – المدرسة الإنجليزية ومفهوم المجتمع الدولي	48
الفصل الثاني – التغير الدولي والحرب	54
المبحث الأول – التّغير الدولي: إطار للفهم	55
المطلب الأول – التغير والاستقرار: بحث في المفهوم	56
المطلب الثاني – النّظريات النّظمية ومسارات التغير: ثلاثة نماذج تحليلية	63
1. النموذج التوازني	65
2. النّموذج الخطي	68
3. النموذج الدائري	69

المطلب الثالث – أنماط التغير في الأنظمة الدولية	71
المبحث الثاني: صعود الأنظمة الدّولية وأفولها: فحص نظريات انتقال القوة	77
المطلب الأول – نظرية انتقال القوة 1: البنية والديناميكيات؛	78
1. بنية نظرية انتقال القوة:	79
1.1. التراتبية: Hierarchy	79
2.1. القوة: Power	81
3.1. الرضى وعدم الرضى: Satisfaction and Dissatisfaction	82
2. نظرية انتقال القوة والحرب	83
المطلب الثاني –نظرية انتقال القوة 2: بحث امبريقي	87
المطلب الثالث – النّمو غير المتكافئ وتوزيع القوة: جيلبن ونظرية حرب الهيمنة	95
المطلب الرابع – جورج مودلسكي ونظرية الدورات الطويلة	104
المطلب الخامس– الواقعية الهجومية وحروب القوى العظمى	110
الفصل الثالث – نحو نظرية للتغير البنيوي السّلمي	119
المبحث الأول – التغير السّلمي في العلاقات الدولية: مقاربة معرفية	120
المطلب الأول – التغير السّلمي بين غياب الحرب وإعادة هيكلة النّظام	120
1. غياب العنف: التغير السّلمي في مفهومه الضيق	122
2. التغير السِّلمي وإعادة هيكلة النّظام الدولي	125
المطلب الثاني – التغير السّلمي: الجماعات الأمنية والسّلام المستقر	128
المطلب الثالث – الصور الحميدة: الدول المعتدلة والانتقال السّلمي	135
1. تشارلز كوبشان ومفهوم الدولة المعتدلة: الإعتدال كنمط للإنتقال السّلمي	137
المبحث الثاني – استيعاب القوى الصّاعدة وإدارة الانتقال السّلمي للقوة	142
المطلب الأول – التفاوض على النّظام وأهمية الشرعية	142

المطلب الثاني – الاستيعاب السّلمي للقوى الصّاعدة: المفهوم والاستراتيجيات	149
المطلب الثالث – المؤسسات الدولية: استيعاب المكانة والتقييد المؤسسي	157
المبحث الثالث – الانتقال السّلمي للقوة: العودة إلى التّاريخ	165
المطلب الأول – بريطانيا العظمى والولايات المتحدة: التحول السلمي للقيادة العالمية	165
المطلب الثاني – الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي: تأثيرات الردع النووي	173
الفصل الرابع – إدارة عملية التحول السّلمي للقوة: حالة الصين	179
المبحث الأول – الصين كقوة صاعدة: مبدأ السّلمية والإعتدال في النّظام الدولي	180
المطلب الأول – صعود الصين: الأبعاد الإقتصادية والعسكرية	180
1. البعد الاقتصادي للقوة الصينية	182
2. البعد العسكري للقوة الصينية	184
المطلب الثاني – صعود الصين: القوة الناعمة وتلطيف الصورة	186
المطلب الثالث – نظرية الصعود السّلمي والعالم المنسجم: تسويق الإعتدال	193
المبحث الثاني – الصين في النظام الدولي المعاصر: التعددية، المسؤولية والتنافس	200
المطلب الأول – الصين في المؤسسات الدولية: التعددية والعمل من داخل النظام	201
المطلب الثاني – مسؤولية الصين الدولية: الصين كصاحب مصلحة مسؤول	207
المطلب الثالث – استيعاب الصين الصاعدة: التقارب والتنافس التعاوني	214
المبحث الثالث – نحو نموذج جديد لسياسات القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين	221
المطلب الأول – الحرب الباردة 2.0: الولايات المتحدة–الصين وتجاوز فخ ثيوسيديدس	222
المطلب الثاني – النظام في القرن الحادي والعشرين: وفاق القوى العظمى الجديد	227
خاتمة	233
قائمة المراجع	237
فهرس الجداول والأشكال	255